

$\frac{1}{0}$
 $\frac{c^2}{c}$
 $\frac{c^2}{c}$
 $\frac{c^2}{c}$

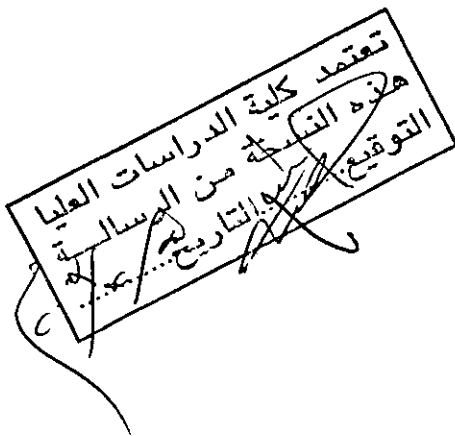
فاطمة عبد الرحمن البريكي

~~_____~~

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في اللغة العربية وآدابها

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

كانون الأول، ٢٠٠٣

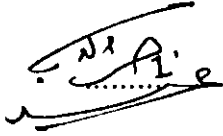


قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة/ الأطروحة (التناص في النقد العربي القديم)، وأجيزت بتاريخ

٢٠٠٣/١٢/٣

التوقيع



أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور ناصر الدين محمد الأسد، مشرفاً

أستاذ الأدب الجاهلي - اللغة العربية وآدابها

الأستاذ الدكتور محمود داود السمرة، عضواً

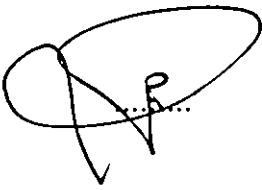
أستاذ الأدب الحديث والمقارن - اللغة العربية وآدابها

الأستاذ الدكتور صلاح محمد جرار، عضواً

أستاذ الأدب الأندلسي - اللغة العربية وآدابها

الأستاذ الدكتور خليل محمد الشيخ، عضواً

أستاذ الأدب المقارن - اللغة العربية وآدابها (جامعة اليرموك)



شكر وتقدير

أتقدم إلى الأستاذ الفاضل .. والعالم الجليل: الأستاذ الدكتور/ ناصر الدين الأسد ..
 بمجزيل شكري وموفور تقديري ..
 لما منحني إياه من شرف إشرافه .. وغزير علمه ..
 وسعة صدره ..

وإلى الأساتذة الفضلاء، أعضاء لجنة المناقشة،
 لموافقته على مناقشة هذه الرسالة ..

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
الملخص	ي
المقدمة	١
التمهيد	٧
الفصل الأول: نظرية التناص في النقد الغربي الحديث	١١
- نظرية التناص: إطار عام	١١
= حول التناص	١٣
= نظرية التناص	١٩
. أولا: السيميوطيقا والتناص	٢٢
ثانيا: دور باختين في نشأة مفهوم التناص	٢٨
ثالثا: جهود جوليا كريستيفا في نشأة نظرية التناص	٣٨
رابعا: جهود النقاد الغربيين في تطوير نظرية التناص	٤٢
أ- جهود تودوروف في تطوير نظرية التناص	٤٢
ب- جهود رولان بارت في تطوير نظرية التناص	٤٧
ج- جهود جيرار جينيت في تطوير نظرية التناص	٥٤
خامسا: التناص في النقد العربي الحديث	٦٠
= أهم الأفكار والمبادئ التي تطرحها نظرية التناص	٦٤

٦٦	الفصل الثاني: الملامح النظرية للتناص في النقد العربي القديم "المصطلحات"
٦٦	ملامح التناص الاستاتي في النقد العربي القديم
٦٦	الاحتذاء
٦٧	الاصطراف: أقسامه
٦٨	الاجتلاب
٧٢	الاتحال
٧٨	الإغارة
٧٩	الاهتدام
٨٠	الغصب
٨١	المواردة أو توارد الخواطر
٩٠	الموازنة
٩١	النقل
٩٥	وجه الشبه بين مصطلحات هذا القسم ونظرية التناص
٩٧	ملامح التناص الدينامي في مصطلحات النقد العربي القديم
٩٧	الاستشهاد
٩٧	الوظيفة الجمالية للاستشهاد
٩٨	الاقتباس
٩٨	أقسامه
٩٩	الوظيفة الجمالية للاقتباس
١٠٠	التضمين
١٠٣	أقسامه
١٠٥	الوظيفة الجمالية للتضمين
١٠٦	التلفيق والالتقاط
١٠٧	الوظيفة الجمالية للتلفيق والالتقاط

١٠٧	التلميح
١٠٨	الوظيفة الجمالية للتلميح
١٠٩	التوليد
١١٢	أقسامه
١١٤	الوظيفة الجمالية للتوليد
١١٥	حسن الاتباع
١١٩	الوظيفة الجمالية لحسن الاتباع
١١٩	العقد والحل
١٢٧	الوظيفة الجمالية للعقد والحل
١٢٨	العكس
١٣٠	الوظيفة الجمالية للعكس
١٣١	المساواة
١٣١	الوظيفة الجمالية للمساواة
١٣٢	النقل
١٣٣	الوظيفة الجمالية للنقل
١٣٤	وجه الشبه بين مصطلحات هذا القسم ونظرية التناص
١٣٨	الفصل الثالث: الملامح النظرية للتناص في النقد العربي القديم "القضايا النقدية"
١٣٨	- مدخل
١٤٠	أ- قضية السرقات:
١٤٠	- مقدمة
١٤٣	- التعريف الاصطلاحي للسرقات
١٤٥	- سبب إدراج قضية السرقات في الحديث عن نظرية التناص
١٥٢	- النشأة: الأسباب
١٥٣	الأهمية

١٨٤	- دراسة مقارنة لقضية السرقات بنظرية التناص:
١٨٤	مقارنة التعريف الاصطلاحي للسرقات بتعريف التناص
١٨٦	مقارنة ظروف نشأة السرقات بظروف نشأة نظرية التناص
١٨٧	مقارنة آراء النقاد العرب القدماء في السرقات بنظرية التناص
١٩١	-آراء بعض النقاد العرب المحدثين في علاقة قضية السرقات بنظرية التناص
١٩٥	ب- النقائض:
١٩٥	- مقدمة
١٩٥	- تعريف النقائض
١٩٦	- النشأة: ظهور النقائض ونشأتها
٢٠٠	أهمية النقائض
٢٠١	عرض لآراء النقاد العرب القدماء في فن النقائض
٢٠٨	- دراسة مقارنة لعلاقة النقائض بنظرية التناص
٢٠٨	مقارنة التعريف الاصطلاحي للنقائض بتعريف التناص
٢٠٩	مقارنة علاقة النقائض، بوصفها فناً، بنظرية التناص
٢١٤	مقارنة آراء النقاد العرب القدماء في فن النقائض بنظرية التناص
٢١٧	ج- المعارضات:
٢١٧	- مقدمة
٢١٩	- تعريف المعارضات
٢٢٠	- النشأة: الظهور والبدايات
٢٢٣	الأهمية
٢٢٣	عرض لآراء النقاد العرب القدماء في فن المعارضات
٢٣٣	- دراسة مقارنة لعلاقة المعارضات بنظرية التناص
٢٣٣	مقارنة التعريف الاصطلاحي للمعارضات بتعريف التناص
٢٣٣	مقارنة علاقة المعارضات، بوصفها فناً، بنظرية التناص
٢٣٥	مقارنة آراء النقاد العرب القدماء في فن المعارضات بنظرية التناص
٢٣٩	د- آراء أخرى

٢٥١	الفصل الرابع: الملامح التطبيقية لنظرية التناس في النقد العربي القديم
٢٥٤	أولاً: كتب النقاد المعتدلين:
٢٥٤	١- الموازنة بين الطائيتين:
٢٥٤	- عرض لآراء الآمدي عن قضية السرقات في (الموازنة)
٢٥٧	- الملامح المشتركة بين آراء الآمدي عن السرقات ونظرية التناس
٢٦٢	٢- الوساطة بين المتني وخصومه:
٢٦٢	- عرض لآراء القاضي الجرجاني عن قضية السرقات في (الوساطة)
٢٦٦	- الملامح المشتركة بين آراء القاضي الجرجاني عن السرقات ونظرية التناس
٢٧١	٣- أسرار البلاغة:
٢٧١	- عرض لآراء عبد القاهر الجرجاني عن قضية السرقات في (أسرار البلاغة)
٢٧٦	- الملامح المشتركة بين آراء عبد القاهر الجرجاني عن السرقات ونظرية التناس
٢٨١	ثانياً: كتب النقاد غير المعتدلين:
٢٨١	١- الكشف عن مساوئ المتني:
٢٨١	- عرض لآراء صاحب بن عباد عن قضية السرقات
٢٨٣	- الملامح المشتركة بين آراء صاحب عن السرقات ونظرية التناس
٢٨٦	٢- المنصف للسارق والمسروق منه:
٢٨٦	- عرض لآراء ابن وكيع عن قضية السرقات
٢٩٨	- الملامح المشتركة بين آراء ابن وكيع عن السرقات ونظرية التناس
٣٠٠	٣- الإبانة عن سرقات المتني لفظاً ومعنى:
٣٠٠	- عرض لآراء العميدي عن قضية السرقات
٣٠٦	- الملامح المشتركة بين آراء العميدي عن السرقات ونظرية التناس
٣٠٧	الخاتمة
٣١٠	قائمة المصادر والمراجع
٣٣٦	الملخص باللغة الإنجليزية

التناص في النقد العربي القديم

إعداد

فاطمة عبد الرحمن البريكي

المشرف

الأستاذ الدكتور ناصر الدين الأسد

ملخص

تتم هذه الدراسة بالبحث عن ملامح لنظرية "التناص" في النقد العربي القديم، وذلك بتتبع النصوص التي يعبر أصحابها عن آراء نقدية تلتقي، إلى حد ما، مع ما يطرحه نقاد هذه النظرية في النقد الغربي الحديث، على مستوى النظرية والتطبيق.

وتقوم هذه الدراسة على أربعة فصول: تناول الأول منها نظرية "التناص" في النقد الغربي الحديث، من حيث نشأتها، وتطورها، وأبرز أعلامها، وأيضاً كيفية تلقي النقاد العرب المحدثين لها، ومستويات تفاعلهم معها، ثم عرض الفصل، في آخره، ملخصاً لأهم الأفكار والمبادئ التي تطرحها النظرية.

أما الفصل الثاني، فقد عرض ملامح لهذه النظرية في النقد العربي القديم على مستوى المصطلحات النقدية والبلاغية؛ فتناول المصطلحات التي تحمل بعض خصائص "التناص"، وهي نوعان: مصطلحات استاتية، ومصطلحات دينامية.

وتناول الفصل الثالث ملامح نظرية "التناص" في النقد العربي القديم، على مستوى القضايا النقدية، أو آراء النقاد في بعض الفنون الشعرية ذات الصلة بـ "تناص". وقد جاء على ثلاثة مباحث: اختص الأول منها بقضية السرقات وعلاقتها بنظرية "التناص". وعرض الثاني لعلاقة فن النقائض بنظرية "التناص" من جهة آراء النقاد العرب القدماء فيه. أما الثالث، فعرض لعلاقة فن المعارضات بنظرية "التناص" من الجهة ذاتها، أي من جهة آراء النقاد العرب القدماء فيه.

وقد قدّمت الدراسة في آخر هذا الفصل عرضاً لأهم الآراء النقدية التي تشترك مع نظرية "التناص" في بعض الملامح، وهي متناثرة في المصادر العربية القديمة المختلفة، النقدية، والأدبية، والاجتماعية، وغير ذلك.

وتناول الفصل الأخير الملامح التطبيقية لنظرية "التناص" في النقد العربي القديم، وذلك بالبحث في بعض الكتب المؤلفة عن السرقات. وجاءت عينة الدراسة في قسمين: كتب النقاد المعتدلين، وكتب النقاد غير المعتدلين. وقد اعتمد عرض كتب كل من القسمين على فكرتين أساسيتين، هما: عرض الآراء النقدية الخاصة بالسرقات عند كل ناقد، وتتبع الملامح المشتركة بين تلك الآراء وأهم أفكار نظرية "التناص" ومبادئها، كما عرضت في الفصل الأول من هذه الدراسة.

المقدمة

تحتل نظرية "التناص" باهتمام بالغ في الساحة النقدية الغربية منذ ظهورها، إذ تلقفها النقاد الغربيون مباشرة، ورعوها بالتنظير والتفصيل، وعملوا على توضيح اختلافها عن غيرها من المجالات التي قد تختلط بها، مثل دراسة الأصول والمصادر التي كثيراً ما خلط الدارسون بينها وبين نظرية "التناص".

أما في النقد العربي الحديث، فالحال يختلف عما هي عليه في النقد الغربي الحديث من جانبين:

- الأول: تأخر ظهور تفاعل عربي مع النظرية، وهذا هو ديدن النقد العربي الحديث، الذي يأتي متأخراً بما يقارب عشر السنوات عن تاريخ ظهور أي نظرية في الغرب.
- الثاني: اقتصار دور النقاد العرب المحدثين على تلقي هذه النظرية، وتطبيقها على الأدب العربي، القدم والحديث، شعراً ونثراً. كما عملوا، بطريقة أو بأخرى، على البحث عن أصول لهذه النظرية في التراث النقدي العربي القديم، على نطاق محدود غالباً، سواء في قضية السرقات، أو في بعض الأفكار الجزئية، مثل الاقتباس والتضمين.

وقد غاب النقد العربي الحديث عن مستوى التنظير أو التفصيل، أو محاولة تطوير النظرية وإغنائها بأفكار نقدية جادة تضاف إلى ما قُدم في النقد الغربي، مثلما فعل أغلب الأعلام الغربيين الذين ارتبطت أسماؤهم بنظرية "التناص".

كما اختلفت ردة فعل النقاد العرب المحدثين في تلقي هذه النظرية، إذ انقسموا فريقين في موقفهم منها، يرى أحدهما أنها تقدم ما هو موجود في تراثنا النقدي القديم ولكن بصيغة جديدة، ويرى الآخر أنها تختلف اختلافاً جذرياً عما هو موجود في النقد العربي القديم. وظهر فريق ثالث، يحاول التوفيق بين الفريقين السابقين.

إلا أنني، في أثناء محاولة تتبّع الدراسات الحديثة التي عُنيّت بالكشف عن ملامح هذه النظرية في التراث النقدي والبلاغي العربي، وقفت على دراسات تناول علاقة نظرية "التناص" بالنقد العربي القديم، ولكن بصور جزئية، ولم أقف على دراسة شاملة تعالج الفكرة التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها، بحيث تقدم كل ما يمكن أن يقال فيها، أو جلّه.

ومن أمثلة هذه الدراسات:

- عبد الملك مرتاض، فكرة السرقات الأدبية ونظرية التناص، علامات في النقد الأدبي، النادي الأدبي الثقافي، جدة، ج ١، مج ١، ١٩٩١.

وتدور تلك الدراسة على جزئية معينة، هي البحث عن العلاقة بين قضية السرقات الأدبية ونظرية "التناص". وهي تلتقي مع هذه الدراسة في الغاية الموضوعية، أي في أنها تبحث عن ملامح مشتركة بين قضية عرفها النقد العربي القديم، ونظرية حديثة وليدة الدراسات النقدية الغربية في هذا العصر.

- عبد الرحمن السماعيل، المعارضات الشعرية: دراسة تاريخية نقدية، النادي الأدبي الثقافي، جدة، ١٩٩٤.

وتتناول تلك الدراسة، في جزء منها فكرة جزئية في النقد العربي، هي علاقة فن المعارضات الشعرية بنظرية "التناص"، وتقارن ما تقدمه الساحة النقدية الحديثة من خلال "التناص" مع معطيات التراث العربي القديم عن هذا الفن، وتنتهي إلى اشتراكهما في بعض الملامح. ولكن تجدر الإشارة إلى أن تلك الدراسة تناول العلاقة بين نظرية "التناص" والمعارضات الشعرية، أي بما هي فن شعري، في حين تسعى هذه الدراسة إلى تتبع العلاقة بين نظرية "التناص" وآراء النقاد العرب القدماء في فن المعارضة.

- محمد عبد المطلب، التناص عند عبد القاهر الجرجاني، علامات في النقد الأدبي، النادي الأدبي الثقافي، جدة، ج ٣، مج ١، ١٩٩٢.

وهي دراسة تتسم كذلك بالجزئية، وبمعالجة قضية محددة عند ناقد محدد. وهذا لا يساعد على تقديم تصور شمولي لما يقدمه النقد العربي القديم من أفكار مشتركة بينه وبين ما يقدمه النقد الغربي الحديث في نظرية "التناص".

- داوود الشويلي، انتحال أم تناص؟ أفكار، وزارة الثقافة، الأردن، ع ١٤١، نيسان ٢٠٠٠.

وهي دراسة تقوم على أساس معالجة فكرة "التناص"، مفهومًا ومصطلحًا، وبيان الفرق بينها وبين السرقة والانتحال، وهو فرق دقيق لا شك، يحدد وضع المبدع وتصنيفه، إن كان من المبدعين أو من المنتحلين. كما أنها تعكس وجهة نظر موجودة بين النقاد العرب المحدثين، الذين يرى بعضهم أن نظرية "التناص" تسوّغ السرقة الأدبية، وتجعل السارق مبدعًا.^١

- مصطفى السعدني، التناص الشعري - قراءة أخرى لقضية السرقات، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩١.

ويتضح من عنوان الكتاب أنه، شأنه شأن الدراسات السابقة، يقتصر على جزئية محددة، هي فحص العلاقة بين النقد العربي القديم، والنقد الغربي الحديث، من خلال نافذة السرقات الشعرية.

- محمد عزام، النص الغائب: تجليات التناص في الشعر العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ط ١، ٢٠٠١.

ويتناول المؤلف في هذا الكتاب نظرية "التناص" في الشعر العربي، وهذا هو الفرق الجوهرى بين مضمون الكتاب وما تقدمه هذه الدراسة، وإن كان المؤلف سيتطرق إلى قضية السرقات الشعرية، إلا أن الهدف الأساسي للكتاب هو التعرف إلى العلاقة بين نظرية "التناص" والشعر الأدبي.

- محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري: استراتيجية التناص، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، بيروت، دار التنوير، ط ١، ١٩٨٥.

وتعدّ هذه الدراسة من الدراسات المهمة في تقديم ظاهرة "التناص" للقارئ العربي وتعريفه بها، مع دعم ذلك بجزء تطبيقي خاص بالخطاب الشعري.

^١ انظر: كاظم غيلان، لصوبة الثقافة، في الموقع التالي:

واللافت للانتباه في موقف النقاد العرب المحدثين من هذه النظرية هو أن معظم من قدموا دراسات عن العلاقة بين نظرية "التناس" والنقد العربي القديم قد انطلقوا في تقديم أحكامهم عن وجود هذه العلاقة أو عدمها من خلال أفكار جزئية، ولم أعثر فيما اطلعت عليه من دراسات، على محاولة لتكوين تصور شمولي لما هو موجود في النقد العربي القديم من آراء وأفكار ومصطلحات وقضايا تشترك مع نظرية "التناس" في بعض الملامح. وقد كان هذا سبب اختياري البحث في هذا الموضوع، إذ أرى أن إصدار حكم على هذا المستوى من الأهمية، والذي تقرر معه علاقة خطاب نقدي بخطاب نقدي آخر، يجب أن يتحقق بكثير من الدقة والشمولية في استقصاء الأفكار وعرضها ومقارنتها، وهو ما تسعى إليه هذه الدراسة.

وتقوم الدراسة على استقراء التراث النقدي والبلاغي عامة، في محاولة لتبعية ملامح لنظرية "التناس" فيه، سواء أكانت نظرية أم تطبيقية.

وتتبع دراستي المنهج التاريخي في استقراء النصوص، وملاحظة تطور الأفكار التي تلتقي مع نظرية "التناس" عند النقاد العرب القدماء. كما وتعتمد إلى المنهج التحليلي في معاناة النصوص، وقراءتها، ومقارنتها بما تقدمه نظرية "التناس".

واستقصت الدراسة معظم ما يمكن أن يسعف في هذا الصدد من المصادر القديمة النقدية في المقام الأول، كما حاولت عدم إهمال المصادر التي يمكن أن تتضمن آراء نقدية ذات صلة بالموضوع، سواء كانت أدبية، ككتب التراجم ذات السمة الأدبية، مثل: طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجهمي، والشعر والشعراء لابن قتيبة، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني. أو كانت كتب تراجم خالصة، مثل: معجم الأدباء لياقوت الحموي، ووفيات الأعيان لابن خلكان. أو كانت كتباً أدبية عامة، مثل: الحيوان للجاحظ، والعقد الفريد لابن عبد ربه، وصبح الأعشى للقلقشندي. أو كتباً أدبية متخصصة، مثل: كتب المقامات، وكتب الأمالي. أو كتباً اجتماعية، مثل: مقدمة ابن خلدون، أو غير ذلك من المصادر.

وقد أفادت هذه المصنفات الدراسة بما قدمته من دعم لآراء النقاد حول فكرة ما، أو في توضيحها لبعض الأفكار التي لم تأخذ حقها في المصادر النقدية.

وتتكون هذه الدراسة من تمهيد وأربعة فصول، هي:

- الفصل الأول: "التناس" في النقد الغربي الحديث:

ويتناول البدايات التي انطلقت منها هذه النظرية، ابتداء من وجود علاقة ما بين طروحات (دي سوسير) و(بيرس) في السيميوطيقا، ثم البذور الأولية التي لمحتها (كريستيفا) لنظريتها عند (باختين) في بدايات القرن الماضي، حتى وصولها إلى النقد العرب المحدثين في أواخر القرن نفسه. وبين هاتين المرحلتين مرت النظرية بأطوار الظهور والنشأة والتطور والتطوير، عُرضت في هذا الفصل عرضاً موجزاً ووافياً في آن واحد.

- الفصل الثاني: الملامح النظرية للـ "تناس" في النقد العربي القديم، "المصطلحات":

ويمثل هذا الفصل مع الفصل الثالث الهيكل النظري للموضوع، الذي يمكن من خلاله تلمس الجوانب التي التقت فيها أفكار النقاد العرب القدماء مع بعض ما يطرح في الساحة النقدية الغربية الحديثة من نظريات. وقد تضمن هذا الفصل عرض نوعين من المصطلحات:

- مصطلحات استاتية: وهي المصطلحات التي تحمل فكرة "التناس"، ولكن بسلبية وسكونية.

- مصطلحات دينامية: وهي المصطلحات التي تحمل فكرة "التناس"، بإيجابية وحركية، أي على نحو أكثر فعالية في النص.

- الفصل الثالث: الملامح النظرية للـ "تناس" في النقد العربي القديم، "القضايا النقدية":

ويعرض هذا الفصل الملامح النظرية للـ "تناس" فيما طرحه النقاد العرب القدماء من قضايا أو آراء نقدية حول فن شعري عرفه الأدب العربي القديم، كالتقائض والمعارضات، أو ما تنأثر في المصادر العربية القديمة من آراء وأفكار تلتقي مع أفكار نظرية "التناس".

- الفصل الرابع: الملامح التطبيقية للـ"تناص" في النقد العربي القديم:

وهذا هو الجزء التطبيقي في الدراسة. وسيعرض لهذه الملامح من خلال استعراض آراء النقاد العرب القدماء في قضية السرقات الشعرية، وتطبيقاً لهم على هذه الآراء، ثم محاولة التعرف إلى الملامح المشتركة بين آرائهم وما تطرحه نظرية "التناص" من آراء وأفكار.

والبحث في تراثنا النقدي والبلاغي عن ملامح لنظرية حديثة مثل نظرية "التناص" يتسم بشيء من الصعوبة، بسبب التباعد الزمني والمكاني بينهما. وزاد من هذه الصعوبة الحذر من إقحام ما ليس في تراثنا النقدي من ملامح لهذه النظرية عليه، بما يستلزمه ذلك من توخي الدقة في التعامل مع النصوص التراثية، إلا أن أهمية الموضوع، وضرورة البحث فيه، وأهمية النتائج المترتبة عليه، شكّلت كلها دافعاً قوياً لاختياره موضوعاً لأطروحة الدكتوراه.

التمهيد

ينطلق البحث في هذه الدراسة من فكرة مؤداها أن الأدب الإنساني عامة، وما يتعلق به من نقد ونحو وغيرهما، أدب كوني، شأنه شأن اللغة التي كتب بها؛ فهي وإن اختلفت في أصواتها وهيئات حروفها: مخارج، ورسماً، ونطقاً، إلا أنها تسعى للغاية التواصلية ذاتها. ومن ثم، فإن طرق تناول هذا الأدب، ومعالجته، وتحليله، تكاد تكون متفقة عند معظم الأمم والحضارات، ويقع الاختلاف فيما بينها في مدى استيعاب كل منها للفكرة التي يحمل أبنائها نواتها في أذهانهم، ومدى قدرتهم على تطويرها، وكيفية التعبير عنها، وتجريدها في شكل قواعد نظرية بعيداً عن التطبيق والممارسة الفعلية، ثم وضع المصطلحات المناسبة لكل ذلك. وقدّمنا قال أبو حيان التوحيدي، بعد أن نقل عن الفرس نصاً، "لقد صدقت الفرس في هذا، والأمم كلها شركاء في العقول، وإن اختلفوا في اللغات".^١

من هنا، يسهل تفسير ما يُلحظ من حين لآخر من ملامح مشتركة لبعض القضايا، بين الفكر العربي القديم، والفكر الغربي الحديث. ولكن هذا الاشتراك في الفكرة يصاحبه اختلاف طريقة الطرح في خطاب كل من الفكرين، فهي تبدو أكثر عمومية وضبابية، غالباً، في تراثنا العربي القديم، في حين تظهر أكثر دقة وانضباطاً في الفكر الغربي الحديث. ولست أرى هذا عيباً أو نقیصة في حق تراثنا العربي، بل هو وضع طبيعي إذا أخذنا في الاعتبار عوامل الزمن، وحركة التطور الفكري خلاله، وانفتاح قنوات التواصل بين الحضارات المختلفة، والإفادة بما عند الآخر، وغير ذلك مما من شأنه أن يؤدي إلى تشكيل بيئة علمية تختلف اختلافاً كبيراً عن أخرى وُجدت قبلها بعشرة قرون، مثلاً. وهكذا، لا بد أن تختلف الأنثجة الفكرية باختلاف طبيعة البيئة المنتجة لها، إلا أنها تحافظ على اتفاقها في العموميات، أو الفكرة الجوهرية.

وقد ساعد وجود قاعدة مشتركة للخطابين الفكرين، العربي القديم والغربي الحديث، مع اختلاف يئتيهما الزمانية والمكانية، على إيجاد قاعدة مشتركة بين الخطاب النقدي العربي القديم والخطاب النقدي الغربي الحديث.

وانطلاقاً من هذه الفكرة يستطيع القارئ في تراثنا النقدي أن يلحظ وجود آراء وأفكار تلنقي إلى حد ما مع ما يدور الحديث عنه في الساحة النقدية الغربية الحديثة من حضور

^١ أبو حيان التوحيدي، البصائر والذخائر، تحقيق: وداد القاضي، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٨٨، ج ١، ص ٢٢٨.

النصوص في بعض، واتكاء الأدباء على الموروث باختلاف أنواعه، سواء أكان دينيًا، أم أدبيًا، أم غير ذلك.

ويظهر من الدراسات الجزئية التي قُدمت في هذا السياق أنه يمكن العثور على ملامح واضحة للنظرية التي تقيم بهذه الأفكار في التراث النقدي العربي القديم، وهذه النظرية هي نظرية "التناص"، التي "تجاوز اللغة فيها حدود العلاقة بين الجمل في إطار النص، لتصبح علاقة بين نصوص تستدعيها بنية الثقافة، وتعطيها إمكان التعالق فيما بينها"^٢، فجاءت هذه الدراسة بعنوان (التناص في النقد العربي القديم).

ولعل من حق هذا العنوان التوقف عنده لتوضيح أمرين:

- ١- تحرير المصطلح، وأعني به مصطلح "التناص"، لأبين سبب اختياره من بين غيره من الترجمات العربية المتاحة للفظة الأجنبية ذاتها.
- ٢- رسم الإطار الزماني والمكاني لمادة النقد العربي القديم.

١- تحرير المصطلح:

اختلفت ترجمة المصطلح الأجنبي (Intertextuality) إلى العربية اختلافات شتى، كان من أبرزها: التناصية، والنصوصية، وتداخل النصوص، والتعالق النصي، والتناص. ولكنني اعتمدت المصطلح الأخير "التناص" في هذه الدراسة لأمرين:

- الأول: شيوعه بين أغلب النقاد والدارسين والمهتمين بالنقد الحديث أكثر من المصطلحات الأخرى.

- الثاني: صيغته الموجزة الدالة على آليته، إذ تحمل هذه الصيغة معنى التفاعل الذي يوحى بتداخل النصوص، وذلك في كلمة واحدة.

٢- رسم الإطار الزماني والمكاني:

لم أحدد الإطار الزماني للكتب التي استخرجت منها المادة النقدية لهذه الدراسة، سواء كانت كتبًا نقدية، أو أدبية، أو غير ذلك من الكتب التي يمكن أن تتضمن آراء نقدية. ولكن أقدم مصدر أفادت منه هذه الدراسة هو كتاب (الأدب الكبير لابن المقفع - ١٤١ هـ)، أي أنه

^٢ منذر عياشي، مقدمة كتاب: ظاهرة التعالق النصي في الشعر السعودي الحديث لعلوي الهاشمي، كتاب الرياض، ٥٢٤-٥٣، إبريل/مايو ١٩٩٨، مؤسسة اليمامة الصحفية، ص ١١.

يعود إلى منتصف القرن الثاني الهجري. أما أحدث مصدر فهو (الصبح المنبي عن حيشة المتنبي ليوسف البديعي-١٠٧٣هـ)، أي أنه يعود إلى أواخر القرن الحادي عشر الهجري.

وكذلك كان الحال مع الإطار المكاني، إذ لم يكن محددًا، رغبة في فتح آفاق الدراسة على التراث العربي القديم، سواء كان مشرقياً أو مغربياً، فأفدتُ فيها من نتاج الفكر النقدي العربي، دون إقامة حدود فاصلة بين شرق وغرب، على اعتبار أن عمل كل منهما كان يكمل إلى حد ما عمل الآخر، ويبنى عليه.

وستقوم هذه الدراسة على استقراء الكتب النقدية التراثية، وكل ما يمكن أن يفيد في هذا السياق من المصادر العربية القديمة، التي من شأنها المساهمة في تحديد معالم المنطقة الحدودية الواقعة بين الأفقين النقيدين، العربي القديم والغربي الحديث، ومعرفة حجم الإسهام الحقيقي لكل منهما دون ادعاء وتزييف، أو هضم وتجنُّ.

وفي سبيل التوصل إلى نتيجة صحيحة، ستعرض هذه الدراسة أهم ملامح "التناص" التي عرفها النقد العربي القديم معتمدة، اعتماداً كلياً، على النصوص المستلّة من المصادر العربية القديمة.

وتجدر الإشارة إلى أن البحث عن (ملامح) أو (مشابه) لنظرية "التناص" في النقد العربي القديم لا يعني، بالضرورة، البحث عن (أصول)^٢ لها فيه، لأن الأصل يتفرع عنه فروع، ونظرية "التناص" الغربية لم تتفرع عن المفاهيم النقدية والبلاغية التي طرحها النقاد العرب القدماء قبل مئات السنين.

كما لا يعني ذلك البحث عن (أساس) لهذه النظرية في تراثنا النقدي العربي القديم، لأن الأساس يُبنى عليه بقية البناء، وسيوضح بعد التعرف إلى ما قدمه النقاد الغربيون، عند التعريف بنظرية "التناص"، أنهم أبعد ما يكونون عن الآراء النقدية العربية القديمة عند وضعهم لنظريتهم، وأنها غريبة قلباً وقالباً، ولم تستند في قيامها على أي مرتكز عربي.

كذلك لا يعني البحث عن ملامح لنظرية "التناص" في النقد العربي القديم البحث عن (بدايات) لهذه النظرية الحديثة فيه، لأن كل بداية تصل إلى نقطة نهاية تتوّج تلك البدايات، ونقاد نظرية "التناص" لم يكملوا عمل النقاد العرب القدماء، ولم تكن جهودهم تامة لجهود مل

^٢ لا أقصد بكلمة (أصول) المصطلح الخاص بـ(دراسة الأصول والمصادر)، الذي ستأتي الإشارة إليه في الفصل الأول، إنما أقصد المعنى المعجمي لكلمة أصول، أي أصل الشيء بمعنى أساسه ومنشؤه الذي يقوم عليه. انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (أصل).

بدأها نقادنا كي يمثل نقادنا مرحلة البدايات لهذه النظرية. بل كانت لهم بداياتهم الخاصة بهم، والتي تُوِّجت بالتوصل إلى هذه النظرية، وتقديمها في صيغتها النهائية، التي تختلف إلى حد ما عن المراحل الأولى لها عندهم.

كما لا يعني أيضاً البحث عن (جذور) لها في النقد العربي القديم، لأن الشجرة التي تنمو من هذه الجذور تؤتي ثمارها في المكان الذي كانت فيه جذورها، ونظرية "التناص" نتاج غربي بكامله، نشأت في تربة غربية، ورويت بأفكار منظرين ونقاد غربيين أيضاً.

وهكذا، فإن ما ستسفر عنه صفحات هذه الدراسة سيكون بمثابة تتبع للملامح المشتركة بين الفكر النقدي العربي القديم، والفكر النقدي الغربي الحديث، حول نظرية "التناص"، بناء على الرؤية التي سيقدمها الفصل الأول للنظرية كما طرحها النقد الغربي الحديث، ولن يكون هدف هذه الدراسة نسبة أصل هذه النظرية إلى النقد العربي القديم، أو إثبات أسبقية هذا النقد في التعرف إليها.

إن هدف هذه الدراسة هو إثبات الفرض الذي بدأت به هذا التمهيد، وهو القول بوجود مساحات مشتركة بين الفكرين النقيدين: العربي القديم، والغربي الحديث، قد تظهر من عدة زوايا، ومنها زاوية "التناص".

وقد كانت هذه الفكرة موضع اهتمام عدد من الدراسات التي اهتمت بالبحث عن العلاقة بين نظرية "التناص" والنقد العربي القديم، ولكنها كانت جزئية إلى حد ما، إذ توقفت عند حدود الربط بين نظرية "التناص" وقضية السرقات في النقد العربي القديم، أو عند ربطها ببعض الفنون التي عرفها الشعر العربي، مثل النقائض والمعارضات. إلا أن الذي يجدر الالتفات إليه هو أن التخوم الواقعة بين هذين الأفقين لا تقف عند هذا الحد، ولا يمكن حصرها في قضية ما، أو فن ما؛ إذ يوجد عدد من الأفكار التي تنطوي عليها كتب النقد العربي القديم، وغيرها من المصادر، لا يزال البحث النقدي العربي الحديث يغفلها عند تناوله قضية "التناص" في النقد العربي القديم، مع أن تلك الأفكار تتماس، وربما تتداخل، على نحو أوضح من عدد كبير من الجزئيات التي تتضمنها قضية السرقات الكثيرة الشعب، ومن فني النقائض والمعارضات، اللذين يتعدان عن دائرة النقد، ويدخلان في دائرة الأدب.

الفصل الأول

نظرية التناص

في النقد الغربي الحديث

نظرية "التناس" - Intertextuality: إطار عام..

قدمت (جوليا كريستيفا - Julia Kristeva، ١٩٤١ - م...) مفهومًا يقترب في فكرته من مفهوم (الحوارية - Dialogism)^١، الذي عُرف عند (ميخائيل باختين - Bakhtine، ١٨٩٥ - ١٩٧٥ م)، وهو مفهوم "التناس"، الذي يشير إلى عدم وجود نص فردي أو ذاتي التشكيل؛ فكل نص لا بد أن يُبنى من عدة نصوص، سابقة أو معاصرة، يكتسبها النص الجديد بوساطة التشرب والامتصاص والتشبع^٢، وتظهر فيه تلك النصوص على شكل استعارة أو اجترار، أو أي شكل من أشكال الحضور الواعي أو اللا واعي.

وقد ساد تصور، في الأوساط النقدية، منذ بضعة عشر عامًا، أن كل مادة للدراسة لها بالضرورة بنية، فكان جميع الكتاب بنويين دون أن يعرفوا ذلك. والشأن نفسه يقال في "التناس" عن كل نص يتعايش بطريقة ما مع نصوص أخرى؛ فكل النصوص، المكتوبة أو المنطوقة، تشير إلى فكرة موجودة في السابق في كل كتابة ثقافية^٣، مما يجعل فكرة "التناس" تشترك مع (البنوية - Structuralism) من جهة الشيوع دون وعي.

ويذكر أن جماعة (تيل كيل - Tel Quel)^٤ قد تبنت طرح (جوليا كريستيفا) حول نظرية "التناس"، وأسهمت كثيرًا، عن طريق أعضائها (التيل كيلين)، في لفت الأنظار إليها، ونشرها في الأوساط النقدية والأدبية.

ويكتسب النص عند جماعة (تيل كيل)، أو عند نقاد نظرية "التناس" عامة، أبعادًا مهمة، تدور في معظمها على فكري التداخل والاسترجاع؛ فالنصوص "تنبثق من نصوص

^١ الحوارية: هي علاقة تقوم بين نصوص منطوقة في التبادل الشفوي، تدخل فيها كل وحدتين من الكلام المنطوق توضعان جنبًا إلى جنب، على صعيد المعنى، في علاقة حوارية. انظر: ميخائيل باختين، مسألة النص، ترجمة: محمد علي مقلد، الفكر العربي المعاصر، ع ٣٦، ١٩٨٥، ص ٤٨. وسيأتي تفصيل علاقته بـ "التناس" في حينه.

^٢ Payne (Michael), A Dictionary of Cultural and Critical Theory, Blackwell Publishers Ltd, Oxford- Uk, 2000, P. 258

^٣ مارك أنجينو، في أصول الخطاب النقدي الجديد، ترجمة: أحمد المديني، دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية)، بغداد، ط ١، ١٩٨٧، ص ١٠٢.

^٤ جماعة (تيل كيل)، أو (التيل كيليون) هم "جماعة من الأدباء الفرنسيين، صغيرة، يتزعمها فيليب سولرس، وتصدر مجلة وسلسلة كتب (بالاسم نفسه). وهذه السلسلة تصدر عن (منشورات أديسون ده سوي)". انظر: ناتاليا رجفسكايا، الزعات الشكلية الجديدة في النقد الأدبي الفرنسي المعاصر، ترجمة: خليل كمال الدين، الأقلام، ع ١١ - ١٢، تشرين الثاني/ كانون الأول ١٩٩٣، ص ٥٨.

متداخلة أحر، أو من قوالب يقدمها الموروث المتواتر"^١، وكل نص يردد صدى نصوص أخرى، سواء وعى الكاتب ذلك أم لم يع. والكتابة ممتلئة، دائماً، "بذكرى استعمالها السابقة، لأن اللغة لا تكون أبداً بريئة؛ فالكلمات لها ذاكرة ثائية، تمتد بغموض وسط دلالات جديدة"^٢. ومثل هذا المفهوم للـ "تناص" فيه شيء من العمومية التي ستحدد فيما بعد، حين يأخذ النقاد المصطلح من (كريستيفا)، ويدوون في التنظير له، كل من جهة فهمه للمصطلح أو للمفهوم.

وينطوي تعريف (أمبرتو إيكو - Umberto Eco، ١٩٣٢ - م...) للنص بأنه "نسيج من المسكوت عنه"^٣، على بعد مهم، وهو الإيمان بوجود عدد متداخل من الخيوط المكونة للنص (النسيج)؛ فالنسيج يستحيل وجوده من خيط وحيد^٤، بل هو نتاج تشابك عدد مختلف قد يزيد أو ينقص من الخيوط.

وبهذا يبدو كل نص وكأنه يقع في مفترق طرق نصوص عدة، كما يرى (فيليب سولرس - Sollers، ١٩٣٩ - م...) أحد أعلام نظرية "التناص"، أو كأنه يحيل إلى نص أو نصوص أخرى، إذ لا يوجد نص لا يلامس في طرف منه أطراف نص آخر، وهذا هو "التناص" بالمعنى الذي استعمل به في بدايات توظيفه مع كريستيفا، يتعلق بالصلات التي تربط نصاً بآخر، وبالعلاقات أو التفاعلات الحاصلة بين النصوص مباشرة أو ضمناً، عن قصد أو غير قصد.^٥

ومن هنا اكتسب "التناص" آليته التي تقوم على التذكر والاسترجاع والتداخل، فينتج النص حاملاً آثار نصوص متعاقبة.^٦ وهذا هو رأي أغلبية المنظرين الذي رسخوا أبحاثهم

^١ روبرت شولز، السيمياء والتأويل، ترجمة: سعيد الغانمي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٤، ص٧٩. وانظر أيضاً المرجع نفسه، ص٤١.

^٢ رولان بارت، الدرجة الصفر للكتابة، ترجمة: محمد براده، الشركة المغربية للنشر والتوزيع، الرباط، ط٣، ١٩٨٥، ص٣٩.

^٣ أمبرتو إيكو، (القارئ النموذجي)، ترجمة: أحمد بو حسن، ضمن كتاب طرائق تحليل السرد الأدبي، الدار البيضاء، ١٩٩٢، ص١٥٨.

^٤ سيأتي تفصيل هذه الفكرة عند (بارت) فيما بعد، إذ يربط (بارت) بين المعنى المعجمي والمعنى الاصطلاحي لكل من (نسيج) و(نص).

^٥ سعيد يقطين، الرواية والتراث السردى: من أجل وعي جديد بالتراث، المركز الثقافي العربي، بيروت-الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٢، ص١٠. وانظر: مارك أنجينو، في أصول الخطاب النقدي الجديد، مرجع سابق، ص١٠٥. وانظر أيضاً: بشير القمري، مفهوم التناص بين الأصل والامتداد، الفكر العربي المعاصر، ع(٦٠-٦١)، ١٩٨٦، ص٩٣.

^٦ مارك أنجينو، في أصول الخطاب النقدي الجديد، مرجع سابق، ص١١٠.

ودراساتهم لتأسيس مفهوم "التناس". كما سيتضح، مع تقدم الحديث عن مفهوم النص ومن بعده "التناس"، أن هذا المفهوم سيبقى عند كثير من النقاد الغربيين متقارباً، يركز على أساس واحد، هو وجود نص في آخر، ولا اختلاف بينهم إلا في بعض التفاصيل^١، وإن كان سيتم بشيء من التدرج في الابتعاد عن العمومية، والاتجاه نحو التفصيل والتخصيص، وأيضاً التصنيف، كما ستؤول إليه الحال عند (جيرار جينيت - Gerard Genette، ١٩٣٠ - ٢٠٠٠م)، أحد أبرز منظري هذه النظرية.

وقد كان اهتمام النقاد الذين نظروا لمصطلح "التناس" وأسسوا له منصباً على الرواية؛ إذ كانت انطلاقة المفهوم من الدراسات التي خصّ بها (باختين) روايات الروائي الروسي (ديستوفسكي - Dostoevki، ١٨٢١ - ١٨٨١م). كما أن انطلاقة المصطلح كانت في الدراسة التي قدمتها (جوليا كريستيفا) بعنوان (الكلمة، الحوار، والرواية). ويرى (تريفان تودوروف - Tzvetan Todorov، ١٩٣٩ - ٢٠٠٠م)، أحد أعلام النظرية البارزين، أن "التناس" القوي الحاد مظهر من أبرز مظاهر الرواية، ثم اتسعت دائرة المصطلح، في منتصف الثمانين من القرن الماضي، ليصبح مذهباً يتعلق بأي نص أدبي، غير مختص بجنس من الأجناس الأدبية دون غيره.^٢

حول "التناس" ..

تظهر ملامح نظرية "التناس" في عدد من الإشارات المتفرقة التي يمكن تتبعها في كتابات نقاد لا ينتسبون إلى نظرية "التناس"، ويقع ذلك التشابه في الخطوط العامة فقط، إذ تمثل هذه الخطوط قاعدة مشتركة بين هؤلاء النقاد ونقاد نظرية "التناس". ومع اقتراب هذه الأفكار من حيز المسلمات، إلا أنها تحتل مكاناً ذا قيمة عند محاولة التأريخ لهذه النظرية، والسعي إلى استقصاء جميع ما يتعلق بها.

^١ عبد الباسط أحمد محمد الرواشدة، التناس في الشعر العربي الحديث، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٠، ص ١٦.

^٢ تريفان تودوروف، ميخائيل باختين: المبدأ الحوارية، ترجمة: فخري صالح، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت-عمان، ط ٢، ١٩٩٦، ص ١٧. وانظر: محمد عناني، المصطلحات الأدبية الحديثة (دراسة ومعجم إنجليزي-عربي)، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان، ط ١، ١٩٩٦، ص ٤٦-٤٧.

وقد كثر الربط، وأحيانا اللبس، بين هذه المجالات (دراسة المصادر أو الأصول، والتأثير والتأثير) بصورة عامة ونظرية "التناس" ونحن نحرص على إزالة اللبس بينها في صفحات هذه الدراسة، لذلك لن أدعي أن هذه الأقوال هي في صميم نظرية "التناس" ولكنني أراها في الوقت ذاته تلامس شيئاً من حدودها، مما يستحسن معه الاقتراب من هذه الحدود، في محاولة للوقوف على أبرز الفروق.

لقد تجاوزت (كريستيفا)، واضحةً مصطلح "التناس"، في دراسات مثل (الكلمة، والحوار، والرواية) المفهوم التقليدي لـ (تأثير المؤلف)، ولـ (مصادر النصوص)^١، ورأت أنه يجب ألا يساء فهم "التناس" على أنه تزويد أحد النصوص للآخر بالمصدر. تقول (كريستيفا) في هذا السياق: إن مصطلح "التناس" يشير إلى تحول نظام إشاري أو أكثر. ولكن هذا المصطلح قد أسيء فهمه بصورة شبه كلية، واختلط بالمعنى المتبدل لـ (دراسة المصادر)، لذلك، نفضل استخدام مصطلح (تحول - Transposition) على مصطلح "التناس"، لأنه يحدد أن عبور نظام إشاري لآخر يقتضي تلفظاً جديداً.^٢

ولعل سبب هذا الخلط بين مفهوم "التناس" و (دراسة المصادر) هو حركة التوسيع التي قام بها بعض النقاد بهدف ترسيخ المفهوم وتسهيل استعماله، ولكن هذا المسعى قام بتقريبه من حقل (دراسة المصادر) من جهة، ومن جهة أخرى اتسع فيما بعد ليشمل ميادين كلاسية أخرى كدراسة المعارضة والمحاكاة الساخرة، وبعض مباحث الأدب المقارن.^٣ وقد أدى هذا التوسيع إلى حالة الاضطراب النظري التي تكتنف "التناس" على مستوى المصطلح والمفهوم. وقد يؤدي أيضاً إلى فقد المصطلح الخصائص الرئيسية لمفهومه.^٤

بحال دراسة تاريخ الأدب. أما دراسات (التأثير) فلا تتناول فقط موضوع التفاصيل غير الأدبية المستقاة من مصدر تاريخي أو غيره، إنما يتعدى دارس (التأثير) ذلك إلى تقييم استخدام الكاتب لهذه المادة الأولية في عمله. انظر: سمير سرحان، مفهوم التأثير في الأدب المقارن، فصول، مج ٣، ع ٣، إبريل-يونيو ١٩٨٣، ص ٢٨-٢٩.

^١ <http://jefferson.village.virginia.edu/elab/hf10278.html>

^٢ Cohen (Sten) and Shires (Linda), Telling Stories: A Tradition Analyze of Narrative Fiction, Routledge, London, 1988, P.177.

^٣ ب. م. دوبيازي، نظرية التناس، ترجمة: المختار حسني، فكر ونقد، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ٢٨٤، إبريل ٢٠٠٠، ص ١١٥.

^٤ المرجع السابق، ص ١١٥.

ويبدو أن المصطلح قد فقدَ بعض هذه الخصائص منذ وقت مبكر، عندما فقدَ مفهوم "التناس" خصوصيته باختلاطه مع غيره من المفاهيم، مما دفع (ليون س. روديه) أن يسجل في مقدمة ترجمته لكتاب (جوليا كريستيفا: الرغبة في اللغة) أسفه بسبب سوء فهم مصطلح "التناس" بصفة عامة؛ وإنكاره تأثير كاتب في كاتب، وفكرة مصادر العمل الأدبي، مؤكداً أن المقصود به تبادل مواقع نظم الإشارات فيما بين النصوص، أي إحلال نَحج أسلوبِي محل نَحج، وأن ذلك هو ما كانت (كريستيفا) ترمي إليه في كتابها (ثورة اللغة الشعرية).^١

ويختلف مفهوم "التناس" اختلافاً بيناً عن (دراسة الأصول أو المصادر)، وذلك على نحو أشد من اختلافه عن علاقات (التأثر والتأثير) بين نصوص وأعمال أدبية معينة؛ فدراسة "التناس" تهتم بحضور النصوص المتراكمة التي فقدت أصولها في نصوص أخرى، وما يشبه هذا من العناصر التي تسهم في بناء النص دون أن تحيل إلى مرجعيات محددة. ويحقق مفهوم (التأثر والتأثير) شيئاً قريباً من هذا المطلب، ولكن "التناس" يتجاوز عملية (التأثر والتأثير) التقليدية إلى آفاق أرحب من خلال الوظيفة الجمالية التي يؤديها في النص.

أما (تي. إس. إليوت) فقد تحدث في مقالاته الشهيرة المعنونة بـ(الموروث والموهبة الفردية - ١٩١٩م) عن أثر التراث في الأعمال الأدبية الجديدة، وذكر فيها "أن الكاتب يدخل لا محالة في علاقة مع التقاليد الموروثة تجعله حين يبدع يترك أثره لا على المستقبل فحسب، وإنما على الماضي أيضاً، فيعيد ترتيب العلاقة ما بين الأعمال الأدبية مرة أخرى".^٢ وحسب (إليوت)، فإنه "لا يوجد شاعر، أو فنان في أي فرع من فروع الفن، يمتلك معناه الكامل والوحيد. إن معناه وإدراكه هو إدراكه لعلاقته بالشعراء والفنانين السابقين".^٣

^١ محمد عناني، المصطلحات الأدبية الحديثة، مرجع سابق، ص ٤٧.

^٢ سعد البازعي وميجان الرويلي، دليل الناقد الأدبي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-بيروت، ط ٢، ٢٠٠٠، ص ١٣٢. وانظر أيضاً: محمد بري، الملكة الشعرية والتفاعل النصي: دراسة تطبيقية على شعر المهذلين، فصول، مج ٨، ع ٣٤، ديسمبر ١٩٨٩، ص ٢٠.

^٣ Eliot, T. S. , Tradition and the Individual Talent, first published in Egoist, September and December 1919. www.usask.ca/english/prufrock/trad.htm

ويمكن الربط بين رأي (اليوت) وبين ما تطرحه نظرية "التناس"، فيصبح "التناس" حسب طرح (اليوت) علاقة بين الإبداع والتراث، أو بين الفردية والتفرد من جهة، وبين الجماعية والتقاليد من جهة أخرى.^١

وقد تركت آراء (اليوت) أثراً عميقاً بعده في النقد الغربي؛ فأصبح الناقد الحديث يفسر الأعمال الأدبية القديمة تبعاً لرؤيته، أو لرؤية عصره، وأصبح كل عمل إنشائي جديد تعليقاً على عمل سابق، ومحاولة لهدمه في الوقت ذاته، فظهرت فكرة (تداخل النصوص)، وفكرة (التفكيك) نتيجة لذلك.^٢

ولن ادعي، أيضاً، أن رأي (اليوت) في هذه المقالة كان أحد الروافد المباشرة لنظرية "التناس"، ولكن يبدو أن لآرائه أثراً لا يخفى في تنامي فكرة "التناس"، وتشكيل نظريته في فترة لاحقة من القرن ذاته.

أما (هارولد بلوم) فقد طرح نظريته عن (قلق التأثر - The Anxiety of Influence)، في كتاب، صدر قبل منتصف العقد السابع من القرن الماضي، يحمل العنوان ذاته.^٣

و(قلق التأثر) مصطلح يندرج في سياق (النقد النفسي - Psychological Criticism) الذي يبحث في علاقة الكاتب أو المؤلف بعمله.^٤ ويستدعي التمييز بين "التناس" و(قلق التأثر) التوقف عند هذا المصطلح الأخير، واستعراض أهم أفكاره وعناصره استعراضاً موجزاً، للتعرف إلى مواطن الاختلاف بينه وبين مفهوم "التناس".

يقوم مصطلح (قلق التأثر) عند (بلوم)، على أن كل شاعر "يعاني من قلق ناشئ عن كونه تالياً زمنياً لشعراء سابقين له، قلق شبيه بقلق أوديب في علاقته بأبيه. أما صلة الشاعر التالي بالسابق فتتم عبر قصيدة أم، أو مجموعة قصائد للشاعر السابق -الذي يمثل دور الأب- تولد لدى الشاعر الابن أحاسيس يمتزج فيها الحب والإعجاب بالحسد والخوف، وربما الكراهية أيضاً".^٥

^١ أحمد يوسف علي، مصطلح النص في النقد الأدبي، بحث مقدم لمؤتمر النقد الأدبي الخامس، جامعة اليرموك، إربد، ١٤-١٦ حزيران، ١٩٩٤، ص ٦٦.

^٢ شكري عياد، دائرة الإبداع، دار الياس العصرية، القاهرة، د.ط. د.ت، ص ١٣٣.

^٣ انظر: Bloom (Harold), The Anxiety of Influence, Oxford University Press, 1979.

^٤ سعد البازعي وميخان الرويلي، دليل الناقد الأدبي، مرجع سابق، ص ١٢٩.

^٥ المرجع السابق، الصفحة نفسها.

ولكن توجد عدة فروق بين هذا المفهوم ونظرية "التناس" ، من بينها، على سبيل المثال، أن (بلوم) ينشغل بالعلاقة بين السابقين واللاحقين، أو الآباء والأحفاد، داخل الموروث بصفته المتصلة داخل اللغة الأدبية، في حين تتجه نظرية "التناس" إلى النصوص لا إلى الأسماء، وتجعل من الموروث في النتيجة سلسلة من هذه الكلمات والنصوص.^١

ويتضح من هذا الفارق أن (بلوم) يمنح البعد الذاتي أهمية كبيرة في طرحه، أي أن تاريخ الإبداع الشعري عنده يبدو وكأنه صراع بين ذوات مبدعة، أو أشخاص مبدعين، في حين يبدو تاريخ الإبداع الشعري عند أغلبية منظري "التناس" صراعاً بين نصوص فقط^٢، أي أن نظرية "التناس" تعبر عن علاقة نص بآخر، أما نظرية (بلوم) فتعبر عن علاقة كاتب بآخر، وهذا من أهم مواطن الاختلاف بين طرح (بلوم) عن (قلق التأثير) وما تقدمه نظرية "التناس".

ومن أوجه الاختلاف أيضاً أن "التناس" قد يقع بين نص لاحق ونص أو نصوص أخرى إما سابقة أو معاصرة، أما (قلق التأثير) فلا يكون إلا بين نص لاحق وآخر سابق يحل محل اللاحق يتجاوزه بشكل من الأشكال.

وبهذا يتباعد الطرح الذي قدمه (هارولد بلوم)، عن تأثير السابق في اللاحق، عن الأفكار والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها نظرية "التناس".

إلا أن (جيرار جينيت) يرى رأياً آخر في علاقة طروحات (بلوم) عن (التأثير) بنظرية "التناس"، فيقول إن "أبحاث (بلوم) في آليات التأثير، وإن كانت من ذهنية أخرى مخالفة تماماً، فإنها تُحمل على النوع نفسه من التناس".^٣ ولكنني أرى أن كلا من المصطلحين يبحث في أمر مختلف عما يبحث فيه الآخر، ويتركز اهتمامه على محور مغاير للمحور الذي يتركز عليه الآخر، وبالتالي، فإنهما يختلفان في الهدف الذي يسعى كل منهما إلى بلوغه، وكذلك في الوسيلة التي يتوسلها كل منهما لبلوغ ذلك الهدف.

ومما يجدر ذكره، أن (هارولد بلوم) الذي أصدر كتابه (قلق التأثير) بعد أن ظهرت نظرية "التناس" بما يقارب ست السنوات^٤، لم يأت في كتابه هذا على ذكر مصطلح "التناس"

^١ محسن جاسم الموسوي، المقارنة والتناس: الإطار النظري المقارن: من الفلسفة الوضعية إلى النظرية النسبية، ومن المؤلف إلى القارئ، علامات في النقد، النادي الأدبي الثقافي، جدة، ج ٢٦، مج ٧، ديسمبر ١٩٩٧، ص ٢٧.

^٢ سعد البازعي وميجان الرويلي، دليل الناقد الأدبي، مرجع سابق، ص ١٣٢.

^٣ جيرار جينيت، من التناس إلى الأطراس، ترجمة: المختار حسني، علامات، النادي الأدبي الثقافي، جدة، ج ٥، م ٥، سبتمبر ١٩٩٧، ص ١٨١.

^٤ صدرت الطبعة الأولى من كتاب (قلق التأثير) في عام ١٩٧٣.

لا تصريحًا ولا تلميحًا، مما يدل على أنه كان يسعى في طرحه هذا إلى تقليم ما هو جديد، ولم يقصد أن يتم به الطرح الذي قدمه منظرو ونقاد نظرية "التناص" قبله.

نظرية "التناص" ..

تعرض المصطلح الأجنبي (Intertextuality) صعوبات في أثناء ترجمته من اللغة الإنجليزية أو الفرنسية إلى اللغة العربية في الدراسات النقدية العربية الحديثة، إذ قدم بعض النقاد وبعض المترجمين العرب اجتهادًا ذاتيًا لوضع المقابل العربي الأنسب للمصطلح الأجنبي، مما أدى إلى حالة من الفوضى في الدراسات النقدية العربية التي يظهر في كل منها مصطلح مختلف عن المصطلح الذي يظهر في غيرها. فمن المصطلحات العربية التي وضعت مقابلًا للمصطلح الأجنبي (Intertextuality): التناص، التداخل النصي، التفاعل النصي، عبر- النصية، النصوية. ويبدو أن مصدر هذه الاختلافات هو اختلاف ترجمة السابقة (Inter-) من ناقد لآخر. إلا أن أزمة المصطلح تظهر بوضوح أشد في مقارنة نظرية "التناص" بإلقاء نظرة على المقابلات المختلفة للمصطلحات التي وضعها (جيرار جينيت) في المشروع الذي قدمه وعرض من خلاله آراءه حول هذه النظرية.

ويعرّف "التناص" بأنه مصطلح يستخدم للدلالة على مسائل مختلفة، مثل: التأثير، والمصادر، والإشارات أو التلميحات، والنماذج الأصلية، لبيان كيفية تكرار الكتاب لعناصر من نصوص أخرى في أعمالهم الخاصة.^١

ولكن هذا التعريف العام، الذي يقدمه أحد المعاجم الأدبية غير المتخصصة في هذه النظرية، يفتقر إلى الكثير من الدقة في تحديد معنى "التناص"، ويخلطه بغيره من المجالات المختلفة عنه. ويمكن الوصول إلى تعريف أكثر دقة فيما قدمه صاحباً (المعجم الموسوعي لعلوم اللغة)، إذ ميّز في تعريفهما مفهوم "التناص" من غيره من المفاهيم التي كثر الخلط بينه وبينها بعبارة موجزة دالة، وهي قولهما إن (كل نص هو امتصاص وتحويل لكثير من نصوص أخرى).^٢

^١ Beckson (Karl), Ganz (Athur), Literary Terms: A Dictionary, Britain, 3 rd Edition, 1990, P.129.

^٢ Ducrot (Oswald), Todorov (Tzvetan), Dictionnaire Encyclopedique des Sciences du Langage, Seuil, 1972, P.59. نقلاً عن: خليل موسى، التناص والإجناسية في النص الشعري، الموقف الأدبي، ع ٣٠٥، أيلول ١٩٩٦، السنة ٢٦، ص ٨١.

ويلاحظ أحد الباحثين أن في كلمة (امتصاص)، في التعريف السابق، ما ينأى بالـ"تناص" عن حيز (التأثر والتأثير)، وكذلك ما يُخرج (السركات الشعرية) و(التضمين) و(الاقتباس) وغيرها من المصطلحات القديمة من حيز هذا المصطلح الحديث، ويحرره منها جميعاً.^١ ولكنني لا أتفق معه فيما ذهب إليه، إذ إنه لا يوجد في لفظة (امتصاص) ما يوحي بخروج المصطلحات النقدية والبلاغية القديمة من حيز المصطلح الحديث، إذ يمكن أن يكون الامتصاص واعياً أو لا واعياً، كما لم يحدد التعريف الامتصاص اللاواعي شرطاً لحدوث "التناص"، لذلك أرى أن هذه المصطلحات لا تزال مدرجة ضمن مفهوم "التناص" وفق هذا التعريف إلى أن ينص أحد منظري هذه النظرية على عكس ذلك.

أما كلمة (تحويل) وعبارة (نصوص أخرى) فتعنيان، حسب الباحث ذاته، أولاً: وحدة العمل الجديد دون النظر إلى الأجزاء أو العناصر التي دخلت في تكوينه، مما يدخل في حيز (دراسة الأصول) أو (نقد المصادر)، سواء أكانت شعرية أم لا شعرية. وتعنيان ثانياً أمرين: تحويل الشعري إلى لا شعري ضمن الأنواع الشعرية، وتحويل اللا شعري إلى شعري.^٢

وقد ارتبط مفهوم "التناص" في بداية نشأته بتتابع الحركات الفكرية في أوروبا في القرن المنصرم، والتي تتضمن (التحليل النفسي - Psychoanalysis)، و(الماركسية - Marxism)، و(الشكلية الروسية - Russian Formalism)، و(البنوية - Structuralism)، و(التفكيكية - Deconstruction)، وكذلك (السيميوطيقا - Semiotics)؛ فقد وجد "التناص"، ابتداءً، بوصفه علماً حديثاً يدور في فضاء النص، في رحم البنوية فيما عرف بالـ(سيمولوجيا - Semiology) عند (دي سوسير - De Saussure، ١٨٥٧-١٩١٣م)، الذي قال: "إن الكلمة لا تكون وحدها أبداً".^٣ ويمكن أن يعد قوله هذا ركيزة غير مباشرة لنظرية "التناص".

ومع أن أقوال (دي سوسير) لا تدخل في التنظير لمفهوم "التناص" ومصطلحه دخولا مباشراً، إلا أن مثل تلك الإشارات، بالإضافة إلى ما سنجده عند (بيرس - C.S. Pierce، ١٨٣٩-١٩١٤) في حديثه عن (السيميوطيقا)، مما يجدر ذكره عند الحديث عن التسلسل

^١ خليل الموسى، التناص والإجناسية في النص الشعري، المرجع السابق، ص ٨٥.

^٢ المرجع السابق، ص ٨٥.

^٣ يقول (مارك أنجنو): "إن الكلمة لا تكون وحدها أبداً" هذا ما قاله العالم اللغوي السويسري فردناندي دي سوسور، وهو ما سنجعله مسلمتنا". انظر: مارك أنجنو، في أصول الخطاب النقدي الجديد، مرجع سابق، ص ١٠٣.

التاريخي لظهور نظرية "التناص" ونشأتها، بحيث تمثل هذه المرحلة الطور الأول لنشأة "التناص" على مستوى المفهوم.

ثم ظهرت بعد ذلك الملامح الأولى لنظرية "التناص" في أحضان (الشكلانية الروسية) و(الماركسية) اللتين لم تعرف أي منهما المصطلح بلفظه، ولم تصرح به قط، وإن شاركت كل منهما في وضعه إلى حد ما دون إشارة مباشرة، أو قصد في وضع المفهوم والتنظير له، خاصة مع طروحات (ميخائيل باختين)، الذي كان ينتمي إلى (الماركسية) و(الشكلانية الروسية) معاً، عن (الحوارية)، أو ما عرف فيما بعد بالـ(نقد الحوارية). وهذا هو الطور الثاني للـ"تناص"، الذي لم يتجاوز فيه حدود المعرفة بالمفهوم، ولكنه ظهر في هذا الطور ظهوراً أوضح من الطور الأول. وسأعرض الطور الثاني من خلال طروحات (باختين) عن (الحوارية) بوصفها أوضح ما يمثل هذا الطور من جهود وإسهامات كل من (الماركسية) و(الشكلانية الروسية) في تشكيل مفهوم "التناص".

ودخل "التناص" طوراً آخر بدأت ملامحه تتشكل فيه على مستوى المفهوم والمصطلح، الذي ظهر للمرة الأولى في هذا الطور، ليتجاوز بذلك حدود الطورين الأولين، على يد (جوليا كريستيفا)، التي أخرجته إلى حيز الوجود بعد أن استلهمت فكرته من (باختين)، وقامت بتطويرها، والتنظير لها، ووضع المصطلح المناسب لها.

وبعد أن طرحت (كريستيفا) نظريتها في "التناص" في الأوساط النقدية في أواخر الستين من القرن الماضي، قام عدد من أبرز النقاد منذ ذلك الحين حتى اليوم بتلقف الفكرة مفهوماً ومصطلحاً، وتبعتها دراسة ونقدًا وتحليلاً وإضافة أيضاً. وقد توسع عدد منهم في التنظير لها مراراً، مما جعل من موقفهم تجاه طرح (كريستيفا) طوراً رابعاً دخلته نظرية "التناص"، وقد كان طوراً ضرورياً، ومثرياً، للنظرية إلى حد كبير.

ولم يكن النقاد العرب المحدثون بمعزل تام عن الطروحات النقدية الغربية الحديثة، وإن برزت في كتاباتهم في مرحلة لاحقة، إذ ظهرت معرفتهم بها بعد مضي عقد أو أكثر على طرحها في موطنها الأصلي. ومع أن موقف النقاد العرب المحدثين من نظرية "التناص" وطريقة تلقيهم لها لا يمثل طوراً من أطوار نشأتها وتطورها، إلا أنه مفصل مهم في بناء هذا الفصل، وسيأتي تعليل أهميته في حينه.

أولاً: السيميوطيقا^١ و"التأص" ..

السيميوطيقا هي علم الإشارة الدالة، مهما كان نوعها وأصلها. وهي بهذا تدل على أن النظام الكوني بكل ما فيه من إشارات ورموز هو نظام ذو دلالة. وهكذا فإن السيميوطيقا هي العلم الذي يدرس بنية الإشارات وعلاقتها في هذا الكون، ويدرس توزيعها ووظائفها الداخلية والخارجية.^٢

وقد شهدت حقبة الستين والسبعين من القرن الماضي في أوروبا تأسيس جمعيات وإصدار مجلات كان هدفها نشر الوعي بأهمية (السيميوطيقا)، وإلى عرض إنجازاتها المتعددة، مثل (الجمعية العالمية للسيميوطيقا) التي أنشئت في (باريس - ١٩٦٩)، والتي تصدر عنها مجلة فصلية عنونها (سيميوطيقا - Semiotica). وتضم هيئة تحرير هذه المجلة باحثين ينتمون إلى أهم المراكز العلمية في العالم، مثل: (يوري لوتمان - Lotman، ١٩٢٢ - ١٩٩٣ م) السوفييتي، و(أمبرتو إيكو) الإيطالي، و(جوليا كريستيفا) البلغارية الأصل الفرنسية المولدة، وغيرهم.^٣

و(السيميوطيقا) مصطلح مرادف لمصطلح (السيميولوجيا) مع وجود بعض الاختلافات البسيطة بينهما؛ فالـ(سيميوطيقا) منسوبة إلى (بيرس) المنطقي البراهمني الأمريكي، والـ(سيميولوجيا) منسوبة إلى (دي سوسير) اللغوي السويسري. والـ(سيميوطيقا) منهج تطبق مبادئه إما على جنس أدبي، كأن يقال: سيميوطيقا النص الشعري، وإما على نوع معين من أنواع الخطاب، كأن يقال: سيميوطيقا السرد.

^١ سأستخدم هذا المصطلح من باب توحيد المصطلحات، خصوصاً أن (الجمعية العالمية للسيميوطيقا) قد أعلنت اتحاد مصطلحي (سيميولوجيا) و(سيميوطيقا) تحت اسم واحد هو (السيميوطيقا)، كما سيأتي.

^٢ هيام عبد الكريم عبد المجيد، دور السيميائية اللغوية في تأويل النصوص الشعرية (شعر البردوني غوذجا)، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، أيار ٢٠٠١، ص ١٢. وانظر أيضاً ما كتب تحت عنوان: السيمياء (سيميولوجيا/ سيميوطيقا) في: سعد البازعي وميجان الرويلي، دليل الناقد الأدبي، مرجع سابق، ص ١٠٦.

^٣ أمينة رشيد، السيميوطيقا في الوعي المعرفي المعاصر، ضمن كتاب: أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة: مدخل إلى السيميوطيقا: مقالات مترجمة ودراسات، إشراف: سيزا قاسم ونصر حامد أبو زيد، دار الياس المصرية، القاهرة، د.ط، د.ت، ص ٤٧.

أما الـ (سيمولوجيا) فيدل على علم الإشارات* كلها دون تمييز بين اللغوية منها وغير اللغوية، وهو يتصف بالعمومية إلى حد ما.^١ والإشارة، أو العلامة^٢، عند (دي سوسير) تفصح عن علاقة ثنائية تجمع بين المفهوم الذهني للشيء (الدال) والصورة السمعية له (المدلول). أما عند (بيرس) فتفصح الإشارة، أو العلامة، عن علاقة ثلاثية تتكون من ممثل أول يحيل إلى موضوع ثان عن طريق مدلول ثالث.^٣

ويبدو أن (بيرس) قدم المصطلح الأكثر ملاءمة للتعبير عن المفهوم الذي طرحه هو و(دي سوسير) في فترة مقارنة فيما بين أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. ومع أن (الجمعية العالمية للسيموطيقا) أعلنت في (باريس - ١٩٦٩) اتحاد المصطلحين تحت اسم واحد، هو (السيموطيقا)، إلا أن الاسمين لا يزالان مستخدمين^٤، ربما حرصاً من بعض المختصين على إقامة الفروق الأولى بين المصطلحين عند بدايته وضعهما. وسيبقى المصطلحان (سيمولوجيا) و(سيموطيقا) مترادفين، وستعايشان لمدة طويلة إلى أن يُميّز بينهما على نحو أكثر منهجية من التمييز السابق.^٥

* علم الإشارات: هو علم العلامات أيضاً، وهذه مرادفات عربية لمصطلحي (السيمولوجيا) و(السيموطيقا). وقد حضرت الباحثة هيام عبد الكريم عبد المجيد عدداً كبيراً من المصطلحات المرادفة لها في بداية رسالتها للماجستير. انظر: دور السيميائية اللغوية في تأويل النصوص الشعرية، ص ١٠ بعنوان تعدد التسميات. ١ محمد السرغيني، محاضرات في السيمولوجيا، دار الثقافة، الدار البيضاء، سلسلة الدراسات النقدية، ط ١، ١٩٨٧، ص ٦٠.

٢ يتحدث كل من (بيرس) و(دي سوسير) عن العلامات، وأنواعها، وكلمة (العلامة) هي إحدى المقابلات العربية لكلمة (sign) الأجنبية، ولا يوجد فرق بين استخدام كلمة (العلامة) أو (الإشارة)، أو غيرها من المرادفات العربية الكثيرة التي وضعت في مقابل المصطلح الأجنبي، ورغبة في توحيد مصطلحات هذه الدراسة سأستخدم كلمة (الإشارة) في أي سياق ترد فيه الكلمة ذاقاً أو أي من مرادفاتها المستخدمة كمقابل لهذا المصطلح الأجنبي. وتعريف الإشارة، أو العلامة، هو أنها شيء مادي يستدعي إلى الذهن شيئاً معنوياً. انظر: سيزا قاسم، القارئ والنص: العلامة والدلالة، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ٢٠٠٢، ص ٢٣.

٣ هيام عبد الكريم عبد المجيد، دور السيميائية اللغوية في تأويل النصوص الشعرية (شعر البردوني نموذجاً)، مرجع سابق، ص ٣٤.

٤ أمينة رشيد، السيموطيقا: مفاهيم وأبعاد، فصول، مج ١، ع ٣، إبريل ١٩٨١، ص ٤٢.

٥ برنار توسان، ما هي السيمولوجيا؟، ترجمة: محمد نظيف، أفريقيا الشرق، المغرب، ط ٢، ٢٠٠٠، ص ٣٨.

وقد كان (دي سوسير) أول من عرّف اللغة بوصفها نظامًا من الإشارات يعبر عن الأفكار.^١ وهو الذي أطلق على العلم الذي يدرس حركة الإشارات داخل المجتمع اسم (السيمولوجيا)، وحدد وظيفته بأنه سيمكننا من معرفة ما تتألف الإشارات منه، وما هي القوانين التي تحكمها.^٢

أما (بيرس)، فقد عرّف الـ (سيميوطيقا) بأنها نظرية شبه ضرورية أو نظرية شكلية للإشارات^٣، وميّز بين ثلاثة أنواع أساسية من الإشارات، هي: الأيقونية، والمرجعية، والرمزية.^٤ وهذه الأخيرة هي ما تعرف بالعلاقة (الاعتباطية) التي أشار إليها (سوسير) بين (الدال) و(المدلول).

ثم تطور الحديث عن (السيميوطيقا) حتى وصل إلى ما اصطلح عليه في الآونة الأخيرة باسم (علم النص - Textology)، الذي قدم مقاربات عميقة في إطار السيميوطيقا الأدبية، خاصة مع جماعة (تيل كيل)، ولا سيما مع (جوليا كريستيفا) وغيرها من النقاد، مثل: رولان بارت، إمبرتو إيكو، .. إلخ، الذين ساهموا في وضع النظرية النصية الحديثة.^٥

وقد كانت بداية ظهور (علم النص) مقترنة بظهور مفاهيم جديدة مثل مفهوم (إيديولوجيم) الذي أطلقته (جوليا كريستيفا)، عامي (١٩٦٦) و(١٩٦٧) في مجلتي (تيل كيل-

^١ فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، ترجمة: صالح القرماذي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٥، ص ٣٧.

^٢ المرجع السابق، ص ٣٧.

^٣ تشارلز ساندرس بيرس، تصنيف العلامات، ترجمة: فريال جبوري غزول، ضمن كتاب: أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة: مدخل إلى السيميوطيقا: مقالات مترجمة ودراسات، إشراف: سيزا قاسم ونصر حامد أبو زيد، دار الياس المصرية، القاهرة، د.ط، د.ت، ص ١٤٢.

^٤ وتفصيل ذلك هو أن: الإشارة (العلامة) الأيقونية Iconic، هي التي تشبه ما تمثله تلك الإشارة على نحو ما (صورة فوتوغرافية لشخص، على سبيل المثال)، والإشارة (العلامة) المرجعية Indexical، هي التي ترتبط على نحو ما بما تشير إليه تلك الإشارة (الدخان مع النار، والثور مع الحصبة)، والإشارة (العلامة) الرمزية Symbolic، هي التي تكون مثلما لدى (سوسير)، مرتبطة بمرجعها تعسفياً أو بطريقة متعارف عليها. انظر: تيري إيجلتون، مقدمة في نظرية الأدب، ترجمة: أحمد حسان، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، سلسلة كتابات نقدية، سبتمبر ١٩٩١، ص ١٢٦. انظر ما طرحه (تشارلز ساندرس بيرس) عن تصنيف العلامات في: تشارلز ساندرس بيرس، تصنيف العلامات، مرجع سابق، ص ١٤٢.

^٥ سعيد بو عبطة، النص الأدبي والمصطلح الدلالي، البحرين الثقافية، ٢٧٤، يناير ٢٠٠١، ص ٢٦.

(Tel Quel)، و(كريتيك - Critique)، من جراء بحثها في النص الأدبي من حيث هو ممارسات دلالية إشارية وليس مجرد خطاب فقط.^١

أما (النقد النصي) فقد ارتبط ظهوره "بتطور علوم أخرى، كعلم السلالة الأدبية الذي ابتدعه الشكلاونيون الروس أثناء دراستهم للحكايات الشعبية، واللسانيات التي هي عندهم في قلب مفهوم الأدبية".^٢ وهو يتكئ اتكاء كبيراً على (علم النص) في مقارنته العمل الأدبي.

ويعد العمل الأدبي عند أصحاب (النقد النصي) نظاماً للإشارات، ولا يستطيع النقد القيام بأي شيء، أو تقلص أي جديد ما لم يقرر اعتبار العمل الأدبي، أو أي جزء منه، نصاً قبل كل شيء، أي نسيجاً من التشكيلات Figures ينعقد فيه معاً زمن الكاتب الذي يكتب، وزمن القارئ الذي يقرأه، ويتشابهان في هذا الوسط الغريب الذي هو الصفحة أو الكتاب.^٣ وتبدو هنا النظرة الدونية لمصطلح (العمل الأدبي) الذي حلّ مصطلح (النص) محله في كتابات النقاد الما بعد بنويين، كما سيظهر في الإزاحة التي اتخذها (رولان بارت) من مصطلح (العمل الأدبي) أو (الأثر الأدبي) إلى (النص) في مقالة له بعنوان: (من العمل الأدبي إلى النص)، أو كمل جاءت في ترجمة أخرى: (من الأثر الأدبي إلى النص).

إن نقاد (النقد النصي) الما بعد بنويين يرفضون نسبة النص إلى مؤلفه، الوحيد، ويقولون بنسبة النص إلى مجموعة أصوات قامت بتشكيله، وهذه المجموعة مكونة من المؤلف الأول والعدد اللا متناهي من القراء الذين قاموا بقراءة هذا النص، إذ أصبحوا مؤلفين مشاركين في بناء النص وتشكيل معناه. وهم يفرقون بين (العمل الأدبي) و(النص)، ويكتسب (النص) عندهم أبعاداً ودلالات مهمة؛ فهو نسيج من الأصوات التي تشكله، لا يرجع واحد منها إلى مؤلف وحيد.^٤ وهو يتجاوز في طرحهم هذا الوظيفة التواصلية ليصبح ذا وظيفة إنتاجية مفتوحة على مراجع خارج النص سواء كانت أدبية، أو فكرية، أو ممارسات أيديولوجية ودينية وفنية.

^١ محمد الهادي المطوي، في التعالي النصي والمتعاليات النصية، المحلة العربية للثقافة، تونس، سنة ١٩٦٤، ص ٣٢٤، مارس ١٩٩٧، ص ١٩٠. وانظر عن الأيديولوجية عند (كريستيفا): ص ٤١ من هذه الدراسة.

^٢ جيزيل فالانسي، النقد النصي، الفصل الخامس من كتاب: مدخل إلى مناهج النقد الأدبي (مجموعة من المقالات المترجمة)، تأليف مجموعة من الكتاب، ترجمة: رضوان ظاظا، مراجعة: المنصف الشنوفي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مايو ١٩٩٧، ص ٢٠٩.

^٣ المرجع السابق، ص ٢٠٩.

^٤ المرجع السابق، ص ٢٣٨.

إلخ. وهذه الإنتاجية لا يمكن إدراكها إلا في مستوى "التناس"¹، أي في تقاطع الوحدات المختلفة للنصوص المختلفة.

ويقترن مصطلح النص في كتابات (ما بعد البنيوية- Post Structuralism) بمصطلح "التناس"، إذ يستعاد المعنى الجذري للكلمة الأجنبية (Text)، التي تعني النسيج، ضمن مفاهيم تبين تلاحم الكلمات ببعضها في ترابطاتها المختلفة؛ فالنص لا يمكن أن يكون نقيًا وبرئًا، لأنه في جوهره مجموعة من النصوص المتداخلة، وهذا ما يذهب إليه (ليتش - Leitch - ١٩٤٤ - ...). الذي يرى أن كل نص هو حتمًا نص متداخل (متناس)، ولا وجود للنص البريء، الذي يخلو من هذه المتداخلات.²

وبانتقال النقد من (السيميوطيقا) إلى (التفكيكية)، التي لا ترى في النص، بمعناه المعروف - أي العمل الأدبي الذي له بداية ونهاية -، إلا قطرة في بحر الإشارات الذي لا تدرك حدوده، اتسع مفهوم النص، وأصبح يطلق على النوع الأدبي كله، أو على الأدب في عموميه عند الذين يسقطون الحدود بين الأنواع الأدبية، وأطلق على هذه الامتدادات اللانهائية اسم (تداخل النصوص).³

وتجدر الإشارة، قبل ختام الحديث عن هذا الطور، إلى وجود اشتباه في العلاقة بين طرح (دي سوسير) الذي ميّز فيه بين اللغة والكلام⁴، حين وصف اللغة بالجماعية، والكلام بالفردية، وما يدور من حديث عن الإبداع والتراث، وذلك من جهة أن اللغة نشاط اجتماعي، كما ذكر (دي سوسير)، يشترك فيه الجميع، فهي بمثابة الإرث الجماعي لكل أمة. أما الكلام، كما يرى (دي سوسير) أيضًا، فتحقق فردي تتجلى به قدرة الفرد على الإبداع. وهذه العلاقة هي علاقة بين "الفردية والجماعية"، أي بين التراث بوصفه إنتاجًا جماعيًا، له نظم وتقاليده ونماذج وأساليب، وبين الفردية المتمثلة في المبدع وعمله".⁵

¹ زهور الحزام، آلية التناس، الناقد، ع ٣٠، ديسمبر ١٩٩٠، ص ٥٩. علاء الدين رمضان السيد، ظواهر فنية في لغة الشعر العربي الحديث، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٦، ص ١١١.

² فاضل ثامر، اللغة الثانية: في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث، المركز الثقافى العربى، بيروت - الدار البيضاء، ط ١، ١٩٩٤، ص ٧٥-٧٦. وانظر أيضًا: عبد الله الغدامي، الخطيئة والتكفير، دار البلاد، جدة، ط ١، ١٩٨٥، ص ١٣.

³ شكري عياد، دائرة الإبداع، مرجع سابق، ص ١٢٢.

⁴ انظر: فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، مرجع سابق، ص ٢٩.

⁵ شكري عياد، دائرة الإبداع، مرجع سابق، ص ٦٦.

كما تظهر بعض الملامح المشتركة بين فردية الكلام وجماعية اللغة عند (سوسير)، وما طرحه (يونغ - Carl G. Jung، ١٨٧٥-١٩٦١م) عن (اللا شعور الشخصي - Personal Unconscious) و(اللا شعور الجمعي - Collective Unconscious)، مع أن لكل منهما حقله الخاص.

ويبدو أنه يوجد عامل مشترك بين هذه الطروحات من جهة، وما تطرحه نظرية "التناس" بمعناه العام، أي ذلك النوع من "التناس" الذي يرى في كل استعمال لألفاظ اللغة تناساً، من جهة أخرى، لأنه، وفق هذه الرؤية، لا يوجد لفظ لم يستخدم من قبل، فإذا كان "التناس" اجتراراً لما هو موجود من قبل، فإن عملية الاجترار التي تأخذ سمة الفردية تمتع من معين الموروث الذي يتسم بالجماعية، وهذا يحيلنا إلى ما قدمه (يونغ) في دراساته عن (البنية النفسية للإنسان)، التي رأى أنها تتألف من وعينا المباشر، ذي الطبيعة الفردية كلياً، وجملة نفسية ذات طبيعة جماعية وعالمية، واحدة لدى جميع أفراد النوع البشري، غير شخصية. وهذا الجانب الجماعي هو ما يطلق عليه (يونغ) اسم اللا شعور الجمعي، وهو جزء موروث إراثاً جماعياً ولا ينمو نمواً فردياً.^١

ومما سبق نجد أن قول (دي سوسير) بفردية الكلام وجماعية اللغة، وطرح (يونغ) عن اللا شعور الشخصي واللا شعور الجمعي، بالإضافة إلى ما طرحه (إليوت) عن الموروث والموهبة الفردية تلتقي كلها مع الفكرة العامة لمفهوم "التناس".

كان هذا هو الطور الأول لنشأة "التناس"، وهو طور غير مباشر، لكنه ينطوي على قدر من الأهمية من ناحيتين: الأولى، حديث (دي سوسير) و(بيرس) عن (السيمبوتيقا) التي كانت قاعدة لانطلاق نظرية "التناس"، إذ كانت واضحة المصطلح (جوليا كريستيفا) سيمبوتيقية في المقام الأول. والثانية، حديث (دي سوسير) عن اللغة والكلام، وتفرقه بينهما، وما ينطوي عليه هذان المصطلحان من تمييز بين اللغة بوصفها نشاطاً جماعياً، والكلام بوصفه نشاطاً فردياً، وعلاقتها بفكرة التراث والإبداع.

أما الطور الثاني للـ "تناس" فيمر عبر الإشارات الواردة في (الماركسية) و(الشيكلانية الروسية)، وفي طروحات (ميخائيل باختين) عن (الحوارية) كما وجدها عند (ديستوفسكي). وهو ما سأحدث عنه في الصفحات التالية.

^١ كارل غوستاف يونغ، البنية النفسية عند الإنسان، ترجمة: نهاد خياطة، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، ط ١،

ثانيا: دور (باختين) في نشأة مفهوم "التناص" ..

استمد "التناص"، كما مر، جذور مفهومه وفكرته من طروحات (دي سوسير)، و(بيرس)، اللذين لم يذكر المصطلح صراحة في كتابتهما، ثم نما وترعرع بعدما أخذ علم (السيميوطيقا) يتبلور بوصفه أساسا له.^١ ولكن الفكرة بقيت شبه مطوية في الدراسات (الشكلانية) و(البنوية)، التي ارتكزت على طروحات (دي سوسير) اللغوية. ونجد إشارات لبعض الشكلانيين، من أمثال: (جاكوبسون - Jakobson، ١٨٩٦-١٩٨٢م)، و(شك洛夫سكي - Shklovsky، ١٨٩٣-١٩٨٤)، و(بوريس إيجنباوم - Boris Ejchenbaum، ١٨٨٦-١٩٥٩) إلى ما يمكن أن يكون من تفاعل بين النصوص، إلا أنهم لم يتعمقوا في طرحهم هذا بسبب انشغالهم بتخليص النقد من الأيديولوجيا آنذاك، وتوجيههم الأنظار إلى الناحية الجمالية الشكلية في النص، واعتقادهم العام بتزامنه وانغلاقه.^٢

ويعد (ميخائيل باختين) أهم مرتكز في سياق الحديث عن ملامح مفهوم "التناص" عند (الماركسيين) أو (الشكلانيين الروس)، من خلال بعض المفاهيم التي طرحها، والتي سيفيد التعرف إليها في التعرف إلى الأصول النظرية والمعرفية التي انبنت عليها نظرية "التناص".

ظهر في الحقبة المتأخرة من (الشكلية) اتجاه جديد في مجال اللغة والخطاب، سمي مدرسة (باختين)، الذي تمثل آراؤه البذرة الأولى للدراسات النصية التي ازدهرت في فرنسا في أواسط القرن الماضي. وقد جمعت هذه المدرسة جمعا مثمرا بين (الشكلية) و(الماركسية) من جهة، وبين (الشكلية) و(البنوية) من جهة أخرى؛ فقد كان (باختين) مرحلة انتقالية بين الشكليين والبنويين، كما يصفه بذلك (روبرت شولز)، في حين يراه (تودوروف) (ما بعد -شكلي- -Post Formalist)؛ لأنه يتجاوز (الشكلانية)، لكن بعد أن استوعبها وامتص تعاليمها.^٣

إلا أن (باختين) يختلف عن كل من (الماركسية) و(البنوية)؛ فهو في دراساته وتحليلاته لم يعالج الأدب بوصفه انعكاسا مباشرا للقوى الاجتماعية، كما قد يتوقع المرء، بل أبقى على

^١ عبد العاطي كيوان، التناص القرآني في شعر أمل دنقل، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٦.

^٢ جبرار جينيت، من التناص إلى الأطراس، مرجع سابق، ص ١٧٦.

^٣ رامان سلدن، النظرية الأدبية المعاصرة، ترجمة: جابر عصفور، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨،

ص ٣٧. وانظر أيضا: ترفيتان تودوروف، ميخائيل باختين: المبدأ الحوارى، مرجع سابق، ص ٨٥.

اهتمام شكلي الطابع بالبنية الأدبية، وكشف عن الكيفية التي عبّرت عن الطبيعة الدينامية للغة في أنواع معينة من التراث الأدبي.^١ وهذا هو وجه اختلافه عن (الماركسية).

أما وجه اختلافه عن (البنوية)، فهو من حيث عدم اهتمام (مدرسة باختين) باللغويات التجريدية، شأن (البنوية)، بل كان اهتمامها منصباً على اللغة -أو الخطاب- من حيث هي ظاهرة اجتماعية. ولعل أهم ما توصلت إليه (مدرسة باختين) هو نظرهما إلى الكلمات بوصفها إشارات اجتماعية فعالة، "قادرة على تقبل معان ودلالات مختلفة، لدى الطبقات الاجتماعية المختلفة في المواقف الاجتماعية والتاريخية المختلفة".^٢

وقد كان لـ(باختين) دور كبير في تطوير النتائج المترتبة على هذه النظرة الدينامية إلى اللغة، وتطبيقها على النصوص الأدبية؛ فقد رفض لغويات (دي سوسير)، وقام بتحويل الاهتمام عن النسق المجرد للغة إلى المنطوقات العينية للأفراد في سياقات اجتماعية بعينها؛ فكان ينظر إلى اللغة باعتبارها (حوارية)، أي لا يمكن فهمها إلا باعتبار توجهها الحتمي تجاه شخص آخر. وقد رأى أن من الواجب النظر إلى الإشارة اللغوية بوصفها وحدة ثابتة، كما كان دأب (البنوية).^٣ وانطلاقاً من تأسيس (باختين) لبعض المفاهيم، التي سيأتي تفصيل الحديث عنها بعد قليل، تشكّل المهاد النظري المشترك بين أعماله ونظرية "التناص". ومن هنا جاء وجوب البدء بالتعريف الموجز بجهوده قبل الحديث عن النظرية في شكلها النهائي المكتمل الذي ظهرت به في فرنسا.

قدم (باختين) عدة مفاهيم، تطور بعضها فيما بعد إلى مصطلحات نقدية على يد نقاد لاحقين. وقد أثرت مفاهيمه تأثيراً كبيراً في ظهور نظرية "التناص"، وكذلك في ظهور النقد الحواري. ومن أهمها: تعددية الأصوات، والحوارية، وتداخل الخطاب، والكرنفالية. ويجدر تأكيد أن (باختين) لم يصرح فيما قدمه بشيء مما قدمته نظرية "التناص"، ولكنه أوحى بالفكرة فقط، ويتضح هذا من الفارق في المضمون بين طروحاته وما تطرحه نظرية "التناص"، ولكن هذا الفارق لم يمنع (كريستيفا) من الاعتراف له بفضلها في الإيحاء لها بفكرة نظريتها، كما ورد في أوائل هذا الفصل.

^١ رامان سلدن، النظرية الأدبية المعاصرة، مرجع سابق، ص ٣٨.

^٢ المرجع السابق، ص ٣٨.

^٣ تيري إيجلتون، مقدمة في نظرية الأدب، مرجع سابق، ص ١٤٤.

*تعددية الأصوات (Polyphone):

يمكن التوصل إلى فهم واضح لتعددية الأصوات، التي لا يوجد لها تعريف محدد بقدر ما توجد لها شروحات، وذلك من خلال تعريف الرواية متعددة الأصوات.

والرواية متعددة الأصوات هي الرواية التي لا تتضمن "أية محاولة للتنسيق أو التوحيد بين وجهات النظر المتباينة التي تعبر عنها الشخصيات المختلفة، ولا يمتزج وعي هذه الشخصيات المختلفة بوحي المؤلف، أو تدعن الشخصيات لوجهة نظره، بل تظل محتفظة بتكاملها واستقلالها، فهي ليست موضوعات لكلمة المؤلف فحسب، بل ذوات فاعلة لها كلمتها المباشرة الدالة في الوقت نفسه".^١

وقد تنبّه (باختين) على فكرة تعددية الأصوات من خلال دراساته التي قام بها لعدد من الروائيين في العقود الثلاثة الأولى من القرن الماضي، إلا أنها لم تأخذ طريقها إلى الأدب والنقد الحديث إلا بعد منتصف القرن ذاته، حين بدأت ترجمة كتبه ودراساته إلى الإنجليزية بالظهور. وتعدّ ترجمة أعماله، المكتوبة باللغة الروسية ابتداءً، عملاً عظيماً، قام به اثنان من النقاد، هما: (تريفان تودوروف)، و(جوليا كريستيفا)، وكلاهما بلغاريان يقطنان فرنسا منذ الستينيات، وأقرب إلى بيئة (باختين) الثقافية. وقد قدّمت (كريستيفا) بعض مفاهيم (باختين) إلى الساحة الفرنسية، تحت مسمى "التناص"، في محاضرة ألقته بُعيد وصولها إلى باريس عام (١٩٦٦م)، في دراستها: (الكلمة، والحوار، والرواية)؛ فجاء تقديمها لها متزامناً مع مرحلة الانتقال من (البنوية) إلى (ما بعد البنوية - Post Structuralism).^٢

ومن أهم الروائيين الذين درس (باختين) نتاجهم الروائي: (ديستوفسكي)، و(تولستوي - Tolstoi، ١٨٢٨-١٩١٠م)، و(رابليه - Rabelais، ١٤٩٤-١٥٥٣م). وقد لاحظ من خلال هذه الدراسات أمراً مهماً، بنى عليه فكرة من أهم الأفكار النقدية التي قدمها، والتي تمثل ركيزة أساسية في بناء نظرية "التناص"، وهو أن صوت المؤلف في روايات (تولستوي) مثلاً، أو غيره من الروائيين الذين درس نتاجهم الروائي ما عدا (ديستوفسكي)، يسيطر على أصوات الشخصيات، فيخضعها لرؤيته، مما يجعل الرواية أحادية الصوت، أو (مونولوجية - Monology). أما روايات (ديستوفسكي)، فتتميز بتعدد الأصوات، وتتمتع

^١ رمان سلدن، النظرية الأدبية المعاصرة، مرجع سابق، ص ٣٩.

^٢ سعد البازعي وميجان الرويلي، دليل الناقد الأدبي، مرجع سابق، ص ٢١٢-٢١٣.

بحرية الاختلاف، إذ يسمح المؤلف لمختلف الشخصيات بالتعبير عن اختلافها بعيداً عن هيمنته بوصفه روائياً، مما يجعلها متعددة الصوت، أو (حوارية-Dialogic).^١

وفي حين بدا النمط الذي ظهرت عليه روايات (تولستوي) وغيره سلبياً إلى حد ما، ظهر النمط الثاني عند (ديستوفسكي) إيجابياً، بسبب بروز أصوات الشخصيات فيه جنباً إلى جنب مع صوت المؤلف. وهذا شكل جديد من أشكال الكتابة الروائية، أوجده (ديستوفسكي)^٢، ولاحظه (باختين)، واهتم به، ودرسه دراسة تختلف عن غيرها من الدراسات التي قامت حول هذا الروائي.^٣

وقد أشاد (باختين) بـ(ديستوفسكي) كثيراً، وعده واحداً من أعظم المحددين في الشكل الفني، لأنه أوجد نمطاً جديداً تماماً من التفكير الفني، يقوم على خاصية أساسية هي كثرة الأصوات تبعاً لعدد الشخصيات، وتعدد أشكال الوعي المستقلة وغير المترجمة ببعضها، أي ما اصطلح عليه باسم (تعددية الأصوات).^٤

وأرجع (باختين) سبب ظهور الرواية (المتعددة الأصوات) في نتاج (ديستوفسكي) الروائي دون غيره من الروائيين في أي عصر من العصور، إلى التعقد الموضوعي، وتناقض أصوات عصره وتعددتها، ووضع المثقف المنحدر من بين صفوف الشعب وغير المستقر اجتماعياً، والقدرة الفطرية على رؤية العالم متعايشاً ومؤثراً في بعضه، إذ رأى (باختين) أن كل ذلك كون تلك التربة التي تغذت عليها رواية (ديستوفسكي) المتعددة الأصوات.^٥

^١ انظر: سعد البازعي وميجان الرويلي، دليل الناقد الأدبي، مرجع سابق، ص ٢١١-٢١٢. وقد عني (باختين) عناية كبيرة بأعمال (ديستوفسكي)، ويتضح هذا عند النظر إلى أي بيلوجرافيا لأعمال (باختين)، إذ إن كثيراً منها مخصص لدراسة أعمال (ديستوفسكي) ونتاجه الروائي. على سبيل المثال، انظر البيلوجرافيا التي وضعها (تودوروف) في: ميخائيل باختين: المبدأ الحوارية، مرجع سابق، ص ٢١٤-٢١٧.

^٢ يرى (باختين) أن (ديستوفسكي) "هو خالق الرواية المتعددة الأصوات Polyphone. لقد أوجد صنفاً روائياً جديداً بصورة جوهرية". انظر: باختين، قضايا الفن الإبداعي عند ديستوفسكي، ترجمة: جميل نصيف التكريتي، مراجعة: حياة شرارة، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط ١، ١٩٨٦، ص ١١.

^٣ أشار (باختين) في الطبعة الثانية من كتابه (قضايا الفن الإبداعي عند ديستوفسكي) إلى الكتب والدراسات التي تناولت أعمال هذا الروائي قبله وآراء النقاد فيما أضافه هو إلى هذه الدراسات. انظر: باختين، قضايا الفن الإبداعي عند ديستوفسكي، مرجع سابق، ص ١٣-٦٣.

^٤ المرجع السابق، ص ٢٥. وانظر أيضاً: المرجع نفسه ص ١٠.

^٥ المرجع السابق، ص ٤٤-٤٥.

وتحدث (باختين) عن حضور الـ(أنا) الغيرية في روايات (ديستوفسكي)، ورأى أن تأكيد الـ(أنا) الغيرية بوصفها (ذاتا فاعلة - Subject) أخرى، لا بوصفها (موضوعاً - Object)^١، هو أساس رأي (ديستوفسكي)، الذي لا تظهر الشخصية في رواياته مجرد موضوع يخص وعي الكاتب، ولكنها تظهر بوصفها ذاتا لها وعيها الخاص والمنفصل عن وعي الكاتب، وهي لا تكف عن التحاور مع ذاتها، أو مع الشخصيات الأخرى، لأن المقصود فيما يخصها أن تعي حقيقتها، وأن تعي حقيقة الآخر أيضا، لأن الآخر هو الذي يهبها الشعور بالوجود.^٢

*الحوارية (Dialogism):

يظهر مفهوم (الحوارية) عند (باختين) في نظريته إلى العمل الأدبي على أنه حوار يشبه الحوار الداخلي، فكل الخطابات، من أولها إلى آخرها، من وجهة نظره، حوارية، إذ تتخللها تخمينات مستمع موجود بالقوة. ويشير هذا المفهوم عنده إلى أن التفكير الإنساني لا يغدو صحيحا، ولا يتحول إلى فكرة، إلا باحتكاك حي مع فكرة أخرى، تتجسد في صوت الآخرين، أي في الوعي الذي يعبر عنه الخطاب؛ فكل لفظة تنتج عن الآخر تدخل في سياق معين، وإلا فإنه يصعب إدراكها والجواب عنها. ووفق (باختين)، فإن فهم أي عبارة يعني أننا نوجه إليها كلاما مضادا، ونقيم معها حوارا ضمنيا. وبهذا، تصبح الكلمات (متعددة النبر - Multi-Accentual) عنده، وليست جامدة المعنى، لأنها دائما كلمات ذات إنسانية معينة لذات أخرى.^٣ وهذا هو المفهوم الأساسي الذي تنبث عليه (كريستيفا)، وبنيت عليه نظريتها المطورة القائمة على فرضية وجود حوار دائم بين النصوص المختلفة.

ويعرف (باختين) مفهوم (العلاقة الحوارية)، الذي يستعمله بكثرة واطراد في كتاباته ودراساته عن (ديستوفسكي)، حتى لا يبقى عائماً دون أن يستقر وتتضح معالمه على يديه، بقوله إن (العلاقة الحوارية) هي علاقة (معنى) تقوم بين نصوص منطوقة في التبادل الشفوي.

٥٨٢٨١٦

^١ باختين، قضايا الفن الإبداعي عند ديستوفسكي، المرجع السابق، ص ١٥.

^٢ جان لوي كابانيس، النقد الأدبي والعلوم الإنسانية، ترجمة: فهد عكام، دار الفكر، سوريا، ط ١، ١٩٨٢، ص ١٢٥.

^٣ جيزيل فالانسي، مدخل إلى مناهج النقد الأدبي، مرجع سابق، ص ٢٥١. وانظر أيضا: جان لوي كابانيس، النقد الأدبي والعلوم الإنسانية، مرجع سابق، ص ١٢٦. وأيضاً: عبد الوهاب ترو، تفسير وتطبيق مفهوم التناص في الخطاب النقدي المعاصر، الفكر العربي المعاصر، ع ٦٠-٦١، ١٩٨٩، ص ٧٧. وتيري إيجلتون، مقدمة في نظرية الأدب، مرجع سابق، ص ١٤٤.

وكل وحدتين من الكلام المنطوق توضعان جنباً إلى جنب، تدخلان، على صعيد المعنى، في علاقة حوارية".^١ وتوجد هذه العلاقة حتى بين أشكال من الإنتاج الشفوي المونولوجي البحث، وهي أكثر اتساعاً من الكلام الحوارى بالمعنى الضيق.^٢

ولتوضيح هذا القول، وربما لتأكيد، يقول (باختين): إن فهم كلية النص، والعلاقة الحوارية التي بينها، هو بالضرورة فهم حوارى. والذي يقوم بعملية الفهم يصبح مشاركاً في الحوار، عندما يصبح الحوار على مستوى معين يتعلق بوجهة الفهم أو البحث؛ فأن تفهم يعنى أن تصبح الشخص الثالث في الحوار (لا بالمعنى الحرفي، الحسابي، لأن المشاركين في الحوار يمكن أن يبلغوا عدداً غير محدد)؛ فالنص يستهدف دائماً رسلاً إليه، وهذا المرسل إليه هو الشخص الثاني في الحوار (أيضاً ليس بالمعنى الحسابي). ولكن، خارج هذا المرسل إليه فإن مؤلف النص المنطوق، بهذا القدر أو ذاك من الوعي، يفترض رسلاً إليه إضافياً، أعلى، هو الشخص الثالث.^٣ وتبدو عملية الفهم عند (باختين) حسب هذا الشرح عملية (حوارية) بالدرجة الأولى، تنطوي على فكرة (تعددية الأصوات) بشكل أصيل عبر ما تتضمنه من أطراف مختلفة يحمل كل منها صوته الخاص.

وقد ظهر تأثير (باختين) في نشأة مفهوم "التناص" وتطوره في أوائل الثمانين من القرن الماضي بصورة جلية، حين خصّ (تزفيتان تودوروف) (باختين) بكتابه (ميخائيل باختين: المبدأ الحوارى)، الذي يقترح فيه تقسيم المبدأ الحوارى إلى مفهومين: مفهوم الحوارية، بمعناها المحدود الذي اكتسبته على يد (باختين)، ومفهوم "التناص" كما حددته (جوليا كريستيفا)، مع احتفاظ هذا المفهوم الثاني بتسمية (الحوارية) لبعض الحالات الخاصة للـ "تناص"، مثل تبادل الأجوبة بين متحاورين، أو في التصور الذي أعده (باختين) عن الشخصية الإنسانية.^٤

تداخل الخطاب:

توقف (باختين) عند استعمال مفهومي (تعددية الأصوات - Polyphone)، أو (الحوارية - Dialogism)، ولم يستعمل كلمة "تناص"، ولا أي كلمة تقابلها بالروسية، ولكنه استعمل كلمة أخرى، هي (تداخل)، استعمالاً واضحاً في كتابه: (الماركسية وفلسفة اللغة -

^١ ميخائيل باختين، مسألة النص، مرجع سابق، ص ٤٨.

^٢ المرجع السابق، ص ٥٢.

^٣ المرجع السابق، ص ٥٢-٥٣.

^٤ ب. م. دوبيازي، نظرية التناص، مرجع سابق، ص ١١٤.

١٩٢٩) مما يكاد يجعله مصطلحا أساسيا من مصطلحات الكتاب. وقد استخدمه في مثل قوله (تداخل السياقات)، و(تداخل الخطاب)، و(التداخل السيميائي)، و(التداخل السوسيو-لفظي). وهذا الأخير هو ما يأخذ عند (كريستيفا) موقع "التناص".^١ ولعل في استعمال (باختين) للفظ (تداخل) ما ساعد على الإيحاء بفكرة المفهوم، وربما بلفظه أيضا؛ إذ يشترك "التناص" في صيغته الإنجليزية (Intertextuality) مع لفظة (تداخل) في السابقة (Inter-).^٢

وهو لا يستعمل لفظة (تداخل) عبثا أو استعمالا عشوائيا، إنما يستعملها عن قصد، حتى يبدو كأنه يؤسس لما سيأتي بعده، مع أنه لم يكن واعيا لذلك ألبتة، كما يظهر في قوله: "هكذا، فكل كلمة، عمليا، من هذه الحكاية تنتمي في الوقت ذاته، من حيث تعبيرها وإيقاعها العاطفي وقيمتها في الجملة، إلى سياقين يتقاطعان، أي إلى خطابين: خطاب الكاتب الراوي (ساخر، متهمك) وخطاب البطل (الذي لا علاقة له بالسخرية) هذا الانتماء المتواقت إلى خطابين مختلفي التوجه في تعبيرهما، هو الذي يفسر خصوصية تراكيب الجمل، أي التقطعات في التركيب، وبالتالي، خصوصية الأسلوب. ولو أن الجملة انبثت في حدود خطاب واحد من هذين الخطابين، لجاء بناؤها بشكل آخر، ولصار الأسلوب آخر. إننا أمام مثال نموذجي لفعل لغوي ندرت دراسته، هو: تداخلات الخطاب".^٣

*الكرنفالية (Carnivalization):

تجسد هذه الفكرة خلاصة فهم (باختين) لطبيعة ظهور الصوت في غط من الروايات تنتمي إليه روايات (ديستوفسكي). وقد تحدث عن ظاهرة (الكرنفال-Carnival) بعد أن التقط فكرتها من أحد أهم مظاهر الاحتفالات الجماعية الشعبية التي تجمع المتناقضات، وساعدته مناقشة مثل هذه الظاهرة على الوصول إلى "تطبيقات مهمة على نصوص معينة، وكذلك على تاريخ الأنواع الأدبية، فالاحتفالات المرتبطة بالكرنفال احتفالات جماعية شعبية، ينقلب فيها التراتب الهرمي رأسا على عقب (فيغدو الحمقى عقلاء والملوك شحاذين)، وتختلط الأضداد (الحقيقة والوهم، النعيم والجحيم)، وينتهك المقدس وتعلن نسبية منتشية تبسط نفسها على كل

^١ مارك أنجينو، في أصول الخطاب النقدي الجديد، مرجع سابق، ص ١٠٣-١٠٤.

^٢ أغرت هذه السابقة (Inter-) كثيرا من النقاد العرب بترجمة مصطلح (Intertextuality)، بمصطلح (التداخل النصي)، أو (تداخل النصوص). وقد شاعت مثل هذه الترجمات في كثير من الدراسات النقدية العربية التي تدور حول (التناص) أو التي تتخذ منه أداة لها في فحص الأعمال الأدبية.

^٣ ميخائيل باختين، الماركسية وفلسفة اللغة، ترجمة: محمد البكري وعيسى العيد، دار توبقال، الدار البيضاء، ط ١، ١٩٨٦، ص ١٨٢-١٨٣.

عرضه لنظرية "التناس" ، ولكنها لا تتجاوز الإشارات العابرة، التي لم يتعمق (باختين) في الحديث عنها، مما يدل على أنه كان يطرحها غير واعٍ بها وعيًا نقديًا، ودون إدراك كبير لها. ومن أمثلة ما يوجد في آثاره مما يقترب من الفضاء المفهومي لمصطلح "التناس" ، أنه يرى أن كاتب الرواية أو أي أثر أدبي يخلق "إنتاجًا شفويًا هو عبارة عن كل وحيد (وحدة نص منطوق)، بيد أنه يخلقه بواسطة وحدات غير متجانسة من النصوص المنطوقة، وحدات، يمكن القول إنها للآخر. حتى إنه لا يوجد لدى الكاتب خطاب مباشر إلا وهو ممتلىء بكلمات الآخر".^١

ويبدو من هذا اقتناعه الفطري بفكرة (تشرب) أو (امتصاص) الكتاب لخطابات بعضهم سواء كانت هذه الخطابات سابقة أو معاصرة. ولكنه لم يطور هذا الاقتناع إلى فكرة أو رأي نقدي يبني عليه نظرية نقدية محورها حتمية امتلاء أي خطاب بكلمات الآخر. ويرى (باختين) أيضا أن "النص (يضم) ^٢" ، ونجد عند أعلام نظرية "التناس" أن كل نص يضم، لأن كل نص هو تشرب وامتصاص لعدد من النصوص، وبالتالي، يضم كل نص عددًا من النصوص السابقة والمعاصرة بصورة حتمية، ولا يمكن لأي نص أن يتحرر من ربطة هذا الإضمار الذي يفرضه عليه كونه نصًا.

كما يقول (باختين) في سياق آخر: إن "كل محادثة محملة بنقل كلام الآخرين وتأويله. إننا نجد فيها، كل لحظة، (استشهادًا)، (مرجعًا)، يحيلنا على ما قاله شخص من الأشخاص، أو على (ما يقال)، أو على (ما يقوله كل واحد)، أو يحيلنا على كلام مخاطبنا أو على كلامنا السابق، أو على صحيفة، أو قرار، أو وثيقة، أو كتاب.. ومعظم الأخبار والآراء تنقل، عمومًا، في شكل غير مباشر لا بوصفها صادرة عن الذات، بل من خلال استنادها إلى مصدر عام غير محدد: (سمعت من يقول)، (هناك من يعتبر)، (من يظن)".^٣

وها هي ذي نظرية "التناس" تقوم، في أحد مظاهرها، على الإحالات، والاستشهادات، والتضمينات، والاقتباسات، واحتواء الحاضر للماضي، واللاحق للسابق. وكل ذلك كان لـ (باختين) الفضل في لفت الانتباه إليه، والتعريف به، حتى لو حدث هذا بعد مرور زمن طويل على طرحه للمرة الأولى.

^١ ميخائيل باختين، مسألة النص، مرجع سابق، ص ٤٦-٤٧.

^٢ المرجع السابق، ص ٤٠.

^٣ ميخائيل باختين، الخطاب الروائي، ترجمة: محمد برادة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦، ص ١٠٦.

ويلاحظ (باختين) أنه يوجد كلام يستخدم بين مزدوجين، وهذا يعني أنه ينظر إليه بوصفه كلاماً للآخر، كما يستخدم نفس الكلام دون مزدوجتين^١، مما يعني أن هذا الكلام لم يعد للآخر، أي أنه للكاتب الحالي، وإن كان تشربه من كلام آخر قبله، لكنه تحرر من ملكية الآخر السابق، ليدخل في ملكية الكاتب الحالي الذي حازه بأن حرره من المزدوجتين. وسنجد صدى لهذه الفكرة، فكرة الاقتباس دون مزدوجتين، يتردد كثيراً في كتابات (رولان بارت) فيما بعد حول هذه النظرية.

ويظهر (باختين) في آرائه هذه وكأنه يقدم الخطوط العامة لنظرية "التناص" التي لم تعرف إلا بعد مضي ما يقارب نصف القرن على طرح هذه الآراء التي ظلت حبيسة الكتب حتى اقتراب عقد الستين من القرن الماضي على نهايته.

لقد مثل العمل الروائي، عند (باختين)، إطاراً "تفاعل فيه مجموعة من الأصوات أو الخطابات المتعددة، إذ تتحاور متأثرة بمختلف القوى الاجتماعية من طبقات ومصالح فئوية وغيرها"^٢، مما يولد علاقة (حوارية) بين أطرافه، أو بتعبير أكثر دقة، بين الأصوات المتعددة للأطراف المتعددة علنياً وضمنياً فيه.

وأكفي بهذا القدر من الحديث عن الطور الثاني لنشأة مفهوم "التناص"، والذي اكتفيت فيه بتتبع بعض طروحات (ميخائيل باختين)، بوصفه أبرز أعلام هذا الطور من أطوار النظرية، لانتقل بعد ذلك إلى الطور الثالث، والأهم حتى الآن، لأنه شهد ميلاد المصطلح، وهو مصطلح حديث من جهة وضعه، لمفهوم قديم من جهة وجوده وكيونته. ولكن حدود هذا الطور لم تتوقف عند ولادة المصطلح وحسب، بل تجاوزت ذلك إلى التنظير له بالقدر الذي اتسع له هذا الطور.

وسيكون عرض الطور الثالث من خلال تتبع جهود (جوليا كريستيفا) في نشأة نظرية "التناص" مفهوماً ومصطلحاً.

^١ ميخائيل باختين، مسألة النص، مرجع سابق، ص ٥٠.

^٢ سعد البازعي وميخائيل الرويلي، دليل الناقد الأدبي، مرجع سابق، ص ٢١١.

ثالثاً: جهود (جوليا كريستيفا) في نشأة نظرية "التناس" ..

يُجمع الباحثون المهتمون بنظرية "التناس" على أن (جوليا كريستيفا) هي أول من أطلق مصطلح "التناس" الذي ظهر للمرة الأولى في أبحاث لها كتبت بين ١٩٦٦ و١٩٦٧، وصدرت في مجلتي (تيل كيل)، و(كرتيك)^١، وذلك نتيجة جهودها البالغة في قراءة (باختين) من جهة، وأبحاثها في (السيميوطيقية) والمنهج (السيميوطقي) عامة من جهة أخرى؛ فـ(المعالجة السيميوطيقية - Semiological Approach) التي تشكل منهج (جوليا كريستيفا) في فهم العملية الأدبية في مختلف ضروبها قد اقتضت منها أن تصل إلى اشتقاق المصطلح بوصفه تأطيراً اصطلاحياً لظاهرة اطراد وتواتر الإشارات الأدبية وتأثير النصوص الأدبية في بعضها.^٢

كما تُجمع الدراسات على أن جماعة مجلة (تيل كيل) قدمت لـ(جوليا كريستيفا) دعماً كبيراً، وساعدتها في تقديم المصطلح، ونشره في الأوساط الأدبية والنقدية في فرنسا وخارجها منذ ذلك الحين.

ولكن هذا المصطلح لم يثبت عند الحد الذي وضعته له (جوليا كريستيفا)، بل وثب واثبات كبيرة تجاوز فيها الطريق الذي رسمته له واضعة المصطلح، وذلك على أيدي نقاد آخرين تبنا الفكرة، وساهموا إلى حد ما في توسيعها، وفي ضبط ما قد يشوبها من عمومية وإجمال، وكذلك في تخليصها مما قد يحدث بينها وبين بعض المصطلحات النقدية والبلاغية من لبس. كما أضافوا إليها الكثير، واعتنوا بالفكرة عناية بالغة جعلت من نظرية "التناس" إحدى أهم النظريات النقدية في الوقت الحالي.^٣

"التناس" عند (جوليا كريستيفا):

قدمت (كريستيفا) مفهوم "التناس" انطلاقاً من رؤيتها أن كل نص يتألف من فسيفساء من الاقتباسات؛ فكل نص هو امتصاص وإعادة تشكيل لنصوص أخرى، أدخلت في النص بتقنيات مختلفة.^٤ وهذا هو المفهوم العام، أو الشائع، عن "التناس".

^١ مارك أنجينو، في أصول الخطاب النقدي الجديد، مرجع سابق، ص ١٠٢.

^٢ باقر جاسم محمد، التناس: المفهوم والآفاق، الآداب، ع ٧٤-٩، يوليو/ سبتمبر ١٩٩٠، السنة ٣٨، ص ٦٥.

^٣ سيأتي تفصيل ذلك عند الانتقال إلى الحديث عن الطور الرابع من للنظرية.

^٤ سعد البازعي وميجان الرويلي، دليل الناقد الأدبي، مرجع سابق، ص ٢١٣. ومحمد مفتاح، تحليل الخطاب

الشعري، استراتيجية التناس، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- بيروت، ط ٢، ١٩٨٦، ص ١٢٢.

وقد سكت (كريستيفا) هذا المصطلح لتدل به على العلاقات المتعددة التي قد تحدث بين نص معين ونصوص أخرى. وتتضمن هذه العلاقات (الجناس - Anagram)، و(التلميحات أو التورية - Allusion)، و(الاقتراس - Adaptation)، و(الترجمة: النقل من لغة إلى لغة - Translation)، و(المحاكاة الساخرة - Parody)، و(المعارضة - Pastiche)، و(المحاكاة أو التقليد - Imitation)، وأنواع أخرى من (التحويل - Transformation). وقد استعمل هذا المصطلح على نطاق واسع للدلالة على إدخال نص في آخر، أو لتحديد العلاقة بينهما.^١

ومن بواكير الأعمال التي طرحت فيها (كريستيفا) مفهوم "التناس" بالمصطلح المعروف والشائع حالياً، دراستها الشهيرة المعنونة بـ(ثورة اللغة الشعرية)، التي عينت فيها "التناس" على أنه (التفاعل النصي في نص بعينه)، وقد تبعت ذلك في شعر (لوتريامون) تحديداً متوقفة أمام عمليات (التحويل) التي أقامها الشاعر على نصوص كثيرة معروفة، بما يشبه اختطافها أو تحويلها عن مجراها.^٢

ولأن النص و"التناس" لفظان لا ينفصل أحدهما عن الآخر على مختلف المستويات، تعالج (كريستيفا) قضية "التناس" من واقع معالجتها للنص، وتحدد النص بأنه جهاز غير-لساني يعيد "توزيع نظام اللسان بواسطة الربط بين كلام تواصل يهدف إلى الإخبار المباشر، وبين أنماط عديدة من الملفوظات السابقة عليه أو المتزامنة معه".^٣

وللنص عند (كريستيفا) طبيعة إنتاجية، وهي تعني ترحال النصوص وتداخلها؛ فالنص ليس بنية مغلقة، وفي فضاء نص معين تتقاطع وتتلاقى عدة ملفوظات مقتطعة من نصوص أخرى، أي أن صلة النص باللغة التي يكون جزءاً منها هي صلة تكرار وتوزيع. وبهذا يصبح النص المتناس نصاً منتجاً، أي أنه مثمر لا ثمرة، ووالد وليس بمولود، بمعنى أنه يولد دلالات

^١ Baldick (Chris), The Concise Oxford Dictionary of Literary Terms, Oxford University Press, Reprinted 1992, P.112.

^٢ شربل داغر، التناس سبيلاً إلى دراسة النص الشعري وغيره، فصول، مج ١٦، ع ١٦، صيف ١٩٩٧، ص ١٢٧-١٢٨.

^٣ جوليا كريستيفا، علم النص، ترجمة: فريد الزاهي، دار توبقال، الدار البيضاء، ط ٢، ١٩٩٧، ص ٢١. وقد نقل (بارت) عنها هذا التعريف في مقالة (نظرية النص)، انظر: رولان بارت، نظرية النص، ترجمة: منحي الشملي، وعبد الله صولة، ومحمد القاضي، حوليات الجامعة التونسية، ع ٢٧، ١٩٨٨، ص ٧٥.

جديدة مخالفة لدلالة المقتبس والمضمن، ولا يمكن لهذا أن يتحقق دون أن تتميز علاقة النص بما قبله بميزات خاصة تجعلها قادرة على الإنتاج.^١

ولم يعد النص عندها "نظامًا لغويًا مغلقًا كما كان يزعم (الشكلاونيون الروس) و(النيويون) الأوروبيون في بداية مراحلهم"^٢، بل أصبح نظامًا من الإشارات الموحية. لذلك ركزت (كريستيفا) جهودها على وضع علم تحليلي للإشارات، أو ما يعرف بـ(السيماناليز-Semanalyse)، الذي يعرفه (رولان بارت) بأنه تقاطع (النص الظاهر) و(النص المنجب)، وهذان مصطلحان وضعتهما (كريستيفا)، وعرفت (النص الظاهر) بأنه "الظاهرة الكلامية كما تتجلى في بنية الملفوظ الحسي".^٣ أما (النص المنجب) فإنه "يثير قضية العمليات المنطقية التي تخص تكوين الذات المتلفظة".^٤ ويمثل هذا التقاطع، بين (النص الظاهر) و(النص المنجب)، ما يطلق عليه عند (كريستيفا)، اسم (الأيديولوجيم-Idiologeme).^٥

وقد أقامت (كريستيفا) توأمة بين مصطلح "التناس" ومصطلح (الإيديولوجيم)؛ فـ"التناس" لا يعرف إلا بإدماجه مع (الإيديولوجيم)، الذي يساعد على ربط النص بالنص الجامع، وأن نتصور النص ضمن نصوص المجتمع والتاريخ^٦، وتعرفه (كريستيفا) بأنه "تلك الوظيفة للتداخل النصي التي يمكننا قراءتها (ماديًا) على مختلف مستويات بناء كل نص تمتد على

^١ جوليا كريستيفا، علم النص، مرجع سابق، ص ٢١. وانظر:

Kristeva (Julia): Desire in Language: A Semiotic Approach to Literature and Art, Basil Blackwell Publishers. England. 1984, P.38. نقلاً عن: باقر جاسم محمد، التناس: المفهوم

والآفاق، مرجع سابق، ص ٦٥-٦٦. وانظر أيضاً: معتصم سالم الشميلة، التناس في النقد العربي الحديث، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ١٩٩٩، ص ١٢٥.

^٢ مصطفى السعدني، المدخل اللغوي في نقد الشعر: قراءة بنيوية، منشأة المعارف، الإسكندرية، د.ط، د.ت، ص ٢٢-٢٣.

^٣ رولان بارت، نظرية النص، مرجع سابق، ص ٨٠.

^٤ المرجع السابق، ص ٨٠.

^٥ المرجع السابق، ص ٨٩.

^٦ المرجع السابق، ص ٨٩.

طول مساره مانحة إياه معطياته التاريخية والاجتماعية".^١ وبذا يكون "التناص" هو ذلك التقاطع الذي يحدث بين نص ما وتعبير آخر مأخوذ من نصوص أخرى، سابقة أو متزامنة معه.^٢

ومما يجدر ذكره أن (كريستيفا) كانت قد تخلت عن مصطلحها، أي "التناص"، ردحا من الزمن، بسبب اختلاطه بمصطلحات أخرى، وفضّلت عليه مصطلحاً آخر هو مصطلح (النقل أو التحول - Transposition)، ولكنها وجدت أن مصطلح "التناص" قد شاع شيوعاً كبيراً بعد أن سكّته، فمضت في استخدامه مع ما لها من تحفظات عليه.^٣

وفي ختام الحديث عن هذا الطور يمكن القول إن مفهوم "التناص" لا يزال محتفظاً بشيء من العمومية وعدم التحديد، على الرغم من صياغته ضمن منظومة نظرية تدرج تحت مصطلح ثابت ووحيد ومحدد، على الأقل في النقد الغربي، وبغض النظر عن الأزمة المصطلحية التي يعانيها هذا المصطلح في النقد العربي الحديث، شأنه في ذلك شأن غيره من المصطلحات سواء النقدية أو غيرها، إلا أن بقاء شيء من العمومية وعدم وضوح الرؤية يعدّ وضعاً طبعياً لمصطلح يطرح للمرة الأولى في الأوساط النقدية، وهذا هو وضع مصطلح "التناص" حتى هذا الطور، إلى أن يتهيأ له من يتبناه، ويحتضنه، ويجعله محور اهتمامه؛ فيعمل على توسيع عملية التنظير له، بتوضيح خطوطه العامة، وإزالة اللبس والغموض عن أهم الأفكار التي يطرحها، وبصورة عامة، تفصيل ما أجمل فيه عند الطرح الأولي له. وهذا ما سيشهده الطور الرابع، والأخير، الذي يعني بتبع التطور الذي شهدته نظرية "التناص".

^١ جوليا كريستيفا، علم النص، مرجع سابق، ص ٢٢.

^٢ مارك أنجينو، في أصول الخطاب النقدي الجديد، مرجع سابق، ص ١٠٣. وانظر أيضاً: ب. م. دوبيازي، نظرية التناص، مرجع سابق، ص ١١٦.

^٣ عبد النبي اصطياف، التناص، راية مؤتة، ٢٤، ١٩٩٣، ص ٥١-٥٢.

رابعاً: جهود النقاد الغربيين في تطوير نظرية "التناص" ..

دخل الطور الرابع لنظرية "التناص" عندما بدأ النقاد بتلقف الفكرة مفهوماً ومصطلحاً، ومحاولة وضع تصور واضح لها، والتعبير عن كيفية فهمهم لها. وسيشهد هذا الطور تدرجاً وتطوراً كبيرين في استيعاب هؤلاء النقاد للمصطلح وفكرته، وعنايتهم بتفصيل القول فيه. ومن أبرز النقاد الذين عنوا بهذه النظرية، وكان لهم أثر بالغ في التوسع في التنظير لها ونشرها: تزفيتان تودوروف، ورولان بارت، وجيرار جينيت.

أ- جهود (تزفيتان تودوروف) في تطوير نظرية "التناص" ..

يعدّ (تزفيتان تودوروف) ثاني اثنين أخذوا عن (باختين) أفكاره حول (الحوارية)؛ فقد تحدث عن أفكار (باختين)، وعرضها في إسهاب وتفصيل في كتابيه (نقد النقد: رواية تعلم) و(ميخائيل باختين: المبدأ الحواري) ليصل عبر تسلسل الأفكار التي يقدمها (باختين) إلى طرح موضوع (النقد الحواري).

وقد أعجب (تودوروف) بطروحات (باختين)، وكان كمواطنته (كريستيفا) أحد أهم النقاد الذين عرّفوا الساحة النقدية الفرنسية الحديثة بطروحات (باختين) وآثاره التي كتبت باللغة الروسية قبل وقت طويل من ترجمتها إلى الفرنسية أولاً، وإلى غيرها من اللغات فيما بعد. ويظهر تشبع (تودوروف) بأفكار (باختين)، وتبنيه لها في قوله: إن المؤلفات، عوضاً عن أن تكون (بناء) أو (معمارية) هي قبل أي شيء علم المغايرة، تعدد الأصوات، التذكارات المبهمة واستباق خطابات ماضية وقادمة، مفترق طرق ومكان لقاءات.^١ فـ (تودوروف) يستخدم في هذا النص مفردات (باختين)، مثل قوله: (تعدد الأصوات)، ويستلهم روح (باختين) بمحيته عن التذكارات واستباق الخطابات الماضية والقادمة، كما سيحدد، فيما بعد، موضوع تحليلات (باختين) بأنه وضع الخطابات بالنسبة للمتجاوزين الحاضرين أو الغائبين (مناجاة وحوار، استشهاد ومحاكاة، زخرفة ومجادلة)، مما سيدفعه إلى إعلان مصطلح (النقد الحواري) ليجعل منه إطاراً يشمل طروحات (باختين) حول مفهوم (الحوارية)، قائلاً: إن (باختين) يعلن، أكثر مما يمارس، عن شكل جديد للنقد يستحق تسميته (النقد الحواري).^٢

^١ تودوروف، نقد النقد: رواية تعلم، ترجمة: سامي سويدان، ترجمة: سامي سويدان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط ٢، ١٩٨٦، ص ٨٦.

^٢ المرجع السابق، ص ٨٦-٨٧.

وهنا، أطلق (تودوروف) مصطلح (النقد الحواري) الذي كانت أدواته ومنهجيته معروفة لدى (باختين)، الذي عبّر عنها بمفهوم (الحوارية)، ولكنه لم يصرح بمصطلح (النقد الحواري)، وجاء حديثه عنه عامًا وعائماً ضمن حديثه عن (الحوارية) والمصطلحات القريبة منها. فإذا كانت (كريستيفا) طورت أحد مفاهيم (باختين)، وجعلت منه نظرية مستقلة نشأت في تربة طروح (باختين)، فإن (تودوروف) قد أكمل عمل (باختين) في (الحوارية)، ووضع إطارها العام، ورسم حدودها.

ويلاحظ (تودوروف) أن نظرة (باختين) للعلاقة بين المؤلف والبطل قد تعرضت لانقلاب لافت للنظر في أفكاره عن هذا المشروع؛ فإذا كان (باختين) يطالب في السابق بالتناقص بين البطل والمؤلف، وبفوقية هذا الأخير، فإنه في حديثه عن روايات (ديستوفسكي) يشيد بوجود بطل بصوت مبني على الطريقة التي يبنى بها صوت المؤلف في رواية من النمط العادي، فما كان المؤلف ينجزه، يقوم البطل الآن بإنجازه. وليس للمؤلف أي أفضلية على البطل، وللوعيين، وعي المؤلف ووعي البطل، حقوق متساوية تماماً. وكما يرى (باختين) فـ"إن آراء (ديستوفسكي) - المفكر، إذ تدخل روايته المتعددة الأصوات.. تنخرط في حوار كبير مع صور الآراء الأخرى، على قدم من المساواة الكاملة".^١

"التناقص" عند (تودوروف) ..

يختار (تودوروف) مصطلح "التناقص" من بين المصطلحات المتاحة، والتي قدّم (باختين) جزءاً منها، وقدمت (كريستيفا) الباقي والأهم حتى الآن، على الأقل على مستوى السبق والريادة في التأصيل والتأسيس. ويبرر اختياره مصطلح "التناقص" بدلاً من (الحوارية) الذي طرحه (باختين) بقوله: إن مصطلح (الحوارية) يحتوي على تعددية مربكة للمعنى، لذلك فإنه يستعمل مصطلح "التناقص" الذي استخدمته (كريستيفا) في تقديمها لـ (باختين)، لتأدية معنى أكثر شمولاً من مصطلح (الحوارية)، الذي يذخره للتعبير عن أمثلة خاصة من "التناقص"، مثل تبادل الاستجابات بين متكلمي أو لفهم (باختين) الخاص للهوية الشخصية للإنسان.^٢

^١ تودوروف، نقد النقد: رواية تعلم، المرجع السابق، ص ٧٧.
^٢ تودوروف، ميخائيل باختين: المبدأ الحوارية، مرجع سابق، ص ١٢١.

ويرى (تودوروف) أنه بعد هبوط آدم إلى هذا العالم لم تعد هناك أشياء بلا أسماء، أو أي كلمات غير مستعملة، ومع هذا فإن الحوارية، أو البعد التناسي، هو المظهر الأكثر إهمالاً من مظاهر التلفظ.^١

ويبدو من كلام (تودوروف) أن عمومية المصطلح لا تزال قائمة، أو لا يزال شيء منها قائماً. وأرى أننا إن أطلقنا فهم المصطلح إلى فضاءات العمومية وعدم التحديد سنفقده قيمته الفنية والجمالية، لأنه لا يوجد كلام لم يستعمل قط، والمصطلح لم يوضع أساساً ليعبر عن هذه الفكرة، إنما وضع للتعبير عن العلاقات التي تجمع نصاً بآخر أو بنصوص أخرى، وكيفية قيام هذه العلاقات.

وسنجد تأكيداً لرؤية (تودوروف) هذه عن "التناس" بوصفه تعبيراً عن عدم إمكانية وجود كلمات وتلفظات لم تستخدم قط، في مواطن أخرى من الكتاب ذاته الذي ذكر فيه رأيه السابق، إذ يقول "لا يوجد تعبير لا تربطه علاقة بتعبيرات أخرى، وهذه العلاقة جوهرية تماماً".^٢ وهذه العبارة تلخص موقفه النقدي من مفهوم "التناس" بصورة عامة.

ومن الممكن أن يفهم من آرائه أمر آخر أيضاً، هو نظريته للـ "تناس" على أنه نشاط أدبي لا واع يقوم به المؤلف، وهذا الاستنتاج مرتبط بما ذكر عن عمومية المصطلح عنده، إذ يحدث "التناس" في كل كلمة يحتويها أي نص إذا كان، حسب ما يراه (تودوروف)، لا يوجد تلفظ خال من "التناس".^٣ لذلك أرى أن ما يفهم من آراء (تودوروف) عن "التناس" بأنه نشاط أدبي لا واع، لا يعود إلى أسس فنية جمالية تستند إلى وجود علاقة بين الإبداع واللاعوي، إنما مرجعه عمومية المصطلح عنده.

ويتوغل (تودوروف) في استنفاد أبعاد لفظة "تناس" حتى أقصى درجة ممكنة، فيرى أنها لا تعبر فقط عن "كون الكلمات قد استعملت دائماً من قبل، وكونها تحمل داخلها آثار استعمال سابق، بل إن (الأشياء) نفسها قد لومست، في حالة واحدة على الأقل من حالاتها السابقة، من قبل خطابات أخرى لا يخفق المرء في أن يصادفها".^٤ وهذا ما يطلق عليه اسم

^١ تودوروف، ميخائيل باختين: المبدأ الخواي، المرجع السابق، ص ١٦.

^٢ المرجع السابق، ص ١٢١.

^٣ المرجع السابق، ص ١٢٤.

^٤ المرجع السابق، ص ١٢٥.

"التناص العام"، وهو يرتبط، إلى حد كبير، بفكرتي عمومية المصطلح والجانب اللا واعي فيه. إذ يحدث "التناص العام" في أي نص، سواء أكان ملفوظاً أم مكتوباً، لأنه لا يوجد من الكلمات والألفاظ ما لم يستعمل من قبل، وبالتالي فجميعها تقع في دائرة تناصية كبيرة غير منتهية.

ويرى (تودوروف) أن كل خطاب يقيم "حواراً مع الخطابات السابقة له، الخطابات التي تشترك معه في الموضوع نفسه، كما يقيم، أيضاً، حوارات مع الخطابات التي ستأتي والتي يتنبأ بها ويجدس ردود فعلها".^٢ وهذه رؤية للـ "تناص" تقع على مستوى أقل عمومية من المستوى السابق الذي يرى في أي نص "تناصاً" لأن كلماته حتماً قد استعملت من قبل، إذ يُعنى هذا المستوى بدخول الخطاب في حوار مع الخطابات التي تشاركه الموضوع ذاته، سواء كلنت ماضية، أو معاصرة، أو حتى مستقبلية.

ولا يقيم (تودوروف) حدوداً واضحة بين "التناص" وبعض المصطلحات البلاغية، مثل (التضمين)، الذي يقترح له تعريفاً مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بفكرة "التناص". ويرتبط المصطلحان بفكرة انتقال المعنى من نص لآخر ومن عمل أدبي لآخر.^٣

والذي أراه أن (التضمين) قد يكون وجهاً من أوجه "التناص"، أما المطابقة بين المصطلحين فأراها بخساً لحق مصطلح "التناص" الذي يشمل، حسب الرأي الذي أذهب إليه، (التضمين) وغيره من المصطلحات التي تدور في أفلاك مشاهمة أو قريبة، مما يجعل المطابقة بينهما تضيقاً لمصطلح "التناص" الممتد الآفاق.

كانت هذه بعض طروحات (تودوروف) فيما يتعلق بـ "التناص" على مستوى ما. وعلى مستوى ثان، يتقاطع طرح آخر لـ (تودوروف) مع مفهوم "التناص"، وإن كان يبدو للوهلة الأولى بعيداً عنه، وهو ما قدمه (تودوروف) في كتابه (الشعرية) عن (القراءة) التي اقترح لها ثلاثة مستويات، هي: (الإسقاط)، و(التعليق)، و(الشعرية). ويعرّف الإسقاط بأنه: طريقة في القراءة عبر النصوص الأدبية باتجاه المؤلف، أو المجتمع، أو أي شيء آخر يهم الناقد، مثل (النقد النفسي - Psychological Criticism)، و(النقد الاجتماعي - Social Criticism)، و(النقد التاريخي - Historical Criticism).

^١ انظر: معتصم سالم الشمايلة، التناص في النقد العربي الحديث، مرجع سابق، ص ٤٦.

^٢ تودوروف، ميخائيل باختين: المبدأ الحوارية، مرجع سابق، ص ١٦.

^٣ جيزيل فالانسي، مدخل إلى مناهج النقد الأدبي، مرجع سابق، ص ٢٣٦.

أما التعليق فهو مستوى مكمل للإسقاط، يسعى إلى البقاء داخل النص. والشكل الأشد شيوعاً للتعليق هو ما ندعوه تفسيراً، أو قراءة دقيقة. إن الحد الأقصى للتعليق هو إعادة الصياغة، والحد الأقصى لإعادة الصياغة هو تكرار النص نفسه.

وأخيراً، الشعرية، وهي التي تبحث في المبادئ العامة التي تتجلى في الأعمال الخاصة. إن الدراسة الشعرية لأي عمل خاص لا بد أن تقود إلى نتائج تكمل أو تعدل الفرضيات الأدبية للدراسة.^١

والمقاربة الأخيرة، التي يدعوها (تودوروف) الشعرية، هي التي تعيننا في سياق الحديث عن "التناس". ويربط (روبرت شولز) بين طرح (تودوروف) عن القراءة ونظرية "التناس" بالتقاطع الذي استشعره بين المستوى الثالث من مستويات القراءة وطروحات نظرية "التناس". ولكنني أرى أن التقاطع بينهما حادث ابتداء من المستوى الثاني، التعليق، إذ يحدث تفاعل نصي بين النصوص في مستوى التعليق، وهو ما يعرف بالميتانصية، أو ما وراء النصية، كما سنجد عند (جيرار جينيت)، ثم يظهر هذا التفاعل بصورة أكبر في المستوى الثالث، الشعرية.

ويذكر (روبرت شولز) أن أهم قاعدة من قواعد "التناس"، حسب ما يراها هو، أن "كل نص أدبي هو نتاج أنواع سابقة".^٢ وهذه الفكرة وإن كانت أكثر عمومية في طرح (روبرت شولز) عما أصبح عليه "التناس" في الوقت الحالي، إلا أنها تنطوي بلا شك على البعد التراكمي الذي يحمله مفهوم "التناس"، والذي لمس في طرح (تودوروف) عن (القراءة).

^١ روبرت شولز، النبوية في الأدب، ترجمة: حنا عبود، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٨٤، ص ١٦٣. وانظر: تودوروف، الشعرية، ترجمة: شكري المبخوت ورجاء بن سلامة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط ١، ١٩٨٧، ص ٢١-٢٣. وانظر أيضاً: إبراهيم السعافين، إشكالية القارئ في النقد الألسني، الفكر العربي المعاصر، بيروت، ع ٦٠-٦١، ١٩٨٩، ص ٣٣-٣٤.

^٢ روبرت شولز، النبوية في الأدب، مرجع سابق، ص ١٦٥.

ب- جهود (رولان بارت) في تطوير نظرية "التناص" ..

لم يفرد (رولان بارت) كتاباً من كتبه لنظرية "التناص" التي تبناها في وقت لاحق من عمره النقدي، ولكنه طرح، مع هذا، عدداً كبيراً من الملاحظات النقدية المهمة حول هذه النظرية، التي أسهم إسهاماً بيناً في دفع عجلتها إلى الأمام مما جعله أحد أبرز أعلامها، وقطباً من أقطاب جماعة مجلة (تيل كيل)، تلك الجماعة التي تحولت الثورة الثقافية عندها إلى اهتمام بتفاعل النصوص وقوة اللغة، بعد أن آمنت بوجوب التركيز على اللغة، لإعادة خلقها، وتحرير قوتها الفاعلة في تشكيل ثقافة طليعية تسعى إلى تغيير المجتمع.^١

وقد طرح (بارت) مفهوم النص بديلاً عن المفهوم السائد للأثر الأدبي، مميّزاً بينهما تمييزاً فعلياً. وقدم رأيه هذا في مقالة له بعنوان (من الأثر الأدبي إلى النص).^٢

إنه، في هذه المقالة، لا يستبدل كلمة بأخرى، ولكنه -وفقاً لجدلية الإزاحة والإحلال- يستبدل مفهوماً بآخر، دون أن يطرح المفهوم المستبدل به خارج الساحة كلية، لأن البديل -في عالم النقد الجديد- لا يستغني عن المستبدل به، بل يحتاج إليه، ويتفاعل معه باستمرار، إذ يعيد الجديد تعريف القلم، ويمكننا من رؤيته في صورة مغايرة لصورته السابقة في ضوء هذا الجديد، ثم ما يلبث القلم الذي أعيدت رؤيته أن يكشف لنا عن بعض ما في الجديد من أبعاد خافية، وهكذا في علاقة من الجدل والتفاعل والتحوير المستمر.^٣

وقد حاول (بارت) مقابلة مفهوم النص، الذي لا يزال، حسب (بارت)، يبحث عن ذاته، مع مفهوم الأثر الذي بلي وتشوه، ولكنه لم يتمكن من تحديده تحديداً دقيقاً، لأنه سرعان ما يجد نفسه عرضة للنقد الفلسفي للتعريف. لذلك، يرى أنه ليس بإمكانه أن يعمل إلا على التقريب المجازي لمفهوم النص، أي تجريد الاستعارات التي تحوم حوله وفحصها وإحصائها.^٤

^١ إدith كريسويل، عصر البنيوية، ترجمة: جابر عصفور، الكويت، ١٩٨٥، ص ٢٧٧.

^٢ انظر: رولان بارت، من الأثر الأدبي إلى النص، ترجمة: عبد السلام بنعبد العالي، الفكر العربي المعاصر، ٣٨٤، آذار ١٩٨٦.

أو: رولان بارت، من العمل الأدبي إلى النص، ترجمة: محمد خير البقاعي، ضمن كتاب آفاق التناصية: المفهوم والمنظور، ١٩٩٨.

^٣ صبري حافظ، أفق الخطاب النقدي، دار شرقيات للنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، ١٩٩٦، ص ٥٠-٥١. وانظر أيضاً: صبري حافظ، التناص وإشارات العمل الأدبي، مجلة ألف، ع ٤٤، ١٩٨٤، ص ١٢. (عدد خاص عن التناص)

^٤ رولان بارت، درس السيميولوجيا، ترجمة: عبد السلام بنعبد العالي، دار توبقال، الدار البيضاء، ط ٢، ١٩٨٦، ص ٤٩.

ولا بد، في هذا السياق، من التعرّيج على بعض الفروقات التي وضعها (بارت) بين مفهومي النص والأثر الأدبي، إذ يقول: "يجب أن لا نخلط بين النص والأثر. فالأثر موضوع جاهز يمكن أن يحصى عدداً، وأن يشغل حيزاً مادياً (كأن يوضع على رفوف مكتبة). أما النص فحقّل منهاجي. فوق مستطاعنا إذن أن نعدّ النصوص عدداً منتظماً، كل ما يسعنا قوله إنه يوجد في هذا الأثر أو ذاك، أو لا يوجد، ما هو من قبيل النص. فالأثر تحويه اليد، والنص يحويه الكلام".^١

وقد وجد (بارت) أن الانتقال من مفهوم الأثر الأدبي إلى النص يقتضي تغيراً جذرياً في النظر للقصيدة أو الرواية من كونها مجرد كيان مغلق مجهز بمعان محددة، تكون مهمة الناقد أن يحل شفرتها، إلى رؤيتها بوصفها شيئاً متعددًا لا يقبل الاختزال، كتفاعل لا ينتهي للدلالات التي لا يمكن أبداً تثبيتها في النهاية إلى مركز أو جوهر، أو معنى واحد. وهكذا فإذا كان النص مقولة، يكون "التناص" هو الإجراء الذي تفرضه هذه المقولة.^٢

لقد بذل (بارت) جهداً ووقتاً كبيرين في سبيل تحديد مفهوم النص، وتعريفه، ليسهل عليه بعد ذلك تحديد مصطلح "التناص" تبعاً لما سينتهي إليه حول مفهوم النص. وجعل، في سبيله لتحديد مفهومي النص و"التناص"، "من الأدب نصاً واحداً ذاهباً إلى أن كل نص "تناص"، إذ إن النص يظهر في عالم مليء بالنصوص (نصوص قبله، نصوص تطوقه، نصوص حاضرة فيه...) وهو بذلك يعيد توزيع اللغة، إنه بتعبير أوضح طريقة الهدم وإعادة البناء التي يخضع لها النص".^٣

وتبدو هذه النصوص المتعددة التي تنتج النص شبيهة بالخيط التي تشكل قطعة من النسيج، وكثيراً ما يعبر عن النص بأنه نسيج من نصوص متداخلة. وقد درج هذا التعبير وشاع حتى أصبح قولاً يردد مثلما تردد المسلمات. ولكن (بارت) تصدى أكثر من مرة لتخليص التعبير من فضاء المسلمات، والانتقال به إلى حيز أكثر دقة وانضباطاً، وذلك بواسطة التأصيل

^١ رولان بارت، نظرية النص، مرجع سابق، ص ٨٢.

^٢ محمد فكري الجزار، العنوان وسيميوطيقا الاتصال الأدبي، سلسلة دراسات أدبية، ١٩٩٨، ص ٢٤.

^٣ عمر أوكان، لذة النص أو مغامرة الكتابة لدى بارت، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، د.ط، د.ت، ص ٢٩-٣٠.

^٤ انظر في آثار رولان بارت: لذة النص، ترجمة: محمد خير البقاعي، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨، ص ٦٤. ونظرية

النص، مرجع سابق، ص ٨١. وكذلك: درس السيميولوجيا، مرجع سابق، ص ٨٥.

لمصطلح النص، وإقامة الرابط بينه وبين لفظة (النسيج) على مستوى المعنى المعجمي والمعنى الاصطلاحي.

يربط (بارت) ابتداءً بين لفظة النص، بالمعنى المعجمي والمعنى الاصطلاحي الذي تقدمه نظرية "التناص"، ولفظة (النسيج)؛ فالنص في الأصل اللاتيني (Text) هو النسيج، ولكننا، يقول بارت، "ما دمنا نعدّ هذا النسيج منتجاً وحجاً جاهزاً يختبئ المعنى (الحقيقة) وراءه بطريقة ما، فإننا نشدد الآن داخل النسيج على الفكرة التوليدية القائلة إن النص يتكون ويصنع نفسه من خلال تشابك مستمر، وتنحلّ الذات في هذا النسيج، مثل عنكبوت يذوب من تلقاء نفسه في الإفرازات البنائية لعكاشة".^١

ولا يخفى الرابط بين معنى النص، بالشكل الذي تطرحه نظرية "التناص"، ومعنى (النسيج)، إذ تشتركان في ملمحي التداخل والتشابك، وأيضاً في البعد التراكمي؛ فنظرية "التناص" تقرر، على مستوى النظرية والتطبيق؛ أن كل نص ما هو إلا مجموع متراكم من النصوص الأخرى. وما النص إلا "فضاء متعدد الأبعاد، تمازج فيه كتابات متعددة وتعرض، من غير أن يكون فيها ما هو أكثر من غيره أصالة: النص نسيج من الاقتباسات تنحدر من منابع ثقافية متعددة".^٢

ولا يجوز توهم وجود علاقة بين رؤية (بارت) للنص و(دراسة الأصول أو المصادر)، انطلاقاً من تعريفه النص بأنه نسيج من الاقتباسات، إذ إن هذه الاقتباسات في نظرية "التناص" غير معروفة الأصول، ولا يُعنى نقاد هذه النظرية بمعرفة الأصول أو المصادر للنصوص التي يتكون منها نص ما، واقتباسات النص من مختلف القراءات اقتباسات لا يمكن تحديدها، أو تأطيرها بين مزدوجتين.^٣ أما (دراسة الأصول والمصادر) فتعني بتقدم الخلفية المرجعية التي انبثق منها النص، عن طريق البحث عن المصادر التي ينطلق منها، والمؤثرات الفاعلة فيه، بهدف إشباع خرافة الأبوة، والتعرف على الأسلاف.^٤

* العُكَّاشَة: العنكبوت، ويطلق على بيت العنكبوت أيضاً اسم العُكَّاشَة. انظر: ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، مادة (عكش).

^١ رولان بارت، لذة النص، مرجع سابق، ص ٦٤-٦٥.

^٢ رولان بارت، درس السيميولوجيا، مرجع سابق، ص ٨٥. من مقالة (موت المؤلف)

^٣ صيري حافظ، أفق الخطاب النقدي، مرجع سابق، ص ٥٢.

^٤ المرجع السابق، ص ٥٢.

وينبه (بارت) على أن "التناص" لا يعني على الإطلاق وجود (نص أب) هو النص التراثي، يتولد عنه نص جديد هو النص المتناص مع (النص الأب). وعلى العكس من ذلك، فإن قيام "التناص" يلغي التراث ويقضي عليه. ولا يعني هذا أن المؤلف لا يمكن أن يعود للظهور في نصه، لكنه لو عاد فلنما يعود في صورة (مدعو)؛ فإن كان المؤلف كاتب رواية، على سبيل المثال، فإنه يظهر فيها بوصفه شخصية من شخصياتها.^١ ونلاحظ في قول (بارت) هذا إحياء لطروحات (باختين) حول الرواية المتعددة الأصوات، والتي لم تكن إلا مهادا مبكرا لهذه النظرية.

وقد شكل ردُّ اشتباه "التناص" بـ(دراسة المصادر) هاجسًا لدى (بارت)، مثلما كان هاجس (كريستيفا) أيضًا؛ فـ(بارت) يرفض الربط بين "التناص" و(دراسة الأصول أو المصادر أو المؤثرات)، ويلج دائما على التفريق بينهما، ويبيان أن "التناص" الذي يدخل فيه كل نص، لا يمكن أبدا أن يعتبر أصلا للنص ويرى أن "البحث عن (أصول) الأثر، والمؤثرات التي خضع لها، رضوخ لأسطورة السلالة والانحدار. أما الاقتباسات التي يتكون منها النص فهي مجهولة الاسم ولا يمكن ردها إلى أصولها. ومع ذلك فقد سبقت قراءتها: إنها اقتباسات لا تقدم نفسها كذلك ولا توضع بين أقواس".^٢

ويقول في موضع آخر إن الكاتب يتمتع بالقدرة على التأليف "بين اقتباسات لا يقدمها كذلك ويعرضها دون وضعها بين أقواس".^٣

وتتردد فكرة (الاقتباس دون مزدوجتين) في حديث (بارت) كثيرا؛ فـ"التناص"، الذي هو قوام كل نص مهما يكن نوعه، "ليس حتماً راجعاً إلى مشكل المصادر أو المؤثرات. والنص الجامع هو حقل عام يضم صيغا مغفلة قلما نقتدي إلى منبعها، كما يضم شواهد يوردها الكاتب عن غير وعي أو تلقائياً، دون أن يضعها بين مزدوجتين".^٤

وكما هو بين من مجمل أقواله في هذا الصدد فإنه يحاول أن يرد اللبس الذي قد يقع بين نظرية "التناص" و(دراسة الأصول) بواسطة حديثه وإلحاحه على فكرة (الاقتباس دون مزدوجتين).

^١ رولان بارت، درس السيميولوجيا، مرجع سابق، ص ٦٤.

^٢ المرجع السابق، ص ٦٣.

^٣ المرجع السابق، ص ٤١.

^٤ رولان بارت، نظرية النص، مرجع سابق، ص ٨١.

وينطلق (بارت) في رأيه هذا من قناعته بأن أي كاتب لا يكتب نصه بمعزل عما قرأه أو سمعه أو رآه. إنه يكتب بعد أن تشبع تشبعًا كليًا بكل ما مرّ عليه في سني حياته حتى لحظة كتابته نصه. ومن هنا انبثقت فكرة "التناص". بمعناه العام، أي الحضور الدائم لكل نص في آخر بشكل من الأشكال، وهذا تصور للنص يتعد به عن التصور الذي يهتم بمعرفة أصوله ومصادره. و(بارت) نفسه يعترف بتشبعه بآراء عدد من الشخصيات، الذين لا ينكر فضلهم أو فضل آرائهم وأفكارهم في تطوير فهمه لبعض المفاهيم، ومن هؤلاء: فلاديمير بروب، وجوليا كريستيفا، وجاك ديريدا، وميشيل فوكو، وجاك لاكان، وجماعة (تيل كيل).^١

إن هذه التراكمية التي تكونت منها شخصية (بارت) النقدية هي التي ساعدته على أن يقدم نصوصًا تمثل خلاصة ما توصل إليه فكره المتشبع بآراء وأفكار كل هؤلاء.

"التناص" عند (رولان بارت):

تحدث (بارت) في كتابه (لذة النص) عن حضور (بروست) في نص قرأه لـ(ستاندال)، قائلاً: "لقد لمست حضور بروست وأنا أقرأ نصًا اختاره ستاندال (لكن النص ليس له)، عبر جزئية صغيرة، ذلك عندما ينعت أسقف لوسكار ابنة أخ* نائبه الأسقفي بسلسلة من عبارات النداء الرائعة".^٢

ويشرح (بارت) كيف حدث هذا الحضور بقوله: "إن بروست هو الذي يحضرنى وليس أنا الذي أناديه، إنه ليس مرجعًا حتميًا، وإنما مجرد ذكرى دائرية محتومة، وهذا هو "التناص" بالضبط: استحالة العيش خارج النص اللا متناهي، سواء كان هذا النص بروست، أم الصحيفة اليومية، أم شاشة التلفزيون".^٣

وبعدَ تكون النص من عدد من النصوص الأخرى مسلمة عند (بارت) شأنه في ذلك شأن جميع نقاد نظرية "التناص". ويصرح (بارت) بهذه المسلمة، قائلاً: إن "كل نص نص جامع"

^١ عمر أوكان، لذة النص أو مغامرة الكتابة لدى بارت، مرجع سابق، ص ١٩-٢٠.

* هكذا وردت في الأصل، وصوابها (أخي).

^٢ رولان بارت، لذة النص، مرجع سابق، ص ٤٢.

^٣ المرجع السابق، ص ٤٣.

تقوم في أحنائه نصوص أخرى في مستويات متغيرة، وبأشكال قد نعرفها إن قليلاً أو كثيراً، هي نصوص الثقافة السابقة، ونصوص الثقافة الراهنة. فكل نص نسيج طارف من شواهد تالدة".^١

والبعد الزماني غير ذي قيمة عند (بارت)، وربما عند غيره من منظري "التناس"؛ فـ "التناس" يقع بين النصوص المختلفة، بغض النظر عن زمانها، إن كانت سابقة على النص المتناس أو معاصرة له.

وقد يُشبه في أن "التناس" لا يكون بين نصوص معاصرة، لأن مبدأه يقوم على البعد التراكمي الذي يشكل ثقافة الكاتب، ولكن ثقافة الكاتب قد تتشكل من النصوص المعاصرة التي يقرأها ويعايشها، وهذا ما يذهب إليه (بارت) الذي يرى أن النص نسيج من الاقتباسات والإحالات والأصداء من اللغات الثقافية السابقة أو المعاصرة التي تخترقه بكامله.^٢

ويقع "التناس"، حسب (بارت)، في كل شكل متقدم (حديث) لأن هذا الشكل لن يكون إلا احتواء للماضي، وإضافة عليه، وإكمالا له؛ فـ "الطليعة ليست أبداً إلا ذلك الشكل المتقدم والمتحرر للثقافة الماضية؛ فالיום منبثق من البارحة".^٣

إن هذه الخاصية التي يشير إليها (بارت) تجعل النصوص في حالة توالد مستمر. فكل نص تنبثق عنه عدة نصوص مختلفة، وهذا أوجد نوعين من النصوص: (نص منجب)، و(نص ظاهر)، ويقر (بارت) بالفضل في التمييز بينهما لـ (جوليا كريستيفا)، التي استعرض جهودها بكثير من الإعجاب، وبقدر كبير من التوسع، في مقالته (نظرية النص).^٤

وبقي أخيراً أن أذكر أن نظرية "التناس" تلتقي مع نظرية (التلقي)، أو (نقد استجابة القارئ) في رؤيتها للمكان الذي تلتقي فيه النصوص المختلفة، إذ تتفق هاتان النظريتان على أهمية القارئ، والتحرر من الرأي السائد حول هيمنة الكاتب على النص؛ فالنص، عند نقاد نظرية "التناس"، "مصنوع من كتابات عدة. وهو نتيجة لثقافات متعددة، تدخل كلها بعضها مع بعض في حوار، ومحاكاة ساخرة، وتعارض. ولكن ثمة مكان تجتمع فيه هذه التعددية. وهذا المكان، ليس الكاتب، كما قيل إلى الوقت الحاضر، إنه القارئ".^٥ وهذا ما دعا (بارت) إلى

^١ رولان بارت، نظرية النص، مرجع سابق، ص ٨١.

^٢ رولان بارت، درس السيميولوجيا، مرجع سابق، ص ٦٣.

^٣ رولان بارت، لذة النص، مرجع سابق، ص ٢٩.

^٤ انظر: رولان بارت، نظرية النص، مرجع سابق، ص ص ٧٥-٩٢.

^٥ رولان بارت، نقد وحقيقة، ترجمة: منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، ط ١، ١٩٩٤، ص ٢٤. من مقالة

(موت المؤلف)

إطلاق مقولة (موت المؤلف) في مقالة له حملت العنوان ذاته، وطالب فيها بإماتة (المؤلف)، ثم أتبع ذلك بحديثه عن فكرة "التناص" التي كانت أهم ما ختم به مقالته تلك، إذ ذكر فيها أن اللغة هي التي تتكلم، وليس المؤلف. ووحدة النص لا تنبع من أصله ومصدره، إنما من مصيره ومستقبله، وهذا ما يبشر بعصر القارئ.^١

^١ عبد الله الغدامي، الخطيئة والتكفير، مرجع سابق، ص ٧١.

ج- جهود (جيرار جينيت) في تطوير نظرية "التناص" ..

شكلت طروحات (جيرار جينيت) عن "المتعاليات النصية- Transtextuality"، التي قدمها في كتابيه (طروس)^١ و(مدخل لجامع النص) إسهاما جديدا في حقل الدراسات النصية، وخاصة ما يتعلق بظاهرة "التناص". وقد انبرى عدد من النقاد الغربيين للتعليق على طروحات (جينيت) وتعريف القارئ الغربي بها، ثم قام بعض النقاد العرب بترجمة أعمال (جينيت) محتذين حذو النقاد الغربيين في محاولة تعريف القارئ العربي المختص بطرحه، وكانت التفريعات الخمسة التي قدمها عرضة للمناقشة عند النقاد الغربيين والعرب على حد سواء، ولكنها اكتسبت بعدا آخر عند النقاد العرب بأن أصبحت مادة خصبة لإبراز أزمة المصطلح النقدي العربي.

تناول (جيرار جينيت) نظرية "التناص" في كتابه (طروس)، لكنه جعل مفهوم "التناص" واحدا بين مجموعة مفاهيم أخرى نظمها في تصنيف منهجي جديد للعلاقات النصية المفارقة، أطلق عليه مصطلح (المتعاليات النصية)، وقد أجمل المفاهيم التي يتضمنها في خمسة أحوال، ستحمل فيما بعد أسماء اصطلاحية محددة، هي:

- ١- الاستشهاد والسرقة. ٢- علاقة النص بـ(عتبة النص)، أي: العنوان الرئيسي، وغيره مما يقع في تقليم الكتاب. ٣- العلاقة القائمة بين النص والنص الذي يتحدث عنه. ٤- علاقات الاشتقاق بين النص والنص السابق عليه. ٥- علاقة النص بالأجناس الأدبية التي يفصح عنها.^٢

إن "التناص" عند (جينيت) علاقة خاصة بين النصوص، تعول كثيرا على مفهوم (التحويل)، أي أن يتضمن نص واحد نصوصا متعددة، والسبب في ذلك هو أن مختلف هذه النصوص تتحول إلى مجرد إشارات داخل النص الذي يتضمنها؛ فـ"التناص" عملية تحويل نص

^١ بالفرنسية، وقد قدم (المختار حسني) ترجمة لفصل من فصوله في مجلة (علامات في النقد) كان أحد المصادر الأساسية لكتابة هذا الجزء من الفصل، أما بقية الكتاب فغير مترجم إلى العربية حتى الآن، وقد اعتمدت في التعرف إلى أهم ما يتضمنه على ما وجدته من إشارات في المقالات والدراسات المختلفة التي قدمها بعض النقاد العرب الذين يقرؤون الفرنسية.

^٢ شربل داغر، التناص سيلا إلى دراسة النص الشعري وغيره، مرجع سابق، ص ١٢٨. وسأقي الحديث بالتفصيل عن كل نوع من هذه الأنواع الخمسة بعد قليل. ولكنها ستظهر أكثر دقة وانضباطا فيما بعد، إذ سيعبر عنها بمصطلحات محددة، تختلف من ناقد إلى آخر، كما سيظهر في الجدول ص ٥٨، الذي سيرعرض اختلاف ترجمة بعض النقاد العرب لمصطلحات (جينيت) إلى العربية.

داخل آخر. ويطلق على النص المحوّل اسم (النص الأصلي)، أما النص الذي يتفرع عن النص السابق (النص الأصلي) فيطلق عليه اسم (النص الفرعي).^١

ويلاحظ قارئ كتاب (مدخل لجامع النص) أن (جينيت) يطرح (متعالياته النصية) بعد أن يقدم لها بالحديث عن نظرية (الأجناس)، مما يشير إلى وجود ارتباط ما عنده بين "تفاعل النصوص" وهذه النظرية؛ فأى نص كيفما كان نوعه هو نتاج مركب موجود سلفاً، وأي نص هو تحويل لهذا المركب. وفي حديث (جينيت) عن الأجناس الأدبية ضمن "المتعاليات النصية" ما يؤكد هذا المنحى^٢، إذ جعل أحد أنواع "المتعاليات النصية" علاقة النص بالأجناس الأدبية التي يعبر عنها، وقد أطلق على هذا النوع من العلاقات اسم (النصية الجامعة)، كما سيأتي.

ومن الواجب التوقف عند مفهوم (جينيت) للنص، أو بالتحديد عند رأيه في تعريف مفهوم النص، وهو مهم في طرحه لنظرية "التناص"، أو كما يطلق عليها "المتعاليات النصية"، ويكتسب أهميته من دوره الوظيفي في عملية "التعالى النصي".

ويمكن التقاط رأي (جينيت) عن مفهوم النص من حوار افترضه بينه وبين محاور سمّاه (فريدريك)، ضمّنه كتابه (مدخل لجامع النص)، وقد طوّر الحوار ليصل في آخره إلى تثبيت مفهوم (جامع النص). ويبدو من هذا الحوار أن (جينيت) لا يهتم بتعريف النص، "إذ —هما كان النص، فيإمكان أن أدخله وأن أحلله كما أشاء"^٣، كما يقول (جينيت)، وبهذا يفقد النص أهميته عنده إلا من زاوية واحدة فقط، هي زاوية "تعالیه النصي"، أي ما يمكن أن يعرف عن طريقه كل ما يجعله في علاقة، خفية أو جلية، مع غيره من النصوص، وهو ما يطلق عليه (جينيت) اسم "التعالى النصي" ويضمّنه "التناص"، بالمعنى الدقيق والكلاسيكي منذ (جوليا كريستيفا).^٤

وعندما يذكر (جينيت) مصطلح "التداخل النصي"، وهو ذاته "التناص" الكريستيفي، يبدو حريصاً على ألا يبقيه عائماً غير محدد، بل يعرفه بأنه: الوجود اللغوي، سواء أكان نسبياً أم

^١ محمد أديوان، مشكلة التناص في النقد الأدبي المعاصر، الأقلام، ع ٤٤-٥-٦، نيسان/حزيران ١٩٩٥، ص ٤٦-٤٧.

^٢ سعيد يقطين، الرواية والتراث السردي، مرجع سابق، ص ٣١.

^٣ جيار جينيت، مدخل لجامع النص، ترجمة: عبد الرحمن أيوب، دار توبقال، الدار البيضاء، ط ٢، ١٩٨٦، ص ٩٠.

^٤ المرجع السابق، ص ٩٠.

كاملاً أم ناقصاً، لنص في نص آخر. ويعتبر الاستشهاد^١، أي الإراد الواضح لنص محدد بين مزدوجتين، أوضح مثال على هذا النوع من الوظائف.

ويشبه (جينيت) عملية (التفاعل النصي) بين النصوص المختلفة بالكتابة على الطرس، ويوضح المقصود بالطرس، فيقول: "إنه رَقَّ (صحيفة من جلد) يحى ويكتب عليه نص آخر جديد، على آثار كتابة قديمة، لا يستطيع النص الجديد إخفاءها بصفة كاملة، بل تظل قابلية لتبينها وقراءتها تحته".^٢

"المتعاليات النصية" عند (جيرار جينيت):

يعرّف (جينيت) "التعالي النصي" للنص بأنه: (كل ما يجعله في علاقة ظاهرة أو ضمنية مع نصوص أخرى). وهو يتجاوز، ويشمل، جامع النص وبعض الأنواع الأخرى ذات العلاقة الخاصة بالنصية المتعالية.^٣

وقد وقف (جينيت) على خمسة أنواع من العلاقات الخاصة بـ "المتعاليات النصية". وسأبدأ بذكر هذه العلاقات بالمصطلحات التي وردت بها في ترجمة (المختار حسني) لفصل من كتاب (طروس) لـ (جيرار جينيت)، ثم أذكر الترجمات الأخرى للمصطلحات ذاتها عند غيره من النقاد أو المترجمين العرب، لتوضيح ما تتعرض له المصطلحات النقدية من أزمة في الساحة النقدية العربية.

ويعود سبب اختياري لترجمة (المختار حسني) لما لمست فيهما من أطراد تنتظم فيه ترجمة معظم مصطلحات (جينيت) التي طرحها في هذا الموضوع.

أما تفصيل القول في أنواع "المتعاليات النصية" الخمسة عند (جينيت) فكما يلي:

- ١ - التناص - Intertextuality: وهو علاقة حضور متزامن بين نصين أو عدة نصوص، عن طريق الاستحضار، وفي غالب الأحيان بالحضور الفعال لنص داخل آخر، بشكله الأكثر جلاء وحرفية، وهي الطريقة المتبعة قديماً في الاستشهاد (بين مزدوجتين، بالتوثيق، أو دون توثيق). أو بشكل أقل وضوحاً

^١ يعبر هذا النص، بصراحة، عن أن الاستشهاد هو شكل واضح وصريح من أشكال "التناص".

^٢ جيرار جينيت، مدخل لجامع النص، مرجع سابق، ص ٩٠.

^٣ جيرار جينيت، من التناص إلى الأطراس، مرجع سابق، ص ١٧٧-١٧٨.

^٤ المرجع السابق، ص ١٧٩، بتصرف.

وأقل شرعية (في حال السرقة الأدبية^١)، وهو اقتراض غير مصرح به، ولكنه حرفي أيضاً. أو بشكل أقل وضوحاً وأقل حرفية في حال التلميح^٢، أي في ملفوظ لا يستطيع إلا الذكاء الحاد تقدير العلاقة بينه وبين ملفوظ آخر، لما يلاحظه فيه من نزوع نحوه بشكل من الأشكال.

٢- النص الموازي - Paratextuality: وهو مكون من العلاقة الأقل وضوحاً والأكثر بعداً عن المجموع المشكل من قبل العمل الأدبي، مثل: العنوان، العنوان الداخلي، الديباجات، التذييلات، التنبيهات، التصدير، الحواشي الجانبية، الحواشي أسفل الصفحات .. إلخ

٣- النصية الواصفة - Metatextuality: وهو علاقة التفسير والتعليق التي تربط نصاً بآخر يتحدث عنه دون الاستشهاد به أو استدعائه، بل يمكن أن يصل الأمر إلى حد عدم ذكره.

٤- النصية المتفرعة - Hypertextuality: وهو علاقة تجمع نصاً ما (ب) وهو (النص المتفرع - Hypertext) بنص سابق (أ) وهو (النص الأصلي - Hypotext)، يتلفح منه بطريقة مغايرة لتلك التي نجدتها في التفسير، يتلفح (من النص الأصل) كما في الاستعارة.

٥- النصية الجامعة - Architextuality: وهو الأكثر غموضاً وخفاءً، ويتعلق الأمر بعلاقة بكماء تماماً، بحيث لا تتقاطع إلا مع إشارة واحدة من إشارات النص الموازي التي لها طابع تصنيفي خالص، مثل: العنوان البارز، كما في (أشعار)، (دراسة) .. إلخ^٣

وقد اختلف النقاد والمترجمون العرب في تقديم العلاقات الخمس للـ "متعاليات النصية" عند (جيرار جينيت)، وظهر اختلافهم واضحاً بتقديم كل منهم لمصطلحات لا تكاد تلتقي إلا قليلاً. أما فهمهم لطبيعة كل مصطلح منها، ولدوره الوظيفي، فقد كان متقارباً إلى حد كبير.

^١ السرقة الأدبية شكل من أشكال "التناص"، ولكنه شكل سلمي غير شرعي.

^٢ التلميح شكل من أشكال "التناص" الإيجابي والشرعي.

^٣ جيرار جينيت، من التناص إلى الأطراس، المرجع السابق، ص ١٧٩-١٨٥، بتصرف.

وفي محاولة لاستعراض ما قدمه النقاد وأحد المترجمين العرب لمتعاليات (جينيت)، بشيء من الاختصار، سأقوم بذكر المصطلح الأجنبي والترجمة العربية عند كل منهم متقابلين في جدول لتسهيل المقارنة بين الترجمات المختلفة، وذلك كما يلي:

الناقد العربي المصطلح الأجنبي	المختار حسني ^١	سعيد يقطين ^٢	علي إبراهيم نجيب ^٣	قاسم المقداد ^٤	محمد خير البقاعي ^٥
Intertextuality	التناص	التناص	التناص	التناص	التناصية
Paratextuality	النص الموازي	المناسبة	ملحقات النص	الترافق	الملحقات النصية
Metatextuality	النصية الواصفة	المتناص	نقدية النص	العلاقة النقدية	الماورائية النصية أو العلاقة النقدية
Hypertextuality	النصية المتفرعة	التعلق النصي	التعلق النصي	النصية الضامة	الامتساعية النصية
Architextuality	النصية الجامعة	معمارية النص	كلية النص	النصية الأولية	جامع النص

وبإلقاء نظرة سريعة على الجدول السابق نلاحظ الاختلاف الواضح بين ترجمة المصطلح الأجنبي الواحد من ناقد عربي إلى آخر. وقد أدى هذا الاختلاف إلى لبس في فهم المصطلح

^١ جزار جينيت، من التناص إلى الأطراس، المرجع سابق، ص ١٧٩-١٨٥.

^٢ سعيد يقطين، الرواية والتراث السردي، مرجع سابق، ص ٢٣.

^٣ إيف روتير، انفتاح النص: الواقعية وتفاعل النصوص، ترجمة، علي نجيب إبراهيم، البحرين الثقافية، ٢٤٤، إبريل ٢٠٠٠، ص ١٢٧.

^٤ جان إيف تاديه، النقد الأدبي في القرن العشرين، ترجمة: قاسم المقداد، منشورات وزارة الثقافة - المعهد العالي للفنون المسرحية، دمشق، ١٩٩٣، ص ٣٥٣.

^٥ محمد خير البقاعي، أزمة المصطلح في النقد الروائي العربي، بحث مقدم إلى مؤتمر النقد الأدبي الخامس، ١٤-١٦/٦/١٩٩٤، جامعة اليرموك، إربد، ص ٧.

أحياناً، ولا حاجة هنا إلى إعادة ما قيل وما يقال حول أزمة المصطلح العربي المترجم في مختلف المجالات، وحالة الفوضى التي يعيشها منذ بداية حركة الترجمة، التي لم تصبح حتى اليوم منظمة ومنسقة بين المترجمين العرب، والتي أصبح يشاركون فيها النقاد الذين ينبغي كل منهم ليقدم الترجمة التي يراها مناسبة، فنشأ لدينا عدد كبير من المصطلحات النقدية المقابلة لمصطلح نقدي أجنبي واحد.

وستبقى مصطلحات (جينيت) في "التعالى النصي" عرضة لعدد من الترجمات التي قد يأتي بها آخرون، إلى أن يتفق النقاد العرب على مصطلحات دقيقة تحوز رضى الأغلبية. وبعيدا عن أزمة المصطلح النقدي، نلاحظ أن ما تقدم به (جينيت) حول "المتعاليات النصية" قد أكسب نظرية "التناص" أبعاداً أخرى مهمة، قد يكون أولها أنه خرج بمصطلح "التناص" من حيز الحضور الواضح لنص في نص آخر، وحرره من قيد ربطه بقضية (السراقات) التي تمثل أيضاً حضوراً واضحاً غير مصرح به لنص في آخر. كما أنه أكسبه بُعد التصنيف المنظم، تبعاً للأداة المستخدمة، أو لطبيعة حضور النص في نص آخر. كذلك أكسبه الشمول الذي لا يخس التفاصيل حقها، فهو الشمول الذي يحتوي جميع الأفكار احتواءً عاماً، ويفسرد، في الآن ذاته، الحديث عن كل فكرة منها حديثاً خاصاً، لذلك جاء طرحه موسعاً ومحتوياً على تفاصيل كثيرة.

ومن أمثلة الدراسات التي قدمها النقاد العرب المحدثون حول نظرية "التناص" عامة، بغض النظر عن موقف كاتبها من النظرية، وهل يصدر عن رؤية قديمة، أو رؤية معاصرة، أو رؤية توفيقية، ما يلي:

- مقالات منشورة في دوريات محكمة وغير محكمة:

- محمد الهادي المطوي، في التعالي النصي والمتعاليات النصية، المجلة العربية للثقافة، سنة ١٦، ٣٢٤، مارس ١٩٩٧.

- أحمد الزعبي، التناص التاريخي والديني: مقدمة نظرية مع دراسة تطبيقية في رواية (رؤيا لها)، مجلة أبحاث اليرموك، "سلسلة الآداب واللغويات"، مج ١٣، ع ١٤، ١٩٩٥.

- محمد أديوان، مشكلة التناص في النقد الأدبي المعاصر، الأقلام، ع ٤-٥-٦، نيسان/حزيران ١٩٩٥.

- المختار حسني، استراتيجية التناص، علامات، النادي الأدبي الثقافي، جدة، مج ١٢، ج ٤٦، ديسمبر ٢٠٠٢.

- أبحاث مشاركة في ندوات أو مؤتمرات أقيمت في إحدى الجامعات العربية أو غيرها (مثل اتحادات الكتاب العرب):

- الأبحاث المشاركة في (مؤتمر النقد الأدبي الخامس)، جامعة اليرموك، إربد، ١٤-١٦ حزيران، ١٩٩٤.

- الأبحاث المشاركة في (ندوة الأدب العربي: واقعة وآفاقه)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٣-١٥/٤/١٩٩٩.

- كتب خاصة بـ "التناص"، أو اختصت بفصل من فصولها به:

- محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري: استراتيجية التناص، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-دار التنوير، بيروت، ط ١، ١٩٨٥-٢، ١٩٨٦.

- مشتاق عباس معن، من قضايا النقد الأدبي المعاصر (بدعة النص العصامي: قراءة في إيديولوجيا التناص)، دار الفلاح للطباعة، بغداد، ط ١، ١٩٩٩.

- نهلة فيصل الأحمد، التفاعل النصي (التناصية): النظرية والمنهج، الرياض، ٢٠٠٢.

-الأعداد الخاصة التي أصدرتها بعض الدوريات العربية عن (التناص):

-مجلة (ألف)، الجامعة الأميركية، القاهرة، ع٤، ١٩٨٤.

-مجلة (الفكر العربي المعاصر)، بيروت، ع٦٠-٦١، ١٩٨٩.

-الرسائل الجامعية التي قدمت لنيل الدرجات الجامعية في موضوع يكون (التناص) محوره
الرئيسي:

-معتصم سالم الشمايلة، التناص في النقد العربي الحديث، رسالة ماجستير، جامعة
موتة، ١٩٩٩.

-عبد الباسط الرواشدة، التناص في الشعر العربي الحديث، رسالة دكتوراه، الجامعة
الأردنية، ٢٠٠٠.

وتفاوتت أهمية هذه المقالات والدراسات وفقا لأهمية النتائج التي يتوصل إليها كل منها، ونسبة الجهد الذي تضيفه كل دراسة إلى ما قدمته الدراسات التي تسبقها، والأهم من ذلك، في نظري، هو مدى استيعاب كاتي تلك الدراسات للنظرية بكافة أبعادها وجوانبها؛ إذ لا يكفي أن نلاحظ تشابها سطحيًا، أو ظاهريًا، بين نظرية "التناص" وإحدى القضايا أو الفنون التي عرفها الأدب أو النقد العربي القديم، إنما نحتاج إلى كثير من البحث والتدقيق لتمكن من التصريح بوجود علاقة ما بين نظرية حديثة، وأي قضية نقدية شغلت حيزًا في النقد العربي القديم.

كان هذا عرضًا سريعًا لمفصل مهم في بناء هذا الفصل، وفي بناء الرسالة بأكملها، هو "التناص" في النقد العربي الحديث. وتأتي أهميته من جهة أنه يمثل حلقة الوصل بين ما تقدم ذكره من هذا الفصل وما سيأتي بعده في الفصول التالية؛ إذ اختص ما سبق بتتبع نظرية "التناص" كما ظهرت في كتابات منظريها ومؤلفاتهم في النقد الغربي الحديث، وسيعمل ما بعده على تتبع ملامح هذه النظرية أو ما يشبهها في تراثنا النقدي القديم، لذلك كان لا بد من وجود هذا الجزء قبل الانتقال بالكلام من ساحة النقد الغربي الحديث إلى ساحة النقد العربي القديم، وذلك بإقامة جسر يقرب بين هذين الشئتين، وهو البحث في نظرية "التناص" كما عرفها النقد العربي الحديث.

وكما ظهر من خلال العرض الموجز لهذا الجزء أن المقصود به هو البحث في طريقة تلقي النقاد العرب المحدثين لنظرية "التناس"، وموقفهم منها، وأثر ذلك على الدراسات التي قدموها، مع استعراض شيء بسيط من إسهاماتهم ومؤلفاتهم التي ترتبط بالـ "تناس" وفق تصنيف معين^١، ولم يقصد به البحث في احتمالية سبق النقاد العرب المحدثين إلى معرفة هذه النظرية، لأن النقاد العرب، في العصر الحديث، ليسوا إلا متلقين ومستهلكين لتأجيات الساحة النقدية الغربية، ولا إسهام لهم إلا بقدر ما يقومون به من الترجمة، أو من التأليف، حول ما تعرفه الساحة النقدية العربية من مستجدات، بعد أن يتجاوزها النقاد في الغرب بسنوات.

ولا أقصد من قولي هذا الانتقاص من قدر النقاد العرب المحدثين، أو التقليل من أهمية جهودهم، إنما أحاول أن أقدم توصيفاً واقعياً لحال النقد العربي الحديث، الذي اكتفى بدور التلقي السلبي، وهو التلقي الذي تنعدم فيه مشاركة جميع الأطراف في عملية البناء، وذلك قبل الانتقال إلى الفصل الثاني الذي يبحث في التقديم بمصباح الحديث، إذ سأنتقل إلى البحث في صفحات كتبنا النقدية التراثية في ضوء النتائج التي توصلت إليها بعد مسيرة التعرف إلى نظرية "التناس" كما طُرحت في النقد الغربي الحديث، وكما عرفت الساحة النقدية العربية الحديثة عند أصحاب الرؤى المعتدلة، التي قدمت النظرية كما طرحها أعلامها ومنظروها في الغرب، دون أن تضيف إليها ما يغير في صورتها الأصلية.

ولعله من المناسب أن أجمل أهم المبادئ والأفكار التي تطرحها نظرية "التناس"، كما تبدت من خلال استعراض آراء أبرز أعلامها ومنظريها في نقاط محددة، تمثل خلاصة ما تم عرضه خلال الفصل.

^١ اكتفيت بذكر المراجع العربية بشيء من الاختصار، نظراً لوجود الرسالتين الجامعتين، التي سبقت الإشارة إليهما، واللّتين تقدمان تفصيلاً أكثر حول هذه الفكرة، خصوصاً رسالة (معتمص الشميلة) إذ تدور في مجملها على (التناس في النقد العربي المعاصر). ويمكن الرجوع أيضاً إلى قائمة المصادر والمراجع الملحقة في آخر الرسالة للاطلاع على المزيد منها.

- أهم المبادئ والأفكار التي تطرحها نظرية "التناص":

- "التناص"، في معناه العام، هو حضور، أو تداخل، نص في آخر بشكل من الأشكال.
- كل نص هو نتاج تفاعل عدد من النصوص. وكل نص هو تشرب وتحول لعدد من النصوص، السابقة أو المعاصرة.
- يمكن تصنيف النص الحاضر، أو المتداخل، من جهة فعاليته وطبيعته حضوره في النص المتناص إلى قسمين: تناص استاتي، أو (ثابت)، وتناص دينامي، أو (حركي)، وسيظهر الفرق بينهما بوضوح في الفصل الثاني بالتطبيق على بعض المصطلحات النقدية القديمة.
- يقع "التناص" بين نص ونصوص سابقة أو متزامنة^١؛ فالعنصر الزماني غير ذي قيمة في عملية "التناص". وكما يمكن أن يكون النص المتداخل مع النص المتناص سابقاً عليه، أو معاصراً له، يمكن أن يكون، أيضاً، لاحقاً يحل محل النص المتناص.^٢
- يحدث "التناص" إما بوعي وقصد من المؤلف، أو بلا وعي وقصد منه. وهذا ما يفهم من آراء معظم نقاد هذه النظرية.^٣ وهذا يخالف ما انتهى إليه (معتصم الشمايلة) الذي يرى أن "التناص" تجاوز النظرية القديمة التي تنظر إليه بوصفه عملاً لا واعياً، يحدث دون قصد من المؤلف، وأنه أصبح ينظر إليه على أنه نشاط واع يحدث عن قصد واختيار من المؤلف.^٤
- يعدّ الاقتباس، والتضمين، والاستشهاد، والتلميح من مظاهر نظرية "التناص"، كمد صرح بذلك أعلام هذه النظرية. وسنجد على غرار هذه المصطلحات عدداً من المصطلحات النقدية الأخرى التي عرفها النقد العربي القديم، ولم يشر إليها نقاد نظرية "التناص" في الغرب، ولكنها تنطوي على الآلية ذاتها التي تعمل بها مصطلحات الاقتباس والتضمين وغيرها مما يدخل في إطار نظرية "التناص".^٥

^١ انظر: جوليا كريستيفا، علم النص، مرجع سابق، ص ٢١.

^٢ انظر: تودوروف، ميخائيل باختين: المبدأ الحوار، مرجع سابق، ص ١٦.

^٣ انظر ما تقدم عرضه عند جوليا كريستيفا، وتزفيتان تودوروف، ورولان بارت.

^٤ انظر: معتصم الشمايلة، التناص في النقد العربي المعاصر، مرجع سابق، ص ١٢٥.

^٥ ستوضح هذه الفكرة أكثر في الفصل الثاني.

- يختلف "التناص" عن (دراسات الأصول والمصادر)، إذ يعنى "التناص" بالنصوص الحاضرة في نص ما دون مزدوجتين غالباً، وإن وجدت المزدوجتان لا يعنى "التناص" بالأصل الذي تم استحضار هذا النص الموجود بينهما منه، بعكس اهتمام (دراسات الأصول أو المصادر).

الفصل الثاني

الملامح النظرية للتناص
في النقد العربي القديم
"المصطلحات"

الملاح النظرية للـ "تناص" في النقد العربي القديم: المصطلحات:

تنقسم المصطلحات النقدية التي عرفتھا المصنفات العربية القديمة قسمين متباينين، يتسم أحدهما بالفعالية والحركة الإيجابية داخل النص، في حين يتسم الآخر بالسكونية والسلبية. وضابط هذا التقسيم هو مدى فعالية الأداة أو الآلية التي يلجأ إليها المبدع لتجويد نصه. وقد قُسم "التناص"، في الفصل السابق، إلى "تناص" دينامي، وآخر استاتي، تبعاً لطبيعة حضور النصوص في بعضها.

ويمكن الحديث، في هذا الفصل أيضاً، عن وجود قسمين من "التناص" في النقد العربي القديم، من حيث المصطلحات، هما: "التناص" الاستاتي و"التناص" الدينامي؛ فالآلية التي من شأنها رفع المستوى الفني للنص إلى ما هو أفضل تُصنّف ضمن "التناص" الدينامي. أما التي لا تترك أثراً جمالياً في النص، أو التي تغض من قيمته الفنية، كذلك التي تُنسب نسبة صحيحة وموضوعية إلى السرقة، فتندرج في قسم "التناص" الاستاتي.

وسيتضح من خلال استعراض المصطلحات النقدية، كما وردت عند عدد من النقاد العرب القدماء، أن بعض المصطلحات النقدية التي عرفها النقد العربي القديم حتى العصور المتأخرة تنطوي على بعد جمالي، إيجابي، يضيف شيئاً من الحيوية على النص الأدبي، ويهدف منه إلى تجويد النص ورفع قيمته الفنية، وذلك يجعله يندرج في القسم الدينامي للـ "تناص". ومنها ما ينطوي على بعد سكوني، سلبي، يمكن أن يهبط بالمستوى الفني للنص، ويكون استخدامه عبثاً على النص، وذلك يجعله يندرج في القسم الاستاتي للـ "تناص".

ملاح "التناص" الاستاتي في مصطلحات النقد العربي القديم:

الاحتذاء:

الاحتذاء عند عبد القاهر (٤٧١هـ) هو أن يتدبّر الشاعر في معنى له وغرض أسلوباً، والأسلوب هو الضرب من النظم، والطريقة فيه، فيعمد شاعر آخر إلى ذلك الأسلوب، ويجيء به في شعره، فيُشَبَّه بمن يقطع من أدبه نعلا على مثال نعل قد قطعها صاحبها، فيقال: قد احتذى على مثاله.^١

^١ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود شاكر، دار المدني، القاهرة-جدة، ط ٣، ١٩٩٢، ص ٤٦٨-

ثم يقول في موضع آخر: "وجملة الأمر أنهم لا يجعلون الشاعر محتذياً إلا بما يجعلونه به آخذاً ومسترقاً".^١ وبهذا تبدو النظرة السلبية للاحتذاء عند عبد القاهر.

ويرى أسامة بن منقذ (٥٨٤هـ) أن الحذو هو "أن يكون البيت على صناعة البيت الآخر".^٢ ومن شأن مثل هذا الفعل من المبدع أن ينشئ نوعاً من التداخل النصي بين النص اللاحق المحتذى والنص السابق المحتذى عليه. ولا يشترط أسامة بن منقذ أن يكون النص اللاحق أفضل من النص السابق، فمثل هذا الشرط سيكون ضرورياً في حالة أخرى، يطلق عليها النقلد مصطلح (حسن الاتباع).^٣

ويبدو هذا النوع من التداخل بين نصين مختلفين تداخلاً ساكناً، لا يحدث تأثيراً جمالياً على النص اللاحق، مما يجعله مندرجاً في "التناس" الاستاتي.

الاصطراف:

يعرّف الحائمي (٣٨٨هـ) الاصطراف بأنه "صرف الشاعر إلى أبياته، وقصيدته، بيتاً، أو بيتين، أو ثلاثة لغيره، فيضيفها إلى نفسه، ويصرفها عن قائلها".^٤ ويذكر ابن رشيق (٤٥٦هـ) أنه سمع بعض المشايخ يقول: "الاصطراف في شعر الأموات كالإغارة" على شعر الأحياء، إنما هو أن يرى الشاعر نفسه أولى بذلك الكلام من قائله".^٥

أقسامه:

قسّم ابن رشيق الاصطراف ثلاثة أقسام:
الأول: الاجتلاب.

^١ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص ٤٧١.

^٢ أسامة بن منقذ، البديع في نقد الشعر، تحقيق: أحمد أحمد بدوي وحامد عبد المجيد، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الإقليم الجنوبي، ١٩٦٠، ص ٢١٢.

^٣ سيأتي ذكره لاحقاً. انظر: ص ١١٥.

^٤ الحائمي، حلية المحاضرة في صناعة الشعر، تحقيق: جعفر الكتاني، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، ١٩٧٩، ج ٢، ص ٦١.

^٥ سيأتي تعريف الإغارة لاحقاً. انظر: ص ٧٨.

^٥ ابن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجليل، بيروت، ط ٥، ١٩٨١، ج ٢، ص ٢٨٥.

الثاني: الانتحال.

الثالث: الادعاء. وذلك في قوله: "الاصطراف: أن يعجب الشاعر ببيت من الشعر فيصرفه إلى نفسه، فإن صرفه إليه على جهة المثل فهو اجتلاب واستلحاق، وإن ادعاه جملة فهو انتحال، ولا يقال (منتحل) إلا لمن ادعى شعراً لغيره وهو يقول الشعر، وأما إن كان لا يقول الشعر فهو مدع غير منتحل".^١

وفي موقع آخر لا يذكر ابن رشيق النوع الثالث من الاصطراف، ويكتفي بالحديث عن النوعين الأول والثاني منه، فيقول: "أما الاصطراف فيقع من الشعر على نوعين: أحدهما الاجتلاب، وهو الاستلحاق أيضاً كما قدمت، والآخر: الانتحال".^٢ وهذا ما ساعتمده في حديثي عن أقسام الاصطراف، إذ سأحدث عن الاجتلاب والانتحال فقط.

الاجتلاب:

يرى الأصمعي (٢١٦هـ)، فيما يذكره عنه الحائمي، أن الشاعر ربما اجتلب "البيت، ليس له، فاجتذبه من غيره، فيورده شعره على طريق التمثيل به، لا على طريق السرق له. كما قال النابغة الذبياني:

وصهباء لا تخفي القذى وهي دونه	تصفق في راووقها حين تقطبُ
تَمَزَّزْتُهَا والديكُ يدعو صباحه	إذا ما بنو نَعَشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا ^٣

فقال الفرزدق، واجتلب البيت الأخير:

وإحانة ربا الشروب كأنها	إذا اغْثَمَسَتْ فيها الزجاجاة كوكب ^٤
تَمَزَّزْتُهَا والديكُ يدعو صباحه	إذا ما بنو نَعَشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا

^١ ابن رشيق، العمدة، المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٨١-٢٨٢.

^٢ المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٨٢.

^٣ لم أعرّ عليهما في: ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، د. ت، د. ط.

^٤ هذا البيت فقط موجود في: ديوان الفرزدق، شرح: علي مهدي زيتون، دار الجيسل، بيروت، ١٩٩٧، ج ١، ص ٤٦، أما البيت الثاني فلم أعرّ عليه فيه، ولا في القصيدة في: ديوان الفرزدق، شرح: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، ١٩٦٠، ج ١، ص ١٨.

فلم يسلبه، ولا حاول هذا مغيرا عليه، وإن كانت الإغارة عاداته، ولا أراه أورده إلا اجتلاباً واستلحاقاً^١.

وقد ذكره المرزباني (٣٨٤هـ)، فكان أحد المصطلحات التي استخدمها دون أن يشير إليها على أنها مصطلح نقدي، إنما لفظة معبرة عن معنى ما، ويقصد به سرقة قصيدة أو معنى، كما في قوله: "كان الفرزدق يجتلب القصيدة، ويجتلب المعنى"^٢.

أما الحائمي (٣٨٨هـ) فيرى أن الاجتلاب هو "البيت يأخذه الشاعر على طريق التمثيل فيدخله في شعره اجتلاباً واستلحاقاً"^٣. ولا يرى في استعانة الشعراء بخواطر بعضهم على هذا النحو عيباً، لذلك لا يدخله في باب السرقة، بل في باب التمثيل^٤.

ويرى ابن رشيقي (٤٥٦هـ) أن الاجتلاب "هو أن يرى الشاعر بيتاً يصلح لموضع من شعره فيجتلبه"^٥. ومع أنه فسّر لفظة الاجتلاب مستخدماً أحد تصاريفها في قوله (فيجتلبه) إلا أنه يمكن أن يفهم من قوله هذا أنه يؤيد الحائمي في إخراج الاجتلاب من حيز السرقة، وإدخاله في حيز التمثيل المشروع.

وقد استعمل جرير مع الفرزدق لفظة الاجتلاب بمعنى السرقة والانتحال وعيّر به، ولو كان يقصد به الاجتلاب بمعناه الحقيقي لما كان من سبب لتعيّره به، وذلك في قوله:

سَتَعْلَمُ مَنْ يَكُونُ أَبُوهُ قَيْنًا وَمَنْ كَانَتْ قَصَائِدُهُ اجْتِلَابًا^٦

* يتحدث الحائمي عن الاستلحاق مع الاجتلاب، ثم سيذكره مع الانتحال، مع أنه يدرك وجود فارق بين الاجتلاب والانتحال. ويظهر هذا الفارق من تعريفه لكل منهما تعريفاً مختلفاً، لذلك أرى أن عطف مصطلح واحد على مصطلحين مختلفين أمر غير دقيق.

^١ الحائمي، حلية المحاضرة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٥٨.

^٢ المرزباني، الموشح: مآخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر، تحقيق: علي محمد البحاري، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٥، ص ١٥٣. وانظر: حسين الزعبي، المرزباني: مؤلفه في حركة النقد العربي القديم، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، إشراف: أسعد علي، ١٩٩٢، ص ١١٥.

^٣ الحائمي، حلية المحاضرة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٥٨.

^٤ انظر: المصدر سابق، ج ٢، ص ٥٨.

^٥ ابن رشيقي، قراضة الذهب في نقد أشعار العرب، تحقيق: منيف موسى، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط ١، ١٩٩١، ص ٧٨.

^٦ في الديوان: ستعلم من يصير أبوه قيناً *** ومن عرفت قصائده اجتلاباً

شرح ديوان جرير، قدم له وشرحه: محمد إسماعيل الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط ١، د. ت، ص ٦٦.

ويعلق الحائمي قائلا: "وما أراه أراد بالاجتلاب هاهنا إلا السرقة والانتحال".^١
 وإلى هذا ذهب ابن رشيق أيضاً في تعليقه على هذا البيت، إذ رأى أن القافية هي التي
 اضطرتته إلى وضع كلمة الاجتلاب محل الانتحال.^٢ كما رأى أن ابن سلام الجمحي (٢٣١هـ)
 يتفق مع جرير في معنى كلمة الاجتلاب فيعدها وجهاً آخر للانتحال، حين يقول: إن "من
 السرقات ما يأتي على سبيل المثل ليس اجتلاباً، مثل قول أبي الصلت بن أبي ربيعة الثقفي:
 تلك المكارم لا قُعبانٍ من لَبَنِ شِيْبًا بِمَاءٍ فَعَادًا بَعْدُ أَبْوالا^٣

ثم قاله بعينه النابغة الجعدي لما أتى موضعه، فبنو عامر ترويه للجعدي، والرواة مجمعون
 على أنه لأبي الصلت، فقد ذهب الجمحي في الاجتلاب مذهب جرير أنه انتحال، ولم أر محدثاً
 غيره يقول هذا القول".^٤

وبالعودة إلى الطبقات نجد أولاً أن ابن سلام لم ينسب هذا البيت إلى السرقات، أي أنه
 لم يقل: "من السرقات ... مثل قول أبي الصلت بن أبي ربيعة الثقفي"، إنما لفظة السرقات في
 نص ابن رشيق من إضافة ابن رشيق نفسه. كما أن ابن سلام لم يعبر في نصه، صراحةً، عما
 يُفهم منه أنه يعدّ التمثّل بأبيات لشاعر آخر من السرقة، ولكن يمكن أن يفهم مما نقله عن
 يونس، في موقف آخر، من نفي الاجتلاب عن الزبرقان، وبيان مقصده بأنه الاستزادة بالبيت
 للتمثّل به، أنه يعني بالاجتلاب السرقة والانتحال كما ذكر ابن رشيق.

^١ الحائمي، حلية المحاضرة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٥٨.

^٢ انظر: ابن رشيق، العمدة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٨٣.

^٣ يرى ابن سلام أن الرواة مجمعون على أن أبا الصلت بن ربيعة قال هذا البيت، وأن النابغة اجتلبه في شعره، في
 حين يحققه ابن هشام للنابغة وينفيه من قصيدة أبي الصلت، وذلك في تعليقه على القصيدة بعد أن نقلها عن ابن
 إسحاق، وقال بعد أن ذكر القصيدة: هذا ما صح له (لأبي الصلت بن ربيعة) مما روى ابن إسحاق منها، إلا آخرها
 بيتاً، قوله: تلك المكارم ... إلخ البيت، فإنه للنابغة الجعدي. انظر: ابن هشام، السيرة النبوية المعروفة بسيرة ابن
 هشام، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٩٩٨، ج ١، ص ١١٤-١١٥.
 وانظر: ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود شاكر، دار المدني، جدة، ج ١، ص ٢٦٢. (تعليق
 المحقق). وانظر البيت في: النابغة الجعدي، ديوان النابغة الجعدي، جمعه وحققه وشرحه: واضح الصمد، دار صلدر،
 بيروت، ط ١، ١٩٩٨، ص ١٢٧.

^٤ ابن رشيق، العمدة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٨٣-٢٨٤.

يقول ابن سلام في تعليقه على بيت روي للنابغة وروي للزبرقان بن بدر أيضًا: "وسألت يونس عن البيت فقال: هو للنابغة، أظن الزبرقان استزاده في شعره كالمثل حين جاء موضعه، لا مجتنبًا له".^١ ثم علق بعد ذلك قائلا: "وقد تفعل ذلك العرب، لا يريدون به السرقة".^٢ فهو ينفي الاجتلاب وينفي السرقة عن بعض الشعراء وعن طريقتهم في التمثل بشعر الشعراء السابقين، مما يفيد توحد معنى الاجتلاب والسرقة عنده، وأن كليهما معيان في رأيه.

وتظهر لفظة (استزاده) في نص ابن سلام الجمحي، وقد استخدمها ابن رشيق بعده نقلاً عنه، وهي كلمة معبرة عن إيراد بيت من قصيدة ما في قصيدة أخرى لإكسابها أثرًا جماليًا، وكان من الممكن لهذه الكلمة أن تتطور لتصبح مصطلحًا نقديًا، ولكنها لم تلقَ عناية كافية من النقاد العرب القدماء، فبقيت مجرد كلمة استعملها ابن سلام استعمالاً عابراً.

ويذكر الحائمي مظهرًا آخر من مظاهر الاجتلاب، لم يصنفه أيضًا ضمن السرقات التي توسّع في الحديث عنها كثيرًا، وهو أن "يجلب الشاعر البيت أو البيتين من شعر شاعر، أو المعنى والمعنيين، إذا كان ذلك الشاعر مخاطبًا له، وكان هو مجيبًا عن مخاطبته. وكذلك يلقي في شعر جرير والفرزدق. ولا نرى ذلك سرقة، كقول الفرزدق في هذه القطعة:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ^٣

فقال جرير رادًا عليه:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا عِزًّا عَلاكَ فَمَا لَهُ مِنْ مَنْقَلٍ^٤

ومثل هذا، قول الرجل للآخر: أنا أعلى منك بيتًا وأسنى ذكرًا، فيقول الآخر: بل أنا أعلى بيتًا وأسنى ذكرًا. ولو رأى جرير، مع معرفته بأساليب الشعر وأفانين الفخار، أنه عيب، وسرق، لتكبه، لا سيما والفرزدق يقول له في هذه القصيدة:

^١ ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، مصدر سابق، ج ١، ص ٥٧.

^٢ المصدر السابق، ج ١، ص ٥٨.

^٣ ديوان الفرزدق، شرح: علي مهدي زيتون، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٥١.

^٤ في الديوان: بيتًا علاك فما له من منقل. شرح ديوان جرير، مصدر سابق، ص ٤٤٦.

إِنَّ اسْتِرَاقَكَ يَا جَرِيرٌ قِصَائِدِي مِثْلُ ادَّعَاءِ سِوَى أَيْيِكَ تَنْقَلُ^١

الانتحال:

عند الحديث عن الانتحال، نجد تداخلاً كبيراً بينه وبين عدد من المصطلحات التي تدور في الفلك ذاته، مثل: الوضع والنحل، أو بينه وبين بعض المصطلحات المرتبطة بقضية السرقة: كالإغارة، والغصب، وغيرهما. وقد يكون السبب في هذا التداخل هو عدم وجود حدود فاصلة واضحة بين هذه المصطلحات في النقد العربي القديم، مما يجعلها عرضة للتداخل، ولشيء من الفوضى التي تنشأ عن التداخل.

ولا بد من التمييز، أولاً، بين الانتحال والمصطلحات المرتبطة به، مثل الوضع والنحل، قبل البدء بالحديث المفصل عنه. أما المصطلحات المشابهة، والتي تلتبس به أحياناً فسيأتي الحديث عنها بشيء من التفصيل لاحقاً.

فالوضع هو أن يضع الراوي، مثلاً، شعراً، وينسبه لأحد الشعراء الكبار عادة، ويرويّه له. ويكون مثل هذا الشعر الموضوع رثاً وضعيفاً غالباً، ولا يكاد يشابه شعر الشاعر نفسه. ومن أمثله ما ذكره الأصفهاني (٣٥٦هـ) عن إسحاق بن إبراهيم أنه كان "يقول الشعر على ألسن الأعراب، وينشده للأعراب، وكان يعاين بذلك أصحابه ويغرب عليهم به".^٢

ويذكر أبو الفرج الأصفهاني أن حماداً الراوية أنشد "بلال بن أبي بردة ذات يوم قصيدة قالها ونخلها الخطيئة يمدح أبا موسى الأشعري، يقول فيها:

وجمعت من عامر فيها ومن جُشَم	ومن تميم ومن حاء ومن حام
مُسْتَحَقَّاتِ رَوَايَاهَا حَجَافِلَهَا	يَسْمُو بِهَا أَشْعَرِي طَرْفُهُ سَامِ ^٣

^١ الخاقمي، حلية المحاضرة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٦٠. وانظر البيت في: ديوان الفرزدق، شرح: علي زيتون، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٥٩.

^٢ الأصفهاني، الأغاني، إعداد: مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٩٩٧، ج ٥، ص ٢٠٩.

^٣ البيت الثاني فقط موجود في: ديوان الخطيئة، برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٨٧، ص ٣٣٦.

فقال له بلال: قد علمتُ أن هذا شيء قلته أنت ونسبته إلى الخطيئة، وإلا فهل كان يجوز أن يمدح الخطيئة أبا موسى بشيء لا أعرفه ولا أرويه! ولكن دعها تذهب في الناس وسيرها حتى تشتهر، ووصله".^١

والنحل هو أن ينسب راوٍ، مثلاً، شعر شاعر لشاعر آخر، مع علمه بأنه ليس له، أو نسياناً منه.

أما الانتحال، فهو أن يدعي شاعر ما شعر غيره، وينسبه لنفسه، إعجاباً به، أو استكثاراً لشعره.^٢ ويمكن استخلاص تعريف للانتحال، بالإضافة إلى هذا التعريف، من تعريف الاصطراف الذي مرّ عند ابن رشيق (٤٥٦هـ)، إذ يصبح الانتحال حسب ما ذكره: ادعاء الشاعر شعر غيره، ونسبته بجملة لنفسه.^٣

وبالوقوف على تعريف كل مصطلح من هذه المصطلحات المتداخلة يتضح أن الانتحال هو المصطلح الذي يعيننا في سياق البحث عن ملامح لنظرية "التناص" في النقد العربي القديم.

ومن ملاحظته التي ظهرت في الكتابات النقدية المبكرة ما ذكره الأصمعي (٢١٦هـ) عن أن "كثيراً من شعر امرئ القيس لصعاليك كانوا معه".^٤ وكذلك ما ذكره ابن سلام (٢٣١هـ) عن قراد بن حنش من شعراء قبيلة غطفان أنه "كان قليل الشعر جيّده، وكانت شعراء غطفان تغير على شعره، فتأخذوه، فتدعيه، منهم زهير بن أبي سلمى".^٥

ويتحدث الخائمي (٣٨٨هـ) عن الانتحال والاستلحاق وكأنهما وجهان لعملة واحدة، فلم يفرق بينهما كما فعل ابن رشيق، مثلاً، فيما بعد، ويرى أن العلماء بالشعر، وأصحاب العربية أجمعوا على أن امرأ القيس، أول من بكى الديار، ورثى الآثار. وإذا تصفحنا شعره استدللنا ببعضه على بطلان هذا الإجماع. كما في قوله:

^١ الأصفهاني، الأغاني، مصدر سابق، ج ٦، ص ٣٥١.

^٢ التعريفات من مقابلة شخصية مع د. ناصر الدين الأسد، تمت بتاريخ: ٢٢/٥/٢٠٠٣.

^٣ انظر: ابن رشيق، العمدة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٨١.

^٤ الأصمعي، فحول الشعراء، تحقيق: ش. تورّي، تقديم: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط ١، ١٩٧١، ص ١٠. وقد ذكر المرزباني ذلك فقال: "إن كثيراً من شعر امرئ القيس ليس له، وإنما هو لفتيان كانوا يكونون معه، مثل عمرو بن قبيصة وغيره". انظر: المرزباني، الموشع، مصدر سابق، ص ٤٢.

^٥ ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، مصدر سابق، ج ٢، ص ٧٣٣.

عُوجَا عَلَى الطَّلَلِ المَحِيلِ لَعَلْنَا نَبْكِي الدِيَارَ كَمَا بَكَى ابْنُ حَذَامٍ^١

فإن علماء كلب إذا سئلوا عما وصف به ابن حذام الديار، أنشدوا أبياتاً من (قفا نبك) وذكروا أن امرأ القيس انتحلها، فسارت له، وخمل ابن حذام.^٢

ويضيف الحائمي، أيضاً، عن أبي عبيدة أن ابن حذام الكلبي كان يصحب امرأ القيس بن حجر الكندي. وأنه أول من وصف الديار. وهو القائل:

لَا لَ هِنْدٍ بِحَبَّتِي تَفْنِي دَارُ لَمْ يَمَحُ جِدَّتْهَا رِيحٌ وَأَمْطَارُ^٣

.. الأبيات.

ومن مظاهر الانتحال العلنية والصريحة ما ذكره الأصفهاني (٣٥٦هـ) عن ابن ميادة أنه كان "واقفاً في الموسم ينشد:

لَوْ أَنَّ جَمِيعَ النَّاسِ كَانُوا بِتَلْعَةٍ^٤

وذكر تمام البيت والذي بعده. قال: والفرزدق واقف عليه في جماعة وهو مثلثم، فلما سمع هذين البيتين أقبل عليه، ثم قال: أنت يابن أبرد صاحب هذه الصفة! كذبت والله وكذب من سمع ذلك منك فلم يكذبك، فأقبل عليه، فقال: فَمَ يَا أَبَا فِرَاسٍ، فقال: أنا والله أولى بهما منك، ثم أقبل على راويته، فقال: اضممهما إليك:

^١ شرح ديوان امرئ القيس، تأليف: حسن السندوي، المكتبة الثقافية، بيروت، ط٧، ١٩٨٢، ص ٢٠٠.

^٢ هذا ما يسمى بالشعر المحدود، وسيأتي تعريفه عند الحديث عن القسم الثاني من المصطلحات، تحت عنوان: حسن الاتباع، انظر ص: ١١٨.

^٣ ديوان شعراء بني كلب بن وبرة: أخبارهم وأشعارهم في الجاهلية والإسلام، صناعة: شفيق البيطار، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٢، ج١، ص ٨١.

^٤ وتنمته: وحثت بجدي ظالم وابن ظالم. ثم البيت التالي:

ظلت رقاب الناس خاضعة لنا *** سجوداً على أقدامنا بالجماحم

لم أعر عليهما في: شعر ابن ميادة، الرماح بن أبرد المري، جمع وتحقيق: محمد نايف الدليمي، مطبعة الجمهورية، الموصل، ١٩٧٠. ولكنهما موجودان في: شعر ابن ميادة، جمعه وحققه: حنا جميل مراد، مراجعة: قلري الحكيم، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٢، ص ٢٢٧-٢٢٨.

لَوْ أَنَّ جَمِيعَ النَّاسِ كَانُوا بِتَلْعَةٍ
وَجِئْتُ بِجَدِي دَارِمٍ وَابْنِ دَارِمٍ
لَظَلْتُ رِقَابُ النَّاسِ خَاضِعَةً لَنَا
سَجُودًا عَلَى أَقْدَامِنَا بِالْجَمَاجِمِ^١

قال: فأطرق ابن ميادة، فما أحابه بحرف، ومضى الفرزدق فانتحلها^٢. ويبدو هذا الموقف مناسباً لمصطلح (الغصب) الذي سيأتي بعد قليل تفصيل الحديث فيه.^٣
كما يذكر الأصفهاني، أيضاً، أن الفرزدق وقف "على جميل والناس مجتمعون عليه وهو ينشد:

تري الناس ما سرتنا يسرون خلفنا
وإن نحن أومأنا إلى الناس وقفوا^٤

فأشعر إليه رأسه من وراء الناس، وقال: أنا أحق بهذا البيت منك. قال أنشدك الله يا أبا فراس! فمضى الفرزدق وانتحل^٥. وهذا الموقف يتناسب مع مصطلح (الإغارة)، الذي سيأتي تفصيل القول فيه في الصفحات القليلة القادمة أيضاً.^٦ والملاحظ أن هذه المصطلحات المختلفة (الانتحال، والغصب، والإغارة) متداخلة ومتشابهة، ولكن ينبغي تأكيد أنها ليست متطابقة تماماً، وتوجد بينها فروق بسيطة؛ فالإغارة والغصب يمكن أن يكونا شكلين من أشكال الانتحال، والانتحال أوسع منهما. والإغارة تختلف عن الغصب في وجود المنازعة على البيت المغتصب أو المغار عليه من عدمها. وهذا سيتضح في حينه.

ومما يذكره الأصفهاني، كذلك، أن "حسين بن الضحاك، قال: لقيني أبو نواس ذات يوم عند باب أم جعفر من الجانب الغربي، فأنشدته:

^١ لم أعثر عليهما في ديوان الفرزدق، مصدر سابق.

^٢ الأصفهاني، الأغاني، مصدر سابق، ج ٢، ص ٥٠٧-٥٠٨.

^٣ انظر: ص ٨٠، من هذه الدراسة.

^٤ انظر: ديوان الفرزدق، شرح: علي زيتون، مصدر سابق، ج ٢، ص ٩٦. وانظر أيضاً: شرح ديوان جميل بثينة، إبراهيم جزيني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٦٨، ص ٦٥. وروايته في الديوان:

نسير أمام الناس، والناس خلفنا *** فإن نحن أومأنا إلى الناس وقفوا.

^٥ الأصفهاني، الأغاني، مصدر سابق، ج ١٩، ص ٢٣٢.

^٦ انظر: ص ٧٨، من هذه الدراسة.

أَخْوَيَّ حَيٍّ عَلَى الصُّبُوحِ صَبَاحًا هُبَّا وَلَا تَعِدَا الصَّبَاحَ رَوَاحًا^١

.. الأبيات.. قال: فلما كان بعد أيام لقيني في ذلك الموضع، فأنشدني يقول:

ذَكَرَ الصُّبُوحَ بِسُحْرَةٍ فَارْتَاحَا وَأَمَّلَهُ دَيْكُ الصَّبَاحِ صَيَّاحًا^٢

فقلت له: حسنٌ يابن (...)! أفعلتها! فقال: دَعُ هذا عنك، فوالله لا قلت في الخمر شيئاً أبداً وأنا حيٌّ إلا تُسِبَّ لي".^٣

وتحدث المرزباني (٣٨٤هـ) بشيء من الإسهاب عن بعض انتحالات الفرزدق، التي تعدّ نماذج مثالية للسرقة في صورتها المجردة. ولكنّ اللافت للانتباه أن الفرزدق لم يكن ينجح من التصريح بانتحالاته أو سرقاته، بل كان يرى أنها إحدى الوسائل، أو الأدوات الفنية، لتجويد النص الشعري، وأنها لا تغضّ من قيمته بقدر ما تزيدها، وقد كان "يصلت" على الشعراء ينتحل أشعارهم، ثم يهجو من ذكر أن شيئاً انتحله أو ادعاه لغيره، وكان يقول: ضوالُّ الشعر أحبُّ إليّ من ضوالِّ الإبل، وخير السرقة ما لم تقطع فيه اليد".^٤

ولم يكن الفرزدق الشاعر الوحيد الذي ينتحل أشعار غيره، فقد ذكر المرزباني أن كثيراً أيضاً كان ينتحل أشعار الآخرين، وينسبها إلى نفسه، مثل ما ذكره عن أعرابي مرّ به "وهو ينشد:

^١ أشعار الخليل، الحسين بن الضحّاك، جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٠، ص ٣٧.

^٢ ديوان أبي نواس الحسن بن هانئ الحكمي، تحقيق: إيفالد فاغنر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، سلسلة الذخائر (٦٤)، ١٩٨٦، ج ٣، ص ٧٥.

^٣ الأصفهاني، الأغاني، مصدر سابق، ج ٧، ص ١١٨.

^٤ المرزباني، الموشح، مصدر سابق، ص ١٤٦-١٥٤.

^٥ تعريف المصالّة: هي أن يأخذ الشاعر بيتاً لغيره لفظاً ومعنى، وهي من أقبح السرقات الشعرية، من الصلت بمعنى اللص. وقد ورد التعريف في هامش الأغاني، من إضافة لجنة التحقيق. انظر: الأصفهاني، الأغاني، مصدر سابق، ج ٧، ص ١١٣. كما ذكر الكلمة ابن رشيق ذكراً عابراً دون التوقف عندها. انظر: ابن رشيق، قراضة الذهب، مصدر سابق، ص ٢٩.

^٥ المرزباني، الموشح، مصدر سابق، ص ١٤٧.

أَوَدُّ لَكُمْ خَيْرًا وَتَطْرَحُونَنِي أَسْعَدَ بَنَ لَيْثٍ لاختلافِ الصَّنَائِعِ^١

ويروى: وتتهموني أكعب بن عمرو، فنادى: عباد الله، هذا والله شعري قلته. فقال كثير: إن يكن لك فما نفعلك، وإلا يكن لك فهو أبعد لك منه".^٢

إلا أن الفرزدق كان من أكثر من اشتهر بانتحاله أشعار غيره، وعدّ بعض النقاد هذا في باب الاجتلاب، وفسّره بأنه قد يكون "نسياناً، أو قد يكون تغلباً، لأنه كان راوية للشعر، مكثراً منه، قاهراً لشعراء عصره، مهيباً فيهم، ولم يكن أحد يرميه بالعجز والتقصير، فينسب مد يأخذه إلى السرقة، لأنه ما تعاطى شيئاً يفوته عمل مثله، إلا أن جريراً كان يرميه بالسرقة والاجتلاب"^٣، كما مرّ.

ومن النماذج التطبيقية للانتحال من شعر عدد من الشعراء البارزين، يذكر ابن رشيق (٤٥٦هـ) قول جرير:

"إِنَّ الَّذِينَ غَدَوْا بِبُكَ غَادَرُوا وَشَلَا بِعَيْنِكَ لَا يَزَالُ مَعِينَا
غَيْضَنَ مِنْ عَبْرَاتِهِنَّ وَقُلْنَ لِي: مَاذَا لَقِيتَ مِنَ الْهَوَى وَلَقِينَا؟"^٤

فإن الرواة مجمعون على أن البيتين للمعلوط السعدي انتحلتهما جرير، وانتحل أيضاً قول طفيل الغنوي:

وَلَمَّا تَقَى الْحَيَانَ أَلْقَيْتِ الْعَصَى وَمَاتَ الْهَوَى لَمَّا أُصِيبَتْ مَقَاتِلُهُ^٥

^١ في الديوان: أكعب بن عمرو. ديوان كثير عزة، شرح: قدرى مايو، دار الجليل، بيروت، ط١، ١٩٩٥، ص١٨٦.

^٢ المرزباني، الموشح، مصدر سابق، ص٢٠٦.

^٣ ابن رشيق، قراضة الذهب، مصدر سابق، ص٧٨.

^٤ شرح ديوان جرير، مصدر سابق، ص٥٧٨.

^٥ ديوان طفيل الغنوي: تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الكتاب الجديد، ط١، ١٩٦٨، ص١٠٩.

ولذلك قال الفرزدق:

إِنْ تَذْكُرُوا كَرَمِي بِلُؤْمِ أَبِيكُمْ وَأَوَابِدِي تَنْحَلُّوا الْأَشْعَارَ^١

ومع أن الانتحال عيب يذم عليه الشاعر، إلا أنه، كما يرى ابن رشيق، لا يعدّ كذلك في المناقضات، ومن الأمثلة التي يذكرها على ذلك قول "الفرزدق في بني ربيع: تَمَنَّتْ رِبِيعٌ أَنْ يَحْيِيَ صِغَارُهَا بِخَيْرٍ، وَقَدْ أَعْيَا رِبِيعٌ كِبَارُهَا^٢

أخذه البعث بعينه في بني كليب رهط جرير، فقال الفرزدق: إِذَا مَا قُلْتُ قَافِيَةً شَرُودًا تَنْحَلُّهَا ابْنُ حَمْرَاءَ الْعِجَانِ^٣

يعني البعث، وكان ابن سُرَيْة^٤.

الإغارة:

هي، كما يرى الحاتمي (٣٨٨هـ)، "أن يسمع الشاعر المفلق، والفحل المتقدم، الأبيات الرائعة، ندرت لشاعر في عصره، وباينت مذهبها في أمثالها من شعره، ويكون بمذهب ذلك الشاعر المغير أليق، وبكلامه أعلق، فيغير عليها مصافحة، ويستزل شاعرها عنها قسراً، بفضل الإغارة فيسلمها إليه اعتماداً ليسلمه، ومراقبةً لحربه، وعجزاً عن مساجلة يمينه، وهذه كأنها مشاكلة الفرزدق. فلما استمرت له الإغارة من شعر جميل وغيره، فإنه عاور في عصره جماعة

^١ ابن رشيق، العمدة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٨٣-٢٨٤. في الديوان:

لن تدركوا كرمي بلؤم أبيكم *** وأوابدي تنحلّ الأشعار

انظر: ديوان الفرزدق، شرح: علي زيتون، مصدر سابق، ج ١، ص ٤٦٧. وهو موجود بهذا النص في: الراعي

النميري، ديوان الراعي النميري، شرح: واضح الصمد، دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٩٩٥، ص ٢٧٢.

^٢ في الديوان: أترجو ربيع أن يحيي صغارها *** بخير، وأقد أعيا ربيعاً كبارها

انظر: ديوان الفرزدق، المصدر سابق، ج ١، ص ٣٦٤.

^٣ لم أعثر عليه في الديوان.

^٤ ابن رشيق، العمدة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٨٤.

من الشعراء على قطع من أشعارهم، جرت في أساليب كلامه، وشاركه سطوها بارع نظامه، فسلموها إليه عنوة، وصفحوا عنها نكولا عنه، ورهبة^١.

ويرى ابن رشيقي (٤٥٦هـ) أن الإغارة هي "أن يصنع الشاعر بيتاً، ويخترع معنيً مليحاً، فيتناوله من هو أعظم منه ذكراً، وأبعد صوتاً، فيروى له دون قائله، كما فعل الفرزدق بجميل وقد سمعه ينشد:

تَرَى النَّاسَ مَا سِرَّتْنَا يَسِيرُونَ خَلْفَنَا وَإِنْ نَحْنُ أَوْمَأْنَا إِلَى النَّاسِ وَقَفُوا^٢

فقال: متى كان الملك في بني عذرة؟ إنما هو في مضر وأنا شاعرها، فغلب الفرزدق على البيت، ولم يتركه جميل ولا أسقطه من شعره.

وقد زعم بعض الرواة أنه قال له: تجاف لي عنه، فتجافى جميل عنه، والأول أصح، فما كان هكذا فهو إغارة، وقوم يرون أن الإغارة: أخذ اللفظ بأسره والمعنى بأسره، والسرق: أخذ بعض اللفظ أو بعض المعنى، كان ذلك لمعاصر أو قديم^٣.

ويستخلص مما سبق أن الإغارة هي أخذ الشاعر، المغير، البيت عنوة، مع محاولة صاحب البيت الأصلي المحافظة عليه. وسيتأكد هذا المعنى عند الحديث عن الغصب لبيان الفرق بينهما، وهو فرق نوعي. ويوجد فرق كمّي بين مصطلحي الإغارة والغصب من جهة، ومصطلح آخر، هو الاهتمام، من جهة أخرى.

الاهتمام:

هو، كما يعرفه الحاتمي (٣٨٨هـ)، افتعال من الهدم. فكأنه هدم البيت من الشعر، تشبيهاً بدم البيت من البناء، لأن البيت من الشعر يسمى بيتاً، لاشتماله على الحروف كما يشتمل البيت على ما فيه^٤.

^١ الحاتمي، حلية المحاضرة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٣٩.

^٢ مر ذكره، انظر: ص ٧٥.

^٣ ابن رشيقي، العمدة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٨٤-٢٨٥.

^٤ الحاتمي، حلية المحاضرة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٦٤.

ويقول الحاتمي إن ابن هرمة كان "يهتدم كثيراً من شعر كثير عزة، ويتبع آثاره في المديح والنسيب".^١

ولكن ما ذكره الحاتمي لا يمثل تعريفاً محدداً للاهتمام، إذ لا يقدم في حديثه صورة مجردة له، ويكتفي ببيان أصل الكلمة وضرب الأمثلة. أما ابن رشيق (٤٥٦هـ)، فيحدد الاهتمام بأنه سرقة، ولكنها بمقدار معين؛ فالاهتمام، عنده، سرقة ما دون البيت، ويسميه النسخ أيضاً.^٢

الغصب:

يذكر الأصفهاني (٣٥٦هـ) موقفاً عن غضب الفرزدق أبياتاً من الشمرذل، دون أن يذكر المصطلح، الذي لم يشكل حاجساً يشغل الأصفهاني قط في كتابه، فيقول إن الفرزدق وقف "على الشمرذل، وهو ينشد قصيدة له، فمرّ هذا البيت في بعض قوله:
وما بين من لم يعط سمعاً وطاعةً وبين جريـرٍ غير حَزّ الحلاقم^٣

فقال الفرزدق: يا شمرذل، لتترك هذا البيت لي أو لتترك عرضك، قال: خذ، لا بارك الله لك فيه، فهو في قصيدته التي ذكر فيها قتيبة بن مسلم، وهي التي أولها قوله:
تحنُّ إلى زورا اليمامة نـاقتي حين عَجولٍ تبتغي البـو رائم^٤

وقد ذكر ابن رشيق (٤٥٦هـ) الموقف ذاته، متمثلاً به على ما أطلق عليه مصطلح الغصب دون أن يعرفه أيضاً.^٥

^١ الحاتمي، حلية المحاضرة، المصدر السابق، ج ٢، ص ٦٤.

^٢ ابن رشيق، العمدة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٨٢. النسخ عند البلاغيين المتأخرين، مثل ابن الأثير، هو: ذكر المعنى بلفظه من غير تغيير. انظر: ابن الأثير، الجامع الكبير في صناعة المنظوم والمنثور، تحقيق: مصطفى جواد وجميل سعيد، الجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٥٦، ص ٢٤٢.

^٣ في الديوان: فما بين من لم يعط سمعاً وطاعة *** وبين تميم غير حَز الحلاقم
انظر: ديوان الفرزدق، شرح: علي زيتون، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٧٦.

^٤ الأصفهاني، الأغاني، مصدر سابق، ج ٢١، ص ٢٣٨. والبيت في الديوان: تحن بزوراء المدينة ناقتي. ديوان الفرزدق، شرح: علي زيتون، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٦٨.

^٥ ابن رشيق، العمدة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٨٥.

أما ابن الأثير (٦٣٧هـ)، الذي اكتفى بتعريف الإغارة ولم يعرف الغصب، فقد ذكر الفرق بينهما بقوله: إن الغصب "كالإغارة في كونه لا يكون إلا من حي، والفرق بينهما أن الإغارة ينازع عليها الآخذ، والغصب يكف عنه فيه، إما خشية، أو تحملاً".^١

الموارد، أو توارد الخواطر:

كثرت الإشارة إلى الموارد في مصنفات النقد والبلاغة العربية القديمة، ولكن تلك الإشارات الواضحة، غالباً، والمقترنة بالأمثلة، لم تكن مصحوبة بذكر تعريف واضح ومحدد لها، ولم يظهر التعريف ظهوراً واضحاً ومنصوصاً عليه قبل القرن السادس الهجري، عند أسامة بن منقذ (٥٨٤هـ)، مما يضطريني إلى الاستعانة به كي يتضح المقصود بالمصطلح، قبل البدء بالحديث عن الإشارات الأولى مرتبة ترتيباً تاريخياً.

الموارد عند أسامة بن منقذ (٥٨٤هـ) هي "أن يقول الشاعر بيتاً، فيقوله شاعر آخر من غير أن يسمعه، وهو كثير في أشعار العرب".^٢

وانطلاقاً من هذا التعريف سأتابع النصوص الواردة في المصنفات النقدية العربية القديمة، التي تحمل ذكراً أو إشارة، تصريحاً أو تلميحاً للمعنى ذاته. وأرى في وجود المصطلح بحد ذاته، وإن كان خلواً من التعريف، دليلاً على وعي النقاد العرب القدماء على فكرة التوارد منذ بداية ظهور التأليف النقدي، وإدراكهم أن تشابه البيت أو الأبيات في قصيدتين مختلفتين لشاعرين مختلفين لا يمكن أن يُعزى دائماً إلى السرقة.

ومن أوائل الإشارات النقدية لفكرة الموارد ما نجده عند الأصفهاني (٣٥٦هـ)، الذي يذكر عن ابن ميادة أنه قال: "ما علمت أي شاعر حتى واطأت الخطيئة، فإنه قال:

عَفَا مُسْحَلَانُ مِنْ سُلَيْمَى فَحَسَامِرُهُ تُمَشِّي بِهِ ظِلْمَائُهُ وَجَاذِرُهُ^٣

فوالله ما سمعته ولا رويته فواطأته بطبعي، فقلت:

^١ ابن الأثير، كفاية الطالب في أدب الشاعر والكاتب، تحقيق: النبوي عبد الواحد شعلان، الزهراء للإعلام العربي، ط١، ١٩٩٤، ص ١٥٠.

^٢ أسامة بن منقذ، البديع في نقد الشعر، مصدر سابق، ص ٢١٧.

^٣ في الديوان: عفا مسحلان عن سليمان فحامره. ديوان الخطيئة، برواية وشرح ابن السكيت، مصدر سابق، ص ١٩.

فدو العش والمدور أصبح قاويا تمشي به ظلمانه وجآذره^١

فلما أنشدتها قيل لي: قد قال الخطيئة:

تمشي به ظلمانه وجآذره

فعلمت أني شاعر حينئذ^٢.

ويبدو من هذا النص الذي يورده الأصفهاني دون تعليق أن ابن ميادة قد عاش تجربة شخصية جعلته يدرك ماهية الموارد، وقد استعمل لفظة (المواطأة) بدلا من الموارد، وكتلتاهما تدلان على المعنى ذاته، إلا أن الأصفهاني لم يعن بتعريفها.

ومن النقاد الذين توقفوا عند المفهوم دون كثير من التنظير أيضا الحائمي (٣٨٨هـ—)، الذي ذكر المصطلح صراحة، ولعله أول ظهور لمصطلح الموارد في النقد العربي القديم، حين ذكر في باب الموارد أن الأصمعي سأل أبا عمرو بن العلاء "أرأيت الشاعرين يتفقان في المعنى، ويتواردان في اللفظ؟ لم يلق أحد منهما صاحبه، ولا سمع بشعره، فقال لي: تلك عقول رجال توافت على ألسنتها"^٣.

وتظهر في هذا النص لفظة (توافت)، بالإضافة إلى لفظة (يتواردان)، فالموارد قد يعبر عنها بلفظة (الموافاة) أيضا كما يبدو من هذا النص، ولكن هذا قبل أن يعرف المصطلح وينتشر بين النقاد. ومع أن الحائمي تنبه على المصطلح، ولا أستطيع أن أدعي أنه هو من وضعه، ولكنه كما يبدو لي، أول من ذكره أو أشار إليه، لم يضع تعريفه الخاص الذي يكشف عن تصوّره للمصطلح كما يفهم من جواب أبي عمرو بن العلاء على سؤال الأصمعي.

أما ابن وكيع (٣٩٣هـ) فقد أظهر إنكارا شديدا لفكرة التوارد حين نسب بيتي امرئ القيس وطرفة إلى أقبح أقسام السرق، وسماه أخذ اللفظ المدعى هو ومعناه معا. وهذا القسم من أقبح أقسام السرقات، وأدناها وأشنعها، فمن ذلك قول امرئ القيس:

^١ انظر البيت في: شعر ابن ميادة، جمعه وحققه: حنا جميل حداد، مصدر سابق، ص ١٣١.

^٢ الأصفهاني، الأغاني، مصدر سابق، ج ٢، ص ٥١٠. سيذكر ابن أبي الإصبع الموقف ذاته لابن ميادة، ولكن البيت المستشهد به مختلف، وهو قوله: (ونواره ميل إلى الشمس ظاهر). انظر: ابن أبي الإصبع، تحرير التحرير في صناعة الشعر والنثر وبين إعجاز القرآن، تحقيق: حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٦٣، ص ٤٠٠. ثم سيذكر النقاد المتأخرون بيتا آخر مختلفا عن هذين البيتين.

^٣ وفي الروايات اللاحقة ستظهر لفظة (الموافقة) بدلا من (المواطأة)، وكتلتاهما تزديان معنى (الموارد).

^٤ الحائمي، حلية المحاضرة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٥.

وَقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيئُهُمْ يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أَسَى وَتَجَمَّلْ^١

أخذه طرفة فقال:

وَقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيئُهُمْ يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أَسَى وَتَجَلَّدِ^٢

وقد بالغ في إنكار الموارد في هذين البيتين، ورأى أن نسبتهما إلى السرق أولى، واستشهد على ذلك بيتين للشاعرين نفسيهما، لم تُدَّعَ فيهما الموافقة، وهو قول امرئ القيس: وعنس كألواح الإران نسأتها على لاجب كالبرد ذي الحبرات^٣

وقول طرفة:

أُمُونِ كَأَلْوَاكِ الْإِرَانِ نَسَاتُهَا عَلَى لَاجِبٍ كَأَنَّهُ ظَهْرُ بُرْجُدٍ^٤

فإن جوزوا أن يكون هذا مسروقاً فذاك مثله.^٥

^١ شرح ديوان امرئ القيس، مصدر سابق، ص ١٤٤.

^٢ ابن وكيع، المنصف، مصدر سابق، ج ١، ص ٣٠-٣١. ويرى د. عبد الله الغدامي أن البيت ليس لطرفة، وأن هذا ما تميل إليه كل كتب التراث، ويقول: السؤال هنا: هل هو تضمين، أو هل هو غلط شفاهي مباح التداول بين الشعراء، أو أنه بيت دخيل أدخله الرواة خطأ في المعلقة؟ وفي إجابته على هذا السؤال يرجح الاحتمال الأخير، ويرى أن كثيراً من التشابهات النمطية ليست سوى خلط خاطئ من الرواة. انظر: عبد الله الغدامي، القصيدة والنص المضاد، المركز الثقافي العربي، بيروت-الدار البيضاء، ط ١، ١٩٩٤، ص ٢٨. والبيت موجود في: ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلام الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٥، ص ٦.

^٣ شرح ديوان امرئ القيس، مصدر سابق، ص ٧٥.

^٤ ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلام الشنتمري، مصدر سابق، ص ١٢.

^٥ ابن وكيع، المنصف، مصدر سابق، ج ١، ص ٣٠-٣١.

ويورد العسكري (٣٩٥هـ) جواب أبي عمرو بن العلاء على سؤال الأصمعي في حديثه عن الموارد، التي اهتم بها دون ذكر المصطلح بله التعريف. ومثل على الفكرة بيتي امرئ القيس وطرفة السابقي الذكر، وذكر أن طرفة غير القافية فقط.^١

ويعلل العسكري مثل هذا الاتفاق بين شاعرين بأنه "قد يقع للمتأخر معنى سبقه إليه المتقدم، من غير أن يلم به، ولكن كما وقع للأول وقع للآخر".^٢ ولأن العسكري قد مرّ بتجربة شخصية أوصلته لهذا المفهوم، فهو مُدْرِكٌ لإمكانية توارد شاعرين على معنى بعينه دون قصد السرق، ودون علم سابق بالبيت، ويقول: "وهذا أمر عرفته من نفسي فلست أمتري فيه، وذلك أني عملت شيئاً في صفة النساء..

سَفَرْنَ بُدُورًا وَاتَّقَيْنَ أَهْلَةً

وظننت أني سبقت إلى جمع هذين التشبيهين في نصف بيت إلى أن وجدته بعينه لبعض البغداديين، فكثرت تعجبي وعزمت على أن لا أحكم على المتأخر بالسرق من المتقدم حكماً حتماً".^٣ ومع كل هذا التفهم الذي يديه العسكري تجاه فكرة التوارد إلا أنه لا يتردد في أن يعيب على الشاعر اللاحق توارده على بيت قاله شاعر سابق، "وإن ادّعى أن الآخر لم يسمع قول الأول بل وقع لهذا كما وقع لذلك، فإن صحة ذلك لا يعلمها إلا الله عز وجل والعيب لازم للآخر".^٤

ويذكر العسكري أن عمر بن أبي ربيعة أنشد ابن عباس رضي الله عنه:

نَشُطُ غَدًا دَارُ جِيرَانِنَا

فقال ابن عباس:

وَلَلدَّارُ بَعْدَ غَدٍ أَبْعَدُ

^١ انظر: العسكري، الصناعتين: الكتابة والشعر، تحقيق: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٤، ص ٢٤٩. وقد كثر التمثيل بهذين البيتين على مصطلح الموارد، مثلما نجده عند: ابن الأثير، المثل السائر، مصدر سابق، ج ٢، ص ٣٥٠. وعند: ابن أبي الإصبع، تحرير التحبير، مصدر سابق، ص ٤٠٠.

^٢ العسكري، الصناعتين، مصدر سابق، ص ٢١٧.

^٣ المصدر السابق، ص ٢١٧.

^٤ المصدر السابق، ص ٢٥٠.

^٥ شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط ٢، ١٩٨٣، ص ٣٠٨.

يسمع بيت امرئ القيس فحلف، فهذا مثال للتوارد عند من يقتنع بهذه الرواية، أما من لم يقتنع بها، مثل ابن رشيق (٤٥٦هـ)، الذي يشاطر ابن وكيع شكه في صحة التوارد في هذين البيتين، ويرى أنهما، فيهما، ليست إلا ادعاء، "لأن طرفه في زمان عمرو بن هند شاب حول العشرين، وكان امرؤ القيس في زمان المنذر الأكبر كهلاً واسمه وشعره أشهر من الشمس، فكيف يكون هذا موارد؟ إلا أنهم ذكروا أن طرفه لم يثبت له البيت، حتى استحلف أنه لم يسمعه قط فحلف، وإذا صح هذا كان موارد، وإن لم يكونا في عصر".^١

ويذكر ابن رشيق أن أبا الطيب المتنبي سئل عن مثل ذلك فقال: "الشعر جادة، وربما وقع الحافر على موضع الحافر".^٢ ووقع الحافر على الحافر تعبير آخر عن الفكرة ذاتها، وهذا النص يشير إلى اقتناع بعض المبدعين، مثل بعض النقاد، بإمكانية التوارد.

ومع ما ذكره ابن رشيق عن شكه في ألا يكون طرفه قد سمع بيت امرئ القيس، إلا أنه لا ينفي فكرة التوارد كلها، بل يقرّ بوجودها، خصوصاً بين المتعاصرين، ولا يرى في ذلك سرقة. ولعلّ التجربة الشخصية التي مرّ بها، والتي يذكرها في (قراضة الذهب)، ساعدته في تشكيل هذا الحكم.

كما يرى ابن رشيق أن الاتفاق في موقف، كالرثاء أو الوصف أو غير ذلك، بين الشاعرين قد يسهم في أدائهما المعنى ذاته بالألفاظ ذاتها، ومن الأمثلة التي ذكرها: "قول أبي سعيد الرستمي في دار بناها الصاحب بن عباد:

مَتَى تَرَهَا خِلْتَ السَّمَاءَ سُرَادِقًا عَلَيْهَا وَأَعْلَامُ النُّجُومِ تَمَازِلًا^٣

وقول أبي القاسم بن هانئ في جعفر بن علي بالمغرب:

فَكَأَنَّما ضَرَبَ السَّمَاءَ سُرَادِقًا بِالزَّابِ أَوْ رَفَعَ النُّجُومَ قَبَابًا^٤

فهذا اتفاق لا محالة، لأنهما متعاصران، وابن هانئ أقدمهما على كل حال".^٥

^١ ابن رشيق، العمدة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٨٩.

^٢ المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٨٩.

^٣ انظر البيت في ترجمة أبي سعيد الرستمي في: الثعالي، يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، شرح وتحقيق: مفيد محمد

قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٣، ج ٣، ص ٢٤٤.

^٤ ديوان ابن هانئ الأندلسي، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤، ص ٥٠.

^٥ ابن رشيق، قراضة الذهب، مصدر سابق، ص ٨٧-٨٨.

ويقول ابن بسام (٥٤٢هـ) بوجود التوارد بين الشعراء، دون أن يشترط المعاصرة. وذكر رأيه هذا في بداية كتاب (الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة)، محاولاً أن يوضح منهجه في الحكم على النصوص التي سيوردها في كتابه، ويبين أنه إذا وقع على معنى حسن، أو لفظ مستحسن، سيكتفي بذكر من سبق إليه، وبيان من نقص عنه، أو زاد عليه، ولكنه لن يحكم بأخذ أحد الشعراء من غيره مطلقاً، معللاً ذلك بأن الخواطر قد تتوارد، وقد "يقع الحافر على الحافر، إذ الشعر ميدان، والشعراء فرسان".^١ ويتضح من قوله هذا أنه لن يشير إلى سرقات الشعراء، أو ما يُشتبه فيه السرقة، لأن احتمال التوارد بين الشعراء قائم، مما قد يقلل من إمكانية القول بسرقة شاعر من آخر دون اعتراف صريح من الشاعر اللاحق. ولكن يظهر من تصفح (الذخيرة) أن ابن بسام لم يلتزم تماماً بالمنهج الذي نصّ عليه في بداية كتابه، إذ ستظهر لفظة (السرقة) في أكثر من موضع فيه، وكذلك لفظة (الأخذ)، وغيرها من الألفاظ الشبيهة والتي تحمل المعنى ذاته.

وفي القرن السابع الهجري يعرف ابن الأثير (٦٣٧هـ) الموارد بأنها اتفاق المتعاصرين "في جميع ألفاظ البيت غير القافية، وربما اتفقا فيها وقد يقع لغير المتعاصرين".^٢ وتجدر الإشارة إلى أن ابن الأثير قد أدرج الموارد ضمن مبحث السرقات، في (المثل السائر)، وأطلق عليها مصطلح النسخ، وأظهر إنكاراً شديداً لها. ولكنه في (كفاية الطالب) أفرد الحديث عنها في مبحث مستقل جعله قبل مبحث السرقات مباشرة، وبدا أكثر تفهماً وتقبلاً لإمكانية توارد الشعراء على بيت واحد.

ويعرف ابن أبي الإصبع (٦٥٤هـ) الموارد على النحو الذي ذكره ابن الأثير تقريباً، بتفصيل أكبر، فيقول: الموارد هي "توارد الشعراء المتعاصرين اللذين تجمعهما طبقة واحدة على معنى واحد إما مجرداً، أو ببعض ألفاظه، أو بأكثرها، أو كلها، فإن كان أحدهما أقدم، أو طبقته أرفع، حُكِمَ له على صاحبه بالسبق، وقد رأيت من يجعل اتفاق الشعراء من طبقتين مختلفتين في عصرين متباينين إذا تقارب ما بينهما بعض التقارب في الأمرين، أو في القوة والقدرة توارداً".^٣

^١ ابن بسام الشنتريني، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠، ج ١، ص ٢٤٠.

^٢ ابن الأثير، كفاية الطالب، مصدر سابق، ص ١٣٩.

^٣ ابن أبي الإصبع، تحرير التحبير، مصدر سابق، ص ٤٠٠.

ويذكر الخطيب القزويني (٧٣٩هـ)، في حديثه عن الموارد، رواية أخرى عن تواطئ ابن ميادة مع الخطيئة، تختلف عن الرواية السابقة، وذلك في قول ابن ميادة:

مُفِيدٌ وَمِثْلَافٌ إِذَا مَا أَتَيْتَهُ تَهَلَّلَ وَاهْتَرَّ اهْتَزَّزَ الْمِهْنَدُ^١

فقليل له: أين يذهب بك؟ هذا للخطيئة؟ فقال: الآن علمت أي شاعر، إذ وافقته على قوله ولم أسمع^٢. ثم يستخلص القزويني من هذا الموقف أنه "لا ينبغي لأحد بت الحكم على شاعر بالسرقة ما لم يعلم الحال، وإلا فالذي ينبغي أن يقال (قال فلان كذا، وقد سبقه إليه فلان فقال كذا) فيغتنم به فضيلة الصدق، ويسلم من دعوى العلم بالغيب ونسبة النقص إلى الغير"^٣. وتحدث العلوي الهاشمي (٧٤٥هـ) في (الطراز) عن الموارد، وعرفها بأنها اتفاق الشعارين "إذا كانا متعاصرين، أو كان أحدهما متأخرًا عن الآخر، على معنى واحد، يوردانه جميعًا بلفظ واحد من غير أخذ ولا سماع، .. وليس هذا من باب السرقة الشعرية، لأن ذلك إنما يكون فيمن عُلِمَ حاله بالسبق لذلك الكلام، ثم يأخذه غيره مع علمه بأنه له، كسرقة المتاع، يأخذه السارق وهو حق لغيره على جهة الخُفْيَةِ"^٤.

ويتضح من كلام العلوي اليميني أنه لا يشترط المعاصرة في الشعارين المتواردين، بل إنه لا يرى مانعًا في أن يكون أحدهما متأخرًا عن الآخر، إن لم يسمع بيت المتقدم. كما يتضح أنه يخرج الموارد من حيز السرقة إخراجًا تامًا، ويرى أن الموارد لا يمكن أن تكون سرقة، لأن شرط الحكم بالسرقة أن يعلم الشاعر الثاني سواء أكان معاصرًا أم متأخرًا بيت الشاعر الأول، ثم يأخذه مع علمه به، وهذا الشرط غير متحقق في الموارد التي تشترط عدم سماع الشاعر الثاني ببيت الأول، وتوصله إليه بفكره واجتهاده.

^١ في ديوان الخطيئة: كَسُوبٌ وَمِثْلَافٌ إِذَا مَا سَأَلْتَهُ. ديوان الخطيئة برواية وشرح ابن السكيت، مصدر سابق، ص ٨٠. ولم أعر عليه في: شعر ابن ميادة، جمعه وحققه: حنا جميل حداد، مصدر سابق. ولا في شعر ابن ميادة، جمع وتحقيق: محمد نايف الدليمي، مصدر سابق.

^٢ الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٥، ج ١، ص ٥٧٤.

^٣ المصدر السابق، ج ١، ص ٥٧٤. وسيذكره العلوي اليميني متمثلاً به على مصطلح الموارد، انظر: العلوي اليميني، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم وحقائق الإعجاز، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢، ج ٣، ص ١٦٩. كما سيذكره محمد بن علي الجرجاني، انظر: محمد بن علي الجرجاني، الإشارات والتبهمات، مصدر سابق، ص ٣٠٨.

^٤ العلوي اليميني، الطراز، مصدر سابق، ج ٣، ص ١٦٩-١٧٠.

ويناقد محمد بن علي الجرجاني (٨١٦هـ) أحكام النقاد السابقين في بعض الأبيات التي نسبوها إلى السرقة، مثل قول الشاعر:

لهفي على فتية دل الزمان لهم
فما يصيهم إلا عما شاؤوا^١

وقول أبي نواس:

درت على فتية دل الزمان لهم
فما يصيهم إلا عما شاؤوا^٢

فيقول عن نسبة بعض النقاد بيت أبي نواس إلى السرقة: "واعلم أن ما ذكرناه هو قول نقاد الشعر، ولم أر لهم مخالفاً. وفيه نظر، لأن الشاعر الثاني إن كان عالماً بأن غيره قد سبقه إليه، فحمله على التضمين أولى من حمله على السرقة، اللهم إلا أن يعلم قصده، وسبحان من يعلم الغيب. وإن لم يكن عالماً به، كان ذلك من قبيل الاتفاقات.. والإنصاف يقتضي هذه التسمية، وتحسين العبارة، بأن يقال: سبقه إليه فلان، دون سرقة".^٣

وزاد ابن حجة الحموي (٨٣٦هـ) زيادة ضافية على رواية توارد طرفه مع امرئ القيس في البيت المشهور، التي ترددت في الحديث عن الموارد بين النقاد، ما بين متقبل للفكرة، ومشكك فيها، فقال بعد أن عرف المصطلح كما عرفه من سبقه، مع عدم اشتراطه المعاصرة أيضاً، "فإن كان أحدهما أقدم من الآخر وأعلى رتبة في النظم حكم له بالسبق، وإلا فلكل منهما ما نظمه كما جرى لامرئ القيس وطرفة بن العبد في معلقتهما".^٤ ثم أضاف قائلاً: "قال طرفة: أسى وتجلد. فلما تنافسا في ذلك وأحضر طرفة بن العبد خطوط أهل بلده في أي يوم نظم هذا البيت، كان اليوم الذي نظما فيه واحداً. وقد يقع مثل ذلك أو دونه في بيت يخالف وزن البيت الأصلي".^٥

^١ لم أعر على قائله.

^٢ في الديوان: دارت على فتية دل الزمان لهم. ديوان أبي نواس، مصدر سابق، ج ٣، ص ٣.

^٣ محمد بن علي الجرجاني، الإشارات والتنبيهات، مصدر سابق، ص ٣٠٨.

^٤ ابن حجة الحموي، خزنة الأدب وغاية الأرب، تحقيق: عصام شعيتو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٨٧، ج ٢، ص ٣٨٠.

^٥ المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٨٠.

ومهما تكن صحة هذه الرواية التي انفرد ابن حجة الحموي بذكرها، إلا أنه استدللَ بهـ على إمكانية تواردها الخواطر بين الشعراء، ومحاولة الشاعر إثبات ذلك أيضاً، لينفي عن نفسه السرقة.

كما يذكر ابن حجة فكرة مهمة في نهاية حديثه عن الموارد، انفرد بها أيضاً، وهي قوله إن الموارد قد تقع بين بيتين مختلفي الوزن، كما تقع في البيت المتفقي الوزن، ولم تكن هذه الفكرة مجهولة، على مستوى التطبيق، بين النقاد السابقين، ولكنها كانت تفتقر إلى تجريدتها في قاعدة أو فكرة نظرية، وقد قام بهذا ابن حجة في النص السابق.

ومن أمثلة التوارد بين بيتين مختلفي الوزن التي ذكرها النقاد أو أحد الذين أشاروا إلى فكرة التوارد قبل ابن حجة ما ذكره التوحيدي في البصائر والذخائر، عن بيتين لأبي مَحَلَمٍ من الوافر، زُعم أنه أخذها من بيت لأبي تمام من الطويل، ولكن أبا حيان نفى ذلك، وردّه إلى التوارد.^١

الموازنة:

عرّف ابن رشيق (٤٥٦هـ) الموازنة بأنها "أخذ بنية الكلام فقط".^٢ ويمكن لمح شكل من أشكالها، قبل القرن الخامس الهجري، في نص يورده الأصفهاني (٣٥٦هـ) دون أن يقرنه بذكر تعريفه، وهو أن عطاء الملط أتى بشاراً فقال له: يا أبا معاذ، أنشدك شعراً حسناً؟ فقال: وما أسرني بذلك، فأنشده:

أَعَاذَتْنِي الْيَوْمَ وَلَيْكُمَا مَهْلًا فَمَا جَزَعَا مِ الْآنَ أَبْكِي وَلَا جَهْلًا

.. الأبيات. فلما فرغ منها قال له بشار: أحسنت، ثم أنشده على رويها ووزنها:

لَقَدْ كَانَ مَا أَخْفِي مِنَ الْوَجْدِ وَالْهَوَى يَكُونُ جَوَى بَيْنَ الْجَوَانِحِ أَوْ خَبْلًا^٣

.. الأبيات.

^١ انظر تفصيل ذلك في: التوحيدي، البصائر والذخائر، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٠.

^٢ ابن رشيق، العمدة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٨٢. وانظر: ابن الأثير، كفاية الطالب، مصدر سابق، ص ١٥٢.

^٣ ديوان شعر بشار بن برد، وضعه: السيد محمد بدر الدين العلوي، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٣، ص ١٨٢.

فاستحسن عطاء القصيدة، وقال: يا أبا معاذ، قد والله أجدت وبالغت، فلو تفضلت بأن تعيدها! فأعادها على خلاف ما أنشدها في المرة الأولى، فتوهم عطاء أنه قالها في تلك الساعة.^١

ويبدو أن بشاراً أنشأ قصيدته على وزن وروي قصيدة عطاء الملط، أي أنه أخذ بنية الكلام فقط، وهذا يتضح من قول عطاء الملط إنه أنشده قصيدة على وزن قصيدته وروبيها، ولم يشر إلى المعنى. كما أنه ذكر أنه استحسن القصيدة وطلب منه إعادتها، ولو كان قد شعر بأن بشاراً قد أخذ معانيه، أو شيئاً منها، لما استحسن ذلك منه، ولاتهمه بالسرقه كما كان شائعاً آنذاك.

النقل:

يعد النقل آلية ذات حدين، إما أن تحسن النص أو أن تقبحه. وقد تحدث ابن وكيع (٣٩٣هـ) عن أنواع من النقل في كلامه على السرقات المذمومة، يمكن الإشارة إليها في هذا السياق تحت عنوان (النقل الاستاتي) لتمييزها من نوع آخر من النقل ذي أثر جمالي في النص سيأتي الحديث عنه في القسم الثاني من أقسام "التناس" في النقد العربي القديم. ومما يجدر ذكره أن الحديث عن النقل في أنواع السرقات المذمومة عند ابن وكيع قد استغرق أكثر من نصف الأنواع التي ذكرها، ما بين نقل للألفاظ، وللمعاني، وللإيقاع، ذكرها كالتالي:

- ١- نقل اللفظ القصير إلى الطويل الكثير.
- ٢- نقل الرصين الجزل إلى المستضعف الرذل.
- ٣- نقل ما حسن مبناه ومعناه إلى ما قبح مبناه ومعناه.
- ٤- نقل ما حسنت أوزانه وقوافيه إلى ما قبح وثقل على لسان راويه.
- ٥- نقل العذب من القوافي إلى المستكره الجافي.
- ٦- نقل ما يصير على التفتيش والانتقاد إلى نقص أو فساد.^٢

^١ الأصفهاني، الأغاني، مصدر سابق، ج ٣، ص ١٥٧-١٥٨.

^٢ انظر: ابن وكيع، النصف، مصدر سابق، ج ١، ص ٢١-٢٢ (من الحاشية).

ولو أن ابن وكيع استغنى عن كل هذا التفصيل بعنوان رئيسي واحد هو (النقل)، ثم فرّع تلك الأفكار الجزئية ضمن هذا العنوان لكان قد وفر جهداً كبيراً استغرقت عملية التقسيم إلى كل تلك التفاصيل.

ومما يجدر ذكره أيضاً أن ابن وكيع لا يقدم، مع كل ذلك التفصيل، تعريفاً للنقل، إنما اكتفى بذكر الأمثلة على كل نوع ذكره.^١

ومما يحسن التوقف عنده من أنواع النقل التي ذكرها ابن وكيع (نقل الإيقاع)، ومن أمثلته: نقل ما حسنت أوزانه وقوافيه إلى ما قبح وثقل على لسان روايه. فمن ذلك قول أبي نواس:

دعْ عنكَ لومي فَإِنَّ اللّومَ إغراءٌ وداوني بالتي كانت هي الداء^٢

فأبو نواس زجر عذوله عن لومه بالطف كلام، وأفاد صدر بيته إغراء اللوم المحب بالحب، وشغل عجزه بمعنى آخر، بكلام رطب ولفظ عذب. أخذه أبو تمام فقال:

قَدْكَ أَتَيْبٌ أُرَيْيْتُ فِي الْغُلَّاءِ كَمْ تَعْذِلُونَ وَأَنْتُمْ سُجَرَاءِي^٣

فزجر عذوله بصعود من الكلام وحدور يصعب على روايه، ويقبح صدره وقوافيه.^٤ ومنها أيضاً، نقل العذب من القوافي إلى المستكره الجافي. من ذلك قول أبي نواس:

بَشْرُهُمْ قَبْلَ النَّوَالِ الْلاحِقِ كالبرقِ يبدو قَبْلَ جَوْدِ دَافِقِ
والغيثُ يُخَفِّي وَقَعَهُ لِلرامِقِ إنْ لَمْ يَحْدُهُ بِدَلِيلِ الْبارِقِ^٥

أخذه البحري فقال:

^١ انظر تفصيل ذلك في كلام ابن وكيع على أقسام السرقات المذمومة، في الفصل الرابع من هذه الدراسة، ص ٢٩٣.

^٢ ديوان أبي نواس، مصدر سابق، ج ٣، ص ٢.

^٣ ديوان أبي تمام، شرح وتعليق: شاهين عطية، مكتبة الطلاب وشركة الكتاب اللبناني، بيروت، ط ١، ١٩٦٨، ص ١٤.

^٤ ابن وكيع، المنصف، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٦.

^٥ لم أعثر عليهما في ديوان أبي نواس، مصدر سابق.

كانت بشاشتكَ الأولى التي ابتدأتْ
كالمرنة استؤنفتْ أولى مخيلتيها
بالبشرِ ثم اقتبلنا بعدها النعما
ثم استهلّتْ بعُربِ تابعِ الديما^١

فكلام أبي نواس أخصر وأعذب من كلام البحري.^٢

وتجدر الإشارة إلى أن نقل الإيقاع، الذي يتضمن نقل الوزن والقافية، في المثالين اللذين ذكرهما ابن وكيع، يختلف عن الموازنة التي لا تنطوي على بعد سلي، ولكنها تحمل بعداً سكونياً لا يضيف جديداً إلى النص، ويكتفي فيها الشاعر بإنشاء قصيدته على وزن قصيدة أخرى ورويها. في حين نجد أن نقل الإيقاع كما يذكره ابن وكيع ويمثل عليه، يتضمن الحالات التي يُنقل فيها الإيقاع من الحسن العذب إلى القبيح المستكره، وهذا بعد سلي لا نلمسه في الموازنة.

ويبدو النقل في هذه الأنواع، التي ذكرها ابن وكيع، آلية شبه جامدة، لا تقدم جديداً على المستوى الفني والجمالي للنص، ولكنها تسلبه ما قد يتضمنه من ملامح جمالية، لأن العنصر المنقول قد جُرد من الحال الحسنة وأصبح على حال قبيحة، مقارنة بالأصل الذي كان عليه.

أما ابن رشيق فقد خصّ (نقل المعاني) بالتعريف في قوله: "فإن حوّل [الشاعر] المعنى من نسيب إلى مديح فذلك هو الاختلاس، يسمى أيضاً نقل المعنى"^٣، ووضع له مصطلحاً خاصاً به هو (الاختلاس)، ولم يعرّج على الأنواع الأخرى للنقل. كما أنه لم يحدد في هذا النص موقفه النقدي من هذه الآلية، وهل يرى فيها تحسناً للنص أو تقييهاً. ولأنه لم يذكر ذلك، فقد اعتمدت على الدلالة السلبية للمصطلح الذي اختاره (الاختلاس)، وهي دلالة تحمل معنى الأخذ غفلة، والسلب دون وجه حقّ، ووضعت رأيه في النقل في سياق (النقل الاستتائي) ولم أضعه في سياق (النقل الدينامي).

وقد نقل أسامة بن منقذ (٥٨٤هـ) عن ابن وكيع بعض أنواع النقل التي ذكرها، سواء في السرقات المحمودة أو المذمومة، ثم أضاف نوعاً آخر، سماه (نقل الجزل إلى الجزل). وربما يعادل هذا عنده ما يطلق عليه ابن وكيع (مماثلة السارق للمسروق منه)، لكن أسامة بن منقذ لا يعرفه إنما يكفي بالأمثلة، ومنها على سبيل المثال قول أبي العتاهية:

^١ في الديوان: ثم استهلّتْ بعُزْرِ تَابِعِ الدِّمَا. ديوان البحري، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٣، ج ٣، ص ٢٠٥٠.

^٢ ابن وكيع، المنصف، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٩.

^٣ ابن رشيق، العمدة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٨٢.

كَأَنَّهَا مِنْ حُسْنِهَا دُرَّةٌ أَخْرَجَهَا الْمَوْجُ إِلَى السَّاحِلِ^١

أخذه بشار، فزاد وأحسن، فقال:

كَأَنَّمَا أَفْرِغَتْ فِي جَوْفٍ لَوْلُؤَةٌ فَكُلُّ نَاحِيَةٍ مِنْ وَجْهِهَا قَمَرٌ^٢

والملاحظ في النص السابق، قول ابن منقذ، (أخذه بشار، فزاد وأحسن)، مع أنه يذكر هذين المثالين تحت عنوان (نقل الجزل إلى الجزل)، مما يعني تساوي البيت الثاني مع البيت الأول المنقول عنه، ولكن تعليقه لا يشير إلى الأمر ذاته، إنما يشير إلى نقل الجزل إلى الأكثر جزالة.^٣ أما محمد بن علي الجرجاني (٨١٦هـ) فقد تحدث عن النقل ضمن حديثه عما يشبه السرقة، وحدد المقصود به عنده بأنه نقل المعنى عن محله، وضرب مثالا على ذلك "قول البحرري:

سَلْبُوا، وَأَشْرَقَتْ الدَّمَاءُ عَلَيْهِمْ مُحْمَرَّةً، فَكَأَنَّهُمْ لَمْ يُسْلَبُوا^٤

وقول أبي الطيب:

يَسَّ النَّجِيعُ عَلَيْهِ وَهُوَ مُحَرَّدٌ عَنْ غَمْدِهِ، فَكَأَنَّمَا هُوَ مُعَمَّدٌ^٥

وواضح أنه لا يصنّف النقل إلى حسن أو قبيح، ولكنه يصنّفه فيما يشبه السرقة، دون أن ينفي هذا الشبه عنه، مما يوحي بسلبية هذه الآلية عنده.

^١ ديوان أبي العتاهية، شرح: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، ١٩٨٠، ص ٣٨٦.

^٢ أسامة بن منقذ، البديع، مصدر سابق، ص ١٨٧. وانظر البيت في: ديوان شعر بشار بن برد، مصدر سابق. ص ٩٣. وفيه: كَأَنَّمَا صَوَّرَتْ مِنْ مَاءٍ لَوْلُؤَةٌ *** فكل جارحة وجه بمِرصاد

^٣ أسامة بن منقذ، البديع، مصدر سابق، ص ١٨٧.

^٤ ديوان البحرري، مصدر سابق، ج ١، ص ٧٦.

^٥ محمد بن علي الجرجاني، الإشارات والتنبيهات، مصدر سابق، [ما خفي من السرقة]، ص ٣١٢-٣١٤. وانظر البيت في: ديوان المتنبي بشرح العكري، مصدر سابق، ج ١، ص ٣٣٧.

وجه الشبه بين مصطلحات هذا القسم ونظرية "التناس":

تعدّ مصطلحات الانتحال، والإغارة، والاهتمام، والغصب، في النقد العربي القديم، سرقة محضة، لأنها تعبر عن حضور غير مشروع لنص في آخر، لذلك يأتي الحديث عنها، غالباً ضمن مبحث السرقات في المصنفات النقدية والبلاغية القديمة التي عُتبت بهذه القضية. وتبين من استعراض هذه المصطلحات، كما عرفها النقد العربي القديم في مراحلها المختلفة، أنها تمثل حضوراً سلبياً لنص سابق في نص لاحق. وقد اكتسب الحضور صفة السلبية من جهة أن المبدع اللاحق عندما ينتحل، أو يغير، أو يهتدم، أو يغتصب، بيتاً أو أكثر من غيره من الشعراء السابقين، أو المعاصرين، ويضمها إلى نصه دون وجه حق، إما استحساناً للأبيات، أو استكثاراً لشعره، أو لإحساسه بأنه أولى بها من صاحبها، فإنه يعبر عن سلوك غير إبداعي، يعتمد فيه الشاعر اعتماداً كلياً على نتاج المبدعين السابقين أو المعاصرين، دون تقديم إضافة جديدة تسوّغ أخذه له على هذا النحو، ودون أن يوظفه في نصه توظيفاً جمالياً، مما يفسد النص اللاحق، ويقلل من قيمته الفنية، لأن المتلقي سيستحضر - عند السماع أو القراءة للنص اللاحق الذي لجأ فيه المبدع إلى إحدى هذه الآليات - النص السابق، الذي ينتمي إليه البيت أو الأبيات في الأصل، مما يضعهما في مقارنة ضمنية، لا ترجح فيها كفة النص اللاحق، لما فيه من سرقة واضحة.

وتلتقي هذه المصطلحات، في النقد العربي القديم، مع مصطلح "التناس"، في النقد الغربي الحديث، في فكرتي الحضور والتداخل، أي حضور نص سابق أو معاصر في آخر لاحق، وتداخلهما في بعضهما. ولكن طبيعة هذا الحضور تختلف ما بين مصطلحات (آليات) النقد العربي القديم من جهة، ومصطلح "التناس" من جهة أخرى، ويترتب على اختلاف طبيعة الحضور اختلاف الأثر الذي يحدثه كل منها على النص الأدبي؛ فطبيعة حضور النصوص السابقة والمعاصرة في النص اللاحق باستخدام آليات الانتحال، أو الإغارة، أو الاهتمام، أو الغصب في النقد العربي القديم سلبية، كما ذكر، إلى حد كبير، تؤثر على النص اللاحق تأثيراً سلبياً كذلك، على المستوى الفني والجمالي. أما طبيعة حضور النصوص السابقة والمعاصرة في النص اللاحق باستخدام آلية "التناس" فإيجابية، وحيوية، يلجأ إليها المبدع بوعي أو دون وعي لتجويد نصه بتطعيمه بنصوص أخرى، ويترتب على ذلك ارتفاع المستوى الفني للنص اللاحق بتوظيف تلك النصوص توظيفاً جمالياً.

أما بقية المصطلحات في هذا القسم، مثل الاجتلاب، والاحتذاء، والاصطراف، والمواردة، والموازنة، والنقل، فتتضمن بعدا سكونيا. وقد اكتسبت صفة السكونية من جهة أن استدعاء النص السابق أو المعاصر في النص اللاحق باستخدام إحدى هذه الآليات لا يؤثر سلبا على النص اللاحق، ولا يفض من قيمته الفنية، كما هي الحال في المصطلحات النقدية السابقة المصنفة في باب السرقات الصرف، أي أنه لا يهبط بالمستوى الفني للنص، ولكنه في الوقت نفسه، لا يضيف إليه قيمة جمالية.

وفي النصوص التي توظف فيها نصوص سابقة ومعاصرة باستخدام إحدى هذه الآليات التي عرفها النقد العربي القديم، نجد حضورا ساكنا، لا يترك في النص اللاحق أثرا جماليا، في حين إن حضور النصوص السابقة والمعاصرة في أي نص حديث متناص مع غيره من النصوص يكون حضورا إيجابيا وحيويا، على نحو يخدم هذا النص ويزيد من قيمته الجمالية.

ملاح "التناص" الدينامي في مصطلحات النقد العربي القديم:

الاستشهاد:

كان الجاحظ (٢٥٥هـ) أول من أشار إلى الاستشهاد، وأثره في النصوص، حين ذكر أن العرب "كانوا يستحسنون أن يكون في الخطب يوم الحفل، وفي الكلام يوم الجمع أي من القرآن، فإن ذلك مما يورث الكلام البهاء والوقار، والركة، وسلس الموقع".^١

ويذكر الجاحظ دليلاً على رأيه هذا أن عمران بن حطان قال: "إن أول خطبة خطبتها، عند زياد، أو عند ابن زياد، فأعجب بها الناس، وشهدا عمي وأبي. ثم إني مررت ببعض المجالس، فسمعت رجلاً يقول لبعضهم: هذا الفتي أخطب العرب لو كان في خطبته شيء من القرآن".^٢

ولا يعرف الجاحظ الاستشهاد في النص السابق، كما لا يذكر مصطلح الاستشهاد، وإن كان قد عبر عنه بما يدل عليه. ولا يظهر تعريفه إلا في القرن التاسع الهجري، عند القلقشندي (٨٢١هـ)، الذي يقول إن الاستشهاد هو "أن يضمن الكلام شيئاً من القرآن الكريم، وينبه عليه مثل قول الحريري في مقاماته: فقلت وأنت أصدق القائلين (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين)".^٣ ويعد التنبيه على موضع الاستشهاد شرطاً له، وهذا ما سيميزه عن الاقتباس كما سيأتي.

الوظيفة الجمالية للاستشهاد:

يظهر من كلام الجاحظ أن الاستشهاد بالنصوص القرآنية مما يحسن النص، لأن العرب كانت تستحسن ذلك. وقد كاد عمران بن حطان أن يكون أخطب العرب لو كان في خطبته شيء من القرآن، مما يجعل منه إحدى الآليات المحسنة للنص، والتي يستعين بها المبدع لينتج نصاً جديداً قائماً من تمازج النص الديني بالنص الأدبي.

^١ الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجليل، بيروت، ج ١، ص ١١٨.

^٢ المصدر السابق، ج ١، ص ١١٨.

^٣ القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع-دار الكتب العلمية، بيروت، ج ١، ص ٢٣٤.

الاقْتِباس:

الاقْتِباس عند الفخر الرازي (٦٠٦هـ) هو "أن تُدرج كلمة من القرآن، أو آية منه، في الكلام تزييناً لنظامه، وتفخيماً لشأنه".^١

أما ابن حجة الحموي (٨٣٦هـ) فقد خصّ الاقتباس بكتاب الله، وذكر أن هذا هو الإجماع. ثم ذكر أيضاً أنه يوجد من عدّ المضمّن في الكلام من الحديث النبوي اقتباساً. كما يوجد من توسّع في فهم الاقتباس ليشمل الفقه والنحو والعروض وغيرها.^٢

أقسامه:

يرى بعض النقاد والبلاغيين العرب القدماء أن الاقتباس ينقسم أقساماً مختلفة. ومن هؤلاء محمد بن علي الجرجاني (٨١٦هـ) الذي رأى أنه ينقسم قسمين من جهة تصرف المقتبس في المعنى الذي اقتبسه^٣؛ فالقسم الأول هو ما لا يتقل فيه المعنى إلى غير محله، كقول الحريري: (فلم يكن إلا كلمح البصر أو أقرب، حتى أنشد وأغرب).. وكقول أبي الفضل الهمداني:

لَا لَ فَرِيقُونَ فِي الْمَكْرَمَاتِ	يَدُّ أَوَّلًا، وَأَعْيُ ذَارَ أَخِيرًا
إِذَا مَا حَلَلْتَ بِمَعْنَاهُمْ	(رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا) ^٤

^١ فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: بكرى شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٥، ص٢٨٨. وانظر أيضاً المصادر التالية، إذ لم يضاف أي منها أي شيء على التعريف الذي ذكره الفخر الرازي:

- شهاب الدين الحلبي، حسن التوصل إلى صناعة الترسل، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، ١٩٨٠، ص٣٢٣.

- القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ج١، ص٥٧٥. وانظر أيضاً: الخطيب القزويني، تلخيص المفتاح، مصدر سابق، ص٢١٧.

- محمد بن علي الجرجاني، الإشارات والتنبيهات، مصدر سابق، ص٣١٦.

^٢ ابن حجة الحموي، خزنة الأدب، مصدر سابق، ج٢، ص٤٥٦-٤٥٧.

^٣ ذكر ابن حجة هذا التقسيم أيضاً فيما ذكره من أقسام الاقتباس. انظر: ابن حجة الحموي، خزنة الأدب، مصدر سابق، ج٢، ص٤٥٦-٤٥٧.

^٤ الشطر مأخوذ من: سورة الإنسان، آية ٢٠.

^٥ محمد بن علي الجرجاني، الإشارات والتنبيهات، مصدر سابق، ص٣١٥. والبيتان في: ديوان العلامة فخر همدان، بديع الزمان أبي الفضل الهمداني، مطبعة الموسوعات، مصر، ١٩٠٣، ص٣٣.

أما القسم الثاني فهو ما ينتقل فيه المعنى إلى غير محله، سواء كان بغير تغيير اللفظ، كقول ابن الرومي:

لَيْسَ أَخْطَأْتُ فِي مَذْهِبٍ — كَ مَا أَخْطَأْتُ فِي مَنْعِي
لَقَدْ أَتَزَلْتُ حَاجَاتِي — (بِرَوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ)^١

أو بتغيير يسير، كقول الشاعر:

قَدْ كَانَ مَا خِفْتُ أَنْ يَكُونَا — (إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ)^٢

ولابن حجة الحموي (٨٣٦هـ) ضابط آخر في تقسيم الاقتباس إذا كان الاقتباس من القرآن الكريم فقط، إذ قسمه تبعاً لدرجة قبوله شرعاً ثلاثة أقسام: "مقبول، ومباح، ومردود. فالأول، ما كان في الخطب والمواعظ والعهود ومدح النبي، صلى الله عليه وسلم، ونحو ذلك. والثاني، ما كان في الغزل والرسائل والقصص. والثالث على ضربين: أحدهما، ما نسبته الله تعالى إلى نفسه، ونعوذ بالله ممن ينقله إلى نفسه، كما قيل عن أحد بني مروان إنه وقع على مطالعة فيها شكاية من عماله: {إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ}^٣ والآخر تضمنين آية كريمة في معنى هزل، ونعوذ بالله من ذلك".^٤

الوظيفة الجمالية للاقتباس:

ضمّن الفخر الرازي تعريفه الاقتباس ذكر الغاية الجمالية التي يمنحها للنص، وذكر أن من الآثار التي يتركها الاقتباس على النص التزيين والتفخيم، وهما سبب لجوء المبدع في كلامه إلى استخدامه.^٥

* الشطر مأخوذ من: سورة إبراهيم، آية ٣٧.

^١ انظر: ديوان ابن الرومي، مصدر سابق، ج ٤، ص ١٩٤.

* الشطر مأخوذ: سورة البقرة، آية ١٥٦.

^٢ محمد بن علي الجرجاني، الإشارات والتنبيهات، مصدر سابق، ٣١٦. والبيت لأبي تمام، وروايته في الديوان: كان الذي خفت أن يكونا.

انظر: ديوان أبي تمام، مصدر سابق، ٣٨٠.

^٣ سورة الغاشية، الآية ٢٦.

^٤ ابن حجة الحموي، خزنة الأدب، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٥٥.

^٥ الفخر الرازي، نهاية الإيجاز، مصدر سابق، ص ٢٢٨.

وهذه الغاية من وجود الاقتباس كفيلة بأن تجعل منه أداة حيوية في يد المبدع، يستعين بها لتجويد نصه، وتزيين نظامه، وتفخيم شأنه، بتطعيمه بما يمكن له أن يفيد منه من النصوص الدينية المقدسة، مثل القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف.

التضمين:

قد يضمّن المبدع في نصه نصاً أدياً آخر، أو بعض نص، وقد يلتقي مع هذا النص المضمّن، كما قد يختلف معه، في الجنس الذي ينتمي إليه، إذ قد يضمّن المبدع نصه بشيء من القرآن الكريم أو الحديث النبوي الشريف، ويسمى هذا التضمين اقتباساً، إن كان يُذكر على أنه جزء من النص الجديد، وإن كان يُذكر مع احتفاظه بانتماؤه لنصه الأصلي فهو استشهاد. وقد يضمّنه أمثالا سائرة، أو بيتاً أو بعض بيت من الأبيات المعروفة، أو غير ذلك. وهذا الاتكاء على النصوص الأخرى، غير الدينية، يسمى تضميناً.

وظهر أول تعريف اصطلاحى للتضمين عند أبي هلال العسكري (٣٩٥هـ) في إشارته إلى أن استعارة الأبيات وأنصاف الأبيات من شعر الآخرين، وإدخاله في أبيات القصيدة يسمى تضميناً، وهو حسن عنده.^١

وقد عبّر النقاد بعد ذلك عن التضمين بعبارات مختلفة، تؤدي المعنى ذاته؛ فذكر ابن رشيق (٤٥٦هـ)، أن التضمين "هو قصدك إلى البيت من الشعر أو القسم فتأتي به في آخر شعرك أو في وسطه كالممثل".^٢

وهو عند أسامة بن منقذ (٥٨٤هـ) "أن يتضمن البيت كلمات من بيت آخر، مثل قول عنترة العبسي:

إِذْ يَتَّقُونَ بِي الْأَسِنَّةَ لَمْ أَحِمْ عَنْهَا، وَلَكِنِّي تَضَائِقُ مُقَدِّمِي^٣

ضمّنه مسلم بن الوليد، فقال:

^١ أبو هلال العسكري، الصنائع، مصدر سابق، ص ٣٦.

^٢ لهذه اللفظة جنور عند ابن سلام، ستأتي بعد قليل.

^٣ ابن رشيق، العمد، مصدر سابق، ج ٢، ص ٨٤-٨٦.

^٤ شرح ديوان عنترة بن شداد، تحقيق وشرح: عبد المنعم عبد الرؤوف شلي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، د. ط، د. ت، ص ١٢٣.

ولقد سما للخرمي، فلم يقل يوم الوغى: إني تضايق مقدمي^١

ورأى ابن الأثير (٦٣٧هـ)، أن "التضمن هو أن يضمن الشاعر شعره والناثر نثره كلاما آخر لغيره، قصدا للاستعانة^{*} على تأكيد المعنى المقصود، ولو لم يذكر ذلك التضمن لكان المعنى تاما، وربما ضمن الشاعر البيت من شعره بنصف بيت، أو أقل منه".^٢

أما محمد بن علي الجرجاني (٨١٦هـ) فقد أضاف شيئا جديدا للتعريف حين وضع مصطلحا مختلفا بحسب اختلاف مقدار ما يضمنه الشاعر من شعر غيره، في قوله: إن "التضمن هو أن يضمن الشاعر في شعره شعر غيره، فإن كان المأخوذ بيتا أو أكثر، سمي: استعانة. وإن كان مصراعا فما دونه، سمي: إيداعا، أو رفوا".^٣

وقد مرت لفظة (الاستعانة) في حديث ابن الأثير عن التضمن، إذ يعلل تضمن شاعر لبيت أو أبيات من شعر شاعر آخر بأنها قد تكون قصدا للاستعانة. وكذلك في تصنيف محمد بن علي الجرجاني للتضمن تبعا لمقدار المضمن من البيت الشعري، فأطلق على تضمن البيت كاملا مصطلح الاستعانة. ونجد هذه اللفظة بعينها بين المصطلحات التي يستخدمها عبد الرحيم العباسي (٩٦٣هـ)، ويبدو أنه يقصد بها مصطلح التضمن ذاته، ويعرفها بأنها: "أن يستعين

^١ أسامة بن منقذ، البديع في نقد الشعر، مصدر سابق، ص ٢٤٩. ولم أعثر على البيت في: ديوان صريع الغواني، مصدر سابق.

^{*} ستطور هذه اللفظة بعد قليل على مرحلتين، الأولى عند محمد بن علي الجرجاني، إذ سيجعل منها مصطلحا خاصا بتضمن البيت كاملا. والثانية عند عبد الرحيم العباسي، الذي سيجعلها بديلا لمصطلح التضمن عامة، سواء كان تضمن بيت أو جزء منه.

^٢ ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د. ط، ١٩٩٥، ج ٢، ص ٣٢٦. وقد كرر ابن الأثير تعريفه هذا حرفيا في الجامع الكبير. انظر: ابن الأثير، الجامع الكبير، مصدر سابق، ص ٢٣٢-٢٣٣. وانظر التعريفات ذاتها في المصادر التالية:
- شهاب الدين الحلبي، حسن التوصل في صناعة التوصل، مصدر سابق، ص ٢٣٨.
- القزويني، الإيضاح، مصدر سابق، ج ١، ص ٥٨٠. وانظر أيضا: الخطيب القزويني، تلخيص المفتاح، مصدر سابق، ص ٢١٨.

- القلقشندي، صبح الأعشى، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٣٤.

^٣ محمد بن علي الجرجاني، الإشارات والتنبيهات، مصدر سابق، ص ٣١٧.

الشاعر بيت لغيره في شعره، بعد أن يوطئ له توطئة لائقة به، بحيث لا يبعد ما بينه وبين أبياته، وخصوصاً أبيات التوطئة، وكذلك النثر، إلا أن يكون البيت لنفسه، فيسمى تشهيراً^١.

ولكن ظهور التعريف الاصطلاحي للتضمين في منتصف القرن الخامس الهجري لا يعني، بالضرورة، عدم معرفة النقاد السابقين له، بوصفه أداة إبداعية يلجأ إليها المبدع في نصه بعيداً عن التنظير ووضع المصطلحات والتعريفات، إذ نجد إشارات مبكرة له عند ابن سلام الجمحي (٢٣١هـ) يقدم فيها فهماً أولياً له ولوظيفته الجمالية التي ستوضح فيما بعد.

أما الإشارات التي طرحها ابن سلام، فمنها قوله عن خلف أنه سمع أهل البادية من بني سعد يروون بيت النابغة للزبرقان بن بدر، فمن رواه للنابغة قال:

تَعْدُو الذَّنَابُ عَلَى مَنْ لَا كِلَابَ لَهُ وَتَتَّقِي مَرِيضَ الْمُسْتَنْفِرِ الْحَامِي^٢

ومن رواه للزبرقان بن بدر قال:

إِنَّ الذَّنَابَ تَرَى مَنْ لَا كِلَابَ لَهُ وَتَحْتَمِي مَرِيضَ الْمُسْتَنْفِرِ الْحَامِي^٣

فَسُئِلَ يونس عن البيت فقال: هو للنابغة، أظن الزبرقان استزاده في شعره كالمثل حين جاء موضعه، لا مجتنباً له.^٤ ثم علق ابن سلام على ذلك بقوله: "وقد تفعل ذلك العرب، لا يريدون به السرقة، قال أبو الصلت بن ربيعة الثقفي:

تِلْكَ الْمَكَارِمُ لَا قَعْبَانٍ مِنْ لَبَنِ شِيئاً بِمَاءِ فَعَادَا بَعْدَ أَبَوَالَا^٥

وقال النابغة الجعدي، في كلمة فخر بها، ورد فيها على القشيري:

^١ عبد الرحيم العباسي، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت، ج ٣، ص ١٥٥.

^٢ ديوان النابغة، تحقيق: علي فاعور، دار الفكر العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٣، ص ١٢٠.

^٣ في الديوان: تعدو الذئاب على من لا كلاب له *** وتتقي مريض المستنفر الحامي

انظر: شعر الزبرقان بن بدر وعمرو بن الأهتم، دراسة وتحقيق: سعود محمد عبد الجابر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤، ص ٥٢.

* تشكل هذه اللفظة الجذور الأولى لفكرة التضمين؛ فالتضمين يقوم أساساً على التمثل بنصوص سابقة.

^٤ ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، مصدر، ج ١، ص ٥٧.

^٥ مر ذكره، ص ٧٠.

فَإِنْ يَكُنْ حَاجِبٌ مِمَّنْ فَخَرْتُ بِهِ فَلَمْ يَكُنْ حَاجِبٌ عَمَّا وَلَا خَالَا
هَلَا فَخَرْتُ يَوْمِي رَحْرَحَانَ، وَقَدْ ظَنَنْتُ هَوَازِنُ أَنْ الْعِزَّ قَدْ زَالَا
تِلْكَ الْمَكَارِمُ لَا قَعْبَانَ مِنْ لَبَنِ شَيْبًا بِمَاءٍ فَعَادَا بَعْدُ أَبْوَالَا^١

ترويه عامر للنابعة، والرواة مجمعون أن أبا الصلت بن أبي ربيعة قاله".^٢

ويظهر من هذا النص التفات ابن سلام في حكمه النقدي إلى البعد الفني، أو الجمالي، وابتعاده عن البعد القيمي، أو الأخلاقي. وهذا أمر مهم، سنجد له وجوداً في بدايات التأليف في النقد العربي القديم، إلا أنه سيأخذ في الاختفاء والتلاشي تدريجياً، مع ازدياد اهتمام النقاد بقضية السرقات، وتتبع الأصول والمصادر التي أخذ أو سرق المبدع معانيه منها، في حين كان يُنظر إليه سابقاً على أنه أفاد منها إفادة مشروعة.

ويبدو من النصين السابقين وعي ابن سلام على فكرة التضمين، واعترافه بوجودها، ولكنه اعتراف غير مقرون بتقلم تعريف، أو وجود شيء من التنظير مصاحب للأمثلة أو النصوص المذكورة، إذ كان النقد آنذاك في بدايات تشكله، لذا كانت العمومية، وعدم الدقة، سمة غالبية عليه.

أقسامه:

يقسم ابن الأثير التضمين تقسيماً كمياً، يعتمد على مقدار المأخوذ من النص الآخر إلى: تضمين كلي، وآخر جزئي. والتضمين الكلي هو "أن تذكر الآية والخبر بحملتهما، وأما التضمين الجزئي فهو: أن تدرج بعض الآية والخبر في ضمن كلام، فيكون جزءاً منه".^٣ ويتبعه محمد بن علي الجرجاني في اعتماد الضابط الكمي في التقسيم، ولكنه يخالفه في المصطلحات، فالتضمين الكلي عند ابن الأثير يسمى (استعانة) عند محمد بن علي الجرجاني. والتضمين الجزئي يسمى (إيداعاً) أو (رفواً). كما يقسمه تقسيماً آخر بناء على وجود دلالة عليه، إذ يوجد من يضمن دون أن يكون في كلامه دلالة على ذلك، كقول ابن التلميذ الطيب:

^١ انظر الأبيات في: ديوان النابعة الجعدي، مصدر سابق، ص ١٢٦-١٢٧.

^٢ ابن سلام الجهمي، طبقات فحول الشعراء، مصدر سابق، ج ١، ص ٥٨-٥٩.

^٣ ابن الأثير، المثل السائر، مصدر سابق، ج ٢، ص ٣٢٣.

كانت بلهنية الشبية سكرة
فصحوت واستبدلت سيرة مجمل
(وقعدت أنتظر الفناء كراكب
عرف المحل، فبات دون المنزل)^١

البيت الثاني لمسلم بن الوليد الأنصاري^٢.
كما يوجد من يكون في كلامه دلالة على الأخذ "كقول ابن العميد:
كأنه كان مطويًا على إحسن
(إن الكرام إذا ما أسهلوا ذكروا
ولم يكن في ضروب الشعر أنشدين:
من كان يألفهم في المنزل الخشن)^٣

وضرب أمثلة، أيضا، على أخذ المصراع مع الدلالة عليه، ومع عدم الدلالة، وعلى
تضمين البيت مع تغيير بسيط فيه.^٤

أما القلقشندي (٨٢١هـ) فقد خصص حديثه عن تضمين آي القرآن في النصوص
الأدبية، ورأى أن ذلك ينقسم قسمين، بناء على التنبيه على النص المضمن، فإن نبه عليه فهذا
هو القسم الأول منه، ويسمى الاستشهاد، وهو أن يضمن الكلام شيئا من القرآن الكريم، وينبه
عليه مثل قول الحريري في مقاماته: فقلت وأنت أصدق القائلين {وما أرسلناك إلا رحمة
للعالمين}°. وهو أقلهما وقوعا في الكلام ودورانا في الاستعمال.^٦ وإن لم ينبه عليه، فهو القسم
الثاني، ويسمى الاقتباس، وهو أن يضمن الكلام شيئا من القرآن. ومن أمثلته قول القائل: نحمده
على فواضل زادت محاسن العلوم، وعرفت تفاوت درجات الأولياء إذ قالوا {وما منا إلا له

^١ البيتان موجودان في ترجمة ابن التلميذ الطيب في: ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان
عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨، ج ٦، ص ٧١. ورواية الشطر الثاني من البيت الأول: فصحوت واستأنفت سيرة
مجمل. والبيت الثاني لمسلم بن الوليد، انظر: ديوان صريع الغواني، مصدر سابق، ص ٣٣٨.

^٢ محمد بن علي الجرجاني، الإشارات والتنبيهات، مصدر سابق، ص ٣١٧.

^٣ المصدر السابق، ص ٣١٧. البيتان موجودان في ترجمة ابن العميد في: الثعالي، يتيمة الدهر، مصدر سابق، ج ٣،
ص ٢٠٢-٢٠٣. والبيت الثاني لأي تمام. انظر: ديوان أبي تمام، مصدر سابق، ص ٣١٧.

^٤ انظر: محمد بن علي الجرجاني، الإشارات والتنبيهات، مصدر سابق، ص ٣١٨.

^٥ الأنبياء، الآية ١٠٧.

^٦ القلقشندي، صبح الأعشى، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٣٤.

مقام معلوم^١، وقوله بعد ذلك: وسماء الشبيبة بضحي المشيب قد تجلت، والنفس قد {ألفت ما فيها وتخلت}^٢. ويظهر من هذا أن مصطلح التضمين عند القلقشندي مصطلح واسع، يضم مصطلحات أخرى تبدو أكثر دقة منه هي الاستشهاد والاقتباس.

الوظيفة الجمالية للتضمين:

تنبه ابن سلام مبكراً على الوظيفة الجمالية التي يؤديها تضمين نص سابق، أو معاصر، في ثانيا نص لاحق، ولم ينسب مثل هذا الحضور الواضح والصريح لنص في آخر إلى السرقة، أو إلى عجز وبلادة المبدع اللاحق الذي اعتمد على نتاج موجود من قبل، بل التفت إلى القيمة الفنية التي قصدها المبدع، حين لجأ إلى استخدام هذه الآلية، هادفاً إلى تحسين نصه، ورفع مستواه الفني. ويتضح هذا الموقف لابن سلام حين سوغ استزادة الزبرقان بيت النابغة في شعره على سبيل المثل، كما رجح يونس، فقال ابن سلام معلقاً على ذلك: "وقد تفعل ذلك العرب، لا يريدون به السرقة"^٣.

ومع عمومية الكلام، وعدم انضباطه بتعريف محدد أو شروط واضحة، إلا أن التفات الناقد إلى الجانب الجمالي، وعدم تقيده بقيد الحكم القيمي أو الأخلاقي، يسجل لابن سلام امتلاكه لحس نقدي، ووعي على الآليات الإبداعية التي ترفع مستوى النص.

وقد بين ابن الأثير (٦٣٧هـ) أن قيمة التضمين تأتي من زيادته للمعنى وتوكيده، فهو يرى أن المعنى تام قبل التضمين، وسيبقى تاماً حتى إن لم يضمن الشاعر نصاً في نصه، ولكنه يقصده للاستعانة به على تأكيد معناه الموجود قبلاً.

كما تحدث ابن الأثير عن الوظيفة الجمالية للتضمين، في (الجامع الكبير)، حين ذكر أن الكلام يزيد به "حلاوة، ويكتسب به رونقا وطلاوة، ولا سيما إذا كان التضمين بآيات من القرآن الكريم فإنها تكون كالشاهدة له، والمنادية على سداذه"^٤.

^١ الصافات، الآية ١٦٤.

^٢ القلقشندي، صبح الأعشى، المصدر السابق، ج ١، ص ٢٣٧. والآية من سورة: الانشقاق، الآية ٤.

^٣ ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، مصدر سابق، ج ١، ص ٥٨-٥٩.

^٤ ابن الأثير، الجامع الكبير، مصدر سابق، ص ٢٣٢.

التلفيق والالتقاط:

كان الحائمي (٣٨٨هـ) أول من تحدث عن الالتقاط، أو التلفيق، وعرفه بأنه "ترقيع الألفاظ، وتلفيقها، واجتذاب الكلام من أبيات، حتى ينظم بيتاً".^١

وقد التقط ابن رشيقي (٤٥٦هـ) هذه الفكرة وقدم مصطلح التلفيق بتفصيل أكثر في (قراضة الذهب في نقد أشعار العرب)، ناسباً إياه إلى السرق المحمود كما يفهم من ثنائه على الشاعر الذي يلجأ إليه، فقال في تعريفه: التلفيق "هو أن يأخذ الشاعر المعاني المتقاربة ويستخرج منها معنى مؤكداً يكون له كالاختراع، وينظر به جميعها فيكون وحده مقام جماعة من الشعراء، وهو مما يدل على حذق الشاعر وفطنته".^٢

أما عند أسامة بن منقذ (٥٨٤هـ) فهو أن يُطرح بيت ويولد من كل كلمة منه بيت، أو من كلمتين، أو ثلاثة أو غير ذلك، مثل ما ذكر في كتاب (لصناعتين): التلفيق والالتقاط، وهو أن يكون البيت ملفقاً من أبيات قبله، مثل قوله، ولقد أجاد ما شاء:^٣

إذا ما رأيي مقبلاً غرض طرفه كأن شعاع الشمس دوي مقابله^٤

هذا ملتقط من ثلاثة أبيات، من قوله:

إذا ما رأيي قطع الطرف بينه وبينني فعل العارف المتجاهل^٥

ومن قول الآخر:

^١ الحائمي، حلية المحاضرة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٩١.

^٢ ابن رشيقي، قراضة الذهب، مصدر سابق، ص ٩٥-٩٦.

^٣ أسامة بن منقذ، البديع في نقد الشعر، مصدر سابق، ص ٢٠١. وقد بحث في الصناعتين للعسكري فلم أعثر على أي إشارة إلى الالتقاط أو التلفيق عنده، ولم أجد الأبيات المذكورة مثلاً على المصطلح.

^٤ البيت ليزيد بن الطثرية. وقد ترجم له ياقوت الحموي، وذكر أبياتاً على وزن هذا البيت ورويه، ولم يكن ممن بينها هذا البيت. انظر: معجم الأدباء، مصدر سابق، ج ٦، ص ٢٨٣٨.

^٥ لم أعثر على قائله.

إذا أبصرتني أعرضت عني كأن الشمس من قبلي تدور^١

ومن قول الآخر:

فغض الطرف إنك من غير فلا كعبا بلغت ولا كلابا^٢

الوظيفة الجمالية للتلفيق:

تتضح الوظيفة الجمالية للتلفيق، أو الالتقاط، من قول ابن رشيقي في تعريفه إنه (مما يدل على حذق الشاعر وفطنته)، أي على حذقه في التطرق إلى ما يحسن نصه، وفطنته في الاستعانة بما عند غيره دون أن يكون ذلك سرقة يذم عليها، مع أن ابن رشيقي يرى أن هذا النوع من التصرف في النصوص السابقة يندرج أيضاً ضمن السرقات، ولكنها، كما يبدو من حديثه، (سرقة محمودة)^٣ كما كانوا يطلقون قديماً على اتكاء المبدع على معاني غيره على نحو يحسن النص اللاحق، أو يحسن المعنى المطروق قبله، مما يجعله أحق به من صاحبه.

وقد تحدث ابن رشيقي عن وجود هذه الآلية بكثرة في شعر أبي الطيب المتنبي وأبي العلاء المعري، وذكر أنهما قد "بلغا فيه كل غاية، ولطفنا كل لطف. وكان أبو الطيب أجمع الناس لكثير من المعاني في قليل من اللفظ، وبذلك تقدم عند الفضلاء وضرب المثل الذي ساد به أبو الطيب الشعراء".^٤

التلميح:

هو كما يعرفه الفخر الرازي (٦٠٦هـ) "أن يشار في فحوى الكلام إلى مثل سائر، أو شعر نادر، أو قصة مشهورة، من غير أن يذكر كقوله:

^١ البيت لعنترة بن عكيرة الطائي، انظر البيت في ترجمته في: الآمدي، المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، صححه وعلق عليه: ف. كرنكو، دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٩٩١، ص ١٩٧.

وروايته فيها: إذا بصرتني أعرضت عني.

^٢ شرح ديوان جرير، مصدر سابق، ص ٧٥.

^٣ يبدو مصطلح (سرقة محمودة)، في رأيي، متناقضاً مع نفسه، لأن السرقة لا تكون حسنة أو محمودة. وربما يعبر مصطلح (حسن الأخذ) الذي وضعه العسكري عن المعنى المراد بمصطلح (سرقة محمودة) على نحو أدق.

^٤ ابن رشيقي، قراضة الذهب، مصدر سابق، ص ٩٥-٩٦.

المستغيث بعمره عند كربته كالمستغيث من الرمضاء بالنار^١

حيث يشير هذا البيت إلى حديث كليب واستعائته بعمره بن الحارث قبيل موته، دون ذكر صريح له.

ويرى شهاب الدين الحلبي (٧٢٥هـ) أن التلميح جزء من التضمن، أو شكل من أشكاله أفرده بعضهم عنه.

ولم يضيف النقاد والبلاغيون بعد الفخر الرازي إضافات تذكر على التعريف الذي ذكره للتلميح^٢، ما عدا ابن حجة الحموي (٨٣٦هـ) الذي ذكر أن أحسن التلميح وأبلغه هو "ما حصل به زيادة في المعنى المقصود"^٣. فلم يكتف بذكر معناه أو سبب الاستعانة به في النص، بل ذكر أنه على مراتب في الحسن، فأحسنه هو ما أضاف زيادة إلى المعنى المقصود، مما يوحي أنه قد يكتفى منه، عند النقاد السابقين، بتوكيد المعنى، وهذا هو الحد الحسن.

الوظيفة الجمالية للتلميح:

تحدث حازم القرطاجني (٦٨٤هـ) في (المنهاج) عن الوظيفة الجمالية للتلميح، دون أن يذكر المصطلح ذاته، ودون أن يقدم في حديثه تعريفاً له، ولكنه ذكر في سياق حديثه عن مفهوم التلميح مصطلحا آخر، يحمل دلالة التلميح ذاتها، هو (الإحالة)، فقال: "وملاحظات الشعراء الأفاضل والأخبار المستطرفة في أشعارهم ومناسبتهم بين تلك المعاني المتقدمة والمعلني المتقاربة لزمان وجودهم، والكائنة فيها، التي ينون عليها أشعارهم مما يحسن في صناعة الشعر. ويجب للشاعر أن يعتمد من ذلك المشهور الذي هو أوضح في معناه من المعنى الذي يناسب بينه وبينه، ويعلقه على طريق التشبيه أو التنظير أو المثل أو غير ذلك. ويسمى ما تسبب إلى ذكره

^١ فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز، مصدر سابق، ص ٢٨٨.

^٢ انظر المصادر التالية:

- شهاب الدين الحلبي، حسن التوسل في صناعة التوسل، مصدر سابق، ص ٢٤٢.

- القزويني، الإيضاح، مصدر سابق، ج ١، ص ٥٨٧. وقد ذكر التعريف ذاته في: تلخيص المفتاح، مصدر سابق، ص ٢٢٠.

- العلوي اليمني، الطراز، مصدر سابق، ج ٣، ص ١٧٠.

- محمد بن علي الجرجاني، الإشارات والتنبيهات، مصدر سابق، ص ٣٢٠.

^٣ ابن حجة الحموي، خزانة الأدب، مصدر سابق، ج ١، ص ٤٠٦-٤٠٧.

إذ أخذته من قول بعض العرب:

غلامٌ وغَى تَقَحَّمَهَا فأودى
فإنَّ على الفتي الإقدامَ فيها
وقد طَحَّتْهُ مرداة طَحُونُ
وليس عليه ما جنت المتنون^١

فالمعنى متفق، واللفظ مفترق، وهذا المذهب من دقة فطنة السارق.^٢ ولا يذكر ابن وكيع أكثر من ذلك في تعريفه بهذا القسم، ولكنه يضرب المزيد من الأمثلة.

ويتحدث عن قسم آخر من أقسام السرقات المحمودة، هو توليد معان مستحسنات في ألفاظ مختلفة. ويذكر أنه من أسد الأبواب وأقلها وجوداً، وسبب قلة وجوده أنه من أكثر ما استعمل فيه الشاعر فطنته، وكذّ فيه فكرته. ومن أمثله قول أبي نواس:

واسْتَقْنِيهَا مِنْ كَمِينٍ
تَدْعُ اللَّيْلَ لَهَا نَاراً^٣

فاشتق من ذلك:

لَا يَنْزِلُ اللَّيْلُ حَيْثُ حَلَّتْ
فَدَهَرُ شَرَابِهَا نَهَارُ^٤

وقال:

قال ابْنُ أَبِي المصباحَ قُلْتُ لَكَ اتَّيَدَ
فَسَكَبْتُ مِنْهَا فِي الزَّجَاجَةِ شَرِبَةً
حَسِي وَحَسْبُكَ ضَوْؤُهَا مَصْبَاحاً
كَانَتْ لَهُ حَتَّى الصَّبَاحِ صَبَاحاً^٥

فهذه معان متقاربات، وألفاظ متناسبات، مولد بعضها من بعض.^٦ ويتضح من عرض هذين القسمين عند ابن وكيع أنه لم يقدم تعريفاً للتوليد، إنما تحدث عن الفكرة عامة.

^١ لم أعثر على قائله.

^٢ ابن وكيع، المنصف، مصدر سابق، ج ١، ص ١٦.

^٣ في الديوان: واشْتَرَبْتُهَا مِنْ كَمِينٍ. ديوان أبي نواس، مصدر سابق، ج ٣، ص ١٣٥.

^٤ المصدر السابق، ج ٣، ص ١٣٤.

^٥ المصدر السابق، ج ٣، ص ٧٧.

^٦ ابن وكيع، المنصف، مصدر سابق، ج ١، ص ١٧.

أما ابن رشيقي، فقد عرفه بأنه استخراج "الشاعر معنى من معنى شاعر تقدمه، أو يزيد فيه زيادة، فذلك يسمى بالتوليد، وليس باختراع، لما فيه من الاقتداء بغيره، ولا يقال أيضا (سرقة) إذا كان ليس آخذا على وجهه".^١

ويرى، في سياق آخر، أن لابن الرومي منزلة كبيرة في توليد المعاني، فقد كان ضئيلا بها، "حريصا عليها، يأخذ المعنى الواحد ويولده، فلا يزال يقلبه ظهرا لبطن، ويصرفه في كل وجه، وإلى كل ناحية، حتى يميت، ويعلم أنه لا مطمع فيه لأحد، ثم نجد من بعده من لا ينتهيه في الشعر، بل لا يعشره، قد أخذ المعنى بعينه فولد فيه زيادة، ووجه له وجهة حسنة، لا يشك البصير أن ابن الرومي مع شره لم يتركها عن قدرة، ولكن الإنسان مبني على النقصان".^٢ ويشير هذا النص إلى عدم نقاد المعاني ولا محدوديتها، فالمعنى يتوالد بقدر ما يظن المبدع أنه قد استهلك كل ما يمكن أن يستخرجه منه، واستنفد كل طاقته، ثم يأتي مبدع آخر ويرى في المعنى ذاته ما لم يره المبدع السابق.

وقد تحدث النقاد عن مصطلحات أخرى، مثل (الإمام)، و (النظر والملاحظة)، التي تؤدي المعنى ذاته، ولكن النقاد الذين ذكروها لم يقدموا تعريفا لهما، واكتفوا بتقديم الأمثلة. ومن هؤلاء النقاد أبو علي الحائمي (٣٨٨هـ)^٣، والباقلاني (٤٠٣هـ)^٤، وابن بسام (٥٤٢هـ).^٥

ويقدم ابن الأثير (٦٣٧هـ) رأيه عن التوليد من خلال مناقشة ابن رشيقي (٤٥٦هـ) في رأيه القائل بخروج التوليد من السرقة الذي يحتمل أن ينسب إليه لما فيه من الاقتداء، بما يحدثه فيه المبدع من الزيادة أو النقصان أو التغيير، فهو كما قال ابن رشيقي ليس آخذا له على وجهه. ولكن ابن الأثير يرى أن التوليد نوع من السرقة بسبب اقتداء المبدع اللاحق بمبدع سابق، مما يخرج من حيز الابتداء، ويدخله في حيز الاتباع. وقد جعله ابن رشيقي، كما يقول ابن الأثير، في مرتبة متوسطة بين الاختراع والسرقة، ورأى أن عليه في ذلك دركا، لأن إقراره أنه ليس باختراع لما فيه من الاقتداء مؤذن بأن المولد تابع، ودأب التابع التكسب من المتبوع،

^١ ابن رشيقي، العمدة، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٦٣.

^٢ المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٣٨.

^٣ انظر: الحائمي، حلية المحاضرة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٨٦.

^٤ الباقلاني، إعجاز القرآن، مصدر سابق، ص ١٧٧.

^٥ انظر: ابن بسام، الذخيرة، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٨١.

والاعتماد عليه فيما يخرج من كلامه، فصار التوليد لذلك فرعاً على الاختراع، وإذا كان فرعاً عليه كان مسروقاً منه، ولا يُخرج ما فيه من الزيادة، أو الخفاء عن أصله، مما يجعله في نظر ابن الأثير سرقة، لكنها من أخفى السرقات وأجلّها، وفي الإتيان بها دليل على تصرف الشاعر، وغوص فكره.^١

أقسامه:

ذكر ابن رشيّق قسمين للتوليد، الأول هو التوليد دون زيادة في المعنى، ومثال ذلك قول امرئ القيس:

سَمَوْتُ إِلَيْهَا بَعْدَ مَا نَامَ أَهْلُهَا سُمُّ حَبَابِ الْمَاءِ حَالًا عَلَى حَالٍ^٢

فقال عمر بن أبي ربيعة، وقيل: وضاح اليمن:
فَاسْقُطْ عَلَيْنَا كَسَقُوطِ النَّوَى لَيْلَةً لَا نَـأَهِ وَلَا زَاجِرٌ^٣

فولد معنى مليحاً اقتدى فيه بمعنى امرئ القيس، دون أن يشركه في شيء من لفظه، أو ينحو نحوه إلا في المحصول، وهو لطف الوصول إلى حاجته في خفية.
وأما الذي فيه زيادة فكقول جرير يصف الخيل:
يُخْرِجُنْ مِنْ مُسْتَطِيرِ النَّقْعِ دَامِيَةً كَأَنَّ آذَانَهَا أَطْرَافُ أَقْلَامٍ^٤

فقال عدي بن الرقاع يصف قرن الغزال:

^١ ابن الأثير، كفاية الطالب، مصدر سابق، ص ١٥٧-١٥٨.

^٢ شرح ديوان امرئ القيس، مصدر سابق، ص ١٦١.

^٣ في الديوان: كسقوط الندى. شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط ٢، ١٩٨٣، ص ٤٩٥. وهو موجود في قصيدة لوضاح اليمن في: أبو الفرج الأصبهاني، قيس بن ذريح ووضاح اليمن: قطوف الأغاني، وقف على شرحه وتحقيقه: كرم البستاني، مكتبة صادر، بيروت، ١٩٥٠، ص ٩١.

^٤ لم أعثر عليه في: شرح ديوان جرير، مصدر سابق.

تُزجِي أَغْنَى كَأَنَّ إِبْرَةَ رَوْقِهِ قَلَمٌ أَصَابَ مِنَ الدَّوَاةِ مِدَادَهَا^١

فولّد بعد ذكر القلم إصابته مداد الدواة بما يقتضيه المعنى، إذ كان القرن أسود.^٢ وتحدث ابن أبي الإصبع عن ضربين للتوليد، ضرب من الألفاظ وضرب من المعاني. ويقع الضرب الذي من الألفاظ على نوعين، توليد المتكلم من لفظه ولفظ غيره، وتوليده من لفظ نفسه.^٣

أما ابن حجة الحموي (٨٣٦هـ) فقد قسّمه قسمين مختلفين، تبعاً للـ "ألفاظ والمعاني، فالذي من الألفاظ تركه أولى من استعماله، لأنه سرقة ظاهرة، وما ذاك إلا أن الناظم يستعذب لفظة من شعر غيره، فيقتضبها ويضمّنها غير معناها الأول في شعره، كقول امرئ القيس في وصف الفرس:

وقد أغتدي والطير في وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل^٤

فاستعذب أبو تمام (قيد الأوابد) فنقلها إلى الغزل فقال:

لها منظر قيد الأوابد لم يزل يروح ويغدو في خفارته الحب^٥

أما الذي من المعاني، فهو "الأجل والأستر، وهو الغرض ههنا، وذلك أن الشاعر ينظر إلى معنى من معاني من تقدمه، ويكون محتاجاً إلى استعماله، في بيت من قصيدة له، فيورده ويولد منه معنى آخر".^٦ وهذه صورة من أدلّ الصور على تمازج النتاج الأدبي بين الشعراء، تمازجاً مرغوباً ومحثوئاً عليه من قبل النقاد.

^١ انظر: ديوان شعر عدي بن الرقاع العاملي، عن أبي العباس ثعلب، تحقيق: نوري حمود القيسي وحسّام صالح الضامن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧، ص ٨٥. وانظر: ابن سلام الجهمي، طبقات فحول الشعراء، مصدر سابق، ج ٢، ص ٧٠٧.

^٢ ابن رشيّق، العمدّة، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٦٣-٢٦٤.

^٣ ابن أبي الإصبع، تحرير التحبير، مصدر سابق، ص ٤٩٤.

^٤ شرح ديوان امرئ القيس، مصدر سابق، ص ١٥٣.

^٥ ابن حجة الحموي، خزانة الأدب، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٦٠. والبيت في: ديوان أبي تمام، مصدر سابق، ص ٣٢.

^٦ ابن حجة الحموي، خزانة الأدب، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٦٠.

إلا أنني أرى فيما ذكره ابن حجة عن التوليد من الألفاظ تعسفا شديدا في نسبته إلى السرقة، لأنه رأى أن استعمال شاعر لاحق للألفاظ التي استعملها شاعر سابق وعرفت له، يعد سرقة ظاهرة. وهذا ما لا يمكن أن يقبل عند النظر بموضوعية إلى النصوص، لأن الألفاظ لم تكن ملكا لشاعر دون غيره. وإذا كان تكرار اللاحقين لألفاظ السابقين يعد سرقة، فإن الكلام كله سيكون سرقة بهذا المقياس المتشدد.

الوظيفة الجمالية للتوليد:

مع وجود اختلاف في الرأي بين النقاد العرب القدامى حول النظر إلى التوليد من جهة نسبته إلى السرقة أو عدمها، إلا أننا لا نلمس ذلك الاختلاف عند محاولة التعرف إلى رأيهم في القيمة الفنية والجمالية له، إذ يمكن أن نجد شبه اتفاق بينهم على أن التوليد يؤدي وظيفة جمالية تتأتى من حرص المبدع على الإفادة غير الحرفية من نتاج المبدعين السابقين، لذلك أشار ابن رشيق إلى أن المبدع المولد لا يأخذ المعنى كما هو، بل يحدث فيه شيئا من التغيير الذي يخرج به من حيز السرقة إلى حيز ولادة معنى جديد من معنى قديم، مما لا يمكن معه نسبة ما قام به إلى السرقة.

أما ابن الأثير، فقد أوضح في قوله عن التوليد إنه عنده من أخفى السرقات وأجلها، وأنه دليل على تصرف الشاعر وغوص فكره، موقفه من التوليد، وأظهر إدراكه للقيمة الجمالية التي يرى أنه يضيفها إلى النص.

وأرى أن اعتراف ابن الأثير بمجهود المبدع المولد للمعاني من معان سابقة، وبدلالة ذلك على تصرفه وغوص فكره، يتنافى مع رؤيته إلى التوليد بأنه نوع من أنواع السرقة، إذ إن مثل هذا الفعل يمكن أن تظهر نية المبدع فيه بالرغبة في تقديم الجديد بالإفادة مما عند الآخر واضحة أكثر من تأويل نيته بالسرقة من غيره. والإفادة مما عند الآخر نية يمدح عليها المبدع ولا يذم عليها كما يذم السارق. ولكن يبدو أنه لا يقصد بلفظة (السرقة) هنا السرقة بالمعنى السلبي، إنما يقصد ما عرف في النقد العربي القديم بمصطلح (السرقة المحمودة).

كذلك نجد فيما قاله ابن حجة عن التوليد في المعاني، من أنه الأجل والأستر، ما يوحي بالنظر إليه على أنه سرقة أيضا، ولكنه لا يراها سرقة معيبة، بل سرقة جميلة ومستورة، ومسوغة كذلك، والمطلوب من المبدع ألا يكون عالة على من سبقه، بل يكون مضيفا ومجددا وساعيا نحو الزيادة والابتكار، وإن تطلب هذا منه الاعتماد على ما سبقه إليه مبدع آخر، فهذا لا يغض من قيمة ما يقدمه، ولا يضره أن ينبعث جديده من رماد نص قديم.

حسن الاتباع:

وهو "أن يقصد الشاعر إلى معنى سبقه به غيره، فيأخذه ليخرجه في صورة أحسن من الصورة التي كان عليها، حتى يستحقه، وكأنه لم يسبق به".^١

وتلمح الأصول الأولى لحسن الاتباع عند الصولي (٣٣٥هـ)، الذي يذكر، في (أخبار أبي تمام)، أنه جرى ذكر أبي تمام في حلقة دعبل، "فقال دعبل: كان يتبع معاني فيأخذها، فقال له رجل في مجلسه: ما من ذاك أعزك الله؟ قال: قلت:

إن امرأ أسدى إلي بشافع
إليه ويرجو الشكرَ مني لأحمق
شفيئك فاشكر في الحوائج إنه
يصونك عن مكروها وهو يُخلق^٢

فقال له الرجل: فكيف قال أبو تمام؟ قال، قال:

فلقيت بين يديك حلوَ عطائه
ولقيتُ بين يديّ مرّاً سؤاله
وإذا امرؤ أسدى إليّ صنيعاً
من جاهه فكأنه من ماله^٣

فقال الرجل: أحسن والله، فقال: كذبت قبحك الله، فقال: والله لئن كان أخذ هذا المعنى وتبعته فما أحسنت، وإن كان أخذه منك لقد أجاد فصار أولى به منك، فغضب دعبل وقام".^٤

ويذكر أبو الفرج الأصفهاني (٣٥٦هـ) أن فضلاً اليزيدي سمع إسحاق الموصلي يوماً يستحسن شعراً أنشده لأبي الهندي في صفة الخمر، ثم ذكّر عنده أبو نواس، فقال: ومن أين أخذ أبو نواس معانيه إلا من هذه الطبقة؟ وأنا أوجدكم سلخه هذه المعاني كلها في شعره، فجعل

^١ حسين المرصفي، الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية، حققه وقدم له: عبد العزيز الدسوقي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١، ج ٢، ص ٢٠٥.

^٢ في الديوان: وإن امرأ أسدى إليّ بشافع. شعر دعبل بن علي الخزاعي، صنعة: عبد الكريم الأشتر، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط ٢، ١٩٨٣، ص ١٩٣.

^٣ في الديوان: وإذا امرؤ أسدى إليك صنيعاً ** من جاهه فكأنها من ماله

انظر: ديوان أبي تمام، مصدر سابق، ص ٢١٢.

^٤ أبو بكر الصولي، أخبار أبي تمام، تحقيق: خليل محمود عساكر ومحمد عبده عزام ونظير الإسلام الهندي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٧، ص ٦٣-٦٤. وانظر الرواية ذاتها في: الأصفهاني، الأغاني، مصدر سابق، ج ١٦، ص ٥٢٧.

ينشد بيتاً من شعر أبي الهندي، ثم يستخرج المعنى والموضع الذي سرقه أبو نواس منه، حتى أتى على الأبيات كلها واستخرجها من شعره.^١

والذي يبدو لي من هذه الرواية، أن تفسير ذلك هو أن أبا نواس كان المجرّب في هذه المعاني المشتركة بينه وبين أبي الهندي، وأنه إن لم يكن السابق إليها فلا بد أن يكون الأحق به، لأنه اتبع وأحسن الاتباع، وإليه يرجع الفضل في اشتها هذه المعاني بين الناس، لأن أبياته هي التي ذاعت ولم تذع أبيات الطبقة التي أخذ منها الذبوع نفسه.

ومن أمثلة حسن الاتباع التي يذكرها الأصفهاني ما ذكره عن بشار بن برد وتلميذه سلم الخاسر، إذ قال بشار بيتاً من الشعر أخذ سلم معناه، وعرضه في ألفاظ أقل، ووزن أخف، "فبلغ بيته بشاراً، فغضب واستشاط، وحلف ألا يدخل إليه، ولا يفيد ولا ينفعه ما دام حياً. فاستشفع إليه بكل صديق له، وكل من يثقل عليه رده، فكلّموه فيه، فقال: أدخلوه إليّ، فأدخلوه إليه، فاستدناه، ثم قال: إيه يا سلم، من الذي يقول:

مَنْ رَاقَبَ النَّاسَ لَمْ يَظْفَرْ بِحَاجَتِهِ وَفَازَ بِالطَّيِّبَاتِ الْفَاتِكُ اللَّهَجُ^٢

قال: أنت يا أبا معاذ، قد جعلني الله فداك!، قال: فمن الذي يقول:

مَنْ رَاقَبَ النَّاسَ مَاتَ غَمًّا وَفَازَ بِاللَّذَّةِ الْجَسُورِ^٣

قال: تلميذك، وخريجك، وعبدك يا أبا معاذ، فاجتذبه إليه، وقتعه بمخصرة كانت في يده ثلاثاً، وهو يقول: لا أعود يا أبا معاذ إلى ما تنكره، ولا آتي شيئاً تذمه، إنما أنا عبدك، وتلميذك، وصنيعتك، وهو يقول له: يا فاسق! أتجيء إلى معني قد سهرت له عيني، وتعب فيه فكري، وسبقت الناس إليه، فتسرقه، ثم تحتصره لفظاً تقربه به، لتزري علي، وتذهب بيبيتي؟ وهو يحلف له ألا يعود، والجماعة يسألونه، فبعد لأيٍ وجهد ما شفّعهم فيه، وكفّ عن ضربهم ثم رجع له، ورضي عنه".^٤

^١ الأصفهاني، الأغاني، مصدر سابق، ج ٢٠، ص ٤٣٥.

^٢ ديوان شعر بشار بن برد، مصدر سابق، ص ٦٠.

^٣ البيت موجود في: غوستاف فون غرباوم، شعراء عباسيون: مطيع بن إلياس، سلم الخاسر، أبو الشمقمق: دراسات ونصوص شعرية، مصدر سابق، ص ١٠٤.

^٤ الأصفهاني، الأغاني، مصدر سابق، ج ١٩، ص ١٧٤-١٧٥.

كما يذكر أبو الفرج الأصفهاني عن الأصمعي موقفا آخر نسب المبدع السابق أخذ المبدع اللاحق معانيه إلى السرق، ولكن المتلقي لم يره كذلك، بل أدخله في باب حسن الاتباع الذي يستحق به المبدع الثاني المعنى لتجويده فيه أكثر من صاحبه ومبتدعه، وهو قول رؤية لمحمد ابن أبي بكر المخزومي: كلما قلت شعرا سرقه ذو الرمة، فقليل له: وما ذاك؟ قال: قلت:

حي الشهيقي مَيِّتُ الأنفاسِ

فقال ذو الرمة:

يَطْرَحَنَّ بِالْمَهَارِقِ الْأَغْفَالِ كُلَّ جَهِيضٍ لَشِقِ السُّرْبَالِ

حي الشهيقي ميت الأوصال^٢

فقال محمد بن أبي بكر المخزومي: فقلوه والله أجود من قولك، وإن كان سرقه منك، فقال رؤية: ذلك أغم لي.^٣

ويتحدث أسامة بن منقذ (٥٨٤هـ) في (البديع) في باب السابق واللاحق والتداول والتناول، عن حسن الاتباع، ويفهم هذا من قوله عن هذا الباب أن المقصود به هو "أن يأخذ [الشاعر] البيت فينقص من لفظه، أو يزيد في معناه، أو يحرره، فيكون أولى به من قائله، لكن الأول سابق والآخر لاحق، مثل قول علي بن الجهم:

وَكَمْ وَقَفَةٍ لِلرَّيْحِ دُونَ بِلَادِهَا وَكَمْ عَقَبَةٍ لِلطَّيْرِ دُونَ بِلَادِي^٤

أخذه الشيخ أبو العلاء رحمه الله، فقال:

^١ اطلعت على: مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤية بن العجاج، اعتنى بتصحيحه: وليم بن السورد البروسي، ١٩٠٣، ولم أعثر عليه.

^٢ في الديوان: طي برود اليمن الأسمال *** يطرحن بالمهامه الأغفال

كل جهيض لثق السربال *** حي الشهيقي ميت الأوصال

انظر: ديوان ذي الرمة بشرح الإمام أبي نصر الباهلي صاحب الأصمعي، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط ١، ١٩٨٢، ج ١، ص ٢٨١.

^٣ الأصفهاني، الأغاني، مصدر سابق، ج ١٨، ص ٢٨٠.

^٤ لم أعثر عليه في: ديوان علي بن الجهم، عني بتحقيقه: خليل مردم بك، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ١، ١٩٨٠.

وسألتكم بين العقيق إلى الحمى
وعذرت طيفك في الجفاء، لأنه
فجزعت من بعد النوى المتطاول
يسري، فيصبح دوننا بمراحل^١

ويذكر ابن أبي الإصبع (٦٥٤هـ) حسن الاتباع، ويعرفه بأنه "أن يأتي المتكلم إلى معنى اخترعه غيره فيحسن اتباعه فيه، بحيث يستحقه بوجه من وجوه الزيادات التي وجب للمتأخر استحقاق معنى المتقدم إما باختصار لفظه، أو قصر وزنه، أو عذوبة قافيته وتمكُّنها، أو تميم لنقصه، أو تكميل لتمامه، أو تحليته بحلية من البديع يحسن بمثلها النظم، ويوجب الاستحقاق".^٢ ومما يجدر ذكره أن النقد العربي القديم عرف مصطلحاً آخر، يقترب في فكرته من مصطلح حسن الاتباع، هو مصطلح (المحدود من الشعر)، وقد انفرد بذكره ناسقان، هما: الحائمي وابن رشيق، فقال الحائمي في تعريفه: هو "اشتهار الآخذ بالمعنى دون المأخوذ منه. وهذا الشعر يسمى الشعر المحدود، لاشتهاره دون الأصل. من ذلك قول مهلهل:
..
يوم اللقاء على القنا بحرام^٣

فأخذه عنترة، فأحسن، فاشتهر بيته لبراعته:
فشككت بالرمح الطويل إهابه
ليس الكريم على القنا بحرام^٤

أما ابن رشيق فلم يذكر تعريفاً له، واكتفى بالإشارة إليه فقط. وضرب مثالا عليه بيتاً لامرئ القيس، ثم قال معلقاً: "ومنه أخذ عنترة، والمخترع معروف له فضله، متروك له من

^١ أسامة بن منقذ، البديع في نقد الشعر، مصدر سابق، ص ٢٢٢. وفي سقط الزند: وسألتكم بين العقيق إلى الغضى *** فجزعت من أمد النوى المتطاول ديوان سقط الزند لأبي العلاء المعري، شرح: عمر فاروق الطباع، دار الأرقم، بيروت، ط ١، ١٩٩٨، ص ١٦٥.

^٢ ابن أبي الإصبع، تحرير التحبير، مصدر سابق، ص ٤٧٥. ولم يضيف شهاب الدين الحلبي جديداً على هذا التعريف. انظر: شهاب الدين الحلبي، حسن التوصل إلى صناعة الترسيل، مصدر سابق، ص ٢٩٨.

^٣ لم أعثر عليه في: ديوان مهلهل بن ربيعة، شرح: طلال حرب، الدار العالمية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٣.

^٤ الحائمي، حلية المحاضرة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٦٧. في الديوان:

فشككت بالرمح الأصم ثيابه *** ليس الكريم على القنا بمحرم

انظر: عنترة بن شداد، ديوان عنترة، مصدر سابق، ص ١٥٠.

درجته، غير أن المتبع إذا تناول معنى فأجاده، بأن يختصره إن كان طويلاً، أو يسطه إن كان كزاً، أو يبينه إن كان غامضاً، أو يختار له حسن الكلام إن كان سفسافاً، أو رشيق الوزن إن كان جافياً، فهو أولى به من مبتدعه، وكذلك إن قلبه أو صرفه عن وجه إلى وجه آخر، فأما إن ساوى المبتدع فله فضيلة الاقتداء لا غيرها، فإن قصر كان ذلك دليلاً على سوء طبعه، وسقوط همته، وضعف قدرته".^١

ومع أنني أرى أن هذا المصطلح لا يعدّ من المصطلحات النقدية التي تعبر عن أداة من الأدوات، أو آلية من الآليات، التي يستخدمها المبدع في تعامله مع نصه الذي ينشئه لتحسينه، إذ إنه أقرب إلى أن يكون صفة للنص، ومن ثم فإن هذا ليس موضع الحديث عنه، إلا أن اقترابه من مصطلح (حسن الاتباع) في فكرة أخذ اللاحق معنى السابق والبناء عليه، والإتيان بأفضل منه اضطرني إلى الإشارة إليه استيفاءً للعرض.

الوظيفة الجمالية لحسن الاتباع:

يؤدي حسن الاتباع ووظيفة جمالية تظهر في إشارة أسامة بن منقذ إلى أحقية المبدع اللاحق. بمعنى يأخذه من مبدع سابق إن أنقص من لفظه، أو زاد في معناه، مع حفظ حق المبدع الأول في السبق إليه.

وفي كلام ابن أبي الإصبع تصريح أكثر وضوحاً بالوظيفة الجمالية؛ إذ يبين وجوه الزيادات المحسنة للنص، والتي قد يلجأ إليها المبدع عند تناوله معنى سابقاً، مما يوجب له استحقاقه. ونلاحظ أن في توجيه الناقد المبدع إلى مثل هذه الطرائق لتجويد النص اهتماماً من الناقد بهذه الآلية النقدية التي تقوم على أساس التداخل النصي، وتكرار اللاحق لمعاني السابق، وإبرازاً لأثرها على النص.

العقد والحل:

يعسر أن نجد تعريفاً لهذين المصطلحين النقيدين، مع أهميتهما، قبل أواخر القرن السادس الهجري، مع وجود الكثير من الإشارات المتفرقة ابتداء من منتصف القرن الرابع الهجري، ولكنّ التعريف الدقيق للعقد، أو نظم المنشور، والحل، أو نثر المنظوم، يبدأ عند أسامة بن منقذ (٥٨٤هـ). وهذا زمن متأخر، نسبياً، مقارنة بمعرفة النقاد السابقين لهاتين الآليتين الإبداعيتين منذ وقت مبكر.

^١ ابن رشيق، العمدة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٩٠.

ففي كتاب (الأغاني) يذكر الأصفهاني (٣٥٦هـ)، موقفين يلجأ المبدع فيهما لعقد كلام منشور ليصنع منه بيتاً شعرياً، أحدهما الحوار الذي دار بين إبراهيم النظام و غلام حسن الوجه لقيّه، فاستحسنه النظام، وعارضه كي يكلمه، فاستحسن منه كلامه أيضاً، وقال في ما قاله له: يا غلام، إنك لولا ما سبق من قول الحكماء مما جعلوا به السبيل لمثلي إلى مثلك في قولهم: لا ينبغي لأحد أن يكبر عن أن يسأل، كما أنه لا ينبغي لأحد أن يصغر عن أن يقول، لما أثبتُ إلى مخاطبتك ولا انشرح صدري لمحدثك، لكنه سبب الإخاء، وعقد المودة، ومحلّك من قلبي محل الروح من جسد الجبان. ومن هذا أخذ أبو ذؤلف قوله:

أحبك يا جنان وأنت مي محلّ الروح من جسد الجبان^١

كما يذكر الأصفهاني أيضاً عن ميمون بن هارون قوله إن أبا تمام مرّ "بمخنت يقول لآخر: جئتكم أمس فاحتجبت عني، فقال له: السماء إذا احتجبت بالغيم رجي خيرها. فتبينتُ في وجه أبي تمام أنه قد أخذ المعنى، ليضمنه في شعره، فما لبثنا إلا أياماً حتى أنشدت قوله: ليس الحجاب بمقصٍ عنك لي أملاً إن السماء ترجى حين تحتجب"^٢

ويبدو من المثالين السابقين المنقولين عن (الأغاني) أن الأصفهاني لا يهتم بالتنظير لما يورده من أفكار أو أدوات سيلتفت إليها النقاد فيما بعد، وسيتناولونها بالتفصيل والشرح. وقد تبعه الحائمي (٣٨٨هـ)، في (حلية المحاضرة)، في عدم اهتمامه بتقديم التعريف، عند حديثه عن نظم المنشور، الذي نسبه إلى السرق، مع اهتمامه الشديد بالتنظير والتعديد لكل ما يرى أنه داخل في باب السرقات عامة. وقد رأى أن الشعراء المطبوعين هم الذين يُعَنَوْنَ بهذا النوع من (السرقات)، لخفائه. ويذكر أن أبا العتاهية ومحموداً الوراق شديداً اللهج بذلك في أشعارهما. ولصالح بن عبد القدوس درر من ذلك إلا أنه لم يكثر إكثارهما. أما فيمن تقدمهم فيذكر مثالا الأخطل حين عمد إلى قول بعض اليونانيين (العشق شغل قلب فارغ)، فنظمه فقال:

^١ الأصفهاني، الأغاني، مصدر سابق، ج ٨، ص ٣٩٤-٣٩٥. والبيت لأبي ذؤلف العلبي، ترجم له المرزباني في: معجم الشعراء، صححه وعلّق عليه: ف. كرنكو، دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٩٩١، ص ١٩٤-١٩٥. وفيه: مكان الروح من صدر الجبان.

^٢ الأصفهاني، الأغاني، مصدر سابق، ج ١٦، ص ٥٣٤. ولم أعثر على البيت في: ديوان أبي تمام، مصدر سابق.

وكم قتلت أروى بلا دية لها وأروى لفراغ الرجال قتل^١

أما أبو هلال العسكري (٣٩٥هـ) فقد تحدث عن نظم المنثور ونثر المنظوم، أو العقد والحل، ونسبهما إلى السرقة أيضاً، بل إن أحد أسباب إخفاء السرقة عنده "أن يأخذ [المبدع] معنى من نظم فيورده في نثر، أو من نثر فيورده في نظم".^٢ ثم إنه نسب العقد إلى حسن الاتباع، إذ ذكر عدة أمثلة على حسن اتباع الكتاب لمعنى من المعاني، هو قول علي رضي الله عنه: لا تكونن كمن يعجز عن شكر ما أوتي، ويلتمس الزيادة فيما بقي، منها قول أبي نواس: لا تُسْـيِدَنَّ إِلَيَّ عَارِفَةٌ حتى أقومَ بشكر ما سلفاً^٣

وكما هو واضح فإن أبا نواس عمد إلى قول علي رضي الله عنه، وهو كلام منشور، فعقده في بيت شعر.

وقد ذكر الثعالبي (٤٢٩هـ) عدداً كبيراً من الأمثلة على حل الصاحب بن عباد أبياتاً شعرية للمتنبي وغيره، دون أن يقدم رؤيته النظرية لهذه الآلية.^٤

ولا يختلف ابن رشيق (٤٥٦هـ) في نظريته للعقد والحل على أنهما نوع من السرقة عن الحائمي والعسكري، بل إنهما عنده من أجل السرقات. ومن الأمثلة التي يذكرها على العقد قول نادب الإسكندر (حركنا الملك بسكونه)، الذي تناوله أبو العتاهية فقال:

قد لعمرى حكيت لي غصص المو ت وحركني لها وسكتت^٥

^١ الحائمي، حلية المحاضرة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٩٢. وفي الديوان: وكم قتلت أروى بلا ترة لها. انظر: شعر الأخطل أبي مالك غياث بن غوث التغلبي، صنعة السكري، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الفكر، سوريا- دار الفكر المعاصر، بيروت، ط ٤، ١٩٩٦، ص ٤٣١.

^٢ العسكري، الصنائع، مصدر سابق، ص ١٩٨.

^٣ المصدر السابق، ص ٢٣٦. في الديوان: لا تحدثن إلي عارفة. ديوان أبي نواس، مصدر سابق، ج ١، ص ١٤٧.

^٤ انظر: الثعالبي، يتيمة الدهر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د. ط، ١٩٧٣، ج ٣، ص ٢٧٥.

^٥ في الديوان: قد لعمرى حكيت لي غصص المو *** ت فحركني لها وسكتت

انظر: ديوان أبي العتاهية، مصدر سابق، ص ١٠٥.

وقول أرسطوطاليس يندبه (قد كان هذا الشخص واعظاً بليغاً، وما وعظ بكلامه عظة قط أبلغ من موعظته بسكوته)، وقول أبو العتاهية في ذلك:

وَكَاثَتْ فِي حَيَاتِكَ لِي عِظَاتٌ فَأَنْتَ الْيَوْمَ أَوْعَظُ مِنْكَ حَيًّا^١

ويرى أن "ما جرى هذا المجرى لم يكن على سارقه جناح عند الخذاق".^٢ ومع أنه ليس عليه جناح فيما قام به إلا أنه لا ينفي عنه صفة السرقة. وقد أكد رأيه في نسبة العقد إلى السرقة في (قراضة الذهب)، ورأى أنه من السرقات المغتفرة. ومن الأمثلة التي ضربها على هذا "قول امرأة من أهل البصرة لبشار: أي رجل أنت لو كنت أسود الرأس واللحية؟ فقال بشار: أما علمت أن بيض البزاة ألثم من سود الغربان. قالت: أما ذلك فحسن في السمع فمن لك بأن يحسن شيبتك في العين كما حسن قولك في السمع؟ وكان بشار يقول: ما أفحمتني قط غير هذه المرأة. أخذ البحرني قول بشار فقال:

فَبِيَاضُ الْبَازِيِّ أَحْسَنُ لَوْنًا إِنْ تَأَمَّلْتَ مِنْ سَوَادِ الْغُرَابِ"^٣

ولكنني لا أرى أن نظم الشاعر لكلام منشور، أو نثر الكاتب لكلام منظوم، يعد سرقة كما يرى الحائمي والعسكري وابن رشيق، لأن المعاني مشتركة بين المبدعين، وغير مختصة بواحد منهم دون الباقيين، ويحتمل أن يكون المعنى ذاته قد طرق ذهن الشاعر كما طرق ذهن الكاتب قبله، أو العكس، وهذا من باب توارد الخواطر. وإن لم يكن كذلك، وتعمد الشاعر نظم كلام منشور سمعه فإن هذا لا يعد عيباً ولا أرى نسبته إلى السرقة دقيقة أيضاً، لأنه تبادل للمعاني بين المبدعين، واستعانة كل منهم بخواطر غيره، وهذا من شأنه أن يحسن النص، لا أن يقبحه.

وعلى صعيد الحل، أو نثر المنظوم، يذكر ابن بسام (٥٤٢هـ) في الذخيرة أن الوزير الكاتب أبا حفص بن برد الأكبر خطب خطبة يقول فيها: "فَحَجَّجْتُهُ نِعْمَنَا، وَخَصَمْتُهُ عَوَارِفُنَا" لديه".^٤ ويرى أن قوله هذا "محلل من قول أبي تمام حيث يقول:

^١ ابن رشيق، العمدة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٩٣. والبيت في: ديوان أبي العتاهية، مصدر سابق، ص ٤٩٢.

^٢ ابن رشيق، العمدة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٩٤.

^٣ ابن رشيق، قراضة الذهب، مصدر سابق، ص ٨٥. وانظر البيت في: ديوان البحرني، مصدر سابق، ج ١، ص ٨٤. وفيه: وبياض البازي أصدق حسنا.

^٤ ابن بسام، الذخيرة، مصدر سابق، ج ١، ص ١٠٣.

أُلِّيسَ هَجَرَ القول من لو هجوته إذن لهجاني عنه معروفه عندي^١

وأخذها أبو تمام من قول عمران بن حطان إذ ظفر به الحجاج فقال: اضربوا عنق ابن الفاجرة، فقال له عمران: بتسما أدبك أهلك يا حجاج! كيف أمنت أن أجيبك بمثل ما لقيتني به؟ أبعد الموت منزلة أصانعك عليها؟ فأطرق الحجاج استحياء وقال: خلّوا عنه. فلما رجع إلى أصحابه قالوا: والله ما أطلقك إلا الله فارجع إلى حربته معنا، قال: هيهات! غلّ يداً مطلقها، واسترقّ رقبةً مُعْتَقُها^٢. ويظهر من هذا النص الذي يذكره ابن بسام حلّ النظم وعقد النثر في مثال واحد.

والملاحظ أنه حتى ذلك العصر لم يظهر التعريف الاصطلاحي الدقيق للحلّ والعقد، ولكن المفهوم العام له كان معروفاً وواضحاً عند النقاد والأدباء، فالأصفهاني لا يقدم تعريفات، ولا يطرح آراء نقدية أو بلاغية، بل يقدم روايات وردت فيها فكرة الحلّ والعقد. وكذلك فعل الحائمي الذي لم يقدم تعريفاً يوجز به رأيه حول هذه الفكرة. وكان حديث ابن رشيق عن الموضوع عاماً، ولم يعرض له على نحو دقيق ومحدد. وكذلك لم يكن ابن بسام يهتم، كما يبدو، بعملية التنظير النقدي لما يطرحه من آراء.

أما أسامة بن منقذ (٥٨٤هـ) فقد قدم تعريف الحلّ والعقد معاً حين قال إن الحلّ والعقد هو ما يتفاضل فيه الشعراء والكتاب، وهو أن يأخذ لفظاً منشوراً فينظمه أو شعراً فيشره، مثل قول الرشيد: ولو حمد الخمر لكان ذهباً، أو ذاب الذهب لكان حمراً، فنظمه غيره، فقال: وزّنا لها ذهباً جامداً فكالت لنا ذهباً سائلاً^٣

ومن الأمثلة على الحلّ، قول المتنبي:
"حتى أتى الدنيا ابنٌ يجدها فشكا إليه السهل والجبل"

^١ في الديوان: أسربل هجر القول من لو هجوته *** إذا لهجاني عنه معروفه عندي

انظر: ديوان أبي تمام، مصدر سابق، ص ١١٤.

^٢ ابن بسام، الذخيرة، مصدر سابق، ج ١، ص ١٠٣-١٠٤.

^٣ أسامة بن منقذ، البديع في نقد الشعر، مصدر سابق، ص ٢٥٩. والبيت لابن المعتز، انظر: ديوان ابن المعتز، شرح:

يوسف شكري فرحات، دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٩٩٥، ص ٥٩٧.

^٤ ديوان المتنبي بشرح العكبري، مصدر سابق، ج ٣، ص ٣٠٣.

حلّه الصاحب بن عباد فقال: ولما أتاح الله للدنيا ابن بجدتها وأبا بانيها وأخا عذرتها
جعل معقلهم ثمرة الحوادث وفرصة البوائق، ومجرّ العوالي، ومجرى السوابق".^١
وقد تحدث ابن الأثير (٦٣٧هـ) في المثل السائر عن حلّ الأبيات الشعرية، وحلّ
الآيات القرآنية، وحلّ الأخبار النبوية. وذكر أن "حلّ الأبيات الشعرية ينقسم ثلاثة أقسام:
الأول منها، وهو أدناها مرتبة، أن يأخذ الناثر بيتاً من الشعر فينثره بلفظه من غير
زيادة، وهذا عيب فاحش.. فإنه إذا نثر الشعر بلفظه كان صاحبه مشهور السرقة، فيقال: هذا
شعر فلان بعينه، لكون ألفاظه باقية لم يتغير منها شيء".^٢ ولكنه يذكر أنه يوجد من هذا القسم
ضرب محمود لا عيب فيه، وهو أن يكون البيت من الشعر قد تضمن شيئاً لا يمكن تغيير لفظه،
فحينئذ يعذر ناثره إذا أتى بذلك اللفظ، ومثاله قول الشاعر في أول الحماسة:
لو كنتُ من مازنٍ لم تستحيَ إبلي بنو اللقيطة من ذهلٍ وشيئانا^٣

وقد نثر ابن الأثير ذلك فقال: لست ممن تستحي إبلي بنو اللقيطة، ولا الذي إذا همّ بأمر
كانت الآمال إليه وسيطة، ولكني أحمل الحمل، وأقرب الأمل، وأقول: سبق السيف العذل.
فذكر بني اللقيطة ههنا لا بد منه على حسب ما ذكره الشاعر، وكذلك الأمثال السائرة، فإنه
لا بد من ذكرها على ما جاءت في الشعر.^٤
أما القسم الثاني الذي يذكره ابن الأثير فيتوسط الأول والثالث في المرتبة، "وهو أن ينثر
المعنى المنظوم ببعض ألفاظه، ويعزم عن البعض بألفاظ أخرى، وهناك تظهر الصنعة في المماثلة
والمشابهة ومواخاة الألفاظ الباقية بالألفاظ المترجلة، فإنه إذا أخذ لفظاً لشاعر مجيد قد نقحه
وصححه فقرنه بما لا يلائمه كان كمن جمع بين لؤلؤة وحصاة، ولا خفاء بما في ذلك من
الانتصاب للقدح، والاستهداف للطعن. والطريق المسلوك إلى هذا القسم أن تأخذ بعض بيت
من الأبيات الشعرية هو أحسن ما فيه ثم تماثله".^٥

^١ أسامة بن منقذ، البديع في نقد الشعر، مصدر سابق، ص ٢٦١.

^٢ ابن الأثير، المثل السائر، مصدر سابق، ج ١، ص ٩٣.

^٣ يروى هذا البيت لأبي الغول الطهوي، من شعراء الحماسة، لكن القصيدة في الحماسة مصنفة تحت عنوان (قال
بعض شعراء بلعن)، أي بني العنبر بن عمرو بن تميم. انظر: المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، تحقيق: أحمد أمين وعبد
السلام هارون، دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٩٩١، ج ١، ص ٢٣. وفيه: بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا.

^٤ ابن الأثير، المثل السائر، مصدر سابق، ج ١، ص ٩٤.

^٥ المصدر السابق، ج ١، ص ٩٤.

أما القسم الثالث، وهو الأعلى من بين الأقسام جميعاً، "فهو أن يؤخذ المعنى فيصاغ بالفاظ غير ألفاظه، وثم يتبين حذق الصائغ في صياغته، ويعلم مقدار تصرفه في صناعته، فإن استطاع الزيادة على المعنى فتلك الدرجة العالية، وإلا أحسن التصرف، وأتقن التأليف، ليكون أولى بذلك المعنى من صاحبه الأول".^١

هذا عن حل الأبيات الشعرية، أما حل آيات القرآن الكريم والأخبار النبوية فيرى ابن الأثير أنه "ليس كثر المعاني الشعرية، لأن ألفاظه ينبغي أن يحافظ عليها، لمكان فصاحتها، إلا أنه لا ينبغي أن يؤخذ لفظ الآية بجملة، فإن ذلك من باب التضمن، وإنما يؤخذ بعضه، فإما أن يجعل أولاً لكلام أو آخر، على حسب ما يقتضيه موضعه، وكذلك تفعل بالأخبار النبوية".^٢

ويوضح ابن الأثير في (الوشى المرقوم) أنه لا يقصد بهذه التوجيهات عن حل الأبيات الشعرية، أو الآيات القرآنية، أو الأخبار النبوية "أن يكون الكاتب مرتبطاً بها، بحيث لا ينطق إلا عنها، ولا يأخذ إلا منها، لأنه لو فعل ذلك، لما كان يفرغ من كتاب واحد إلا في زمان طويل، وإنما أردت أن تحصل له الملكة، وتكثر لديه المعاني، ويطلع على الدقائق والدقائق، ويستنتج من خاطره أشياء يستعين عليها بهذه الأسباب الثلاثة. ومن حصلت له الملكة، وتمكن من خاطره، جاءت المعاني من غير أن يتعب في طلبها كل التعب".^٣

وقد تحدث ابن أبي الإصبع (٦٥٤هـ) عن الحل، وعرفه بأنه "أن يعمد الكاتب إلى شعر ليحل منه عقد الوزن فيصيره منشوراً".^٤ أما العقد، فهو "عقد النثر شعراً. ومن شرائطه أن يؤخذ المنشور بجملة لفظه أو بمعظمه، فيزيد فيه، أو ينقص منه، أو يحرف بعض كلماته ليدخل به في وزن من أوزان الشعر".^٥

ويلح ابن أبي الإصبع على أخذ المنشور بلفظه ومعناه مع التغيير فيه، لأن المبدع إن "أخذ معنى المنشور دون لفظه كان ذلك نوعاً من أنواع السرقات بحسب الآخذ الذي يوجب استحقاق الآخذ للمأخوذ، ولا يسمى عقداً إلا إذا أخذ المنشور برمته، وإن غير منه بطريق من

^١ ابن الأثير، المثل السائر، المصدر السابق، ج ١، ص ٩٥.

^٢ المصدر السابق، ج ١، ص ١٢٦.

^٣ ابن الأثير، الوشى المرقوم في حل المنظوم، تحقيق: جميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٩، ص ٥٣.

^٤ ابن أبي الإصبع، تحرير التحبير، مصدر سابق، ص ٤٣٩.

^٥ المصدر السابق، ص ٤٤١.

الطرق التي قدمناها كان المَبْقَى منه أكثر من المَغْيَر، بحيث يَعْرِف من البقية صورة الجميع".^١ ويُفهم من هذا أن ابن أبي الإصبع يخرج الحلّ والعقد من باب السرقات إن استوفى العقد شرطه بأخذ معنى المشور ولفظه، بعكس الحائمي، والعسكري، وابن رشيق الذين نسبوا العقد إلى السَّرَق الخفي عند الحائمي والعسكري، والمغتفر عند ابن رشيق.

ويرى شهاب الدين الحلبي (٧٢٥هـ) أن الحلّ "باب يتسع على المجيد بمجأه، وتتصرف في كلام العارف به رويته وارتجأه، وملاك أمر المتعدي له أن يكون كثيراً لحفظ الأحاديث النبوية والآثار والأمثال والأشعار، لينفق منها وقت الاحتياج إليها".^٢

ثم يشرح كيفية حلّ المنظوم حتى يأتي في هيئة تناسب ما كان عليه قبل حلّه. كما يبين الطريق الذي يسلكه من أراد حل المعنى فقط، والطريق الذي يسلكه من أراد حل اللفظ فقط؛ فمن "أراد الحلّ بالمعنى فلتكن ألفاظه مناسبة لألفاظ البيت المحلول غير قاصرة عنه، فمَن قصرت ولو بلفظة واحدة فسد ذلك الحلّ، وعدّ معيياً. وإذا حلّ باللفظ فلا يتصرف بتقلم وتأخير، ولا تبديل إلا مع مراعاة نظام الفصاحة في ذلك، واجتناب ما يُنقض المعنى أو يحطّ رتبته. وهذا الباب لا تنحصر المقاصد فيه، ولا حصر على المتصرف فيه".^٣

أما الخطيب القزويني (٧٣٩هـ) فيعرّف العقد بأنه نظم نثر لا على طريق الاقتباس، أما الحلّ فهو أن يُنثر نظم.^٤ ولقبول الحلّ شرطان، الأول: أن يكون سبكه مختاراً، لا يتقاصر عن سبك أصله. والثاني أن يكون حسن الموقع، مستقراً في محله، غير قلق.^٥

ويذكر محمد بن علي الجرجاني (٨١٦هـ) أن العقد قد يكون لأي من القرآن أو لغيره. فعقد آية من القرآن مثل قول الشاعر:^٦

^١ ابن أبي الإصبع، تحرير التحبير، المصدر السابق، ص ٤٤١.

^٢ شهاب الدين الحلبي، حسن التوسل إلى صناعة الترسيل، مصدر سابق، ص ٣٢٥.

^٣ المصدر السابق، ص ٣٢٥-٣٢٦.

^٤ القزويني، الإيضاح، مصدر سابق، ج ١، ص ٥٨٤، وص ٥٨٧. وانظر أيضاً: الخطيب القزويني، تلخيص المفتاح، مصدر سابق، ص ٢١٩.

^٥ القزويني، الإيضاح، مصدر سابق، ج ١، ص ٥٨٧.

^٦ هو الحسين بن حسن الواساني الدمشقي (٣٩٤هـ)، وله ديوان صغير بعنوان: قصيدة رقيقة المباني، للحسين بن حسن الواساني، دمشق، ١٨٨٤، ولم أعثر على الأبيات فيه.

"أُنلني بالذي استقرضتَ خطًّا
فإن الله خلاق البرايا
يقول: (إذا تدانيتُم بدين
وأشهدُ معشرًا قد شاهدوه
عنت لجلال هيئته الوجوه
إلى أجل مسمى فاكتبوه)"

وأما غير القرآن فكقول أبي العتاهية:

ما بال من أوله نطفة
وجيفة آخره يفخر؟^١

عقد قول علي عليه السلام: (وما ابن آدم والفخر، وإنما أوله نطفة وآخره جيفة)^٢. ويرى القلقشندي (٨٢١هـ) أن الحلّ هو "أن يعمد الكاتب إلى الأبيات من الشعر ذوات المعاني، فيحلّها من عقل الشعر، ويسبكها في كلامه المنشور، فإن الشعر هو المادة الثالثة للكتابة بعد القرآن الكريم والأخبار النبوية، على قائلها أفضل الصلاة والسلام، وخصوصًا أشعار العرب فإنها ديوان أدبهم، ومستودع حكمهم، وأنفس علومهم في الجاهلية، به يفتخرون، وإليه يحتكمون"^٣.

الوظيفة الجمالية للعقد والحلّ:

قد تبدو الوظيفة الجمالية للعقد والحلّ واضحة من حديث ابن الأثير عن حلّ الأبيات الشعرية، إذ إنه قسّمه مراتب حسب الدور الجمالي الذي يؤديه كل قسم منها؛ فالقسم الأول منها لا يقدم أي قيمة جمالية للنص الأدبي، مما يجعله عيبًا فاحشًا تبه عليه ابن الأثير المبدعين كي لا يقعوا فيه، لأنه يعدّ سرقة ظاهرة.

وينطوي القسم الثاني منها على قدر من الصنعة والجمال، ويظهر فيه تصرف المبدع النائر الذي لا يتكئ اتكاء كاملاً على نتاج غيره.

* سورة البقرة، الآية ٢٨٢.

^١ ديوان أبي العتاهية، مصدر سابق، ص ١٧٨.

^٢ محمد بن علي الجرجاني، الإشارات والتنبيهات، مصدر سابق، ص ٣١٩.

^٣ القلقشندي، صبح الأعشى، مصدر سابق، ج ١، ص ٣٢٩. وانظر أيضاً: عبد الرحيم العباسي، معاهد التنصيص،

مصدر سابق، ج ٣، ص ١٨٢.

أما القسم الثالث الذي يرى ابن الأثير أنه أعلى من القسمين السابقين، ففيه يتبين حذق المبدع، ويعلم مقدار تصرفه في صناعته، وإن استطاع الزيادة على المعنى المحلول فتلك الدرجة العالية، مما قد يجعله أولى بالمعنى من صاحبه الأول.

ويظهر من الأقسام الثلاثة السابقة أن ابن الأثير يقرّ بدور جمالي يؤديه عقد المنثور وحل المنظوم في النص الأدبي، ولكن هذه الأقسام تتفاضل فيما بينها بمقدار الجهد الذي يبذله المبدع في استفادته من الآثار الإبداعية السابقة.

العكس^١:

تظهر الإشارات الأولى للحديث عن العكس عند ابن وكيع (٣٩٣هـ)، في صورة أمثلة تخلو من التعريف بالمصطلح الذي لم يرد عنده بوصفه مصطلحاً نقدياً، كما أصبحت عليه الحال فيما بعد، بل كان، في ذلك الوقت، مجرد لفظة استعملها ابن وكيع للدلالة على نمط ما من أنماط السرقات التي عدّها.

وقد فرق ابن وكيع بين عكس المعنى إلى ما يصير بالعكس ثناء، بعد أن كان هجاء، وعكس المعنى إلى ما يصير بالعكس هجاء، بعد أن كان ثناء. وعدّ الأول من أقسام السرقات المحمودة، أما الثاني فمن أقسام السرقات المذمومة.

ومع أن ابن وكيع قسّم العكس إلى نوع محمود وآخر مذموم بحسب ما يؤول إليه المعنى بعده، إلا أنني أرى أنه لا فرق بين عمل الشاعر الذي يلجأ إلى هذه الآلية، إن كان سيعكس المعنى إلى الثناء أو إلى الهجاء، لأن الحكم النقدي يعتمد على المستوى الفني للنص اللاحق، مهما يكن الغرض الذي نُظِمَ فيه.

ومن الأمثلة التي ذكرها ابن وكيع على القسم الذي يمثل السرقات المحمودة، أي: عكس ما يصير بالعكس ثناءً بعد أن كان هجاءً، قول البلاذري:

قد يرفعُ المرءُ اللثيمُ حجابَه ضيعةً، ودونَ العُرفِ منه حجابُ^٢

^١ يسميه أسامة بن منقذ (المقدم)، وهو لا يعرفه، ولكن يتضح من الأمثلة التي ذكرها أنه يقصد فكرة (العكس) التي طرحها ابن وكيع. انظر: أسامة بن منقذ، البديع في نقد الشعر، مصدر سابق، ص ١٩٠.

^٢ انظر البيت في ترجمة البلاذري في: ياقوت الحموي، معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٣، ج ٢، ص ٣٣٢.

معكوسه:

ملكٌ أغرَّ محجَّابٌ معروفُهُ لا يحجَّابٌ^١

ومن أمثلة القسم الثاني، الذي صنفه في السرقات المذمومة، أي: عكس ما يصير بالعكس هجاء، بعد أن كان ثناء، قول أبي نواس:

فهو بالمالِ جَوادٌ وهو بالعرضِ شَحِيحٌ^٢

عكسه ابن الرومي، فقال:

ما شئت من مالٍ حمى يأوي إلى عرضٍ مباحٍ^٣

ويظهر من هذين المثالين أن الشاعر اللاحق قد أجاد في عكس المعنى، سواء من المدح إلى الهجاء، أو من الهجاء إلى المدح، دون أن يؤثر اختلاف الغرض على المستوى الفني للنص. وقد تطور استخدام هذه اللفظة فيما بعد ليصبح مصطلحا نقديا كما يظهر عند ابن رشيق (٤٥٦هـ) الذي يعرفه بأنه "جعل مكان كل لفظة ضدها".^٤

وأرى أن هذا التعريف الذي قدمه ابن رشيق، للتعبير عن هذه الآلية، ينطوي على فهم بدائي لآلية إبداعية يستخدمها الشعراء في إنشاء نصوصهم اتكاء على نصوص سابقة، إذ يحرص هذا الفهم ثقافة المبدع في معرفة أضداد المفردات، أو ما يقوم مقامها، ويرى في ذلك مادة كافية لإبداعه.

وقد أشار ابن الأثير (٦٣٧هـ) إلى العكس، ضمن حديثه عن أنواع السلخ، فعرفه بأنه "أن يؤخذ المعنى فيعكس، وذلك حسن يكاد يخرج منه عن حد السرقة. فمن ذلك قول أبي نواس:

^١ ابن وكيع التنيسي، النصف للسارق والمسروق منه في إظهار سرقات أبي الطيب المتنبي، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٢، ج ١، ص ١٤. ينسبه ابن وكيع إلى البحري ولم أعثر عليه في ديوانه.

^٢ ديوان أبي نواس الحسن بن هانئ الحكمي، تحقيق: غريغور شولر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، سلسلة الذخائر (٦٢)، ١٩٨٦، ج ١، ص ١٤٥.

^٣ ابن وكيع، النصف، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٥. والبيت في: ديوان ابن الرومي، شرح وتحقيق: عبد الأمير علي مهنا، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٩١، ج ٢، ص ٦٧.

^٤ ابن رشيق، العمدة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٨٢.

قالوا عَشِيقَتَ صَغِيرَةً فَاجْتَبَهُمْ
كَمْ يَتَيْنَ حَبَّةَ لَوْلُجٍ مَنقُوبَةٍ
أَشْهَى الْمَطِيِّ إِلَيَّ مَا لَمْ يُرْكَبِ
لُبَسْتُ، وَحَبَّةَ لَوْلُجٍ لَمْ تُنْقَبِ^١

فقال مسلم بن الوليد في عكس ذلك:

إِنَّ الْمَطِيَّةَ لَا يَلْذُ رُكُوبُهَا
وَالْحَبُّ لَيْسَ بِنَافِعٍ أَرَبَابَهُ
حَتَّى تُذَلَّلَ بِالزَّمَامِ وَتُرْكَبَا
حَتَّى يُفْصَلَ فِي النَّظَامِ وَيُنْقَبَا^٢

وتحدث محمد بن علي الجرجاني (٨١٦هـ) عن العكس، الذي يسميه القلب، أي
"قلب المعنى الأول إلى نقيضه، كقول أبي الشيص:

أَجِدُ الْمَلَامَةَ فِي هَوَاكِ لَذِيذَةً
حُبًّا لَذِكْرِكَ، فَلْيُلْمَنِي اللَّوْمُ^٣

فقلب أبو الطيب هذا المعنى إلى نقيضه، وقال:

أُحِبُّهُ وَأُحِبُّ فِيهِ مَلَامَةً؟
إِنَّ الْمَلَامَةَ فِيهِ مِنْ أَعْدَائِهِ^٤

الوظيفة الجمالية للعكس:

تظهر الوظيفة الجمالية للعكس في قول ابن الأثير عنه إن له حسناً يكاد يخرج منه عن حدّ السرقة. فهو يرى في العكس سرقة، ولكنها سرقة تقترب من حدود الابتداء، لأن المبدع اللاحق ينشئ نصه اتكاء على نص سابق، يخالفه في المعنى، ومن ثم، فلن يكون النص اللاحق تكراراً للسابق، الذي سيكون حاضراً فيه حضوراً غير مصرّح به، يمنحه قيمة جمالية نتيجة التداخل الذي يشعر به المتلقي بينه وبين ما يستدعيه من نصوص سابقة تحمل معنى معاكساً له.

^١ ديوان أبي نواس، مصدر سابق، ج ١، ص ٣٧. ليسا في متن الديوان، إنما في ذكر نقائضه مع الشعراء.

^٢ ابن الأثير، المثل السائر، مصدر سابق، ج ٢، ص ٣٥٩. والبيتان في: شرح ديوان صريع الغواني، تحقيق: سامي الدهان، دار المعارف، القاهرة، ط ٣، ص ٣٠٥.

^٣ ديوان أبي الشيص الخزاعي وأخباره، صنعة: عبد الله الجبوري، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٨٤، ص ١٠٢.

^٤ محمد بن علي الجرجاني، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، تحقيق: عبد القادر حسين، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٨١، [ما خفي من السرقة]، ص ٣١٢-٣١٤. وانظر البيت في: ديوان المتنبي بشرح العكبري، مصدر سابق، ج ١، ص ٤.

المساواة:

لم تظهر أي إشارة في النقد العربي القديم قبل القرن السادس الهجري لمصطلح المساواة الذي يذكره بوضوح أسامة بن منقذ (٥٨٤هـ) إلا ما أشار ابن رشيق (٤٥٦هـ) عن مساواة الشاعر اللاحق للشاعر المبتدع، في سياق حديثه عن (المحدود من الشعر). وذكر أن هذه المساواة تمنح النص اللاحق فضيلة الاقتداء فقط، ولكنه لم يوغل في تعريف المساواة، ولم يؤصل لها بوصفها مصطلحاً نقدياً.

أما أسامة بن منقذ (٥٨٤هـ) فقد عرّف المساواة بأنها "مساواة الآخذ منه للآخذ عنه، والأول أحق به، لأنه ابتدع والثاني اتبع، فالأول سابق، والثاني لاحق".^١ وقد عدّها ابن الأثير (٦٣٧هـ) أحد أنواع السلخ الاثني عشر، بزيادة بسيطة، إذ ذكر المساواة في المعنى، مع الزيادة في البيان، "وذلك بأن يؤخذ المعنى فيضرب له مثال يوضحه. فمما جاء منه قول أبي تمام:

هو الصنعُ إنْ يعجلُ فنفعٌ وإنْ يروثُ فللريثُ في بعضِ المواطنِ أنفعُ^٢

أخذه أبو الطيب بمثل ضربه له، وذلك قوله:

ومن الخيرِ بطءُ سَيْلِكَ عني أسرعُ السحبِ في المسيرِ الجُهمِ^٣

وهذا من المبتدع، لا من المسروق، وما أحسن ما أتى بهذا المعنى في المثال المناسب له.^٤ ويتضح من تعليق ابن الأثير أن المساواة من الآليات المحسّنة للنص، والتي يرتفع بها المستوى الفني له، مع الإقرار بإفادة المبدع اللاحق في نصه من نصوص المبدعين السابقيين، دون أن يكون ذلك شكلاً من أشكال السرقة.

الوظيفة الجمالية للمساواة:

مع حيادية أسامة بن منقذ في موقفه من مصطلح المساواة، إذ لم يظهر في تعريفه إحياء بتقبله للفكرة أو رفضه لها، نجد ابن الأثير يشيد بها، ويرأها أقرب إلى الابتداع منها إلى السرقة،

^١ أسامة بن منقذ، البديع في نقد الشعر، مصدر سابق، ص ١٩٤.

^٢ في الديوان: فللريث في بعض المواطن أسرع. ديوان أبي تمام، مصدر سابق، ص ١٧٠.

^٣ ديوان المتنبي بشرح العكبري، مصدر سابق، ج ٤، ص ١٠٠.

^٤ ابن الأثير، المثل السائر، مصدر سابق، ج ٢، ص ٣٧١.

ويعلق على بيت أبي الطيب المتنبّي الذي ضربه مثالا على أخذ معنى البيت وزيادته في البيان عليه بأنه حسن، مما يجعل من المساواة أداة جمالية لدى المبدع، يفيد بها من آثار المبدعين السابقين، دون أن يكون عالة عليهم، وأيضاً، دون أن يتوقف حيث توقفوا، كما قد يوحي المصطلح ذاته، بل يضيف إلى جهودهم طابعه الخاص.

النقل:

تحدث الخاقمي (٣٨٨هـ) عن نقل المعنى واللفظ عما يكونان عليه في النص الأول، المنقول عنه، ورأى في ذلك حذقا في السرقة، وإخفاء لها، وأنه وسيلة محمودة لتناول معاني الشعراء السابقين. ويقول إن نقل المعنى عن وجهه الذي وجه له، واللفظ عن طريقه التي سلك به فيها إلى غيره، هو صنعة راصة الكلام، وصاغة المعاني، وحذاق السراق، إخفاء للسرقة، والاحتذاء، وتورية عن الاتباع والاقتفاء.^١

وسيسير ابن وكيع (٣٩٣هـ) على الدرب نفسه في النظر إلى بعض طرائق المبدع في تجويد نصه اعتمادا على غيره على أنه نوع من السرقة المحمود، وقد عده سرقا بسبب ما يتضمنه من اقتداء بالآخر، أما وصفه إياه بالمحمود فمن جهة تجويد المبدع فيه.

وقد مر الحديث عن النقل الاستاتي الذي تطرق له في حديثه عن السرقات المذمومة. أما في سياق الحديث عن ملامح "التناص" الدينامي في النقد العربي القديم، فقد ذكر ابن وكيع نوعين للنقل يندرجان تحت هذا العنوان، هما:

١- نقل اللفظ الرذل إلى الرصين الجزل.

٢- نقل ما قبح مبناه دون معناه إلى ما حسن مبناه ومعناه.

والملاحظ أن النوعين يدوران حول نقل الألفاظ، وقد ضرب عليهما الأمثلة دون أن يتوقف عند تعريف (النقل) الذي لم يرد عنده بوصفه مصطلحا نقديا.

أما النقل الدينامي للمعاني في النقد العربي القديم فنجد له أثرا عند ابن رشيق (٤٥٦هـ) الذي تحدث عن نقل المعاني والتصرف فيها، وضرب على ذلك مثالا قول امرئ القيس يصف الديار:

^١ الخاقمي، حلية المحاضرة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٨٢.

كما خط عبرانية يمينة بتيماء حَبْرٌ ثم عَرَضَ أسطراً^١

نقله ابن المعتز لوصف الحمول، فقال:

بدت في بياض الآل والبعد دونها كأسطر رَقٍّ أَعْرَضَ الخط كاتبه^٢

فأوضح العبارة، وأبرز المعنى، بنقله عن بابه واستظهاره بحسن التشبيه.^٣

وواضح من تعليق ابن رشيق على نقل ابن المعتز المعنى أنه قد استحسن منه ذلك، مع أن المعنى انتقل من وصف الديار إلى وصف الحمول، ولكن ابن المعتز أجاد في نقله، وأكسب نصه قيمة فنية عالية بتصرفه في المعنى السابق المنقول، مما يجعله أحق به من صاحبه، دون إنكار سبق صاحبه إليه، وابتداعه إياه.

وبخلاف هذه الإشارات المحدودة لا نكاد نجد في النقد العربي القديم ذكراً للنقل في صورته الحيوية الدينامية. إلا أن الموجود منه في المصادر، كما عرض، يبدو كافياً للدلالة على تعرف النقاد العرب القدماء إلى بعض ملامح التداخل بين النصوص الموظف توظيفاً جمالياً عن طريق نقل المعاني، أو الألفاظ، أو نقلهما كليهما.

الوظيفة الجمالية للنقل:

يؤدي نقل المعنى أو اللفظ من القبح إلى الحسن، أو من الذم إلى المدح دوراً جمالياً في النص اللاحق، إذ يضيف إليه رونقاً خاصاً بانتقال المعنى من ذم إلى مدح، أو بانتقال اللفظ من الرذل إلى الجزل، يكتسبه من المقارنة الضمنية التي تحدث تلقائياً مع الاستدعاء اللاواعي للنص السابق. ويظهر هذا الدور الجمالي من نظرة الحائمي إلى هذا العمل على أنه حذق في السرقة، ونسبة ابن وكيع ذلك إلى النوع المحمود من السرقات، واستحسان ابن رشيق له في بيت امرئ القيس الذي نقل ابن المعتز معناه من وصف الديار إلى وصف الحمول، حتى رآه قد استحقه بأثره الظاهر عليه.

^١ لم أعثر عليه في: ديوان امرئ القيس، مصدر سابق.

^٢ في الديوان: كأسطر رَقٍّ أَعْرَضَ الخط كاتبه. انظر: ديوان ابن المعتز، مصدر سابق، ص ١٢٦.

^٣ ابن رشيق، قراضة الذهب، مصدر سابق، ص ٦٩.

يعني قول البحري:

كالنبي عريان ما في عوده لمر^١

وأراد بتخطئته أن الوحش يصاد بالقسي التي هي من النبع، فكأنه لمر لها. وإنما تناول قول أبي الطيب، وعليه كان أكثر معوّله:

محبُّ كَنَى بِالْبَيْضِ عَنْ مُرْهَفَاتِهِ وبالحُسْنِ فِي أَجْسَامِهِنَّ عَنِ الصَّقْلِ
وبالسُّمْرِ عَنْ سُمْرِ الْقَنَا غَيْرَ أَنَّهُمَا جَنَاهَا أَحْبَائِي وَأَطْرَافُهَا رُسْلِي^٢

إلا أن أبا العلاء جعل الثمر وحشاً وجعله أبو الطيب نساء. وهذا من إخفاء الأخذ والخذق وبالتناول من بعد".^٣

ويتضح من هذا المثال أن ابن رشيق يدرك فكرة تداخل النصوص، وأثرها الجمالي على النص. ويسوّغ للمبدع اللجوء إليها لتحسين نصه، مثل ما يحسّن النص في نظرية "التناس" بالمقدار الذي يتداخل به تداخلا جمالياً مع غيره من النصوص السابقة أو المعاصرة.

ويذكر ابن رشيق أن قول أبي العلاء في الفرس:

فكل ذؤابة في رأس خَوْد تَمْنَى أَنْ تَكُونَ لَهُ شَكَالاً^٤

من قول أبي الطيب:

قتل الحبالَ مِنَ الغدائر فوقه وبنى السفينَ لَهُ مِنَ الصليانِ^٥

موازنًا لقوله:

^١ صدر البيت: وعيرتني سِحَالُ الْعُذْمِ جاهلةً. ديوان البحري، مصدر سابق، ج ٢، ص ٩٥.

^٢ ديوان المتنبي بشرح العكيري، مصدر سابق، ج ٣، ص ٢٨٩-٢٩٠، وفيه:

وبالسمر عن سمر القنا غير أنني *** جناه أحبائي وأطرافها رسل

^٣ ابن رشيق، قراصة الذهب، مصدر سابق، ص ٩٥-٩٦.

^٤ ديوان سقط الزند، مصدر سابق، ص ١٠٤.

^٥ ديوان المتنبي بشرح العكيري، مصدر سابق، ج ٤، ص ١٧٨.

وكل شَوَاة غَطْرِيف تَمْنِي لسيرك أن مفرقها السبيل^١

مزوجًا بقول بعض بني الحارث بن كعب من أبيات أنشدتها له أبو زياد الكلابي في
قلوص أخذها قوم وحلفوا عليها:
سأخذها غصباً وشَيْبُ لحاهم لها عُقْلٌ مفتولةٌ وقِبَالُ^٢

ثم يعلق قائلا: "فأنت ترى شاعر العصر بلا مدافعة كيف يتوكأ على من كان لا يظن
أحد إلا أنه اخترعه وسبق الناس إليه".^٣

وتبدو المساحة المشتركة بين التلقيق و"التناص" في تعليقه على المثال بأن شاعر العصر
يتوكأ على نتاج من سبقه من الشعراء، ويبدع من خلال اتكائه على بنات خواطرهم، حتى
ينتج نصًا، يظن من يقرؤه أنه مخترعه وسابق الناس إليه، وهذا يقترب من الخطوط الرئيسية
لفكرة تداخل النصوص، أو حضور نص في آخر، التي تُعنى بها نظرية "التناص".
وتتشترك مصطلحات التلميح والعقد والحلّ وحسن الاتباع والمساواة والنقل في النقد
العربي القديم ونظرية "التناص" في النقد الغربي الحديث في اعتمادها على فكرة حضور نص في
آخر، وفي الدور الجمالي الذي يؤديه هذا الحضور للنص السابق في النص اللاحق.
وحضور النصوص السابقة في النصوص اللاحقة باستخدام هذه الأدوات هو حضور
غير صريح أو منصوص عليه، إذ لا يذكر المبدعُ الأصل الذي استدعى منه النص السابق، ولا
يشير إليه صراحة، إنما يُلمح إليه إلماحًا فقط، وهذا ما يجعل منها أدوات فنية محسّنة للنص،
تختلف عن أدوات أخرى تنطوي على قدر أكبر من الوضوح والتصريح مثل الاقتباس
والتضمين.

ويقترّب التوليد، في النقد العربي القديم، من "التناص"، في النقد الغربي الحديث، من
جهة أن كلا منهما يحدث في النص نوعًا من التداخل غير المعلن بين نص وآخر. وهذا التداخل
هو ما تُعنى به نظرية "التناص" في النقد الغربي الحديث، وترى أنه يُكسب النص بعدًا جماليًا من

^١ ديوان المتنبي بشرح العكبري، المصدر السابق، ج ٣، ص ٥.

^٢ ابن رشيق، قراصة الذهب، مصدر سابق، ص ١٠٢. ولم أعر على قائل هذا البيت.

^٣ المصدر السابق، ص ١٠٢.

خلال ما يستحضره القارئ من نصوص أخرى كثيرة، قد تأتي على ذهنه عند قراءته النص، دون تذكر مقصود منه.

ومع أهمية هذه الآلية التي يلجأ إليها بعض المبدعين لتحسين نصوصهم، واقتراحها من فكرة "التناص"، إلا أن كتب النقد والبلاغة العربية القديمة شحت بتقديم تعريف لها إلا بالقدر الذي مر، مما يوحي بضالة اهتمام النقاد بهذه الفكرة، بعكس مقدار الاهتمام الذي أبدوه فيما يتعلق بقضايا وأفكار أخرى.

الفصل الثالث

الملامح النظرية للتناص
في النقد العربي القديم
"القضايا النقدية"

مدخل:

عرف النقد العربي القلم عدداً من الأوجه التطبيقية لنصوص اتكأت على نصوص أخرى، سابقة أو معاصرة، وكانت طرق الاتكاء متنوعة، مما أنتج نماذج أدبية متنوعة أيضاً، نتيجة الاختلاف في طبيعة حضور النصوص السابقة أو المعاصرة في النصوص اللاحقة؛ فكان أن عرف النقد العربي القلم حضور نص في آخر حضوراً واضحاً، غالباً ما يكون جزئياً، في صورة شطر أو بيت أو أبيات معدودة، دون نسبتها إلى صاحبها الأصلي، أو الإشارة إليه.

وعرف النقد العربي القلم أيضاً حضور نص في نص آخر معاصر، ويكون هذا الحضور على مستوى المضمون والإيقاع، وهذا ما عُرف بفن النقائض.

كما عرف حضور نص سابق أو معاصر في نص لاحق، تختلف دواعي الحضور فيه عن تلك التي في فن النقائض، وإن كان يشترط فيها وحدة الإيقاع، أي الوزن والقافية وحركة الروي، أما وحدة المضمون فهي متحققة غالباً من غير شرط، وهذا هو فن المعارضة.

وبناء على ذلك سيقوم هذا الفصل على ثلاثة مباحث نظرية، هي:

١- قضية السرقات.

٢- فن النقائض.

٣- فن المعارضة.

وسأتناول في كل مبحث من هذه المباحث، بعد عرضه عرضاً موجزاً غير محلّ، العلاقة التي تربطه بنظرية "التناص"، ومدى اقتراب ما قدمه النقاد العرب القدماء في دراستهم لهذه المباحث المختلفة مما تقدمه نظرية "التناص" في النقد الغربي الحديث.

ويجدر بي أن أشير في مفتح هذا الفصل إلى أن اهتمام النقاد العرب القدماء بهذه المباحث الثلاثة جاء متفاوتاً؛ فقد أسهبوا في الحديث عن قضية السرقات، وبيان أنواعها، وأقسامها، وطرق التحايل عليها، وغير ذلك مما يتعلق بها، والكتب المولفة في هذه القضية هي خير دليل على شدة اهتمامهم بها.

أما فن النقائض، الذي هو إلى ساحة الأدب أقرب، فقد كان بالإمكان أن يدخل ساحة النقد من أوسع أبوابها لو وجد من النقاد العرب القدماء بعض اهتمام، إلا أنهم، وهذا مما يثير العجب، لم يهتموا به كثيراً، فخلت كتب النقد العربية القديمة من التنظير لهذا الفن، أو بيان أسسه وقواعده، أو توضيح القيمة الفنية والجمالية التي تتضمنها القصائد الداخلة في هذا الفن.

وقد كان حظ فن المعارضات أقل أيضاً من حظ سابقه، من اهتمام النقاد العرب القدماء به؛ إذ لم تحتوِ كتب النقد العربية القديمة على تعريف به، وبيان لقواعده. وقد وجبت الإشارة إلى هذا لتوضيح الفرق في المادة التي يتضمنها، في هذه الدراسة، كل مبحث من المباحث الثلاثة كمّاً وكيفاً، لأنها ستكون انعكاساً لما قدمه تراثنا النقدي في كل مبحث منها.

كما تجدر الإشارة أيضاً إلى سبب إدراج فنيّ النقائض والمعارضات في هذا الفصل من الرسالة التي تهدف إلى تتبع ملامح نظرية "التناص" في (النقد) العربي القديم، وليس في (الأدب)، أو في (الشعر)، العربي القديم. إن إدراج هذين الفنين في فصل من هذه الرسالة إنما يعود إلى رغبتني في البحث عن ملامح نظرية "التناص" في آراء النقاد العرب القدماء فيهما، وليس البحث عن ملامح نظرية "التناص" فيهما خاصة، ويمكن الاطلاع على ما قدمه بعض الباحثين عن ملامح نظرية "التناص" في هذين الفنين في عدة مراجع سأحيل على بعض منها في مبحثي: النقائض، والمعارضات.

ويمكن الرجوع مبدئياً إلى ما قدمه محمد عزام في كتابه (النص الغائب)، إذ تحدّث عن علاقة كل من النقائض، والمعارضات، بالـ "تناص"، وقد أثبت أن لهما جذوراً في تراثنا الشعري سواء في القصائد عامة، أو في فني النقائض والمعارضات، على مستوى المفهوم لا المصطلح.^١

أما جهدي في هذه الرسالة عامة، وفي هذا الفصل خاصة، فهو بيان مدى معرفة النقاد العرب القدماء لبعض ملامح "التناص"، من خلال دراسة هذين الفنين اللذين عرفهما الشعراء فأثبتوا من خلال ممارستهم لهما إدراكهم اللا واعي لما يؤدي إليه استدعاء نص في آخر، بحسب ما تكشف عنه هذه القراءة لمصنفاً.

^١ محمد عزام، النص الغائب: تجليات التناص في الشعر العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠١، ص ٦.

١- قضية السرقات:

- مقدمة:

أدرك النقاد العرب القدماء، منذ بواكير التأليف النقدي، أن كل متأخر لا مناص له من الاتكاء على معاني المتقدمين لبناء نصه. وكانوا يرون أن هذا هو مفتاح الإبداع، لذلك حثوا المبدعين على الحفظ، وأكدوا أهميته.

ثم شبت المعارك النقدية، في القرن الرابع الهجري، حول الطائيين والمنتبي، فأخذ الفهم الأول يتلاشى تدريجياً، بسبب الخصومات الشخصية الحادة بين النقاد فيما بينهم، وبين النقاد وبعض الشعراء، مما غيّر الفهم النقدي السابق لـ (حتمية) اعتماد المبدع اللاحق على آثار المبدعين السابقين، وتكراره لمعانيهم، فقد كانوا يرون هذا الاعتماد أمراً لا مفرّ منه للشاعر، يضطرّ إليه، ويدفعه إليه النقاد أحياناً.

وهكذا، تلاشى هذا التصور، وحلّ محله تصور آخر، ليتحول فضاء النقد معه إلى ساحة لتبادل الاتهامات بين النقاد والشعراء، وأصبح الشاعر متهماً بالسرقة، بتأثير الخصومات الشخصية، فتحول النقد من الحكم على النصوص، فنياً، إلى الحكم على المبدعين، أخلاقياً، ليفقد بذلك شيئاً من مصداقيته، بسبب غياب الموضوعية، وتغليب البعد الذاتي في إطلاق الأحكام، وكذلك بسبب عدم دقة الناقد في تصنيف كثير من الأدوات التي يلجأ إليها المبدع لتجويد نصه، فيجعل من الأداة التي يستخدمها المبدع لرفع القيمة الفنية لنصه، وإكسابه بعداً جمالياً، موضع ذمّ له، وقتل لإبداعه بسيف السرقات الشعرية المسلط عليه، حتى نودي بأن تقطع اليد اليمنى للسارق سرقة أدبية كما تقطع اليد اليمنى لمن يسرق سرقة مادية، وأن "يؤخذ منه باليمين، وإن حلف على يمين أنه لم يسرق فإنه يمين".^١

وقد انساق النقاد وراء فكرة السرقات، وتتبع أصول معاني الشعراء، بسبب كثرة ما واجهوه من التقاء معاني المحدثين مع معاني القدماء، أو توارد خواطرهم على المعنى ذاته، أو استلهاهم المحدثين معنى ما من معني شاعر متقدم، أو أخذهم للمعنى وإخفائهم له بنقل الغرض أو

^١ السيوطي، شرح مقامات السيوطي، تحقيق: سمير الدروبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٩، ج ٢،

الوزن أو غير ذلك.^١ لقد أدى كل هذا إلى لفت نظر النقاد إلى ضرورة البحث في هذه القضية، ومحاولة فهم ملاساتها. ويبدو أن هذا كان الهدف الأولي والفعلي، ثم تحوّل بعد ذلك، أو تشعّب ليشمل أهدافاً أخرى ظهرت واضحة عند النقاد الذين وضعوا مؤلفاتهم النقدية للتشهير بالشعراء، والوقوف على مساوئهم وعيوبهم انطلاقاً من مبدأ السرقة.

ويبدو أن النقد العربي القديم لم يخلط فقط بين الحكم الفني والحكم الأخلاقي في قضية السرقات، إنما خلط بين قضية السرقات نفسها وقضية أخرى تبدو شديدة الصلة بها، وهي قضية الانتحال. وقد يكون من المناسب أن أعرض لشيء من السمات الفارقة الأساسية بينهما قبل الدخول في عرض قضية السرقات الشعرية عند النقاد العرب القدماء.

تعدّ (السرقات الشعرية) إحدى أهم قضايا النقد العربي القديم، فهي تدخل في حيزّ النقد الأدبي الفني. في حين إن (الانتحال) يدخل في حيزّ النقد التوثيقي، أو التاريخي.^٢

وقضية (السرقات) ترتبط ارتباطاً شديداً بالعملية الإبداعية، ويظهر هذا من تتبع آراء النقاد العرب القدماء فيها، وحديثهم عن السرقات الحسنة، والمحمودة، وما شابه ذلك، مما سيسوّغ الربط بينها وبين نظرية "التناس". أما (الانتحال) فلا علاقة له بالعملية الإبداعية، إنما هو سرقة محضة، مذمومة دائماً، ولا يوجد من النقاد العرب القدماء من حثّ عليه، أو مدح من يقوم به، وهذا ما يجعله أقرب إلى (دراسة الأصول أو المصادر).^٣

وأخيراً، وهو فرق مرتبط بالذي سبقه، أن (السرقات الشعرية) قد استأثرت باهتمام معظم النقاد العرب القدماء، بوصفها أداة فنية، يلجأ إليها المبدع لتحسين نصه، قد يوفق فيها

^١ طه أحمد إبراهيم، تاريخ النقد الأدبي عند العرب من العصر الجاهلي إلى القرن الرابع الهجري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٥، ص ١٦٠. وانظر أيضاً: داود سلوم، النقد العربي القديم بين الاستقراء والتأليف، مكتبة الأندلس، بغداد، ط ٢، ١٩٧٠، ص ٩٤.

^٢ النقد التاريخي هو النقد الذي لا يكون إلا خارجياً، لأنه يهتم بأصل النص أكثر من اهتمامه بطبيعته ومعناه. والانطلاق في هذا النوع من النقد هي البحث في صحة الشعر، وتمييز صحيحه من منحوله. مما دفع النقاد إلى متابعة الشعراء في ألفاظهم ومعانيهم وأساليبهم، جادين في معرفة ما قد نسب إلى شاعر متقدم من شعر نظم في وقت متأخر، أو ما أدخله الشاعر من نتاج غيره في أشعاره. انظر: حسين الزعبي، المرزباني: مترلته في حركة النقد العربي القديم، مرجع سابق، ص ٩٩.

^٣ يرى أحد الباحثين العرب المحدثين أن الانتحال، والنسخ، والإقراض، سرقات لا يمكن عدها من باب "التناس". انظر: داود الشويلي، انتحال أم تناس، أفكار، وزارة الثقافة، الأردن، ع ١٤٠، آذار ٢٠٠٠، ص ٥١. ولكنني أرى أن هذه المصطلحات تشترك مع نظرية "التناس" في فكرة حضور نص في آخر، وإن كان حضوراً غير جمالي فيها، في حين أنه حضور جمالي في "التناس".

وقد يخفق. ولا نكاد نجد كتاباً نقدياً يخلو من ذكر هذه القضية. أما (الانتحال) فإنه على كثرة وروده في كتب النقد العربي القديم فإننا لا نكاد نجد له وجوداً يذكر بوصفه أداة فنية، إنما هو دائماً في موضع ذمّ النقد وانتقاصهم.

وهاتان القضيتان مرتبطتان، ويبدو أن الحديث عن قضية السرقات قد ترتب على الحديث عن قضية الانتحال؛ فاهتمام النقاد الأوائل بالكلام على الشعر الصحيح والشعر المنحول، وبيان أصالة الكاتب أو عدمها، قد أدى إلى أن يتحول النظر بعد ذلك إلى الكلام على من سرق واعتمد على نتاج غيره، ومن لم يسرق واعتمد على قريحته وبديته.^١

وفي حين كان الحديث شائعاً في العصرين الجاهلي والأموي عن قضية الانتحال، أصبح الحديث، في العصر العباسي، منصرفاً إلى قضية السرقات، ولعل السبب في ذلك يعود إلى "طفيان حركة التأليف، وصناعة الدواوين الشعرية ومجاميعها، فغدت الأشعار معروفة النسبة إلى أصحابها الحقيقيين، وأغلق أمام الشعراء، إلا قليلاً، باب الانتحال، فتحولوا، أو تحول فريق منهم، تحولاً فنياً إلى طريق أصعب مرتقى، هو باب السرقات الشعرية، وهذا ما قد يفسره كثرة المؤلفات في سرقات الشعراء في هذا العصر. أما العصر الأموي فقد كانت ظاهرة الانتحال فيه مستشرية، لأن الشعر لم يكن قد دُون^٢، وهذا ما قد يشهد له كثرة الروايات عن النحل والانتحال في ذلك العصر.

وقد خلط النقاد بين المصطلحات التي يحددون بها السرقة، والمصطلحات التي يحددون بها الانتحال، فاستعمل معظمهم مصطلحات الإغارة، والغصب، والغلبة، وما شابهها في باب السرقات، في حين أنها قد استُخدمت أيضاً عند بعض النقاد المتقدمين في سياق حديثهم عن الانتحال.^٣ وهي، عند التدقيق، أقرب إلى فكرة الانتحال، الذي يُقصد به السرقة المحضة، منها إلى السرقة الفنية التي يدور الحديث عنها غالباً في كتب النقد والبلاغة العربية القديمة، والجامع المشترك بين السرقة المحضة والسرقة الفنية هو فكرة حضور نص في آخر، واستدعاء النص اللاحق لنص سابق، مع اختلاف طبيعة الاستدعاء والحضور في كل منهما.

^١ حسين الزعبي، المرزباني، مرجع سابق، ص ٩٩.

^٢ ياسين يوسف عايش، المرزباني وكتابه الموشح، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، إشراف: محمود السمرة، ١٩٨٦، ص ١٥٩. وانظر أيضاً: داود سلوم، مقالات في تأريخ النقد العربي، بغداد، ١٩٨٠، ص ٤٤٧.

^٣ مثل ابن سلام في القرن الثالث الهجري، والمرزباني في القرن الرابع الهجري، وغيرهما.

– التعريف الاصطلاحي للسراقات:

نظراً إلى أن التعريف اللغوي للسرقة لا يخفى على أحد، كما أنه لا فائدة من ذكره، حتى إن كان بعض النقاد العرب القدماء قد خلطوا بينه وبين التعريف الاصطلاحي، وأصبحوا يصدرون أحكامهم على الشعراء بناء على التعريف اللغوي الذي يركز على البعد القيمي، ونسوا أن دورهم هو إصدار الأحكام على الشعراء بناء على التعريف الاصطلاحي، الذي يركز على البعد الفني، رأيت أن أتجاوز التعريف اللغوي للسرقة، وأبدأ مباشرة بالتعريف الاصطلاحي لها.

اختلف التعريف الاصطلاحي لقضية السراقات عند نقادنا العرب القدماء، على مستوى الصياغة والمضمون، لذلك نجد لها، في المصادر المتقدمة والمتأخرة على حد سواء، معاني كثيرة بعضها يتصل بالسرقة من حيث هي، وبعضها الآخر لا يمت إلى المدلول الحقيقي لتلك الكلمة على أنها، مع ذلك، لفظة عامة عند النقاد، تشمل أنواع التقليد والتضمين والاقتباس والتحوير وغير ذلك.^١ فالنقاد العرب القدماء لم يعبروا بدقة عن مفهوم السراقات، وكانت هذه اللفظة تطلق بعشوائية على أي تشابه قد يلحظونه بين أي نصين، دون كثير من التأمل في طبيعة هذا التشابه. كما أنهم يقسمون السراقات إلى سرقة مذمومة، وسرقة محمودة، وهذا التناقض الذي ينطوي عليه مصطلح (سرقة محمودة) جدير بالتوقف عنده، وبيان اضطراب النقاد العرب القدماء في تحديد موقفهم من هذه القضية.

ونتيجة لاختلاف التعريف الاصطلاحي لهذه اللفظة، على مستوى الصياغة وعلى مستوى الدلالة أيضاً، ارتأيت أن أنقل تعريفها من أحد المصادر المتأخرة نسبياً، وهو (الطراز) للعلوي اليميني (٧٤٥هـ-)، الذي يقدم فيه تعريفاً معيارياً واضحاً لقضية السراقات، يقول فيه: إن "السرقة في الأشعار هي أن يسبق بعض الشعراء إلى تقرير معنى من المعاني واستنباطه، ثم يأتي بعده شاعر آخر يأخذ ذلك المعنى ويكسوه عبارة أخرى، ثم يختلف حال الأخذ، فتارة يكون

^١ محمد مصطفى هدار، الأبعاد النظرية لقضية السراقات وتطبيقاتها في النقد العربي القديم، فصول، مج ٦، ع ١٤، أكتوبر-ديسمبر ١٩٨٥، ص ١٢٤.

جيداً مليحاً، وتارة يكون رديئاً قبيحاً، على قدر جودة الذكاء والفتنة والفصاحة بين الشعراء^١.

وأود الإشارة في بداية حديثي عن هذه القضية إلى أنني لن أتطرق إلى الحديث عن أنواع السرقات بالتفصيل الذي وردت عليه في كتب النقد والبلاغة العربية القديمة، خصوصاً المتأخرة، وكررتها بعض الكتب الحديثة، كي لا يكون هذا المبحث أو جزء كبير منه تكراراً لما سبق^٢. كما أن الحديث عن أنواع السرقات أو أقسامها غير مهم في سياق الوصول إلى نتيجة همها بيان العلاقة التي تربط بين هذه القضية ونظرية "التناص".

كما تجدر الإشارة إلى أن قضية السرقات الأدبية ليست حكراً على الأدب أو النقد العربي القديم، إذ عرفها النقد الغربي منذ أقدم عصوره؛ فهي قضية "قديمة في تاريخ الفكر الإنساني، وجدت عند اليونان والرومان، وقد أشار (أرسطو) إلى نوع منها حين ذكر أن هناك صوراً تعبيرية قديمة يستخدمها الشعراء نقلاً عن نظرائهم الأقدمين. و(هوراس) يعترف بأنه قلّد (أركيلوكس) و(ألكيوس) وغيرهما، ويقرر في موضع آخر أن بعض قصائده ليست إلا نسخاً يونانية"^٣. إلا أن الحديث التاريخي عن قضية السرقات عامة، في النقد الغربي القديم وغيره، غير

^١ العلوي اليمني، الطراز، مصدر سابق، ج ٣، ص ١٨٨. وانظر تعريف السرقات عند غيره أيضاً، مثل: السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، تحقيق: محمد التونجي، بيروت، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، ط ١، ١٩٩٩، ص ٤٤١. وانظر تعريفها عند: الأمدي، الموازنة بين الطائيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العلمية، بيروت، د. ط، د. ت، ج ١، ص ٣١٣. وابن رشيق، العمدة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٨١. وابن الأثير، المثل السائر، مصدر سابق، ج ٢، ص ٣١٢-٣١٤. وغيرهم.

^٢ أفاض النقاد والبلاغيون العرب القدماء في الحديث عن أقسام السرقات وأنواعها، ومن أبرز الأمثلة على ذلك: الحاتمي، حلية المحاضرة، مصدر سابق. وابن وكيع، المنصف، مصدر سابق. والمظفر بن الفضل العلسوي، نضرة الإغريض في نضرة القريض، تحقيق: فني عارف الحسن، بيروت، دار صادر، ١٩٩٥. وابن الأثير، المثل السائر، مصدر سابق. والخطيب القزويني، الإيضاح، مصدر سابق. والعلوي اليمني، الطراز، مصدر سابق. ومحمد بن علي الجرجاني، الإشارات والتنبيهات، مصدر سابق، وغيرهم. وفي المراجع الحديثة، يمكن الرجوع إلى عدد من الكتب الخاصة بالسرقات، انظر على سبيل المثال: بدوي طبانة، السرقات الأدبية: دراسة في ابتكار الأعمال الأدبية وتقليدها، مكتبة نهضة مصر، الفحالة، د. ت، د. ط. محمد مصطفى هدارة، مشكلة السرقات في النقد العربي القديم: دراسة تحليلية مقارنة، بيروت، المكتب الإسلامي، ط ٣، ١٩٨١. وعبد اللطيف محمد السيد الحديدي، السرقات الشعرية بين الأمدي والجرجاني في ضوء النقد الأدبي القديم والحديث، المنصورة، جامعة الأزهر، ط ١، ١٩٩٥.

^٣ محمد مصطفى هدارة، الأبعاد النظرية لقضية السرقات، مرجع سابق، ص ١٢٤. وانظر أيضاً: علي عبد الرزاق السامرائي، السرقات الأدبية في شعر المتنبي، مطبعة المعارف، بغداد، د. ط، د. ت، ص ١٤-١٦.

مهم في هذا السياق، والمهم هو الحديث عن قضية السرقات في النقد العربي القلم تحديدًا، من حيث ظهورها، وتطورها، والتعرف إلى أسباب ذلك، وإلى طبيعة التأليف النقدي حولها، وإلى آراء النقاد العرب القدماء فيها على اختلاف توجهاتهم ومنطلقاتهم، بما يخدم الغاية من هذا البحث، وهي التوصل إلى المساحات المشتركة بينها وبين نظرية "التناص"، من خلال مقارنة النتائج التي سأتوصل إليها في هذا البحث بأهم الآراء والمبادئ التي طرحتها نظرية "التناص" كما عرضت في الفصل الأول من هذه الدراسة.

وللوصول إلى هذا المحور لا بد من التعرف إلى ما قاله النقاد العرب القدماء عن قضية السرقات، من خلال تقديم عرض وصفي تاريخي لها، يقوم على تتبع النصوص الواردة في الكتب النقدية التي كانت تتسم بقدر من الموضوعية، أو استخراج الآراء ذات الأهمية من الكتب التي يبدو أن أصحابها قد وضعوها لغاية في أنفسهم، ثم مناقشة تلك الآراء، وتحليلها، لأن التسليم بكل ما قيل فيها، والقبول به كما هو، يعني أننا نتوقف بعقولنا على عتبات القرنين الرابع والخامس الهجريين، على اعتبار أن هذه القضية قد بلغت أوجها عند نقاد هذين القرنين خصوصًا، أما من أتى بعدهم فأغلبهم، لم يضيف جديدًا يذكر.

وفي مناقشتي لآرائهم سأسعى للإجابة عن تساؤل عرض لي وأنا أقرأ في قضية السرقات في كتب النقد العربية القديمة، وما كتب عنها في المراجع الحديثة، جعلني في حيرة من أمري، وهو: هل وقع النقد العربي القديم في التناقض عندما تحدث بإسهاب عن قضيتين تبدو متناقضتين إلى حد ما، وهما قضيتا عمود الشعر العربي وقضية السرقات الشعرية، إذ أرسى بالأولى تقاليد الشعر العربي، وحث على ضرورة التزام الشاعر المحدث بالتقاليد الموروثة عن الشعراء السابقين، واتهم بالثانية من احتذى المثال، أو قارب في تشبيه له تشبيه شاعر متقدم، أو وقع حافره حيث وقع حافر من تقدمه من فحول الشعر العربي أو من مغموريه بأنه سارق؟

- سبب إدراج قضية السرقات في الحديث عن نظرية "التناص":

ومن المهم بيان السبب أو الأسباب التي أدرجت من أجلها هذه القضية في الحديث عن ملامح نظرية "التناص" في النقد العربي القديم، مع ما يبدو عليها من دلالات سلبية، وما تحمله نظرية "التناص" من دلالات إيجابية.

ومن أهم الأسباب التي تبني جسرا من التشابه بين قضية السرقات ونظرية "التناص" ما

يلي:

١-تذبذب استخدام لفظة (السرقه) عند النقاد العرب القدماء بين دلالات إيجابية

وأخرى سلبية:

تبدو قضية السرقات في ظاهرها متسمة بسمات السلبية والاستاتية، يوحى بذلك لفظها، وما يحمله من معنى لغوي، انعكس على المعنى الاصطلاحي لها، ولكنها، عند التحقيق، تنطوي على قدر كبير من الإيجابية، إذا أخذنا في الحسبان أن النقاد العرب القدماء كانوا يطلقون لفظة (السرقه) دون كثير تدقيق أو عناية بضبط المصطلح، مما جعله عائماً متذبذباً بين أكثر من معنى ومدلول.

ومن أمثلة الدلالات التي استخدم لفظ (السرقه) بها: الانتحال، وهو ادعاء الشعر وأخذه برمته، ومطلق الأخذ، سواء حسن أو قبح، ظهر أو خفي، والاتباع، حسنه وسيئه.^١ ولأن دلالة السرقه عند النقاد العرب القدماء لم تكن مذمومة دائماً، إذ تحدث ابن وكيع عن أنواع محموده من السرقه، وخصص العسكري باباً من كتابه لحسن الأخذ، وتحدث ابن حجة الحموي عن حسن الاتباع، كانت هذه القضية من أوائل القضايا التي عرفها النقد العربي القلم التي تقوم على حضور نص أو نصوص في نص آخر، بشكل ما، مما يوحى باشتراكها مع نظرية "التناص" في بعض الملامح، وهذا يغري بدراستها دراسة تفصيلية في محاولة للكشف عن أوجه الشبه بينهما.

وقد تخرج عدد من النقاد العرب المحدثين من استخدام لفظة السرقه، التي رأوا أنها لا تعبر بدقة عن كثير من الممارسات التي كان يقوم بها الشاعر العربي القلم، فقد صرح أحدهم أنه استخدم لفظة (السرقه)، على عنفها على حد تعبيره، (مجاراة) للسابقين، لأنها بقيت عنواناً لهذا الموضوع الأدبي مع كل المحاولات لاستبدال أسماء أخرى بها ترادفها، أو تقابلها.^٢ واقترح غيره مصطلح (التحويل) بديلاً لمصطلح (السرقات)، وعبر عن السرقات الحسنة بمصطلح (التحويل الفني).^٣

^١ انظر تفصيل ذلك في: كمال عبد الباقي لاشين، الابتداء والاتباع: دراسة في النقد العربي القلم، مطبعة الحسين الإسلامية، مصر، ط١، ١٩٩٣، ص ص ١٥٤-١٥٦.

^٢ انظر: أحمد الشايب، أصول النقد الأدبي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط٥، ١٩٥٥، ص ٢٦٣.

^٣ انظر: شوقي ضيف، الفن ومذاهبه في الشعر العربي، دار المعارف، مصر، ط٤، د.ت، ص ٢٩٦.

٢- جعلها النقاد العرب القدماء أحد مباحث علم البديع:

وقد يكون الحديث عن قضية السرقات، ذات الملمح السلبي الاستاتي للوهلة الأولى، في سياق الحديث عن نظرية "التناص"، ذات البعد الإيجابي الدينامي، فيه شيء من التعسف، أو الغرابة، ولكن معظم كتب النقد والبلاغة العربية القديمة ناقشت قضية السرقات، ونظرت لها، ووضحت أنواعها، وأقسامها، ووسائلها، وطرق تحسينها، كي لا تكون عيباً يذم عليه المبدع، في نهاية الحديث عن علم البديع بوصفها أحد مباحثه.

وقد التفت العلوي اليميني في (الطراز) إلى هذه المسألة، حين ناقش سبب إدراج البحث في قضية السرقات في علم البديع في معظم كتب البلاغة العربية التي ألفت قبله، وجاراهما في كتابه. وقد تساءل: هل تعدّ السرقات من علم البديع؟ وذكر أن إجابة هذا السؤال فيها وجهان: "أحدهما أنها تكون معدودة فيه، لأن كل واحد من السابق واللاحق إنما يتصرف في تأليف الكلام ونظمه، وترديده بين الفصيح والأفصح، والأقبح والأحسن، وهذه هي فائدة علم البديع وخلاصة جوهره. وثانيهما أنها غير معدودة في علم البديع، لأن معنى السرقة هو الأخذ، ومجرد الأخذ لا يكون متعلقاً بأحوال الكلام ولا بشيء من صفاته، فلأجل هذا لم تكن معدودة في علم البديع".^١

ويرجح العلوي اليميني الرأي الأول، وبرهانه على ترجيحه هو أن علم البديع يُعنى "بتأليف الألفاظ وصوغها وتريلها على هيئة تعجب الناظر، وتشوق القلب والخاطر، وهذا موجود في السرقات الشعرية، فإن الشاعرين المفلقين يأخذ كل واحد منهما معنى صاحبه، ويصوغه على خلاف تلك الصياغة، ويقبله على قالب آخر، فإما زاد عليه، وإما نقص عنه، وكل ذلك إنما هو خوض في تأليف الكلام ونظمه، فإذا الأخذ عدها منه لما ذكرناه".^٢

وبناء على كلام العلوي اليميني فإن السرقات تدخل في مباحث علم البديع، أي أنها من الأمور التي يستعين بها المبدع لتحديد نصه، ويكون لها على النص أثر جمالي يسعى إليه المبدع بوعي منه أحياناً، وبلاوعي أحياناً آخر، وهو بهذا مثل "التناص" الذي يترك على النص أثراً جمالياً يسعى إليه المبدع واعياً أو غير واع، لذلك كان من الطبيعي أن تدخل هذه القضية في صلب هذه الدراسة.

^١ العلوي اليميني، الطراز، مصدر سابق، ج ٣، ص ١٨٩-١٩٠.

^٢ المصدر السابق، ج ٣، ص ١٩٠.

كما أن النقاد العرب القدماء رأوا في السرقات ضرباً من الفنية الأدبية، أي أنها مجال الحذق والمهارة، ولا يستطيعها كل أديب، وإنما الذي يقتدر عليها هو الحاذق المبرز الذي يستطيع أن يقطع صلة ما سرق بأصله وبصاحبه، بحيث يبدو أمام القارئ شيئاً جديداً، بعيد الصلة عن أصله القديم، ولذلك تلطف بعض النقاد، فأطلقوا على تلك السرقة البارعة اسم (حسن الأخذ). على حين حافظ كثير من النقاد والبلاغيين على اسم (السرقة)، وعدّوها مع هذه التسمية فناً من فنون البلاغة، ختموا به فنون البلاغة، أو علومها الثلاثة: المعاني، والبيان، والبديع.^١

٣- نظرة النقاد العرب القدماء الموضوعية إلى السرقات:

تفهم عدد من النقاد العرب القدماء تفهماً واضحاً وقوع أي مبدع، مهما كان مقلداً في السرقة، مضطراً، كما عبّر ابن طباطبا عن ذلك بلفظة (الحنّة)، أو غير مضطر، كما كان يفعل الفرزدق مع غيره من الشعراء ممن هم دونه، مفتخراً بذلك، وكما أعلن الأخطل بفخر أنهم (أي معشر الشعراء كما يقول) أسرق من الصاغة.^٢

وقد تعاطف ابن طباطبا مع الشعراء اللاحقين ورأى أنهم في حنة، "لأنهم قد سبقوا إلى كل معنى بديع، ولفظ فصيح، وحيلة لطيفة، وخلاصة ساحرة".^٣

ويرى قدامة أن الأغراض الشعرية محدودة، وتدور في معظمها حول محور المدح الذي يُتناول من زوايا مختلفة. لذلك لا يجوز إطلاق حكم السرقة بعشوائية على أي نصين، إن لم يح بينهما شبه في الغرض أو في المعنى العام.^٤

وكذلك فعل الآمدي الذي رأى أن السرقات "باب ما يعرى منه أحد من الشعراء إلا القليل".^٥

^١ بدوي طبانة، السرقات الأدبية، مرجع سابق، ص ١٤١.

^٢ انظر: المرزباني، الموشح، مصدر سابق، ص ١٩٢. وانظر أيضاً: المصدر نفسه، ص ١٤٦-١٥٤.

^٣ ابن طباطبا، عيار الشعر، تحقيق: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٢، ص ١٦.

^٤ انظر: قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، د. ت، ص ٩٥-١٣٤.

^٥ الآمدي، الموازنة بين الطائيين، مصدر سابق، ص ١٢٤.

أما القاضي الجرجاني فقد رأى أن "السرق داء قلم، وعيب عتيق، وما زال الشاعر يستعين بخاطر الآخر، ويستمد من قريحته، ويعتمد على معناه ولفظه".^١ وتعكس هذه الفكرة وعيه لتناول الشاعر اللاحق لمعنى ابتدعه شاعر سابق، بقصد أو دون قصد.

ورأى أن من الإنصاف لأهل عصره، والعصر الذي بعده، أن يُعذّروا إن تكررت في شعرهم معاني من سبقهم، لأن من تقدم "قد استغرق المعاني، وسبق إليها، وأتى على معظمها".^٢

وقد ناقش القاضي الجرجاني مهلهل بن يموت في بيتين لأبي نواس نسبهما إلى السرق، ولكن القاضي الجرجاني لم ير فيهما سرقة، بل رأى أنهما لا يتشابهان في أكثر من الغرض، إذ عزى كل واحد من الشاعرين خليفة في أبيه ومدح الخليفة، فقال الجرجاني: "إن كان هذا سرقة فالكلام كله سرقة".^٣ وقوله هذا يوضح فهمه لمعنى السرقات، ويشير إلى أهمية ضبط المصطلح. وسار ابن رشيقي على خطى من سبقه من النقاد في النظر إلى السرقة على أنها ليست من كبير عيوب الشعراء، ورأى أنها "باب متسع جداً، لا يقدر أحد من الشعراء أن يدعي السلامة منه".^٤ وهذا يعكس فهمه أيضاً لهذه القضية، وسيوضح هذا أكثر عند عرض آرائه بشيء من التفصيل خلال هذا المبحث.

كما يرى غير ناقد أن كلا من اللفظ والمعنى محدودان، أو أنهما ليسا كل قوام النص الشعري، مثل عبد القاهر الجرجاني الذي يولي النظم أهمية خاصة، لذلك، لا بد للشاعر من أن يكرر، دون قصد منه للتكرار، ما قيل قبله، ولكن عليه أن يترك طابعه على نصوصه، حتى لا يُتهم بالسرقة. وعلى النقاد أن يكونوا أكثر دقة في تناولهم النقدي للنصوص الأدبية، وفي إصدارهم لأحكامهم عليها، توخيًا للموضوعية في النقد.

٤- توجيه النقد العرب القدماء المبدع إلى التحايل في إخفاء السرق:

وجه النقد العرب القدماء المبدعين إلى الكيفية التي يتجاوزون بها مهمة السرقة، فقدموا لهم طرق التحايل عليها، أو التفتن فيها، ورأوا أن ذلك من عمل الخذاق والخبراء بالشعر، فلم

^١ القاضي الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد الجحاوي، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، د.ت، ص ٢١٤.

^٢ المصدر السابق، ص ٢١٤.

^٣ المصدر السابق، ص ٢١٠.

^٤ ابن رشيقي، العمدة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٨٠.

يعيبوا الوسائل التي لجأ إليها المبدعون السابقون، بل استخلصوها منهم، ودلوا الشعراء المحدثين آنذاك عليها، حتى يتمكنوا من تناول المعاني السابقة دون أن يُتهموا بالسرقة؛ فالسرقة عندهم تعدّ فناً، ويعدّ صاحبها فناً، إذا كان حاذقاً، وكان في استطاعته أن يخفي ديبه إلى المعنى، فيحكم له بالسبق إليه أكثر من يمرّ به. ولا يستطيع معرفة الأخذ إلا العالم المبرز، الذي وهب القدرة على تمييز المعاني وفهم دقائقها، بحيث لا تخفى عليه صناعة الأخذ، مهما حاول ستر أخذه، بما يكسوه من حلة جديدة، أو ما يصنع به من تقلد وتأخير، أو بعدد عن الغرض الأصلي.^١

وهذا ما قاله ابن طباطبا، الذي يرى أن المبدع اللاحق في حاجة إلى إطفاف الحيلة، وتدقيق النظر في تناول معاني المبدع السابق تناولاً يخفى حتى على نقاد الشعر وأهل البصر به، وهذا يجعله ينفرد بشهرة تلك المعاني كأنه غير مسبوق إليها.^٢

وقد اختلف النقاد المحدثون في تلقي رأي ابن طباطبا هذا في توجيه المبدع للتحايل في السرقة. فرأى محمد غنيمي هلال أن آراء ابن طباطبا هذه تشكل خطراً على أصالة الشاعر، لأنه يلحقه كيفية الإغارة على معاني الأقدمين.^٣ في حين رأى محمود السمرّة أن هذه الآراء فيها شيء من الجدة قياساً بما ورد في الكتب التي تناولت قضية السرقات والمعاني المشتركة في القرن الرابع الهجري.^٤ وإلى هذا الرأي يذهب أحد الباحثين، إذ يقول: إن نظرية ابن طباطبا في تناول المعاني لا تشكل خطراً على أصالة الشاعر، فهو وإن لم يتشدد في موضوع السرقات، قد دعا إلى الإبداع والابتكار، أي أنه يريد من الشاعر اللاحق، إذا أخذ معنى لشاعر متقدم، أن يُظهر شخصيته في هذا الأخذ.^٥

وأراني أميل إلى هذا الرأي أيضاً، اعتماداً على ما ذكره ابن طباطبا نفسه عن حق الشاعر في الإفادة من آثار السابقين، والنسج على منوالهم، لأن هذا هو سبيل الإبداع، لا سيما للشعراء المبتدئين، ممن يمتلكون موهبة حقيقية، وهذا ما حثّ عليه معظم النقاد ورواة الشعر قبل

^١ بدوي طبانة، السرقات الأدبية، مرجع سابق، ص ١٤٨-١٤٩.

^٢ ابن طباطبا، عيار الشعر، مصدر سابق، ص ٨٠-٨١.

^٣ محمد غنيمي هلال، النقد الأدبي الحديث، نخبة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، ١٩٩٧، ص ١٨٨.

^٤ شريف راغب السليمان، ابن طباطبا الأديب الناقد، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، إشراف: محمود السمرّة،

١٩٨٠، ص ١٩٩.

ابن طباطبا وبعده، في حديثهم عن ضرورة الحفظ، والرواية، مما يجعل اللسان ينطلق بالقول نسجًا على المحفوظ ومخزون الذاكرة أولاً، ثم الانطلاق منه إلى آفاق إبداعية أرحب بعد ذلك. أما أبو هلال العسكري فيرى أن أي كاتب، شاعرًا كان أو ناثراً، لا غنى له عن تناول معاني السابقين، وصّبّها في قوالبهم، ولكنه يحثّ اللاحق على بعض أمور يكون بها أحقّ بما يتناوله من معاني السابق وألفاظه، مثل كسوة المعاني ألفاظاً من عنده، وإبرازها في معارض من تأليفه، وإيرادها في غير حليتها الأولى، والزيادة في حسن تأليفها وجودة تركيبها وكمال حليتها ومعرضها.^١

ويمكن تلخيص الوسائل التي عرفها النقاد العرب القدماء لتجاوز قفلة السرقة، وأوصوا المبدعين المحدثين، آنذاك، باللجوء إليها وتوخيها في نظمهم، فيما يلي^٢:

- نقل الغرض: ويكون ذلك بأن ينقل المعنى من الغرض الذي تناوله منه المبدع اللاحق إلى غرض آخر مختلف، فإن وجده في غزل، مثلاً، استعمله في مديح.

- عكس المعنى: ويكون ذلك بأن يعمد الشاعر اللاحق إلى معنى شاعر سابق ويعكسه.

- نقل الجنس الأدبي: فإن أخذ المعنى من نثر فليجعله في شعر، أو العكس.

- تغيير الوزن والقافية: فإن تناول المعنى ذاته على وزن وقافية مختلفتين يبعد ما بين البيتين فيغيب على الكثيرين أن أحدهما من الآخر. ولكن ابن طباطبا لا يتفق مع هذا الرأي، ويرى أنه لا يخفي السرقة.^٣

٥- أحد أصحاب نظرية "التناص" رأى في السرقات الأدبية شكلاً من أشكال النظرية:

وبالعودة إلى ما كتبه (جبار جينيت)، نجدّه يربط ربطاً مباشراً بين نظرية "التناص" والسرقات الأدبية، ويرى في هذه الأخيرة أحد الأوجه التي تظهر عليها نظرية "التناص". ورأيه هذا يفتح المجال أمامنا لبحث العلاقة بين "التناص" وقضية السرقات في النقد العربي القديم، والبحث عن وجودها، أو عدمه، لنصل إلى نتائج موضوعية من خلال النصوص.

^١ العسكري، الصناعتين، مصدر سابق، ص ٢١٧.

^٢ انظر في هذا: ابن طباطبا، عيار الشعر، مصدر سابق، ص ٨٠-٨١. والقاضي الجرجاني، الوساطة، مصدر سلبق، ص ٢٠٤-٢٠٥. والعسكري، الصناعتين، مصدر سابق، ص ٢١٩. وأبو طاهر البغدادي، قانون البلاغة في نقد النثر والشعر، تحقيق: محسن غياض عجيل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨١، ص ٧٣-٧٤.

^٣ انظر: ابن طباطبا، عيار الشعر، مصدر سابق، ص ١٦. وسيأتي تفصيل الحديث عن هذه الفكرة عند ابن طباطبا في الصفحات القادمة.

ولا بد أن أشير إلى أن أحد الباحثين العرب، الذين اعتنوا بنظرية "التناص"، وحاولوا تقديمها للقارئ العربي المختص، ذكر في أحد أبحاثه أن النقد الغربي قد عرف قضية السرقات منذ أقدم عصوره، ولكنه لم يربطها بنظرية "التناص"، ولم يجعلها محصورة فيه، أو شكلا من أشكاله. ورأى أن علينا أن نفصل بينهما أيضاً، وألا نخلط في الدرس النقدي بينهما، فهما موضوعان مختلفان، فكان موقفه رافضاً بشدة للربط بين هذه النظرية الحديثة، وقضية السرقات الشعرية التي هي من صميم قضايا النقد العربي القديم.^١ ولكنني لا أتفق مع هذا الرأي، وأرى الربط بينهما، والبحث في طبيعة علاقتهما، ثم الحكم بوجودها من عدمه، وأستند في رأيي هذا إلى ما عبر عنه (جينيت) من وجود علاقة ما بين هذه النظرية وقضية السرقات عامة، لذلك أرى أن من حقنا أن نربط بين نظرية "التناص"، وإن كانت نظرية غريبة حديثة، وقضية السرقات التي هي من صلب قضايا النقد العربي القديم، للتعرف إلى المساحة المشتركة بين النقد العربي والنقد الغربي.

- النشأة:

- الأسباب:

نشأت قضية السرقات في النقد العربي القديم، كما مرّ، في ظلّ احتدام الخلافات حول بعض الشعراء، مثل أبي تمام والبحري والمتني، وإن كانت قضية معروفة قبل ذلك منذ العصر الجاهلي، إلا أنها تطورت وأصبحت قضية مهمة شغلت معظم النقاد عندما بدأ الخلاف يدبّ بينهم حول هؤلاء الشعراء الثلاثة، ومدى تجديدهم في أشعارهم، إذ حاول مخالفو أصحاب الرأي القائل بابتداع هؤلاء للمعاني، واتكائهم على أنفسهم، وعدم اعتمادهم على سابقيهم، دحض هذا الرأي بإثبات سرقاتهم وتتبع أصول المعاني التي نظموا فيها قصائدهم، فكان هذا أحد العوامل التي نشطت حركة البحث في السرقات والتأليف فيها.

كما كانت رغبة النقاد في استعراض محفوظهم من الشعر والنثر عاملاً آخر لتطور البحث في قضية السرقات والتأليف فيها فيما يبدو، إذ وجد النقاد في هذا النوع من التأليف

^١ انظر: عمران الكبيسي، التناص معرفة أصولية وأسلوبية إجرائية، بحث مقدم لمؤتمر النقد الأدبي الخامس، جامعة

اليرموك، إربد، ١٤-١٦ حزيران، ١٩٩٤، ص ٢.

مضماراً واسعاً لاستعراض ما يحفظونه في صدورهم من الأدب شعراً ونثراً، للمشهورين من الشعراء والكتاب أو للمغمورين، على حد سواء.^١

— الأهمية:

تظهر أهمية هذه القضية بالاطلاع على عدد المصنفات النقدية التي ألفت عنها، سواء منها ما هو موجود، أو ما هو في عداد المفقود، إذ يظهر بوضوح أنها شغلت النقاد العرب القدماء أيما شغل، واحتلت حيزاً كبيراً من مصنفاتهم، فكتب بعضهم كتباً ألفت كاملة عن هذه القضية، وخصص بعضهم جزءاً من مصنفه للحديث عنها، في حين أفرد بعضهم مصنفه للحديث التطبيقي عن سرقة شاعر من الشعراء، مثلما فعل مهلهل بن يموت (٣٣٤هـ —) في كتابه عن (سرقات أبي نواس)، وما فعله الحاقمي (٣٨٨هـ) مع المتنبي في رسالته (الموضحة) و(الحاقمية)، بالإضافة إلى من فقدت كتبهم ولم يبق منها سوى العناوين فقط، مثل: كتاب (سرقات الكميت من القرآن وغيره) لأبي محمد عبد الله بن يحيى المعروف بابن كناسة (٢٠٧هـ)^٢، وكتاب (إغارة كثير على الشعراء) للزبير بن بكار بن عبد الله القرشي (٢٥٦هـ).^٣ وكذلك شمل ابن أبي طاهر (٢٨٠هـ)^٤ عدداً من الشعراء في كتابه (سرقات الشعراء).

— عرض وصفي تاريخي لقضية السرقات في النقد العربي القديم:

نجد لقضية السرقات جذوراً في أوائل المصنفات النقدية القديمة، مثل (الطبقات) لابن سلام (٢٣١هـ)، تكشف عن وعي الناقد العربي القديم بهذه القضية من جوانبها، وعدم انحصار أفقه النقدي في جانب واحد، لا يرى في المبدع الذي يفيد من نصوص سابقه إلا سارقاً، فقد فطن ابن سلام إلى فكري الاقتباس والمعنى الخاص الذي تداوله الشعراء حتى صار عاماً مشتركاً. وهاتان الفكرتان تُخرجان كثيراً من المعاني المتشابهة عن قهمة السرقة، كما تنبّهان، ضمناً، على تأثير الرواية الشفوية، التي كان الشعر القديم ينتقل بواسطتها، في نسبة البيت أو الأبيات لأكثر من شاعر في وقت واحد، الأمر الذي يوهم بالسرقة دون حدوثها.^٥

^١ معتصم سالم الشمايلة، التناص في الشعر العربي القديم، مرجع سابق، ص ١٨، وانظر أيضاً: ص ٣٠.

^٢ انظر: ابن النديم، الفهرست، تحقيق: الشيخ إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٩٩٧، ص ٩٦.

^٣ انظر: المصدر السابق، ص ١٤٠.

^٤ انظر: المصدر السابق، ص ١٨٠.

^٥ محمد مصطفى هذارة، الأبعاد النظرية لقضية السرقات، مرجع سابق، ص ١٢٧.

وذكر ابن سلام روايات استخدم فيها لفظة السرقة، أو ألفاظا دالة عليها، وكان استخدامه لها بالمعنى الحقيقي للفظ، كما في قوله: "دخل النابغة على عثمان بن عفان، فقال: أستودعك الله يا أمير المؤمنين وأقرأ عليك السلام. قال: له؟ قال: أنكرت نفسي، فأردت أن أخرج إلى إبلي فأشرب من ألبانها وأشتم من شيخ البادية. وذكر بلده. فقال: يا أبا ليلى: أما علمت أن التعرب بعد المحجرة لا يصلح؟ قال: لا والله ما علمت، وما كنت لأخرج حتى أستاذنك، فأذن له، وضرب له أجلا. فخرج من عنده فدخل على الحسن بن علي فودعه، فقال له الحسن: أنشدنا من بعض شعرك. فأنشده:

الْحَمْدُ لِلَّهِ لَا شَرِيكَ لَهُ، مَنْ لَمْ يَقْلُهَا فَنَفْسَهُ ظَلَمًا^١

فقال له: يا أبا ليلى! ما كنا نروي هذه الأبيات إلا لأمية بن أبي الصلت؟ قال: يا ابن رسول الله، والله إني لأول الناس قالها، وإن السروق من سرق أمية شعره".^٢

وأيضاً ما رواه عن قراد بن حنش من شعراء غطفان، إذ يذكر أنه "كان قليل الشعر جيدة، وكانت شعراء غطفان تغير على شعره، فتأخذ، فتدعيه، منهم زهير بن أبي سلمى".^٣ وقد استخدم في هذا النص أكثر من لفظة للدلالة على معنى السرقة، وهي: الإغارة، والأخذ، والادعاء، لكنه لم يتوقف عندها ليبين إن كان يرى فروقا بينها، أم أنها تعبر جميعها عن معنى واحد. وقد أصبحت هذه الألفاظ، فيما بعد، مصطلحات معروفة في النقد العربي في قضية السرقات.

وتحدث الجاحظ (٢٥٥هـ) في (الحيوان) عن السرقة على أنها أمر لا يخلو منه شاعر، وهذه هي الحال سواء أكان المعنى غريباً عجيباً، أم شريفاً كريماً، أم بديعاً مخترعاً، وحجة الشاعر اللاحق في ما يأخذه من معاني من سبقه أنه لم يسمع بذلك المعنى قط، وأنه خطر على باله كما

^١ ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه وحققه وشرحه: سجع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ص١٩٠.

^٢ ابن سلام الجهمي، طبقات فحول الشعراء، مصدر سابق، ج١، ص١٢٧. وانظر البيت في: ديوان النابغة الجعدي، مصدر سابق، ص١٤٧.

^٣ ابن سلام الجهمي، طبقات فحول الشعراء، مصدر سابق، ج٢، ص٧٣٣.

خطر على بال الأول من غير سماع.^١ ومن هنا ظهر الاشتراك في المعاني، لأنها سهلة التداول بين المبدعين، ومن طبيعة الإبداع أن يستعين الشعراء بخواطر بعضهم، ويتنازعوا المعاني بينهم، حتى لا يكون أحد منهم أحق بذلك من صاحبه، "إلا ما كان من عنترة في صفة الذباب؛ فإنه وصفه فأجاد صفته فتحامى معناه جميع الشعراء فلم يعرض له أحد منهم. ولقد عرض له بعض المحدثين ممن كان يحسن القول، فبلغ من استكراهه لذلك المعنى، ومن اضطرابه فيه، أنه صار دليلاً على سوء طبعه في الشعر".^٢ قال عنترة:

فترى الذبابَ بما يغني وحده هزجاً كفعلِ الشاربِ المترنم
غرداً يحك ذراعه بذراعه فعل المكب على الزناد الأجذم^٣

ثم يعلق الجاحظ على هذه الأبيات قائلاً: ولم أسمع في هذا المعنى بشعر أراضاه غير شعر عنترة.^٤

ومن نقاد القرن الثالث الهجري الذين التفتوا إلى قضية السرقات ابن قتيبة (٢٧٦هـ—) في (الشعر والشعراء)، وقد كانت له آراء نقدية واضحة فيها، ولكن مثل سابقه، إذ لم يفرد الحديث عنها في باب مستقل، أو فصل من كتاب، بل كان حديثه عنها منشوراً في صفحات كتابه.

ومما يلفت الانتباه في هذا الكتاب حذر ابن قتيبة من استخدام لفظة (السرقعة)، واستبداله بها ألفاظاً أخرى أكثر قبولاً مثل: الأخذ، والاتباع، ولكنه استخدم لفظة السرقعة على قلة، مثل قوله واصفاً أحد الشعراء بأنه أشدهم إخفاء لسرقعة في سرقته معنى بيت امرئ القيس:

^١ الجاحظ، الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجليل، بيروت، ١٩٩٦، ج ٣، ص ٣١١. وانظر أيضاً: عيسى علي العاكوب، التفكير النقدي عند العرب، دار الفكر، دمشق-دار الفكر المعاصر، بيروت، ط ١، ١٩٩٧، ص ١٤١-١٤٢.

^٢ الجاحظ، الحيوان، مصدر سابق، ج ٣، ص ٣١١.

^٣ وفي الديوان: وخلا الذباب بما فليس يبارح *** غردا كفعل الشارب المترنم
غردا يحك ذراعه بذراعه *** قدح المكب على الزناد الأجذم

انظر: شرح ديوان عنترة بن شداد، مصدر سابق، ص ١٤٥.

^٤ الجاحظ، الحيوان، مصدر سابق، ج ٣، ص ٣١١. وانظر أيضاً: بديع أحمد حسن العزام، المصطلح النقدي والبلاغي عند أبي علي الحائمي، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، إشراف: أنور أبو سويلم، وزهير المنصور، ١٩٩٤، ص ٩٩.

لَهُ أَطْلًا ظَنِّي وَسَاقًا نَعَامَةً وَإِرْخَاءُ سَرَحَانٍ وَتَقْرِبُ تَنْفُلٍ^١

إذ تبعه الناس في هذا الوصف وأخذوه، ولم يجتمع لهم ما اجتمع له في بيت واحد.
وكان أشدهم إخفاءً للسرقة المعذل في قوله:
لَهُ قُضْرِيًّا رِئْمٌ وَشَدَقًا حَمَامَةً وسالفتا هَيْتِي مِنَ الرِّبْدِ أَرْبَدًا^٢

ومن أمثلة النصوص التي استخدم فيها ابن قتيبة لفظة (الاتباع)، وهي كثيرة، قوله:
"وقد سبق امرؤ القيس إلى أشياء ابتدعها، واستحسنها العرب، واتبعت عليها الشعراء، من
استيقافه صحبه في الديار، ورقة النسيب، وقرب المأخذ".^٣

كما استخدم لفظة (الأخذ) كثيراً، كما في قوله عن أبي نواس أنه قال:
في مجلس ضحكك السرور به عن ناجذيه وحلت الخمر^٤

فيعلق قائلاً: "وهذا بيت لا يسأل عن معناه، وإنما أخذه من قول امرئ القيس حين
قتلت بنو أسد أباه، فحلف لا يشرب خمراً حتى يدرك بثأره، فلما أدرك ثأره قال:
حلت لي الخمرُ وكنتُ امرئاً عن شربها في شغل شاغل^٥

وكان أبو نواس حلف لا يشرب خمراً حتى يجمعه ومن يحب مجلس، فلما اجتمعا حلت
له الخمر".^٦

وقد تنبه ابن قتيبة على زيادة الشاعر اللاحق على معنى الشاعر السابق الذي أخذ منه،
وذكر ذلك، وكأنه يريد أن ينسب الإحسان للآخذ، وإن كان قد بنى إحسانه على آثار من
سبقه، فأخذ الشاعر من الشاعر لم يكن معيياً عنده، أو على الأقل لم يصرح بذلك، وهذا ما

^١ شرح ديوان امرئ القيس، مصدر سابق، ص ١٥٥.

^٢ ابن قتيبة، الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد شاكر، دار التراث العربي للطباعة، د. ط، ١٩٧٧، ج ١، ص ١٤٠.

^٣ المصدر السابق، ج ١، ص ١١٦.

^٤ ديوان أبي نواس، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٢٦.

^٥ شرح ديوان امرئ القيس، مصدر سابق، ص ١٧٣.

^٦ ابن قتيبة، الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد شاكر، مصدر سابق، ج ٢، ص ٨٢٦.

يبدو أيضاً من آرائه المتضمنة في كتابه. ومن أمثلة ذلك ما نقله عن الأصمعي أنه قال: "أوس بن حجر أشعر من زهير، ولكن النابغة طأطأ منه، قال أوس:

تري الأرض منا بالفضاء مريضة مُعْضَلَةٌ منا يجمع عرمم^١

وقال النابغة:

جيش يظل به الفضاء معضلاً يدع الإكام كأنهن صحارى^٢

فجاء بمعناه وزاد^٣. فلم يعب الأصمعي، أو ابن قتيبة الذي نقل قوله، اتكاء النابغة على معنى بيت أوس، ولعل زيادته هي التي شفعت له، وأبعدت عنه تهمة السرقة.

أما المبرد (٢٨٥هـ) فقد أشار في (الكامل) إلى مواطن استشعر فيها شبهاً بين بيت وبيت، أو بيت وأبيات سابقة، أو بيت ونص نثري، سواء أكان قولاً مأثوراً، أم مثلاً سائراً، ناسباً ذلك إلى السرقة أحياناً، ولا ينسبه إليه أحياناً، مما يدل على أنه قد تنبه على احتمال تعاور المعاني بين الشعراء والناثرين، مثلما ذكره عن أبي العتاهية أنه يأخذ معانيه من الحكم والأقوال المأثورة.^٤

ومن الأمثلة التي يذكر فيها المبرد لفظة (السرقة) قوله عن إسماعيل بن القاسم إنه "لا يكاد يخلى مما تقدم من الأخبار والآثار، فينظم ذلك الكلام المشهور، ويتناوله أقرب متناول، ويسرقه أخفى سرقة".^٥

وقد تحدث المبرد عن تشكيل معنى بيت من معنى أكثر من بيت سابق، وهذا ما تحدث عنه النقاد اللاحقون، مثل الحائمي، وابن رشيق، وأطلقوا عليه مصطلح الالتقاط أو التلفيق، ولكن المبرد تنبه عليه، وأشار إليه إشارة سريعة، دون أن يطلق عليه مصطلحاً.^٦

^١ ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٩٦٧، ص ١٢١.

^٢ ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: علي فاعور، مصدر سابق، ص ٥٧.

^٣ ابن قتيبة، الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد شاكر، مصدر سابق، ج ١، ص ٢١١-٢١٢.

^٤ انظر: المبرد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، د. ط، د. ت، ج ١، ص ٢٣٨.

^٥ المصدر السابق، ج ١، ص ٣٣٠. وانظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٥٩.

^٦ انظر: المصدر السابق، ص ١٠٣-١٠٤.

وإن جرت الألفاظ منّا بمدحة
لغيرك إنساناً فأنت السذي نعي^١

أخذه من الأحوص حيث يقول:

متى ما أقل في آخر الدهر مدحة
فما هي إلا لابن ليلى المكرم^٢

ويشير ابن طباطبا إلى فكرة يبدو أن أحداً لم يسبقه إليها، وهي أن الشاعر قد يدع في معنى، فله في مثل هذه الحالة أن يكرره بصيغ مختلفة في أشعاره؛ فقد يحسن الشاعر في معنى يدعه، فيكرره في شعره على عبارات مختلفة، وإذا انقلبت الحالة التي يصف فيها ما يصف، قلب ذلك المعنى ولم يخرج عن حد الإصابة فيه^٣، كما قال عبد الصمد بن المعذل في مدح أحدهم:

ألا قل لسارق الليل لا تخش ضلّة
سعيد بن سلم ضوء كل بلاد^٤

فلما مات رثاه فقال:

يا ساريا حيره ضلاله
ضوء البلاد قد خبا ذباله^٥

ولا يمكن أن يعدّ تكرار الشاعر لألفاظه ومعانيه في أكثر من قصيدة سرقة، لأن الشاعر يقوم بعملية التكرار دون وعي منه، سواء كان تكرار ألفاظ بعينها، أو تكرار معان. ويفسر تكرار الشاعر ألفاظاً بعينها في النقد الحديث بأن لكل شاعر معجماً شعرياً خاصاً به، وكذلك

^١ ديوان أبي نواس، مصدر سابق، ج ١، ص ١٣٤.

^٢ ابن طباطبا، عيار الشعر، مصدر سابق، ص ٧٩. والبيت في: شعر الأحوص الأنصاري، جمعه وحققه: عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٩٩.

^٣ ابن طباطبا، عيار الشعر، مصدر سابق، ص ٨٣. وانظر أيضاً: منتهى علي حسين، المصطلح النقدي في (عيار الشعر) لابن طباطبا: دراسة لغوية تاريخية نقدية، رسالة ماجستير، ١٩٩٠، ص ٤٧.

^٤ اسم المدوح سعيد بن سلم الباهلي. انظر البيت في: ديوان عبد الصمد بن المعذل، حققه وقدم له: زهير غازي زاهد، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٨، ص ١٠١.

^٥ المصدر السابق، ص ١٦٦.

كل ناثر، يمتح منه ألفاظه، ويبني بوحى منه تراكيبه، وهذا ما يسمى بـ (المعجم الشعري - Poetic Diction).^١

وبهذا يُعدّ ابن طباطبا واحداً من أهم النقاد الذين وضعوا الأبعاد النظرية لقضية السرقات، من خلال آرائه المهمة التي طرحها في (عيار الشعر) والتي تعكس تفهمه الواضح لهذه القضية، وعدم سيره وراء من جعل منها مادة للاتهامات الباطلة، أو محاولة هدم الشعراء باستخراج الأصول القديمة لمعانيهم.^٢

أما مهلهل بن يموت (٣٣٤هـ) فلم يقدم أي آراء نظرية عن تصوره لقضية السرقات في كتابه (سرقات أبي نواس)، وجاء كتابه تطبيقياً، يُعنى بتتبع أصول معاني أبيات أبي نواس أكثر من اعتناؤه بوضع القواعد الأساسية لقضية السرقات، ويان الأسس التي بنى عليها أحكامه في سرقات أبي نواس.^٣ وأراه أقرب إلى أن يُصنف ضمن النقد التوثيقي من أن يصنف ضمن النقد الفني.

وساهم أبو بكر الصولي (٣٣٥هـ) بكتاب (أخبار أبي تمام) في هذه القضية، وقام بتطبيق الأسس النظرية على الشعر بحيادية؛ فهو يرى أن أبا تمام هو أحد قلة يجهدون أنفسهم ويكدّون ذهنهم في استخراج المعاني والغوص عليها، ويصفه بأنه كثيراً ما يتكئ على نفسه في العمل على المعاني واختراعها، ومع هذا يقرّ بأنه يمكن أن يأخذ معنى من معاني السابقين، ولكنه "متى أخذ معنى زاد عليه، ووشحه ببديعه، فكان أحق به. وكذلك الحكم في الأخذ عند العلماء".^٤

ومن أمثلة ذلك ما ذكره دعبل عن أخذ أبي تمام لمعانيه، واستحسان المتلقي لأبي تمام في المعنى الذي أخذه من دعبل.^٥

وهذا الرأي الذي يذكره الصولي على لسان رجل يجلس في حلقة دعبل هو رأيه الذي يتبناه ويقول به كما مرّ، والذي يرى أن العلماء بالشعر يذهبون إليه، مما يدلّ على تفهمه لفكرة

^١ انظر تعريف المعجم الشعري في: Barfield (Owen), Poetic Diction: A Study in Meaning, London, Faber and Faber, 1927, P.41.

^٢ محمد مصطفى هدارة، الأبعاد النظرية لقضية السرقات، مرجع سابق، ص ١٢٨. وانظر أيضاً: محمد بن عبد الرحمن الربيع، ابن طباطبا الناقد، النادي الأدبي، الرياض، كتاب الشهر (٤)، ١٩٧٩، ص ٥٥-٥٩.

^٣ انظر: مهلهل بن يموت، سرقات أبي نواس، تحقيق: محمد هدارة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٥٧.

^٤ أبو بكر الصولي، أخبار أبي تمام، مصدر سابق، ص ٥٣.

^٥ مرت هذه الرواية من قبل. انظر: الفصل الثاني من هذه الدراسة، ص ١١٦.

تعاور المعاني بين الشعراء، واقتناعه بحق اللاحق في معنى السابق إن زاد عليه وأخرجته في حلة أجمل من حلته التي أخذها منها.

ومن النقاد الذين شاركوا بشكل ما في التنظير الأولي لهذه القضية أبو أحمد العسكري (٣٨٢هـ-)، في (المصون)، الذي لم يستخدم لفظة (سرقة) كثيراً، ولكنه أكثر من استخدام لفظة (أخذ)، و(اتبع) إما عوضاً عنها، أو تأدية لمعنى آخر يقصده.

يرى أبو أحمد العسكري أن الأخذ قد يكون في الشعر أو النثر، ومن أمثله في النثر أن إسماعيل بن صبيح كتب إلى بعض الرؤساء "(في شكر ما تقدم من إحسان الأمير شاغل عسن استبطاء ما تأخر منه). فأخذه أحمد بن يوسف فكتب إلى بعضهم: (أحق من أثبت لك العذر في حال شغلك من لم يخل ساعة من برك وقت فراغك)".^١

أما في الشعر فالأمثلة كثيرة^٢، فمن أمثلة الأخذ قول الشماخ^٣:

وَتَقْسِمُ طَرْفَ الْعَيْنِ نَصْفًا أَمَامَهَا وَنَصْفًا تَرَاهُ خَشِيَّةَ السُّوْطِ أَزُورًا^٤

الذي أخذه مسلم بن الوليد فقال:

تَمَشِي الْعِرْضَةَ قَدْ تَقْسَمُ طَرْفَهَا وَضَحُ الطَّرِيقِ وَخَوْفُ وَقَعِ الْمُحْصَدِ^٥

ومن أمثلة الاتباع قول منصور النمرى^٦:

^١ أبو أحمد العسكري، المصون في الأدب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة-دار الرفاعي، الرياض، ط٢، ١٩٨٢، ص٦٤-٦٥.

^٢ انظر: أبو أحمد العسكري، مصدر سابق، ص٦٦-١٠٠. وكذلك: ص١٢٣-١٢٥. وص١٤٥-١٥٣. وص١٩٩-٢٠١.

^٣ المصدر السابق، ص٧٠-٧١.

^٤ في الديوان: وتقسم طرف العين شطر أمامها *** وشطرًا تراه خشيّة السوط أنجزا. انظر: ديوان الشماخ - بن ضرار الذبياني، حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨، ص١٣٧.

^٥ في الديوان: تخدي العرضة قد تقسم طرفها *** وضح الطريق وخوف مس المحصد. انظر: ديوان صريع الغواني، مصدر سابق، ص٢٣٢.

^٦ أبو أحمد العسكري، المصون، مصدر سابق، ص٦٦.

ليلٌ من النقع لا شمسٌ ولا قمرٌ إلا جبينُك والمذروبة الشُّرْعُ^١

الذي تبعه بشار فقال:

كأن مثارَ النقع فوق رؤسهم وأسيافنا ليلٌ تماوت كواكبُه^٢

أما السرقة، فمن أمثلتها قول عدي بن زيد^٣:

قد يُدْرِكُ المُبْطِئُ مِنْ حَظِّهِ وَالْخَيْرُ قَدْ يَسْبِقُ جُهْدَ الْحَرِيصِ^٤

الذي سرقه القطامي فقال:

قد يُدْرِكُ المتأني بعضَ حاجتِه وقد يكون مع المستعجل الزللُ^٥

وقدم المرزباني (٣٨٤هـ) إسهامات مفيدة في حديثه عن قضية السرقات في (الموشع)، ساعدت في ترسيخ الآراء النقدية التي وضعها النقاد السابقون. وقد استخدم عدداً من المصطلحات التي عبر بها عن معنى السرقة، مثل المصاللة، والانتحال، بالإضافة إلى لفظة (السرقة) التي لم يكن يتردد في استخدامها، ولكن يبدو أنه يستخدمها في مواضعها المناسبة.

يذكر المرزباني أن الفرزدق كان "يصلت على الشعراء ينتحل أشعارهم، ثم يهجو من ذكر أن شيئاً انتحله أو ادعاه لغيره، وكان يقول: ضوال الشعر أحب إلي من ضوال الإبل، وخير السرقة ما لم تقطع فيه اليد".^٦

ويبدو من الجزء الأول من النص استخدام المرزباني لمصطلحي المصاللة والانتحال. أما الجزء الأخير من النص فيكشف عن رؤية المبدع، وهو الفرزدق في هذا السياق، إلى السرقة

^١ في الديوان: ليل من النقع لا نجم ولا قمر. انظر: شعر منصور النمرى، جمع وتحقيق: الطيب العشاش، دار المعارف، دمشق، ١٩٨١، ص ١٠١.

٥٨٢٨١٦

^٢ ديوان بشار بن برد، مصدر سابق، ج ١، ص ٣١٨.

^٣ أبو أحمد العسكري، المصون، مصدر سابق، ص ٦٩.

^٤ ديوان عدي بن زيد العبادي، حققه وجمعه: محمد جبار المعيد، شركة دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، ١٩٦٥، ص ٧٠.

^٥ ديوان القطامي، تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ط ١، ١٩٦٠، ص ٢٥.

^٦ المرزباني، الموشع، مصدر سابق، ص ١٤٧.

على أنها أداة فنية تستخدم لتجويد النص الشعري، ورفع قيمته الفنية، "ولم يكن يرى في السرقة عملاً يخل بشاعريته، ولذلك مارسها وسطاً على الشعراء، يأخذ منهم جيد شعرهم".^١ وهذا خلاف رؤية النقاد الذين كانوا يرونها، في أحيان كثيرة، عيباً يغض من قيمة النص الشعري.

ويتفق الأخطل مع الفرزدق في هذه الرؤية، إذ يروي المرزباني أيضاً عن الأخطل قوله: "نحن معاشر الشعراء أسرق من الصاغة".^٢ وفي قوله هذا إدراك منه، بوصفه مبدعاً، بسرقة، واعتراف بها، وتصريح بأهميتها عنده، فما يسرقه الشاعر من شعر غيره يوازي، إن لم يفق، ما يسرق الصائغ من ذهب غيره. فالمادة المسروقة في الحالين ثمينة.

وقد ذكر المرزباني نماذج من انتحالات الفرزدق، يمكن أن تعبر عن النمط المثالي للسرقة في صورتها المجردة لا يتسع المجال لذكرها في هذا السياق.^٣

ويذكر المرزباني عن الأصمعي قوله إن "تسعة أعشار شعر الفرزدق سرقة، وكان يكابر. وأما جرير فما علمته سرق إلا نصف بيت، قال: ولا أدري! ولعله وافق شيء شيئاً، قلت: وما هو؟ فقال: هجاء، ولم يخبرنا به".^٤

ولكن المرزباني، كان على ما يبدو، يميل إلى كراهية التعصب في الادعاء على شاعر بالسرقة، والابتعاد عن الموضوعية العلمية، والالتكاء على أمور خارج النقد في الحكم على الأدب، فقال معلقاً على كلام الأصمعي: "وهذا تحامل شديد من الأصمعي، وتقوّل على الفرزدق لهجائه باهلة، ولسنا نشك أن الفرزدق قد أغار على بعض الشعراء في أبيات معروفة،

^١ وليد محمود خالص، الشعراء النقاد (١) الفرزدق، مكتبة الفلاح، الكويت، ط١، ١٩٨٦، ص١٧٦.

^٢ المرزباني، الموشح، مصدر سابق، ص١٩٢. ويؤيد هذه الفكرة رأي الحريري (٥١٦هـ)، الذي يرى أن "استراق الشعر عند الشعراء، أفضح من استراق البيضاء والصفراء، وغيرهم على بنات الأفكار، كغيرهم على البنات الأبيكار". انظر: الحريري، مقامات الحريري، مكتبة هاشم، ص٢٢٣. مما يدل أيضاً على تفوق السرقة الأدبية على السرقة المادية. ويذكر د. هدار أن السرقة أصبحت في العصر العباسي عرفاً شائعاً بين الشعراء، لا يكادون يتخرجون منه، وذلك نتيجة اتساع دائرة الثقافة، وتعدد منابعها، مما أدى إلى تعدد دائرة السرقات، وتعدد مصادر الأخذ، فأصبح الشعراء يستمدون معانيهم من القرآن، والحديث، والفلسفة، وأقوال الحكماء، مجاهرين بذلك لاعتقادهم أن ما فعلوه ليس إلا طريقة من طرائق الفن السليم. انظر: محمد مصطفى هدار، مشكلة السرقات في النقد العربية، مرجع سابق، ص٣٠٤.

^٣ المرزباني، الموشح، مصدر سابق، ص ص ١٤٦-١٥٤.

^٤ المصدر السابق، ص١٤٦.

فأما أن نطلق أن تسعة أعشار شعره سرقة فهذا محال، وعلى أن جريراً قد سرق كثيراً من معاني الفرزدق^١.

وهذا الموقف يسجل للمرزباني نزاهته، فالفرزدق علم من أعلام الشعر العربي، يستحيل أن يكون تسعة أعشار شعره سرقة، ويبدو أن حكم الأصمعي اللا موضوعي جاء، كما أشار المرزباني، بسبب هجاء الفرزدق لباهلة، قبيلة الأصمعي^٢.

وساهم الحائمي (٣٨٨هـ) في التأليف في قضية السرقات التي يبدو أنها شغلت جزءاً كبيراً من وقته وجهده، إذ ألّف فيها ثلاثة كتب على ما وصلنا، هي (حلية المحاضرة)، و(الرسالة الموضحة)، و(الرسالة الحاتمية). ويمثل كتاب (الحلية) الجانب النظري في قضية السرقات عند الحائمي، أما (الرسالة الموضحة) و(الرسالة الحاتمية) فيمثلان الجانب التطبيقي.

وقد تحدث في فصل في (الحلية) عن السرقات والمحاذات، بدأه بمقدمة يوضح فيها عمله فيه، فقال: "هذا فصل أودعته فقرّاً من أنواع الانتحال، والاختزال، والاقتضاب والاستعارة، والإحسان في السرق، والإساءة، والنظر والإشارة، والنقل والعكس، والتركيب والاهتمام، والسابق واللاحق، والمبتدع والمتبع، وغير ذلك مما يفتقر الأديب المرهف إلى مطالعته. وجمعت من شتات ذلك مؤونة الطلب والجمع. وفرقت بين أصناف ذلك فروقاً لم أسبق إليها، ولا علمت أن أحداً من علماء الشعر سبقني في جمعها"^٣.

ويدي الحائمي تفهماً كبيراً لخطية احتذاء اللاحق كلام السابق وطريقته في التعبير، دون وعي منه أو قصد للسرقة، لأنه يستخدم الكلمات ذاتها، واللغة ذاتها، ويعبر عن أمور لا تخرج عن دائرة الأمور التي عبر عنها من قبله، لذلك يتحتم عليه أن يسير على الطريق التي ساروا عليها، وضرب مثالا على ذلك الأعرابي، وهو شخص لا يقرأ ولا يكتب، ولا يروي ولا يحفظ، ولا يتمثل ولا يحذو، ولا يكاد يخرج كلامه عن كلام من قبله، ولا يسلك إلا طريقة قد ذلت له. ومن ظن أن كلامه لا يلتبس بكلام غيره، فقد كذب ظنه. ولو نظر ناظر في معاني الشعر والبلاغة، حتى يخلص لكل شاعر وبليغ ما انفرد به من قول، لم يشركه فيه أحد قبله ولا بعده، لألفى ذلك قليلاً معدوداً، ونزراً محدوداً^٤.

^١ المرزباني، الموشح، المصدر السابق، ص ١٤٦-١٤٧.

^٢ انظر: حسين الزعبي، المرزباني: مترله في حركة النقد العربي القديم، مرجع سابق، ص ١١٧.

^٣ الحائمي، حلية المحاضرة، مصدر سابق، ١٩٧٩، ج ٢، ص ٢٨.

^٤ المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٨.

ومع كل هذا التفهم الذي يديه تجاه حتمية تكرار الكلام إلا أنه يرفض الرأي الذي يقول إن الكلام كله مشرع للجميع، والألفاظ مباحة، ويرى أن الأمر لو كان كما قالوا "لما تعابرت الشعراء بالسرق والاحتلاب!! ألا ترى إلى قول جرير يخاطب الفرزدق:

سَتَعْلَمُ مَنْ يَكُونُ أَبُوهُ قَيْنًا وَمَنْ عُرِفَتْ قِصَائُهُ اجْتِلَابًا"^١

ويتفق في حكمه على الألفاظ أو الأبيات التي يتوارد عليها أكثر من شاعر مع عدد من النقاد المنصفين، فيدخله في باب الاشتراك في اللفظ، ويذكر أن علماء الشعر، ونقاد الكلام، وأرباب الصناعة أجمعوا على "أن من أخذ معنى، أو لفظاً، أو جمعاً لهما، وقع الحكم على أن المبتدع منهما أعلاهما سناً، وأقدمهما موثاً، وأن المتبع هو المتأخر منهما، لاستقرار ذلك في الأكثر. فإن جمعهما عصر، ألحق بأولاهما بالإحسان، وأشدّها تناسباً في الكلام. فإن وقع إشكال في ذلك ترك لهما، ولم يقض لأحدهما بالاختراع دون صاحبه".^٢

كما يتفق في رأيه في الاحتذاء والاتباع مع ما كان سائداً بين نقاد عصره، وهو أن المحتذي إذا تناول المعنى، وأحدث عليه تغييراً يجعله بالأسماع أشدّ علقاً، وفي النفوس ألطف مسلکاً، كان أحق به. على أن للسابق للمعاني والمفترع عذر الألفاظ فضيلته التي لا يدفع عنها، ومزيته التي لا بد من الاعتراف له بها.^٣ لذلك لم يكذ الحامي يعترف للمتنبي بأنه أحسن في إبراز معنى أخذه، أو لفظ نقله من غيره، حتى لا يكتب الفضل للمتنبي بإحسانه في المعنى المأخوذ، أو زيادته على اللفظ المنقول أو غير ذلك، وكان يذمه كثيراً، ويعيب عليه عدم استطاعته تجويد ما يأخذه عن غيره. ويظهر ذلك في الكتب التي أفردتها للتطبيق على شعر المتنبي، مثل (الرسالة الموضحة)، التي ألح فيها على إبراز سرقات المتنبي عامة، وتأكيد أن بعض معانيه (مسلوخ سلخ الإهاب)، وهو (يحتذي قول فلان)، أو (ينظر إلى معنى فلان). أو (الرسالة الحامية)، فقد تتبّع فيها أبيات المتنبي التي يرى أنه أخذ معانيها من (أرسطو)، ناسياً، أو متناسياً،

^١ الحامي، حلية المحاضرة، المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٩. وفي الديوان:

ستعلم من يصير أبوه قيناً *** ومن عُرِفَتْ قصائده اجتلاباً

انظر: شرح ديوان جرير، مصدر سابق، ص ٦٦.

^٢ الحامي، حلية المحاضرة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٦٩.

^٣ المصدر السابق، ج ٢، ص ٦٩-٧٠.

فيها أبيات المتنبي التي يرى أنه أخذ معانيها من (أرسطو)، ناسيا، أو متناسيا، أثر العامل الثقافي، الذي يشكل الخلفية الثقافية لأي مبدع، في نظمه.^١

أما أبو هلال العسكري (٣٩٥هـ) فقد أفرد بابا خاصا في (الصناعتين) للحديث عن حسن الأخذ، وبابا آخر للحديث عن قبح الأخذ. وهو يتناول في هذين البابين قضية السرقة، في حال كونها حسنة أو سيئة، ولكن يبدو أنه يتحرج من استخدام كلمة السرقة، فاستخدم لفظة (الأخذ) بديلا لها.

وقد كان تناوله لهذه القضية مقصودا ومحددا، ولم يكن كلامه عليها عاما، أو داخلا في سياق حديثه عن موضوع آخر كما كانت الحال قبل ذلك. وقد ذكر هذا في باب قبح الأخذ، فقال: "وقد أتيت في هذا الباب على الكفاية ولا أعلم أحدا ممن صنف في سرق الشعر فمثل بين قول المبتدي وقول التالي وبين فضل الأول على الآخر والآخر على الأول غيري.. وإنما كانت العلماء قبلي ينيهون على مواضع السرق فقط".^٢

ولم يستخدم العسكري لفظة (سرقة)، إنما هو عنده (أخذ) و(اتباع)، وهناك محسن في اتباعه، ومسيء فيه، وأمثلة النوعين كثيرة مذكورة في البابين اللذين خصصهما لذلك. وقد توصل إلى هذا الرأي النقدي السليم عن طريق الخبرة الشخصية المباشرة.

ولم يضع العسكري تعريفا محددا عن (حسن الأخذ)، ولكنه تحدث في هذا الباب عن أفكار عدة، يمكن أن تدرج جميعها تحت هذا المعنى، مثل حتمية تكرار الكلام، والمواردة، وغيرهما. وتنطوي هذه الأفكار التي طرحها تحت عنوان (حسن الأخذ) على فكرة تداخل الكلام، وحضور بعضه في بعض، دون أن يعد ذلك في السرقة، ودون أن يتهم المبدع بهذه

^١ انظر: الحائمي، الرسالة الموضحة، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، د.ط، ١٩٦٥، ص ١٠٤، إذ يستهزئ الحائمي بالمتنبي معرضا بسرقة معنى بيت من أبي نواس، ولكن بأسلوب ساخر مر. وانظر أيضا آراءه في: الرسالة الحائمية فيما وافق المتنبي في شعره كلام أرسطو في الحكمة، تقديم وتحرير: فؤاد إفرم البستاني، بيروت الكاثوليكية، ١٩٣١، ص ٢٦٠-٢٦٤. ولزبد من التفاصيل انظر: محمد مصطفى هدار، الأبعاد النظرية لقضية السرقات، مرجع سابق، ص ١٣٠. وانظر: بديع أحمد العزام، المصطلح النقدي والبلاغي عند أبي علي الحائمي، مرجع سابق، ص ٩٨-١٠٩. عن مصطلح (السرقة). وكذلك: جبرا إبراهيم جبرا، المصطلح النقدي والبلاغي في كتاب المثل السائر، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إشراف: موسى رابعة، ١٩٩٦، ص ١٧٦-١٧٧. وأحمد محمد نتوف، النقد التطبيقي عند العرب في القرنين الرابع والخامس الهجريين، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، إشراف:

عمر موسى باشا، ٢٠٠٠-٢٠٠١، ص ٦٣-٦٥.

^٢ العسكري، الصناعتين، مصدر سابق، ص ٢٥٧.

التهمة، فالأمر عند العسكري ليس إلا أخذًا حسنًا. أما قبح الأخذ فيذكر له العسكري تعريفًا محددًا، وهو "أن تعتمد إلى المعنى فتتناوله بلفظه كله، أو أكثره، أو تخرجه في معرض مستهجن، والمعنى إنما يحسن بالكسوة".^١

أما المرزوقي (٤٢١هـ) فلم يتوقف، في (شرح ديوان الحماسة)، عند قضية السرقات وما يدور حولها من مصطلحات شغل بها النقد كثيرًا في القرنين الرابع والخامس الهجريين، إذ لم يذكر لفظة (السرقه)، ولم ينظر لها، إنما تتبع مواطن التشابه في شعر الشعراء، أو المعاني المشتركة، وذكرها دون أن ينسبها إلى السرقه، مثل ما ذكره عن بيت جعفر بن علبه الحارثي^٢:

عجبتُ لمسراها وأن تخلصتُ
إلى وباب السجن دوي موصدُ

وهذا كما قال الحارث بن حلزة اليشكري^٣:

طرق الخيال ولا كليله مدلج
سدكا بأرحلنا ولا يتعرج

وكما قال الخطيئة:

وأن اهتدت والدو بيني وبينها
وما خلّت ساري الليل بالدو يهتدي^٤

وقدم الثعالبي (٤٢٩هـ) في (اليتيمة) نصوصًا لا تمثل أكثر من الجانب التطبيقي على قضية (السرقات)، أما النصوص النظرية التي يطرح فيها الناقد آراءه في هذه القضية فلا وجود لها.

^١ المصدر السابق، ص ٢٤٩.

^٢ القصيدة في: المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، ج ١، ص ٥١، مطلقها:

هوأي مع الركب اليماني مصعد**جنيب وجنماني بمكة موثق

^٣ القصيدة في المفضليات، انظر: المفضل بن محمد بن يعلى الضبي، المفضليات، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، بيروت-لبنان، ط ٦، ص ٢٥٥. وانظر أيضًا: ديوان الحارث بن حلزة وعمرو بن كلثوم، شرح: مجيد طراد، دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٩٩٨، ص ٤٩.

^٤ المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، مصدر سابق، ج ١، ص ٥٢-٥٣. وفي الديوان: وما كان ساري الدو بالليل يهتدي. انظر: ديوان الخطيئة برواية وشرح ابن السكيت، مصدر سابق، ص ٧٤. والدو: أرض ليس يهتدي إليها ناس، يقال إنما بين البصرة واليمامة.

ومن الأفكار التي طرحها من خلال الأمثلة ما ذكره في سياق حديثه عن أبي الطيب أن
الصاحب بن عباد كان يعمد إلى معاني المتنبي فيحل نظمها، مستعيناً بألفاظه ومعانيه في ترسله.
وقد ذكر عدداً من الأمثلة على ذلك، منها قول الصاحب: "لئن كان الفتح جليل الخطر، عظيم
الأثر، فإن سعادة مولانا لتبشر بشوافع له، يعلم معها أن الله أسراراً في علاه لا يزال يديها،
ويصل أوائلها بتواليها. وهو من قول أبي الطيب:

وَلِلَّهِ سِرٌّ فِي عُـلَاكَ، وَإِنَّمَا كَلَامُ الْعِدَى ضَرْبٌ مِنَ الْهَذْيَانِ^١

ولم يكن الصاحب يخفي سرقة من المتنبي، بل يعترف بها، وحجته في هذا أن المعاني
ليست خاصة بالمتنبي، لأنه أخذها من شعراء سابقين، فهو يسرق من المتنبي، وغيره من الشعراء،
مثلاً يسرق المتنبي من غيره.^٢ ومن أمثلة ما أخذه الصاحب من المتنبي قول الصاحب:

لَيْسَنَ بُرُودَ الْوَشْيِ لَا لِتَحْمُلِ وَلَكِنْ لِمَصَوْنِ الْحُسْنِ بَيْنَ بُرُودِ^٣

إذ أخذه من قول المتنبي:

لَيْسَنَ الْوَشْيَ لَا مُتَحَمَّلَاتِ وَلَكِنْ كَيْ يَصُنَّ بِهِ الْجَمَالَ^٤

كما ذكر الكثير من الأمثلة على سرقات الشعراء من المتنبي.^٥ وكذلك على سرقات
المتنبي من غيره.^٦

ويبدو مما سبق أن الثعالبي وقف على ما وقف عليه سابقوه من هذه القضية، إلا أنه
أضاف إليها بعداً جديداً حين تحدث عن فكرة تكرار بعض الشعراء لمعانيهم، التي تنبه عليها ابن
طباطبا من قبل، وهي ما يسمى بالـ (معجم الشعري) للشاعر، أو بـ (السركات الشخصية).^٧

^١ الثعالبي، يتيمة الدهر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٣، ج ١، ص ١٢٣. وانظر
بيت المتنبي في: ديوان المتنبي بشرح العكبري، مصدر سابق، ج ٤، ص ٢٤٢. وفيه: كلام العدا ..

^٢ الثعالبي، يتيمة الدهر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصدر سابق، ج ٣، ص ٢٧٥.

^٣ ديوان الصاحب بن عباد، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، مكتبة النهضة، بغداد، ط ١، ١٩٦٥، ص ٢١٥.

^٤ انظر: ديوان المتنبي بشرح العكبري، مصدر سابق، ج ٣، ص ٢٢٢.

^٥ الثعالبي، يتيمة الدهر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصدر سابق، ج ١، ص ١٢٨.

^٦ المصدر السابق، ج ١، ص ١٣٢.

^٧ انظر على سبيل المثال: ياسين عايش، المرزباني وكتابه الموشح، مرجع سابق، ص ١٧٣.

والذي أراه أن أحداً لا يسرق من نفسه، إنما يستخدم ألفاظه ذاتها، ويكررها، لأنه يستخدم معجماً شعرياً خاصاً به، لذلك أفضل استخدام مصطلح (المعجم الشعري) على تكرار الشاعر لمعانيه، أو لألفاظه، التي تظهر من خلال المعاني، بدلاً من استخدام مصطلح (السرقات الشخصية).

أما الشريف المرتضى (٤٣٦هـ) فقد خصّ قضية السرقات الشعرية، وما يرتبط بها من موضوعات بشيء من الاهتمام، فتحدث عن طبيعة السرقة الشعرية، وعن حكمها، وعن السرقة غير المقصودة، وما يسمى بالتوارد الذي ألحّ عليه كثيراً، وأخرجه من حيز السرق، كملأ أخرج ما يسمى بالسرقة غير المقصودة، أو اللا واعية، بتعبير النقد الحديث من حيز السرق أيضاً.^١ ولكن أفكاره هذه جاءت متناثرة في كتبه، ذات الطابع الأدبي غالباً، ولم تأت في مصنف نقدي، أو فصل خاص في أي كتاب من كتبه، إلا أن ذلك لا يقلل من قيمتها، ولا من قيمته بوصفه ناقداً أسهم إسهاماً فعالاً في هذه القضية الشائكة من قضايا النقد العربي القديم.

ويوضح الشريف المرتضى منهجه في كتاب (الشهاب في الشيب والشباب) بقوله إنه لن يحابي متقدماً بالزمان على متأخر، فما المتقدم إلا من قدّمه إحسانه لا زمانه، وفضله لا أصله، والسبق عنده للإحسان لا الأزمان.^٢

ويمكن استخلاص فكرتين رئيسيتين في آراء الشريف المرتضى النقدية عن قضية السرقات، وهما فكرتي الموارد، والسرقة غير المقصودة.

يرى الشريف المرتضى أن الشعارين قد يتواردان من غير سماع الآخر بيت الأول، أو بسماعه ثم نسيانه، كما حدث لأخيه الشريف الرضي الذي سمع بيتين له، وأعجب بهما، ووصفهما بالبديع المخترع، ثم وجد الشريف المرتضى ذلك البديع المخترع نفسه في ديوان أخيه بخطه بعد وفاته. ويسوّغ الشريف المرتضى ذلك بأن أخاه قد يكون أنسي "سماعه له، وقذف به خاطره، وجرى على هاجسه، فأثبتته تقديراً منه أنه مبدع له لا متبع فيه، فكثيراً ما يلحق الشعراء ذلك فيتواردون في بعض المعاني المسبوق إليها، وقد كانوا سمعوها فأنسوها. فالخواطر مشتركة، والمعاني معرضة لكل خاطر، جارية على كل هاجس".^٣

^١ أحمد محمد المعتوق، الشريف المرتضى: حياته، ثقافته، أدبه ونقده، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، ع ٤٤، السنة ١١، صيف ١٩٩٣، ص ٥٢.

^٢ انظر: الشريف المرتضى، الشهاب في الشيب والشباب، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨٢، ص ٧.

^٣ الشريف المرتضى، طيف الخيال، مصدر سابق، ص ٩٥.

ومن هنا يرى أنه لا يجوز إطلاق الحكم بالسرقة بمجرد تقدم أحد الشاعرين بالزمان، لاحتمال أن يكون المتقدم قد سمع من المتأخر ونسي ما سمعه، وذهب عنه، ثم اتفق له مثله ممن غير قصد، فيظن أنه قد سبق إليه. كما يحتمل أن لا يكون المتأخر قد سمع من المتقدم، فتوارد من غير قصد ولا وقوف من أحدهما على ما تقدمه الآخر إليه. والإنصاف أن يقال هذا المعنى نظير هذا المعنى، ويشبهه، ويوافقه، فأما أخذه وسرقه فمما لا سبيل إلى العلم به.^١

وفي التوارد من غير قصد إشارة إلى السرقة غير المقصودة عند الشريف المرتضى، أو ما يطلق عليه في النقد الحديث مصطلح (السرقة غير الواعية - Unconscious Plagiarism)، وهو مفهوم موسع لفكرة توارد الخواطر التي ألح عليها الشريف المرتضى. ويبدو أنه من أوائل من تنبه عليها من النقاد العرب القدماء، ولكنه لم يصرح بمعرفتها، إنما عبر عنها تطبيقياً، كما كشف عن إدراكه لها بعبارة (توارد من غير قصد).

وظاهرة السرقة غير الواعية تكاد تكون ظاهرة طبيعية مألوفة، غير مستترة بين الشعراء، من وجهة نظر المرتضى، ومن وجهة نظر النقد الحديث كذلك. وسبب ذلك هو أن كل شاعر يستمد مادة تجاربه الشعرية من تجارب شعرية سابقة، ومن كل ما يختزن في ذاكرته من إيجاءات وعناصر وآثار، وكل ما ينفع به من المعاني والصور والمواقف المختلفة.^٢

أما الحصري القيرواني (٤٥٣هـ) فقد ذكر نبذة في آخر كتابه (زهر الآداب وثمر الألباب) عن السرقات الشعرية، واكتفى فيها بذكر بيت أو بيتين لشاعر ما، ثم التعقيب بذكر ما يشبههما من أبيات سابقة. وقد استخدم لفظة (سرق) مرة واحدة فقط، معقبا على أبيات للنابغة، بقوله: "سرقه أشجع السلمي".^٣

وكان يستخدم أحيانا لفظة (نَبَّهَ على)، وفي أحيان أخرى يستخدم لفظة (أخذ) بصيغ مختلفة، وكذلك استخدم لفظة (ألم).^٤

^١ الشريف المرتضى، الشهاب، مصدر سابق، ص ١٥-١٦.

^٢ أحمد محمد المعتوق، الشريف المرتضى، مرجع سابق، ص ٦٠-٦٢.

^٣ الحصري القيرواني، زهر الآداب وثمر الألباب، تحقيق: يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١،

١٩٩٧، ج ٢، ص ٤٠٤.

^٤ المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٠٤-٤٠٦.

وكان هذا كل ما ذكره الحصري القيرواني عن قضية السرقات، مما يدلّ على أنه لم يكن معنيًا بالقضية ذاتها، وقد ذكرها لأن العادة قد جرت آنذاك على أن تُختم المؤلفات الأدبية والنقدية بالحديث عن هذه القضية على ما يبدو.

أما ابن رشيق (٤٥٦هـ) فيرى أن عمل الشعراء اللاحقين إنما هو امتداد أو تراكم على عمل السابقين، ويشبه الفريقين، السابقين واللاحقين، برجلين "ابتدأ هذا بناء فأحكمه وأتقنه، ثم أتى الآخر فنقشه وزينه، فالكلفة ظاهرة على هذا وإن حسن، والقدرة ظاهرة على ذلك وإن خشن".^١

ويقع السرقة عند ابن رشيق في البديع المخترع، الذي يختص به الشاعر، لا في المعاني المشتركة التي تجري في عادات الناس، والمستعملة في أمثالهم ومحاوراتهم، مما ترتفع الظنة فيه عن الذي يورده أن يقال إنه أخذه من غيره. ويرى في اتكال الشاعر على السرقة اتكالا تامًا بلادة وعجزًا، كما أن تركه كل معنى سبق إليه جهل، ولكنه يختار أوسط الحالات.^٢

ويميز ابن رشيق بين أشكال الأخذ، إذ لا يطلق لفظة (سرقة) على كل أشكال الأخذ، فمن أخذ معنى بلفظه كما هو كان سارقًا، ومن غير بعض اللفظ كان سائحًا، أما من غير بعض المعنى ليخفيه، أو قلبه عن وجهه، كان ذلك دليل حذقه.^٣

ورأيه يتوافق مع رأي الحائمي في موضوع توارد شاعرين على معنى واحد، فالحكم عنده أن "أولاهما به أقدمهما موتًا، وأعلاهما سنًا، فإن جمعهما عصر واحد كان ملحقةً بأولاهما بالإحسان، وإن كانا في مرتبة واحدة روي لهما جميعًا".^٤

وقد تحدث ابن رشيق عن الشعر المخترع والمولد والمبدع. والمخترع هو ما لم يسبق إليه قائله، ولا عمل أحد من الشعراء قبله نظيره أو ما يقرب منه، كقول امرئ القيس:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابَسًا لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَلْبِيُّ

فإنه أول من طرق هذا المعنى وابتكره، وسلم الشعراء إليه، فلم ينازعه أحد إياه.^٥

^١ ابن رشيق، العمدة، مصدر سابق، ج ١، ص ٩٢.

^٢ المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٨١.

^٣ المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٨١.

^٤ ابن رشيق، العمدة، المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٩٢.

^٥ شرح ديوان امرئ القيس، مصدر سابق، ص ١٦٦.

^٦ ابن رشيق، العمدة، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٦٢.

أما التوليد فهو أن يستخرج الشاعر معنى من معنى شاعر تقدمه، أو يزيد فيه زيادة،
فذلك يسمى بالتوليد، وليس باختراع، لما فيه من الاقتداء بغيره، ولا يقال أيضا (سرقة) لأنه
ليس آخذاً له على وجهه، مثال ذلك قول امرئ القيس:

سَمَوْتُ إِلَيْهَا بَعْدَ مَا نَامَ أَهْلُهَا سُمُوَ حَبَابِ الْمَاءِ حَالاً عَلَى حَالٍ^١

فقال عمر بن أبي ربيعة، وقيل: وضاح اليمن:

فاسْقُطْ عَلَيْنَا كَسَقُوطِ النُّوَى لَيْلَةً لَا نَـأَهِـاهُ وَلَا زَاجِرُ^٢

فولد معنى مليحاً اقتدى فيه بمعنى امرئ القيس، دون أن يشركه في شيء من لفظه، أو
ينحو نحوه إلا في المحصول، وهو لطف الوصول إلى حاجته في خفية.^٣

أما المعنى المبدع فهو إتيان الشاعر بالمعنى المستظرف، والذي لم تجر العادة بمثله.^٤
ويرى أحد النقاد المحدثين أن قسَمَ المعاني المبدعة، الذي أراد ابن رشيق أن يجعله قسماً
ثالثاً من أقسام الإنتاج الأدبي، ومناظراً للمخترع والمولد في الشعر، لا وجود له على النحو
الذي صوره ابن رشيق؛ فالشاعر إما أن يهتدي إلى معنى جديد كل الجدة، لم يخطر ببال أحد
قبله، أو خطر ولكنه لم يخرج به إلى حيز الوجود في لغة الشعر، فذلك هو المخترع. وإما أن يلقي
بما سبق إلى مثله، مع زيادة له فيه، أو تقصير عنه، أو تغيير وتعديل، إلى غير ذلك، وهذا هسو
المولد، ولا ثالث للقسمة العقلية، ولا لواقع الفنون المنتجة.^٥ ويرى أنه يمكن تأويل التقسيم
الثلاثي الذي قدمه ابن رشيق للمعاني لو اعتبرنا أن ابن رشيق أراد بالبديع طريقة أداء المعنى،
كأن ترد الفكرة على ذهن الشاعر، ويريد أن يصورها للناس، فيلجأ إلى طريقة من طرق اللغة

^١ شرح ديوان امرئ القيس، مصدر سابق، ص ١٦١.

^٢ شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، مصدر سابق، ص ٤٩٥. وهو موجود أيضاً في: أبي الفرج الأصبهاني، قيس بن
ذريح ووضاح اليمن: قطوف الأغاني، مصدر سابق، ص ٩١.

^٣ ابن رشيق، العمدة، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٦٣.

^٤ المصدر السابق، ج ١، ص ٢٦٥.

^٥ عبد الرؤوف مخلوف، ابن رشيق ونقد الشعر: دراسة نقية تحليلية مقارنة، وكالة المطبوعات، الكويت، ط ١،

في الأداء. فيكون الاختراع للفكرة في عمومها، والإبداع لطريقة تأدية هذه الفكرة، والتوليد هو الزيادة في الفكرة، أو التحوير فيها، أو استيحاؤها.^١

كما تحدث ابن رشيق عن الاشتراك، في اللفظ والمعنى، فالذي في اللفظ ثلاثة أنواع: أحدها: أن يكون اللفظان راجعين إلى حد واحد، ومأخوذين من حد واحد، فذلك اشتراك محمود، وهو التجنيس.

والثاني: أن يكون اللفظ يحتمل تأويلين، أحدهما يلائم المعنى الذي أنت فيه، والآخر لا يلائمه، ولا دليل فيه على المراد، كقول الفرزدق:

وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حي أبوه يقاربه^٢

فقوله (حي) يحتمل القبيلة، ويحتمل الواحد الحي، وهذا الاشتراك مذموم قبيح، والمليح الذي يحفظ لكثير في قوله يشبب:

لعمرى لقد حبيت كل قصيرة إلي، وما تدري بذاك القصائر^٣
عنيت قصيرات الحجال ولم أرد قصار الخطا: شر النساء البحائر^٤

فأنت ترى فعلته لما أحس باشتراك كيف نفاه، وأعرب عن معناه الذي نحا إليه.^٥
والثالث: ليس من هذا في شيء، وهو سائر الألفاظ المبتذلة للتكلم بها، لا يسمى تناولها سرقة، ولا تداولها اتباعا، لأنها مشتركة، لا أحد من الناس أولى بها من الآخر، فهي مباحة غير محظورة، إلا أن تدخلها استعارة، أو تصحبها قرينة تحدث فيها معنى، أو تفيد فائدة، فهناك يتميز الناس، ويسقط اسم الاشتراك الذي يقوم به العذر، ولو غير اللفظة وأتى بما يقوم مقامها، كقول الأسود بن يعفر:

^١ المرجع السابق، ص ٣٩٢-٣٩٣.

^٢ لم أعثر عليه في ديوان الفرزدق.

^٣ في الديوان: وأنت التي حبيت كل قصيرة *** إلي، وما يدري بذاك القصائر

^٤ ديوان كثير عزة، تحقيق: قدرى مايو، مصدر سابق، ص ١٤٩.

^٥ ابن رشيق، العمدة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٩٦-٩٧.

بمقلصٍ عتدٍ جهيرٍ شُدّه قيد الأوابد والرهان جواد^١

فهو كقول امرئ القيس: *منجرد قيد الأوابد هيكل*.^٢

أما الاشتراك في المعاني فنوعان:

أحدهما: أن يشترك المعنيان وتختلف العبارة عنهما، فيتباعد اللفظان، وذلك هو الجيد المستحسن، نحو قول امرئ القيس:

كَبِكرِ الْمُقائِلةِ الْبَيَاضِ بِصُفْرةٍ غَذَاهَا تَمِيرُ الْمَاءِ غَيْرُ مُحَلِّلٍ^٣

وقول غيلان ذي الرمة:

نَحْلَاءُ فِي بَرَجٍ، صَفْرَاءُ فِي نَعَجٍ كَأَنَّهَا فِضَّةٌ قَدْ مَسَّهَا ذَهَبٌ^٤

الفضة قد خالطها الذهب يسيراً، ولذلك قال (قد مسها).^٥

والثاني على ضربين:

أحدهما: ما يوجد في الطباع من تشبيه الجاهل بالثور والحمار، والحسن بالشمس والقمر، ونحو ذلك، لأن الناس كلهم، الفصيح والأعجم والأبكم، فيه سواء.

والآخر ضرب كان مخترعاً، ثم كثر حتى استوى فيه الناس، وتواطأ عليه الشعراء آخرًا عن أول، نحو قولهم في صفة الخد (كالورد)، وفي القد (كالغصن)، فهذا النوع، وما شابهه، قد كان مخترعاً، ثم تساوى الناس فيه، إلا أن يولد أحد منهم فيه زيادة، أو يخصه بقرينة، فيستوجب بها الانفراد من بينهم.^٦

^١ في الديوان: بمشمر عتد جهيز شده. انظر: ديوان الأسود بن يعفر، صنعة: نوري حمودي القيسي، وزارة الإعلام والثقافة، سلسلة كتب التراث (١٥)، ١٩٧٠، ص ٣١. وهو موجود في المفضليات أيضاً، انظر: المفضل الضبي، المفضليات، مصدر سابق، ص ٢١٩.

^٢ ابن رشيق، العمدة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٩٧-٩٨. وهذا عجز بيت لامرئ القيس، وصدره: وقد أغتدي والطير في وكناتها. انظر: شرح ديوان امرئ القيس، مصدر سابق، ص ١٥٣.

^٣ في الديوان: غذاها نمير الماء غير المحلل. انظر: شرح ديوان امرئ القيس، مصدر سابق، ص ١٥١.

^٤ في الديوان: كحلأ في برج.. انظر: ديوان ذي الرمة، مصدر سابق، ص ٣٣.

^٥ ابن رشيق، العمدة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٩٨.

^٦ المصدر السابق، ج ٢، ص ١٠٠.

وكان ابن رشيق أحسن بأنه لم يوف بحث السرقات حقه في (العمدة)، فعاد وفصل القول في السرقة في رسالة عنوانها بـ (قراضة الذهب في نقد أشعار العرب)، وهي تدور على قضية السرقات تحديداً، وقد أكد فيها آراءه التي عرضها عن هذا الموضوع في (العمدة)، وزاد في بعضها شرحاً وتمثيلاً.^١

وتجدر الإشارة إلى أن ابن رشيق قد أضاف في (القراضة) فكرة جديدة عن قضية السرقات، وهي أن الوزن والقافية هما اللذان يحددان الشعر، لذلك فإن "الصانع إذا صنع شعراً ما، وقافية ما لمن قبله، وكان من الشعراء، شعر في ذلك الوزن، وذلك الروي، وأراد المتأخر معنى بعينه، فأخذ في نظمه، أن الوزن يحضره، والقافية تضطره، وسياق الألفاظ يحذوه حتى يورد نفس كلام الأول ومعناه، حتى كأنه سمعه وقصد سرقة، وإن لم يكن سمعه قط".^٢

وبهذا يحاول ابن رشيق أن يقدم تعليلاً قوياً لمسألة السرقات في الشعر العربي في نطاق حدوده العامة التي تحدد ماهيته، وتكيف طبيعته بوصفه شكلاً تعبيرياً من أشكال التعبير الأخرى. وقد قدم آراءه في هذا الباب، في اثنين من مؤلفاته، بما ينبئ عن خبرته بالأشعار، ومعرفته بمدخلاتها ومآخذها ومصادرها، وما يكون بين البيت والبيت، والكلمة والكلمة من خفي الأخذ، ودقيق الشبه.^٣

^١ لن أعرض لها في هذا السياق، لأن معظم الآراء النقدية المتضمنة بها قد عرضت في الفصل السابق من هذه الدراسة، وسيكون إيرادها هنا تكراراً لا ضرورة له. ويذكر عبد الرؤوف مخلوف أن (العمدة) هو أول ما كتب ابن رشيق. انظر كتابه: ابن رشيق القيرواني، سلسلة نوابع الفكر العربي (٣٢)، دار المعارف، مصر، ١٩٦٤، ص ٦٤. وانظر عن آراء ابن رشيق في القراضة: محمد مصطفى هذارة، الأبعاد النظرية لقضية السرقات، مرجع سابق، ص ١٣٣. وانظر أيضاً: عبد الرحمن ياغي، حياة القيروان وموقف ابن رشيق منها، المكتبة المغربية (١)، دار الثقافة، بيروت، ط ١، ١٩٦١، ص ٤٤٢.

^٢ ابن رشيق، قراضة الذهب، مصدر سابق، ص ٧٩.

^٣ الشيخ بو قربة، المنهج النقدي عند ابن رشيق القيرواني، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ١٩٨٧، ص ٢٤٥. وانظر أيضاً: عبد الرؤوف مخلوف، ابن رشيق الناقد الشاعر، سلسلة أعلام الكلام (٤٥)، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر، ١٩٦٥، ص ١٩١.

وتحدث ابن شرف القيرواني (٤٦٠هـ) في (إعلام الكلام)^١، وقال إن السرقة من عيوب الشعر، وأنه كثير فيه، ثم ذكر أنواع السرقات، فمنها "سرقة ألفاظ، ومنها سرقة معانٍ، وسرقة المعاني أكثر، لأنها أخفى من الألفاظ".^٢

ويقول ابن شرف إن السرقة التي تكون بزيادة المعنى على اللفظ هي أفضل السرقات، أما السرقة التي يلجأ فيها الشاعر إلى سرقة البيت باختصار معناه وزيادة لفظه فهي أقبح السرقات.^٣

ويرى أن سرقة المعاصر قصور همة، والفضل للمسروق منه لا للسارق، ويستشهد على ذلك بقول أبي نواس عن معنٍ بيت أخذه من أبي الشيص: ما زلت أحسد أبا الشيص على هذا البيت حتى أخذته منه.^٤

وتحدث أبو طاهر البغدادي (٥١٧هـ) في (قانون البلاغة)، تحت عنوان (السرقات) عن المعاني والألفاظ، فالمعاني، لمع، والألفاظ مشتركة، وقد قسم أحوال أخذ المعاني والألفاظ، وصفة الآخذين تبعاً لنوعية الأخذ؛ فمن سبق إلى معنى "ثم جاء بعده من يتعاطاه، فإن أخذه كما هو، كان سارقاً، وإن أخذه ببعض لفظه كان سالخاً، وإن أخذه وكساه من عنده، كان

^١ ذكر محقق (إعلام الكلام) في أول الكتاب أن (إعلام الكلام) هو نفسه كتاب (مسائل الانتقاد)، وهو نفسه أيضاً (رسائل الانتقاد)، الذي حققه حسن حسني عبد الوهاب، ونشره محمد كرد علي مع مجموعة رسائل ومقامات تحت عنوان (رسائل البلغاء)، وقال محقق (مسائل الانتقاد) إنه قد جرت العادة أن ينشر كتاب واحد تحت عناوين عدة. انظر: ابن شرف القيرواني، مسائل الانتقاد، دراسة وشرح وتحقيق: النبوي عبد الواحد شعلان، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٨٢. وانظر أيضاً: محمد كرد علي، رسائل البلغاء، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط٣، ١٩٤٦.

^٢ ابن شرف القيرواني، إعلام الكلام، عني بتصحيحه وضبط ألفاظه: عبد العزيز أمين الخانجي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٢٦، ص٤٢. وانظر: مسائل الانتقاد، ص١٩٨-٢٠٠. وانظر: رسائل الانتقاد، ص٣٤٠.

^٣ ابن شرف القيرواني، إعلام الكلام، مصدر سابق، ص٤٢. وانظر أيضاً: حلمي إبراهيم محمد عبد الفتاح، ابن شرف القيرواني: حياته، أدبه، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، إشراف: عبد الكريم خليفة، ١٩٨٢، ص٢٥٨.

^٤ انظر: مسائل الانتقاد، ص١٩٩.

^٥ بيت أبي الشيص هو: وقف الهوى بي حيث أنتِ فليس لي *** متأخر عنه ولا متقدم

انظر: أبو الشيص الخزاعي، ديوان أبي الشيص، مصدر سابق، ص١٠١. وبيت أبي نواس هو:

فما جازه جود ولا حلّ دونه *** ولكن يسير الجود حيث يسير

انظر: ديوان أبي نواس، مصدر سابق، ج١، ص٢٢٢، وفيه: ولكن يصير الجود حيث يصير. ويعلق ابن شرف على هذين البيتين قائلاً: فهذا هذا، على أن بيت أبي الشيص أحلى وأطبع، ومع حلاوته جزالة. انظر: إعلام الكلام، ص٤٢.

أولى به من الأول".^١ وهذا يذكر بكلام أبي هلال العسكري، وابن رشيق، حول الحكم على الآخذ بحسب طبيعة الآخذ.

ويرى أبو طاهر البغدادي أن تكرار معاني السابقين في النتاج الأدبي للاحقين أمر لا مناص منه، إذ "قلما تجد شعر شاعر، أو رسالة كاتب، أو خطبة خاطب، إلا وجدت فيه معنى مسبقاً إليه، ولفظاً مشهوراً قبله".^٢

ويبحث أبو طاهر البغدادي على ضرورة التلطف في الآخذ، ويحظر الآخذ على من لا يأنس في نفسه المقدرة على التلطف فيه، فالخاذق والبارع يخفي ديبه إلى الشيء حتى يستخرجه، والمتخلف البليد يظهر تسوره على الأمر إذا أراد.^٣

ويجعل ابن بسام الشنتريني (٥٤٢هـ) من علم البديع أساساً لقضية السرقات في كتاب (الذخيرة)، الذي سار فيه على خطى عدد من النقاد المعتدلين الذين سبقوه، مثل الآمدي، والعسكري، وابن رشيق. وهو يلتزم، في دراسة السرقات، منهجاً لا يضيق به على الشاعر، ولا يحجر على خاطره، فيقر بتوارد الخواطر، واتفاق المواجس. وقد تشكل عنده هذا المنهج نتيجة اطلاعه الجاد على المؤلفات النقدية السابقة له، وإحساسه الفني الواعي لخفايا الأدب ومعانيه.^٤

ومما يجدر ذكره أن ابن بسام لم يبن دراسته في السرقة على نظرية بعينها، ولكنه السترم منهجاً محدداً في استقراء النصوص، والحكم عليها، فكان يحكم بالآخذ، والاحتذاء، والاتباع، والمعارضة، وغير ذلك، حسب طبيعة النصوص التي بين يديه، أما الحكم بالسرقة فقد كان نادراً عنده، ولعل ذلك يعود لما قرره في بداية كتابه حين يقول: "وإذا ظفرت بمعنى حسن، أو وقفت على لفظ مستحسن، ذكرت من سبق إليه، وأشرت إلى من نقص عنه، أو زاد عليه، ولسنت أقول: آخذ هذا من هذا قولاً مطلقاً، فقد تتوارد الخواطر، ويقع الخافر على الخافر، إذ الشعر ميدان، والشعراء فرسان".^٥

^١ أبو طاهر البغدادي، قانون البلاغة، مصدر سابق، ص ٧١-٧٢.

^٢ المصدر السابق، ص ٧١-٧٢.

^٣ المصدر السابق، ص ٧٣-٧٤.

^٤ حسين خريوش، ابن بسام وكتابه الذخيرة، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، إشراف: السيد مصطفى غازي، ١٩٧٧، ص ٢٧٥.

^٥ انظر: المرجع السابق، ص ٢٧٧.

^٦ ابن بسام الشنتريني، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠، ج ١، ص ٢٤.

ويتضح من هذا النص منهجه في كتابه، فهو يتحرج من استخدام لفظة (سرقة)، وسترده عنده بشكل نادر، إذ يرى أن المعاني المتشابهة يمكن النظر إليها من زوايا مختلفة غير (السرقه) أو (الأنخذ)، مثل: (توارد الخواطر) و(وقع الحافر على الحافر).

وتحدث ابن بسام النحوي (٥٤٢هـ)^١ عن سرقات المتنبي، في كتاب (سرقات المتنبي ومشكل معانيه). ويعدّ هذا الكتاب أحد المظاهر التطبيقية البحت لطرح النقاد القدامى لقضية السرقات، إذ يخلو من مقدمة نظرية يوضح فيها المؤلف رأيه في قضية السرقات، أو الأسس التي اعتمدها ليحدد على ضوءها سرقات المتنبي.

وقد تركزت جهود المؤلف في كتابه على ذكر قصائد للمتنبي مرتبة قوافيها على أبواب حسب حروف المعجم، وفي نهاية الحديث عن كل باب يذكر سرقات المتنبي في هذا الباب، فيأتي بالبيت ثم يعقبه بذكر مصدره، دون أن يعلق أو يذكر رأيه فيما يعده من سرقات.^٢ أما ابن الأثير (٦٣٧هـ)، وهو من البلاغيين المتأخرين، فقد تحدث عن قضية السرقات في أكثر من كتاب له^٣، ولكن يمكن الوقوف على أوضح آرائه فيها في الفصل الذي خصصه لها من كتابه (المثل السائر).

يصنف ابن الأثير السرقات الشعرية على أنها نوع من أنواع الصناعة المعنوية، التي ختم الحديث عنها بالكلام على السرقات. وقد اعتنى بالتأكيد على الفرق بين سرقة الناث من الناظم، وسرقة الناظم من الناظم.^٤

والسرقات عنده هي أن يورد الآخر شيئاً من ألفاظ الأول في معنى من المعاني، ولو لفظة واحدة، فإن ذلك من أدلّ الدليل على سرقة.° ويبدو في هذا التعريف شيء من التشدد وعدم الدقة، فاستعمال اللاحق للفظه استعمالها سابق لا يصح أن يؤخذ دليلاً على سرقة، لأن

^١ يرجع محقق الكتاب أن ابن بسام النحوي هو ابن بسام الشتريني صاحب الذخيرة.

^٢ ابن بسام النحوي، سرقات المتنبي ومشكل معانيه، تحقيق: محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٧٠.

^٣ مثل الجامع الكبير، وكفاية الطالب، وغيرهما.

^٤ جبرا إبراهيم جبرا، المصطلح النقدي والبلاغي في كتاب المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير، مرجع سابق، ص ١٨١.

[°] ابن الأثير، المثل السائر، مصدر سابق، ج ٢، ص ٣٤٥.

الألفاظ ليست حكراً على أحد، في رأيي. ولكنه يرى أن السرقة قد تكون مباحة بين الشعراء إن وُجدَ معها عنصر التورية أو الإخفاء.^١

وقد قسّم السرقات أقساماً خمسة، هي: النسخ، والسلخ، والمسوخ، وأخذ المعنى مع الزيادة عليه، وعكس المعنى إلى ضده. وسأذكر التعريف الأولي الذي ذكره لها دون أن أعرج على الأقسام التفريقية لكل منها.

النسخ هو: أخذ اللفظ والمعنى برمته، من غير زيادة عليه، وهو نوعان.

والسلخ هو: أخذ بعض المعنى، وهو اثنا عشر نوعاً.

أما المسوخ فهو: إحالة المعنى إلى ما دونه، وهو نوعان أيضاً.

بالإضافة إلى أخذ المعنى مع الزيادة عليه، وعكس المعنى إلى ضده، وهذا القسمان ليسا بنسخ ولا سلخ ولا مسوخ.^٢

والملاحظ أن ابن الأثير لم يضيف الكثير على ما قاله النقاد السابقون له، ولكنه حاول تبويب المادة التي يجوزته وترتيبها، وعرضها بجدية واضحة، ولكن بشيء من المبالغة في الترتيب والتبويب.

وكان لحازم القرطاجني (٦٨٤هـ) إسهام محدود من حيث مقدار المادة التي خصّ بها موضوع السرقات في كتابه (منهاج البلغاء وسراج الأدباء)، ولكنه كبير من حيث الكيف. وحازم لم يتحدث عن موضوع السرقات تحت العنوان ذاته، ولكنه تكلم على المعاني وأنواعها، المتداول منها والمختص، وحدد مراتب الشعراء تبعاً لنوع المعاني التي يلمون بها؛ فذكر أن "من المعاني ما يوجد مرتسماً في كل فكر، ومتصوراً في كل خاطر، ومنها ما يكون ارتسامه في بعض الخواطر دون بعض، ومنها ما لا ارتسام له في خاطر وإنما يتهدى إليه بعض الأفكار في وقت ما فيكون من استنباطه. فالقسم الأول هي المعاني التي يقال فيها إنها كثرت وشاعت، والقسم الثاني ما يقال فيه إنه قلّ أو هو إلى حيز القليل أقرب منه إلى حيز الكثير، والقسم الثالث هو المعنى الذي يقال فيه إنه ندر وعدم نظيره".^٣

وبعد أن قسّم المعاني هذا التقسيم الأولي، أخذ يفصل القول في كل نوع منها، فالقسم الأول، أي المعاني المتداولة، لا سرقة فيه، مثل تشبيه الشجاع بالأسد، والكرم بالغمام، لأنها

^١ بدیع أحمد العزام، المصطلح النقدي والبلاغي عند أبي علي الحائمي، مرجع سابق، ص ١٠٨.

^٢ ابن الأثير، المثل السائر، مصدر سابق، ج ٢، ص ٣٤٥.

^٣ حازم القرطاجني، منهاج البلغاء، مصدر سابق، ص ١٩٢.

موجودة في خواطر الناس جميعاً، "ولا فضل فيها لأحد على أحد إلا بحسن تأليف اللفظ. فإذا تساوى تأليفاً الشاعرين في ذلك فإنه يسمى الاشتراك، وإن فضلت فيه عبارة المتأخر عبارة المتقدم فذلك الاستحقاق، لأنه استحق نسبة المعنى إليه بإجادته نظم العبارة عنه، وإن قصر فيه عمن تقدمه فذلك الانحطاط".^١

أما القسم الثاني، أي المعاني التي هي إلى حيز القليل أقرب منها إلى الكثير، فهي المعاني التي قلّت في أنفسها، أو بالإضافة إلى كثرة غيرها، وفي أخذها شروط لا بد من وجودها حتى يكون الأخذ مقبولا، "منها أن يركب الشاعر على المعنى معنى آخر، ومنها أن يزيد عليه زيادة حسنة، ومنها أن ينقله إلى موضع أحق به من الموضع الذي هو فيه، ومن ذلك أن يقلبه ويسلك به ضد ما سلك الأول، ومن ذلك أن يركب عليه عبارة أحسن من الأولى".^٢ ويعدّ من تعرّض لهذه المعاني، دون أن يوجد في أخذها شرط من هذه الشروط سارقاً، أما إن وُجدت هذه الشروط أو شيء منها فذلك مقبول وخارج عن تهمة السرقة.^٣

أما القسم الثالث، وهي المعاني النادرة، أو كما يطلق عليها النقاد، المعاني العقم، فهي الدليل على نفاذ خاطر من توصل إليها، وتوقّد فكره، لأنه استنبط معنى غريباً، واستخرج من مكان الشعر سرّاً لطيفاً. وما كان بهذه الصفة فهو متحامى من الشعراء لقلة الطمع في نيله، فلا تتغلغل الأفكار لضيق بحاله، وبعد غوره، بحيث لا يوجد التهدي إلى مثله والتنبه إلى مظنة وجدانه في كل فكر، بل ذلك مقصور على بعض الأفكار وموجود في بعض الأحوال دون بعض. ومثل هذه المعاني لا تلقح ولا تحصل عنها نتيجة، ولا يقتدح منها ما يجري مجراها من المعاني، فلذلك تحامها الشعراء وسلموا لأصحابها، علماً منهم أن من تعرّض لها مفتضح. ويصحّ الحكم بالسرقة على من نقل معنى نادراً من غير زيادة، وهي أقبح السرقات.^٤

وتبعاً لأقسام المعاني يقسم حازم القرطاجني الشعراء إلى مراتب أربعة: اختراع واستحقاق وشركة وسرقة. "فالاختراع هو الغاية في الاستحسان، والاستحقاق تالٍ له،

^١ حازم القرطاجني، منهاج البلغاء، المصدر السابق، ص ١٩٢-١٩٣.

^٢ المصدر السابق، ص ١٩٣.

^٣ المصدر السابق، ص ١٩٣-١٩٤.

^٤ المصدر السابق، ص ١٩٤-١٩٥.

والسرقة منها ما يساوي الآخر فيه الأول فهذا لا عيب فيه، ومنها ما ينحط فيه الآخر عن الأول فهذا معيب، والسرقة كلها معيبة وإن كان بعضها أشدَّ قبحاً من بعض.^١

وواضح أن حازماً القرطاجني "آثر أن يستخدم لفظة (السرقة) للضرب المعيب من ألوان السرقات الشعرية، ومصطلحات: الاختراع، والاستحقاق، والسرقة، لما كان النقاد قبله يسمونه سرقة حسنة".^٢ وهذا تمييز صائب من حازم، بين ما يصح أن يسمى سرقة بإطلاق، دون إقرانها بصفة، وما لا يستحق هذا الاسم ذا المدلول السلبي مهما حاول النقاد تلطيفه بإضافة الصفات الحميدة له.

وكان لحازم القرطاجني فضل في عرضه الموجز والوافي لأهم ما يمكن أن يقال عن قضية السرقات، إذ نأى بها عن حيز الاتهامات والأقسام التفصيلية المعقدة، كما هو الحال قبله وبعده، ابتداء من الحائمي حتى البلاغيين المتأخرين الذين أسرفوا في ذكر أنواع السرقات وأقسامها وذكر الأمثلة والشواهد على كل قسم منها بتكلف لا يخفى.

وتحدث صلاح الدين الصفدي (٧٦٤هـ) في (نصرة الثائر) عن السرقات الشعرية بشكل تطبيقي خلو من الحديث النظري؛ فكان منهجه في كتابه أن يذكر البيت ثم يذكر مصدره، ويبالغ في ذكر كل ما يتصل بمعنى هذا البيت من أبيات شبيهة سابقة أو لاحقة.^٣ وقد يتكلف إيجاد علاقة ما بين البيتين أو الأبيات لإثبات سرقة قد لا تكون موجودة ألبتة.

وخصص القزويني (٧٣٩هـ) فصلاً في (الإيضاح) ليتحدث عن أنواع الاتفاق في المعنى، والاتفاق في الغرض، وفي الدلالة على الغرض، وأنواعه، وأنواع المعاني، مما يشترك فيه الناس، وما لا ينال إلا بالفكر، وأنواع كل ذلك. ويبدو ما قدمه في هذا الصدد اختصاراً لما قدمه عبد القاهر الجرجاني في (أسرار البلاغة)، مع إضافات شكلية ونظامية، كما يذكر أحمد الشايب.^٤

^١ حازم القرطاجني، منهاج البلغاء، المصدر السابق، ١٩٦.

^٢ ياسين عايش، المرزباني وكتابه الموشح، مرجع سابق، ص ١٧٣.

^٣ صلاح الدين الصفدي، نصره الثائر على المثل السائر، تحقيق: محمد علي سلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٢، ص ٣٧٥ وما بعدها.

^٤ الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، مصدر سابق، ج ١، ص ٥٥٧-٥٥٨. وانظر أيضاً: أحمد الشايب، أصول النقد الأدبي، مرجع سابق، ص ٢٧٠.

ثم انتقل بعد ذلك للحديث عن الأخذ والسرقة وأنواع ذلك، من أخذ ظاهر، أو أخذ غير ظاهر، وذكر أمثلة لهذين النوعين، مما لا يتسع المجال لذكرها هنا.^١

وقسم محمد بن علي الجرجاني (٨١٦هـ) في (الإشارات والتنبيهات) خاتمة كتابه إلى مسائل، كانت منها السرقات الشعرية، وهي أقسام ثلاثة عنده: الانتحال، والإغارة، والإلمام. ويسمى الانتحال فسخًا، وهو سرقة المعنى بألفاظه من غير تغيير، أو بعض تغيير، وهو مذموم جدًا. أما الإغارة، وتسمى مسخًا، فهي أخذ المعنى بتغيير نظمه، وهي محمودة إن اختصت بفضلة، كحسن السبك، أو الاختصار، أو الإيضاح، أو زيادة معنى. ويسمى الإلمام سلخًا، وهو أخذ المعنى من غير التعرض للفظ.^٢

ويبدو محمد بن علي الجرجاني سائرًا على خطى البلاغيين المتأخرين الذين سبقوه في محاولة تقسيم السرقات إلى أنواع، وذكر هذه الأنواع مع التمثيل عليها، ولكنني أرى في ذلك تعقيدًا لهذه القضية، التي سبق وأن اختصرها حازم القرطاجني في أفكار محددة، تتسم بالبساطة والوضوح. كما أن الأمثلة التي يذكرها محمد بن علي الجرجاني وغيره متداخلة، ويمكن أن يذكر المثال ذاته على أكثر من نوع مما يوردونه في هذه الأنواع، إلا أنها مرحلة من مراحل النقد والبلاغة العربية، لا يمكن تجاوزها، أو إهمالها، عند عرض هذه القضية النقدية.

وأشار يوسف البديعي (١٠٧٣هـ) في (الصباح المنني) إلى المعاني التي يتساوى فيها الشعراء، ويشترك فيها المحدثون والقديما، ورأى أن أمثال هذه المعاني الظواهر تتوارد عليها الخواطر، وتستوي في إيرادها، لذلك لا يصح عنده أن تُطلق على المتأخر صفة السرقة إن تناولها، إنما تُطلق صفة السرقة في المعاني المخصوصة، كقول أبي الطيب:

بناها عليٌّ والقنَّا يقرعُ القنَّا	وموجُ المنايا حولها متلاطمٌ
وكانَ بها مثلُ الجنونِ فأصبحتْ	ومن جثثِ القتلى عليها تمائمٌ ^٣

^١ الخطيب القزويني، الإيضاح، مصدر سابق، ج ١، ص ٥٥٨-٥٧٤.

^٢ محمد بن علي الجرجاني، الإشارات والتنبيهات، مصدر سابق، ص ٣٠٦-٣١١.

^٣ ديوان المتنبي بشرح العكري، مصدر سابق، ج ٣، ص ٣٨١. وفيه: بناها فأعلى والقنَّا تقرع القنَّا.

- دراسة مقارنة لعلاقة قضية السرقات بنظرية "التناص":

سأسعى في هذا العرض المقارن إلى تلمس أوجه الشبه، وتحديد مواطن الاختلاف بين كل من قضية السرقات ونظرية "التناص"، وذلك بتتبع أبرز ملامح قضية السرقات، وعرضها على ما سبق ذكره في الفصل الأول عند الحديث عن نظرية "التناص" وظروف نشأتها، وأهم الآراء والمبادئ التي تطرحها.

- مقارنة التعريف الاصطلاحي للسرقات بتعريف "التناص":

مر تعريف السرقات بأنها "أن يسبق بعض الشعراء إلى تقرير معنى من المعاني واستنباطه، ثم يأتي بعده شاعر آخر يأخذ ذلك المعنى ويكسوه عبارة أخرى، ثم يختلف حال الأخذ، فتارة يكون جيداً مليحاً، وتارة يكون رديئاً قبيحاً، على قدر جودة الذكاء والفطنة والفصاحة بسين الشعارين".^١

كما مر تعريف "التناص" بأنه حضور، أو تداخل، نص في آخر بشكل من الأشكال. أي أنه "يتعلق بالصلات التي تربط نصاً بآخر، وبالعلاقات أو التفاعلات الحاصلة بين النصوص مباشرة أو ضمناً، عن قصد أو غير قصد".^٢

ويبدو، من تحليل هذين التعريفين للمصطلحين، أن تعريف السرقة يتضمن العناصر

التالية:

- حضور نص سابق في نص لاحق، حضوراً صريحاً أو ضمناً.

- تتم السرقة بقصد ووعي من المبدع.

- إما أن تترك السرقة أثراً جمالياً، أو أثراً قبيحاً.

- ادعاء المبدع نسبة المعنى المأخوذ لنفسه.

ويتضمن تعريف "التناص" العناصر التالية:

- حضور نص في آخر حضوراً صريحاً أو ضمناً.

- يتم بقصد من المبدع، أو دون قصد.

ويضاف إلى ذلك، مما هو خارج هذا التعريف:

- يترك "التناص" أثراً جمالياً فقط.

- عدم ادعاء المبدع اللاحق نسبة النصوص الحاضرة في نصه لنفسه.

^١ العلوي اليمني، الطراز، مصدر سابق، ج ٣، ص ١٨٨.

^٢ سعيد بقطين، الرواية والتراث السرد، مرجع سابق، ص ١٠.

ويظهر من مقارنة هذه العناصر وجود نقاط التقاء بين التعريفين، وهي حضور نص في آخر، وأن هذا الحضور قد يحدث بوعي من المبدع في الحاليتين، وقصد منه لاستدعاء نص سابق في نصه. ويدلو من تصريح الفرزدق بسرقاته، ونظرته الإيجابية لها أنه يوجد جامع مشترك بينها وبين "التناص".

وكذلك قد تكون السرقة مليحة، أي أنها تترك أثراً جمالياً على النص اللاحق، و"التناص" له أثر جمالي دائماً.

أما ادعاء المبدع اللاحق نسبة المعاني التي يأخذها من غيره ويستخدمها في نصه لنفسه في قضية السرقات، وعدم اضطرابه لذلك في حالة "التناص"، فيبدو أنه يمثل النقطة الخلافية بين نظرة النقاد العرب القدامى لأحقية المبدع في التعامل مع النصوص المختلفة التي تشكل المرجعية الثقافية له، ونظرة نقاد نظرية "التناص". فالنقاد العرب القدامى نصوا على أن الشاعر حين يأخذ المعنى من غيره وينسبه لنفسه يكون سارقاً، مع أنهم استشهدوا في السرقات بأبيات يخلو سياقها من التصريح العلني لمبدعها بأخذها معناها من مبدع سابق ونسبتها إلى نفسه مع الأبيات التي اقترنت في سياق ذكرها بتصريح المبدع بأنه أحق بها من صاحبها، كما كان يحدث في حالات الإغارة والغضب والاهتمام وغير ذلك.

كما أنهم اهتموا بعض الشعراء بالسرقة، ناسين أثر العامل الثقافي الذي يعمل على تشكيل المرجعية الثقافية للشاعر أو الأديب، فيدخلون في السرقة كل حالات التأثر والتأثير، والإفادة غير الواعية أو المقصودة من آثار السابقين.

أما نقاد نظرية "التناص" فلم يتعرضوا لهذه النقطة، ولكن يفهم ضمناً، من تعريف "التناص"، أن النصوص الحاضرة في نص ما تدخل في ملكية المبدع الذي يستحضرها دون أن يضطر إلى التعبير عن ذلك صراحة أو ضمناً، لأن المبدع في نظرية "التناص" يحق له أن يستعين بما يحتفظ به في ذاكرته من مخزون ثقافي على اختلاف مصادره، وتوظيفه بما يخدم نصه، دون أن ينسب ذلك الصنيع إلى السرقة.

ونتيجة لما سبق، أرى أن السرقات تلتقي مع نظرية "التناص" في جزء كبير من التعريف الخاص بكل منهما، وهذا يوحي بوجود عامل مشترك بينهما ظهرت ملامحه الأولى على عتبة التعريف، وربما تكشف مقارنة المضمون الرئيسي لقضية السرقات عن جوانب التقاء متعددة بينهما، تتجاوز عتبة التعريف، وتتغلغل إلى الأفكار الجوهرية والرئيسية لكل منهما على أكثر من مستوى.

- مقارنة ظروف نشأة السرقات بظروف نشأة نظرية "التناص":

ظهرت حركة البحث والتأليف في السرقات في النقد العربي القديم في ظل احتدام الخلافات بين النقاد حول بعض الشعراء، كما ذكر، مما جعل نقطة انطلاق هذه القضية ذاتية غير موضوعية، جعلت همها تتبع سرقات الشعراء أكثر من البحث في صلب القضية نفسها. وقد تركت نقطة الانطلاق هذه آثارها على القضية حتى بعد أن تبناها نقاد معتدلون، حاولوا أن يستخدموا الميزان النقدي السليم في حكمهم على الشعراء، ودعوا إلى التخلي عن الحكم الأخلاقي، أو الرأي الشخصي في ذلك، إذ بقي البحث في قضية السرقات دائراً على محورين، الأول نظري: يعبر فيه الناقد عن رأيه في القضية عامة، والثاني تطبيقي: يطبق فيه آراءه السابقة على شاعر معين، أو أكثر، فيتبع سرقاته في أشعاره، وقيمتها تبعاً للميزان النقدي الذي عبر عنه في المحور النظري. وهكذا فعل عدد من النقاد المعتدلين، مثل: الأمدي في الموازنة، والقاضي الجرجاني في الوساطة، وعدد من النقاد الذين كانت آراؤهم شخصية إلى حد كبير، مثل: صاحب بن عباد، والحائمي، وابن وكيع، والعميدي.

أما "التناص" فقد نشأ، كما مر في الفصل الأول، في أحضان عدد من الاتجاهات والمناهج النقدية التي غذته بأصول انطلاقاته الأولى، مثل السيميائية والشكلانية الروسية وغيرهما. وبهذا تكون القاعدة التي انطلقت منها نظرية "التناص" قاعدة نقدية علمية بحت، في حين نجد القاعدة التي انطلقت منها قضية السرقات قاعدة شخصية، وإلى حد ما أخلاقية، وإن كانت قد تحررت فيما بعد، على يد بعض النقاد المعتدلين.

وقد كان اعتقاد النقاد القدامى باستنفاد الشعراء السابقين للمعاني نقطة انطلاق أخرى لهذه القضية؛ فابن طباطبا يرى أن الشعراء السابقين قد ضيقوا الخناق على الشعراء المحدثين، في زمنه، باستفادهم المعاني، فتحدث عن (محنة) الشعراء. والقاضي الجرجاني رأى أن علينا التماس العذر لشعراء عصره والعصر الذي يليه، لأن القدماء لم يتركوا لهم من المعاني ما يتمكنون به من الإتيان بمجديد، فلا بد لهم من الاتكاء على القدم، والاستعانة بما تفتقت عنه خواطر السابقين.

أما "التناص" فإنه ينظر إلى النص بوصفه قراءة للموروث، بمختلف حالاته، قراءة تخلخل النصوص السابقة، وتدخلها في سياقات جديدة، تكسبها أبعاداً أخرى.^١

ونتيجة لاختلاف ظروف نشأة كل من السرقات الشعرية ونظرية "التناص" تختلف كل منهما عن الأخرى في نقاط جوهرية، ففي حين كانت السرقات، ولا تزال، بالمنظور الصحيح

^١ محمد مساعدي، بين السرقات الشعرية والتناص، جذور، ج ١٠، مج ٦، سبتمبر ٢٠٠٢، ص ٥٤٥.

لعملية السرقة الأدبية، عامل ذمّ لصاحبها، يعدّ "التناص" آلية إبداعية تضيف إلى النص قيمة جمالية وفنية.

وقد كانت قضية السرقات في أول ظهورها في النقد العربي القلم مختصة بالشعر، أي أن بداية انطلاقها كانت من قراءة النصوص الشعرية ونقدها وتتبع أصول معاني الشعراء المحدثين آنذاك، أما نظرية "التناص" فقد كانت بداية انطلاقها من الرواية، ثم اتسع مجالها لتشمل فنون الأدب جميعها.

ومع اختلاف ظروف النشأة بينهما، واختلاف قاعدتي انطلاق كل منهما، لا بد من متابعة المقارنة، للتعرف إلى ما قاله نقاد الطرفين فعلياً، وهل توجد بينهما نقاط التقاء، أو أن ظروف النشأة قد تركت آثارها على المضمون الرئيسي لكل منهما؛ فباعدت بينهما بمقدار ما تباعدت ظروف نشأتهما ومواطنهما.

— مقارنة آراء النقاد العرب القدماء في السرقات بنظرية "التناص":

يظهر من عرض قضية السرقات في النقد العربي القلم وجود جوامع مشتركة بينها وبين نظرية "التناص" كما طرحها النقد الغربي الحديث. ومن ذلك أن عدداً من النقاد العرب القدماء لم يعيبوا السرقة، وهذا يدل على أن ما فعله المبدعون الذين لم يعابوا على أخذهم معاني غيرهم، واستخدامها في نصوصهم، هو عمل إبداعي، أو على الأقل طبيعي في العملية الإبداعية. بل إن النقاد العرب القدماء، مع اهتمامهم الشديد بفكرة أخذ المبدع لمعنى أو للفظ أو للآتين معاً من مبدع سابق، وتصنيفهم لها تحت عنوان السرقات، دفعوا في أحيان كثيرة عن بعض الشعراء تهمة السرقة، وجاؤوا بعدد كبير من المصطلحات الفرعية التي تناسب نوع الشبه بين بيت وآخر مما يرون أن لفظة (السرقة) لا تعبر عنه بدقة.^١ وهذا يلتقي مع نظرية "التناص" التي لا تدعو إلى السرقات، ولا تشجع عليها، مع أنها تُعدّ، عند بعض نقادها، وجهاً من أوجه تجليها، ولكنها ترى أن للمبدع الحق في الاستفادة من جميع النصوص التي تكون المخزون الثقافي له، دون أن تدخله هذه الاستفادة في تهمة السرقة.

وقد رأى بعض النقاد العرب القدماء، مثل ابن طباطبا، والقاضي الجرجاني، وابن رشيق، أن من حق المبدع توظيف النصوص السابقة بالشكل الذي يخدم نضجه فنياً؛ فابن طباطبا

^١ عادل جاسم البياتي، أبنية التنصيص الظاهرة والخفية في الشعر قبل الإسلام، مجلة آداب المستنصرية، ع ٢٠-٢١،

قد تحدث عن إمكانية إفادة المبدع من آثار من سبقه، وتقديمها في شكل جديد.^١ ويرى القاضي الجرجاني أن للمبدع أن "يستعين بخاطر الآخر، ويستمد من قريحته، ويعتمد على معناه ولفظه"^٢، وأن هذه هي طبيعة الإبداع، مما يعكس تفهمهم لفكرة (الموروث) وأهميته، الأمر الذي قلص مساحة السرقات إلى أدنى حد ممكن، وفتح باب الاستعانة بجميع النصوص السابقة على مصراعيه.^٣ كما يرى ابن رشيق أن ترك الشاعر كل معنى سبق إليه جهل، واتكاله على تلك المعاني اتكالا كلياً عجز وبلادة، لذلك يختار أوسط الحالات بين الترك والاتكال، وفي هذا دعوة إلى الاستعانة بالموروث بقدر ما، لا يصل بالمبدع إلى الاتهام بالسرقة.^٤

وللموروث أهمية خاصة في النقد العربي القديم، ويحظر على المبدعين الاقتراب منه إلا لمن يأنس في نفسه القدرة على الإتيان بالجديد البديع اتكاء عليه. ولأهميته نجد أن المبدع مدعو إلى الحفظ، والإكثار منه، وفهم ما يحفظ، والسبب معلن وصريح، وهو تهذيب الطبع، وتدريب اللسان، وكل هذا من شأنه أن يغذي القريحة، وينمي الملكة الشعرية.

وعلى المبدع أن يكون حذراً في تعامله مع الموروث، لأن هذا المخزون الثقافي، الذي هو بمثابة الرصيد الجمعي الواجب وجوده عنده ليحفل منه مبدعاً فذاً، يعدّ سلاحاً ذا حدين، فهو يستطيع أن يفيد منه في بناء نصوصه، ولكن عليه أن يحذر من أن يقدم نماذج مطابقة لما حفظ، فيقع في قفص السرقة.^٥ وهذا المفهوم هو ما تقدمه نظرية "التناص" حالياً، فهي لا تدعو إلى تقديم نسخ مكررة من آثار السابقين، إنما تدعو إلى الإفادة منها، وتوظيفها، ليحضر الملمح في الحاضر، دون أن تكون نسخاً إضافية منه، وكما قال (بارت) عن النص الذي قرأه لـ (ستاندال)، ولمس فيه حضور (بروست): "إن بروست هو الذي يحضرنى، وليس أنا الذي أناديه".^٦

^١ ابن طباطبا، عيار الشعر، مصدر سابق، ص ١٤-١٦.

^٢ القاضي الجرجاني، الوساطة بين المتبني وخصومه، مصدر سابق، ص ٢١٤.

^٣ ناصر حلاوي، مفهوم السرقة الشعرية وتطوره في الخطاب النقدي والبلاغي عند العرب، المورد، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٩٨، ج ١، ص ٢٦، ص ٣٥.

^٤ ابن رشيق، العمدة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٨١.

^٥ حمادي الزنكري، المتلقي عند النقاد القدامى (السلطة المحبوسة)، المجلة العربية للثقافة، تونس، السنة ١٤، ص ٢٨٤، مارس ١٩٩٥، ص ٢٥٠.

^٦ رولان بارت، لذة النص، مرجع سابق، ص ٤٣.

وبهذا يقدم (بارت) الصورة التي يجب أن تحضر بها النصوص الماضية في النصوص الحاضرة، إنه حضور غير علني أو صريح، لا من قِبَل المبدع، ولا من قِبَل المتلقي، ولا من قِبَل النص ذاته، الذي يبرأ عن أن يكون تكراراً لنص سابق.

وتكلم النقاد العرب القدماء على المعاني المتداولة والمعاني المشتركة، التي لا سرقة فيها، فهي معان عامة، من حق جميع الناس، المبدعين وغيرهم، استخدامها والإفادة منها. وكذلك الحال في نظرية "التناص"؛ فكل النصوص والآثار، الأدبية وغير الأدبية، حق للجميع، ويمكن لأي مبدع توظيف أي نص منها في نصه توظيفاً جمالياً.

وتحدثوا أيضاً عن فكرة استنفاد الشعراء السابقين للمعاني، وسيطرت هذه الفكرة عليهم، تاركة آثاراً سيئة على تصورهم للعملية الإبداعية، فقد ترتب على اقتناع بعض النقاد بها إحساسهم الملح بحضور الماضي في كل نص حاضر، وسماع أصوات الشعراء السابقين في صوت كل شاعر محدث، فحاولوا ضبط هذا الحضور، وتقنينه، ووضع القواعد التي تحدد طبيعة الحضور، إن كان محموداً أو مذموماً، وكان ذلك يدرج تحت اسم (السراقات)، الذي ربما طوى في ثناياه غير ما يوهم به ظاهره.

وقد كان لهذه الفكرة حسنات كما كان لها سيئات. فإذا كانت السيئات تنحصر في تفسيرهم سماع صوت الشعراء السابقين في نصوص الشعراء اللاحقين بالسراقات أحياناً، فإن الحسنات تكمن في إحساسهم بذلك الحضور، وتنبههم عليه، والتفاهم إلى أثره في النص، لأنهم كانوا يصنفون الشعراء بحسب مقدار حضور ذلك الماضي في حاضر نصوصهم إلى فريقين؛ فإذا أضاف الشاعر إلى التراكم الذي خلفه سابقوه معاني جديدة، وتمكن من صياغتها في قوالب تلائمها، تُسبِت إليه المعاني التي أخذها من غيره، فهو أحق بها، ويكون بذلك قد أغنى مسار الشعر. وبهذا تقترب قضية السرقة بهذا المفهوم كثيراً من المفهوم الذي يطرحه النقد الغربي عن نظرية "التناص".

أما إذا اكتفى بأن يستمد معانيه من معاني السابقين، دون الإضافة إليها، أو التجديد فيها، فإن تهمة السرقة تكون له بالمرصاد، كشكل من أشكال الإقصاء، تختلف حدته بحسب مقدار حضور ملامح النص السابق في اللاحق. ولعل هذا هو الحكم الطبيعي على مثل هذه الحال، سواء في نقدنا العربي أو غيره.^١

^١ محمد مساعدي، بين السراقات الشعرية والتناص، مرجع سابق، ص ٥٤٢-٥٤٣.

كما تحدثوا عن تكرار الشاعر لمعنى من معانيه في أكثر من قصيدة، وهذه الفكرة التي يعبر عنها بمصطلح (المعجم الشعري)، أو بمصطلح (السرقاات الشخصية)، ينظر إليها نقاد نظرية "التناص" على أنها (تناص الشاعر مع نفسه). ويبدو النقد العربي القديم قريبا من النقد الغربي في هذه الفكرة التي استمرها النقد الغربي، وجعل منها ميزة للشاعر الذي يتمكن من تكرار معانيه دون أن يكرر نفسه. وقد لوحظت هذه الفكرة في شعر المتنبي، دون غيره، مما يجعله يبدو وكأنه سابق لعصره بالأدوات الفنية التي كان يستخدمها في إنشاء نصوصه.^١

أما أهم أوجه الشبه العامة بين قضية السرقات ونظرية "التناص"، في رأيي، فهو ما ذكره العلوي اليميني عن السبب الذي تدرج لأجله دراسة السرقات في علم البديع، وهو أنها تشترك معه في الهدف، الذي هو تأليف الألفاظ وصوغها على هيئة تعجب الناظر، وتشويق القلب والخيال.^٢ أي أنه التفت للجانب الجمالي الفني في السرقات، ونأى بها عن الجانب الأخلاقي. ورأيه هذا يلتقي مع نظرية "التناص" التي ترى في "التناص" آلية إبداعية، يلجأ إليها المبدع لتجويد نصه.

وهكذا تكون نظرية "التناص" قد أعادت الاعتبار لظاهرة أدبية ينظر إليها في نقدنا العربي "بشيء من الاستهجان، على الرغم من محاولات المتأخرين التخفيف من حدة هذه الظاهرة".^٣

وبقي، أخيرا، أن أعود إلى السؤال الذي خطر لي وأنا أقرأ في هذه القضية في النقد العربي القديم، والذي أشرت إليه في بداية هذا المبحث، وهو عن الإحساس بتناقض النقاد العرب القدماء في اهتمامهم بقضية السرقات من جهة، وبقضية (عمود الشعر) من جهة أخرى. ويتضح من تحليل عناصر عمود الشعر كما قدمها المرزوقي في تقديمه لـ (شرح ديوان الحماسة) أن "العرب كانوا يعنون به القواعد الفنية الصحيحة لقول الشعر، بحسب ما يرونه من أسرار الجمال الفني في الأدب. وهذه القواعد شاملة للمعنى، واللفظ، والصور الفنية، وأسلوب

^١ انظر: الثعالبي، بتيمة الدهر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصدر سابق، ج ١، ص ١٣٨. وانظر أيضا: ياسين عايش، المرزباني وكتابه الموشح، مرجع سابق، ص ١٧٣.

^٢ العلوي اليميني، الطراز، مصدر سابق، ج ٣، ص ١٨٩-١٩٠. والملاحظ أن العلوي اليميني يتكلم على تأليف الألفاظ فقط، وكأنه يشير إلى وجود السرقة في الألفاظ، ولكنه يغفل موضوع سرقة المعاني، مما يحتمل معه أنه يهمل السرقة في الألفاظ فقط، ولا يراها في المعاني. أو أنه نابع من رؤيته للألفاظ على أنها قوالب للمعاني، بحيث يتعسر عليها الظهور إلا من خلالها، لذلك يكفي بالإشارة إلى الألفاظ دون المعاني.

^٣ ناصر حلاوي، مفهوم السرقة الشعرية، مرجع سابق، ص ٣٥.

الشعر، تحدد أولئك جميعاً تحديداً منطقياً دقيقاً، لا ينبغي للشاعر أن يخجل بشيء منه، وإلا اعتبر خارجاً عن عمود الشعر العربي. أو بمعنى آخر أنه خرج على قواعد الشعر العربي وفنيته وطبيعته، وحينئذ يكون بعيداً عن الذوق العربي، واستحسان الناس له.^١

وقد كان اهتمامهم بالبحث في أصول الشعر، التي أطلقوا عليها اسم (عمود الشعر)، أو (طريقة الأوائل)، مقترناً بالبحث عن المعاني المبتكرة؛ فحددوا (عمود الشعر) ليلزموا الشعراء اللاحقين بالمضي على الطريق الذي خطه لهم السابقون، من جزالة اللفظ، وصحة المعنى وشرفه، وغير ذلك من عناصر (عمود الشعر)، دون أن يقصدوا بهذا أن يوجهوا الشعراء إلى تقلد نسخ مكررة عن آثار السابقين، بل على كل مبدع لاحق أن يقدم جديده مقتفياً آثار السابقين، وسائراً على طريقهم لا يحيد عنها.

ويزول الشعور بالتناقض بين اهتمام النقاد العرب القدماء بقضية (عمود الشعر العربي) وقضية السرقات، إذا أدركنا أن اهتمامهم بوضع أصول ثابتة، وقواعد محددة، للقصيد العربية لا يعني أن على الشعراء الالتزام بها للدرجة التي تصل بهم حد التقليد الحرفي، إنما هو التزام في الهيكل العام للقصيد، من الجهة الشكلية الخارجية، وبالأصول العامة لها من جهة المضمون العام فقط. فالالتزام بالموروث لا يعني تقليده، إنما يعني الانطلاق منه إلى زيادة جديدة، لكي يستطيع المتأخر أن يضيف إلى القلم ويطوره. وحتى أبو تمام الذي اتهمه الآمدي بالخروج على طريقة العرب وشعر الأوائل، لم يكن ليخرج على تخطي تلك الأصول. وواقع الحال أنه لم يخرج عن عمود الشعر إلا في بضعة أبيات، أو بضع استعارات، رآها نقاد عصره، وبعدهم بالطبع الآمدي، خارجة عن الذوق العربي، والمألوف من معاني الشعراء وصياغاتهم. وتدل ملاحظة الآمدي، عن خروج أبي تمام عن شعر الأوائل وطريقة العرب، على أن طريق الشاعر الالتزام بالموروث، ومحاكاة شعر الأوائل.^٢

— آراء بعض النقاد العرب المحدثين في علاقة قضية السرقات بنظرية "التناس":

قدم النقاد العرب المحدثون، والباحثون المهتمون بنظرية "التناس"، دراسات كثيرة، ألقى بعضها الضوء على علاقة "التناس" بقضايا ومباحث عرفها النقد والبلاغة العربية القديمة، كان من بينها قضية السرقات التي بدأ الحديث عنها، في النقد العربي القلم، في صورة إشارات عابرة، ثم تطور حتى أصبحت أهم ما تحتّم به كتب البلاغة العربية في القرون المتأخرة من عمر

^١ محمد مصطفى هدار، مشكلة السرقات، مرجع سابق، ص ٢١٣-٢١٤.

^٢ ناصر حلاوي، مفهوم السرقة الشعرية، مرجع سابق، ص ٢٩.

التأليف النقدي والبلاغي. وجعل بعضها الآخر من فحص الرابط بين "التناص" وقضية السرقات محور دراسته. وقد كانت نتائج الدراسات التي قدمها النقاد العرب المحدثون، والتي تمكنت من الاطلاع عليها، تنقسم ثلاثة أقسام: مؤيد ومعارض وموفق.

فالمؤيد يرى أن "التناص" هو السرقات الشعرية ذاتها التي عرفها النقد العربي القديم، وأكثر من الخوض فيها، بتعريفها، وبيان أنواعها وأقسامها المختلفة؛ فالـ "تناص"، عند المؤيدين، له مرجعية عربية ثابتة الأصول، ومن هؤلاء على سبيل التمثيل فقط:

- عبد الملك مرتاض، فكرة السرقات الأدبية ونظرية "التناص"، علامات، النادي الأدبي الثقافي، جدة، ج ١، مج ١، ١٩٩١.

- ناصر حلاوي، مفهوم السرقة الشعرية وتطوره في الخطاب النقدي والبلاغي عند العرب، المورد، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٩٨، ع ١، مج ٢٦.

ويصدر هؤلاء النقاد في دراساتهم هذه عن رؤية قديمة، ترى في كل حديث صورة عن فكرة نقدية، شائعة أو منسية، تضمها دفنا كتاب من كتب التراث النقدي العربي القديم، ويجهل في أن تجعل لكل حديث وافد من الغرب مرجعية عربية لكي تسجل للعرب ميزة سبق إلى معرفة ما عرفه الغرب مؤخرا، حتى لو كان في ذلك شيء من التكلف ولي الحقائق.

أما المعارض، فيرى أن "التناص" يختلف عن قضية السرقات الشعرية التي طرحها النقد العربي القديم، من عدة جهات، منها: أن "التناص" آلية إبداعية، يكسب وجودها النص قيمة فنية وجمالية، أما السرقات فهي عامل ذم للنص وصاحبه. ومنها أيضا: أن المبدع عند نقاد نظرية "التناص" يستطيع الاستفادة من التراث في تقديم جديده الذي يستوعب القديم ويتجاوزه، أي أنه لا يكفي بالتوقف عند حدود إبداع النص القديم المبدع من قبل، أما في طرح النقاد القدماء لقضية السرقات الشعرية فالشاعر لا يتجاوز حدود النص القديم، إذ يقدمه مكررا بصورة حرفية أحيانا، وهذا ما تلتفتوا فأطلقوا عليه مصطلح (التوارد)، أو مكررا مع تغيير بسيط، وقد أوجدوا لكل حالة من حالات التغيير مصطلحات خاصة بها.

ويصدر هؤلاء المعارضون من رؤية معاصرة لمفهوم "التناص"؛ تقر بوجود فوارق بينة بين هذه النظرية، كما طرحها النقد الغربي الحديث، والقضايا النقدية التي عرفها تراثنا النقدي العربي القديم. ويرون أنه ليس من حقنا نسبة هذه النظرية لتراثنا لأنها ظهرت في تربة غربية، ورويت بأراء وأفكار غربية قبل أن تصل إلينا عبر قنوات الترجمة وجسور الثقافت. ومن أمثلة هؤلاء النقاد:

عمران الكبيسي، التناص: معرفة أصولية وإجرائية أسلوبية، بحث مقدم لمؤتمر النقد الأدبي الخامس، جامعة اليرموك، إربد، ١٤-١٦ حزيران، ١٩٩٤.

-خليل الموسى، التناص والأجناسية في النص الشعري، الموقف الأدبي، دمشق، ع٣٠٥، سنة ٢٦، أيلول ١٩٩٦.

وبين هذا وذاك يقع أصحاب الرؤية التوفيقية، الذين يرون أنه لا يجوز لنا أن ننسب فضل معرفة نظرية "التناص" وظهورها إلى النقد العربي القديم، إلا أنه يحق لنا الاستفادة مما يتوصل إليه الآخرون، ما دما على تواصل حضاري وثقافي معهم، نستطيع، بوساطته، التعرف إلى كل ما يتوصلون إليه في مختلف فروع العلوم والمعارف، على أن لا ننسبها إلى أنفسنا بعد التعرف إليها، ونقلها إلى الثقافة العربية بالترجمة وغيرها. لذلك قام النقاد العرب المحدثون ذوو الرؤية التوفيقية بمقاربة القديم في ضوء الجديد على مستويين:

١-الأول: دراسة النصوص الأدبية (الشعرية والنثرية) دراسة نقدية حديثة، متوسلين في ذلك بالمناهج النقدية التي عرفت الساحة النقدية الغربية الحديثة، لاكتشاف الجماليات الكامنة فيها، والتي لم تكن تسعفهم الآلية التقليدية التي كانوا يعالجون بها نصوصهم في الكشف عنها كلها. وهو مستوى لا تُعنى به هذه الدراسة.

٢-الثاني: المقارنة بين ما تطرحه الساحة النقدية الغربية الحديثة من نظريات ومناهج نقدية، وما عرفه تراثنا النقدي والبلاغي من مفاهيم ومصطلحات قدمت نظرات جزئية، غالباً قل أن يقترب شيء منها من إطار النظرية. وهذا هو المستوى الذي يحس ما نحن بصددده، إذ قدم بعض النقاد العرب المعاصرين، من المهتمين بنظرية "التناص"، دراسات وأبحاثاً تنطوي على قدر كبير من التزعة التوفيقية التي تحاول المحافظة على حق كل من الطرفين، كل بقدر سُمهمته في نشأة وتطور هذه النظرية، وتعترف لكل ذي حق بحقه، سواء في السبق إلى معرفتها أو في الإضافة إليها، أو بمعرفة شيء من ملامحها على الأقل، ومن أصحاب هذه الرؤية:

-باقر جاسم محمد، التناص: المفهوم والآفاق، الآداب، بيروت، ع٩٧، ١٩٩٠.

-بشير القمري، مفهوم التناص بين الأصل والامتداد، الفكر العربي المعاصر، بيروت، ع(٦٠-٦١)، ١٩٨٦.

-مصطفى السعدني، التناص-قراءة أخرى لقضية السرقات، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩١.

وأخلص من هذا إلى أن قضية السرقات في النقد العربي القلم تلتقي في بعض جوانبها مع نظرية "التناص" في النقد الغربي الحديث. ويبدو من آراء بعض النقاد العرب القدماء - مثل ابن طباطبا، والقاضي الجرجاني، وأبي هلال العسكري، وعبد القاهر الجرجاني، أن قضية السرقات، كما وضحوها وبينوا الفوارق فيها بين أخذ وأخذ، وما يصح أن يقال عنه سرقة محمودة، وما يقال عنه سرقة مذمومة - يبدو من آراء هؤلاء النقاد أن قضية السرقات تشترك في بعض الملامح مع ما تدعو إليه نظرية "التناص"، إذ تظهر السرقة في حال كونها سرقة محمودة، أو حسن أخذ، أو حسن اتباع، آلية إبداع في يد الشاعر، يوظفها بالطريقة التي يخدم بها نصه، ويكسبه أبعاداً جمالية، وذلك من خلال الإفادة من النصوص السابقة أو المعاصرة، سواء على مستوى اللفظ أو المعنى أو الاثنين معاً.

ب- النقائض:

- مقدمة:

عرف الأدب العربي فن النقائض منذ العصر الجاهلي، إذ نشأ، إذاك، في أحضان النثر أولاً، ثم انتقل إلى الشعر، مروراً بالرجز. وكان أصل نشأته، ومعرفة الجاهليين به، على أساس الانتصار في الحروب، أو الخلاف في المواقف الاجتماعية، أو ما شابه ذلك، اعتماداً على الفخر والهجاء معاً أو منفردين.

وقد تدرج فن النقائض، على المستوى الفني، من درجة الحوار الأولي الساذج، إلى طور المناقضة الفنية المعروفة. وكان يعنى بالمقابلة بين المعاني، دون التزام سائر التقاليد أو بعضها، فكان أشبه برد وإنكار، وبقي كذلك مدة من الزمن، حتى كانت نهضة الشعر وظهور فحوله، فتمت على أيديهم تقاليد، وإن بقيت صورة (الرد) تتراءى خلال النقائض الكاملة المشهورة.^١

- تعريف النقائض:

- التعريف اللغوي:

النقائض، لغوياً، جمع نقيضة، من نقض البناء، والحبل، والعهد، وهو ضد الإبرام. وناقضه في الشيء مناقضة ونقاضاً خالفه، والمناقضة في القول أن يتكلم بما يتناقض معناه، والمناقضة في الشعر أن ينقض الشاعر الآخر ما قاله الأول.^٢

- التعريف الاصطلاحي:

ينطوي التعريف اللغوي على حالين، الأولى حسية، وتتمثل في نقض البناء أو الحبل بعد عقده وإبرامه، والثانية معنوية، وتبدو في نقض العهود والمواثيق، وفي نقض القول والإتيان بما يغايره، ومنه كان المعنى الاصطلاحي لفن النقائض؛ فالنقائض، اصطلاحاً، هي أن يتجه شاعر إلى آخر بقصيدة، هاجياً أو مفتخراً، فيعمد الآخر إلى الرد عليه، هاجياً أو مفتخراً، ملتزماً بالبحر والقافية والروي الذي اختاره الأول. وتكون النقيضة عادة من بحر قصيدة الخصم، وقافيتها،

^١ أحمد الشايب، تاريخ النقائض في الشعر العربي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د.ط، ١٩٤٦، ص ٣٩.

^٢ ابن منظور، لسان العرب، مادة (نقض).

ورويها. والذي يدفع الشاعر الثاني إلى متابعة الشاعر الأول في هذا هو رغبته في إظهار تفوقه عليه، بما يغير معناه، على وزن قصيدته ورويها.^١

ويتضح من هذا التعريف أنه توجد شروط محددة تجعل القصيدتين متناقضتين، أو تنفي عنهما هذه الصفة، ويمكن إجمالها في النقاط التالية:^٢

- أن تكون بين شاعرين متهاجين، إذ لا يكفي أن يكون الهجاء من جانب واحد.

- أن تتفق القصيدتان بحرا ورويا، في الغالب.

- أن يرد اللاحق على السابق معانيه ويتقضاها.

وللنقائض معان أساسية تدور حولها، وإن كانت تتجاوزها إلى أخرى حسب السياق الخاص بكل نقیضة، لكن الطابع العام لها يغلب عليه غرضا الفخر والهجاء، وهذان الغرضان يتناولان الأحساب، والأنساب، والعصية، والأيام، والمآثر: (الكرم، والشجاعة، وحماية الجملر، والعزة)، والمثالب، مفاخرة ومهاجاة.^٣

- النشأة:

- ظهور النقائض ونشأتها:

النقائض فن جاهلي، إسلامي، أموي. ولكل طور من هذه الأطوار الزمنية للنقائض طابع فني وموضوعي خاص به.

نشأ فن النقائض في العصر الجاهلي بسبب طبيعة الحياة الجاهلية، التي يغلب عليها البداوة، وندرة الخصب، وانعدام الاستقرار، وانتشار الحروب والوقائع والأيام بسين العرب آنذاك.^٤ وكان كل هذا من أقوى الأسباب في نشأة هذا الفن في العصر الجاهلي، ولكنه نشأ ناقص الأركان، إذ قام على الركن الأساسي، وهو نقض المعاني دون التزام بحر أو قافية، وكان،

^١ أحمد الشايب، تاريخ النقائض، مرجع سابق، ص ٢-٣. وانظر تعريفها أيضا في: مجدي وهبة، معجم مصطلحات الأدب، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٤، ص ٣٤٠. وانظر مقدمة المحقق في: أبي عبيدة معمر بن المثنى، شرح نقائض جرير والفرزدق، شرحه وعلق عليه: محمد التونجي، دار الجيل، بيروت، ٢٠٠٢، ج ١، ص ١٢.

^٢ أبو عبيدة معمر بن المثنى، شرح نقائض جرير والفرزدق، برواية أبي عبد الله البزدي، عن أبي سعيد السكري، عن ابن حبيب، عن أبي عبيدة، تحقيق وتقديم: محمد حور ووليد خالص، منشورات الجمع النقائي، أبوظبي، ط ٢، ١٩٩٨، ج ١، ص ١. (من مقدمة المحققين)

^٣ انظر: شاعر الفحام، الفرزدق، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٩٧٧، ص ٣٠٠. وانظر أيضا الصفحات: ٢٩٣-٢٩٩.

^٤ عبد المجيد المحتسب، نقائض جرير والأخطل، مكتبة المحتسب، عمان، ١٩٧٢، ص ٣٠.

في أغلبه، ردوداً أو حواراً جدلياً، انتقل من الشر إلى النظم في صورة ما، ثم أخذ يستكمل، على الأيام، أركانه، وعناصره، معتمداً، على فني الفخر والهجاء، حتى تمت له أوضاعه وشرائطه. ولعل مرجع عدم اكتمال أركانه في العصر الجاهلي أن الشعراء، آنذاك، لم يكن قد حمى بينهم الجدل إلى درجة العدوى الموسيقية، أو لم يكن قد حمى إلى درجة التحدي، فعاشت النقائض الشعرية في صورة أولية لم تتكامل تقاليداً المنظمة المعروفة.^١

ثم كانت انطلاقة النقائض الإسلامية، التي هدأت مع استقرار الدعوة الإسلامية، إلا أنها سرعان ما ظهرت مجدداً، بمجرد أن اشتبكت السيوف في المعارك والغزوات، فأخذ الشعراء في الجانبيين المتناقضين يسألون ألسنتهم، مفتخرين وهاجين. وتعدّ النقائض الإسلامية امتداداً للنقائض الجاهلية من حيث الأصول الفنية، وقد يعود ذلك إلى كونهما قد قويتا وشاعتا في ظلّ الحروب والمعارك.^٢

أما في العصر الأموي، فقد بدأت النقائض، فعلياً، بين جرير والفرزدق في سنة (٦٦هـ) تقريباً. واستمر التناقض بينهما زهاء ثمانية وأربعين عاماً، لم يغلب أحدهما صاحبه خلافاً، ولم يحكم لأحدهما دون الآخر، وبقياً يتناقضان فخراً وهجاءً كما لم يتناقض شاعران قبلهما أو بعدهما، في جاهلية أو إسلام، حتى أسكنهما الموت سنة ١١٤هـ.^٣ ويقول يونس، وكان هواه فرزدقياً، : ما شهدتُ مشهداً قط قد ذكر فيه جرير والفرزدق فاجتمع أهل المجلس على أحدهما.^٤

ومع أن عوامل النشأة الأولى للنقائض اختفت في العصر الأموي، إذ كان عصر تحضر وتمدن، عاش فيه المسلمون حالة استقرار فيما بينهم، إلا أن شعراء النقائض اصطنعوا لأنفسهم جواً يهيئ لهم تبادل النقائض فيما بينهم، فاسترجع كل منهم مآثر آبائه وأجداده وافتخر بها، وهجا خصمه أو خصومه بتعداد مثالب قومه وقبيلته. وبذلك، هيئوا لأنفسهم الجو الذي ساعدهم على الانطلاق في هذا الفن والإبداع فيه.

^١ أحمد الشايب، تاريخ النقائض، مرجع سابق، ص ٤٦، وانظر أيضاً: ص ١١١.

^٢ عبد المجيد المحتسب، نقائض جرير والأخطل، مرجع سابق، ص ٤٨-٥٢.

^٣ محمد بن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، مصدر سابق، ج ٢، ص ٣٨٩. وانظر أيضاً: شاكر الفحام، الفرزدق، مرجع سابق، ص ٢٨٥.

^٤ ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ج ٢، ص ٢٩٩. وانظر أيضاً: الأصفهاني، الأغاني، مصدر سابق، ج ٨، ص ٢٣٠.

ويذكر أحمد مطلوب في حديثه عن النقائض في (معجم النقد العربي القديم) أن النقائض كانت تطوراً للهجاء، وقد أذكت جذوتها في العصر الأموي الظروف السياسية والاجتماعية، وأثارت الصراعات روح المناقضة بين الشعراء.^١

ولكنني لا أتفق مع هذا الرأي، وأرى أن ازدهار النقائض في العصر الأموي كان لأسباب فنية صرف، وبدوافع فنية، وقد ظهرت آثار تلك الدوافع على المستوى الفني الذي بلغه فن النقائض في هذا العصر.

ويمكن للمتأمل في طبيعة النقائض، في كل من العصر الجاهلي والعصر الأموي، أن يلاحظ أن الشعراء المتناقضين في الجاهلية كانوا يعبرون عن وقائع قائمة، ومعارك حقيقية، فكانوا ألسنة قبائلهم في حروبها ونزاعاتها، وكانوا يطلقون دعوات حقيقية للانتقام، والتشفي، والثأر. أما نقائض جرير والفرزدق، في العصر الأموي، فلم تكن تلبية لحروب أو وقائع حقيقية، بل كانت مفاخرة ومهاجاة لا تهدف إلى إثارة الأحقاد بقدر ما تروم انتزاع الإعجاب، والظفر بالتفوق وإسكات الخصم وتبكيته، وقد تخطى سبيلها حيناً فتمضي في الإثارة والتهيج، ولكنها أبداً تؤثر الانتصار الفني، ولعل في هذا ما يفسر لنا حماسة الناس لها، وتتبعهم الشعاعين سنين طوالاً.^٢ أي أن السمة الفارقة بين النقائض في طورها الأول في الجاهلية، وفي طورها الأخير عند جرير والفرزدق في العصر الأموي تكمن في تغليب الجانب الفني في الطور الأخير أكثر من غيره من الجوانب، سواء السياسية، أو الاجتماعية.

وقد ظهرت النقائض، عند جرير والفرزدق، في عدة صور، منها الصورة الشائعة، وهي أن ينظم الشاعر قصيدته ويرسلها في الناس، يتناشدونها في أنديتهم، فيتصدى له خصمه، ليردّ عليه، وينقض معانيه، وقد واثته فرصة التأمل، وتبين الثغرات التي ينفذ منها إلى خصمه. يقول الفرزدق لراويته: أنشدني وأوجع، فلاني أريد أن أنقض عليه.^٣

^١ انظر المرجع المذكور، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٨٩ ص ٤٠٩.

^٢ شاكر الفحام، الفرزدق، مرجع سابق، ص ٢٩١. وأيضاً: عبد المجيد الحر، جرير شاعر الجزالة والرقعة والعذوبة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢، ص ١٦١.

^٣ أبو عبيدة معمر بن المثنى، شرح نقائض جرير والفرزدق، مصدر سابق، ج ٣، ص ١١١٩. وانظر أيضاً: شاكر الفحام، الفرزدق، مرجع سابق، ص ٣٠١.

ومن صورها أيضاً، أن تقال في مشاهد (المواقفة)^١، حين يأتي الشاعران، وقد استعدا وأخذاً أهبتها، وهيتا ما يتفاخران به، فيقفان في مكان واحد أو مكانين متقاربين، يحيط بكل منهما أنصاره ومؤيدوه، يسعون بينهما بالأشعار والأخبار، وكل من الشاعرين ينال من خصمه ويرد عليه أقواله.^٢

ومن مواقف (المواقفة) التي حفظتها المصادر العربية القديمة ما ذكره ابن سلام عن جرير والفرزدق حين قال لهما الحجاج، وهو في قصره بحزيز البصرة، اثتيا في لباس آبائكما في الجاهلية. فجاء الفرزدق وقد لبس الدياج والحز وقعد في قبة. وشاور جرير دهاة بني يربوع فقالوا: ما لباس آبائنا إلا الحديد، فلبس جرير درعاً، وتقلد سيفاً، وأخذ رمحاً، وركب فرساً يقال له (الْمُتَحَاز)، وأقبل في أربعين فارساً من بني يربوع، وجاء الفرزدق في هيئته، فقال جرير: لَيْسْتُ سَلاحِي، وَالْفَرَزْدَقُ لُعْبَةٌ عَلَيْهِ وَشَاحَا كُرَجٍ وَجَلَّاجِلَةٌ^٣ جَرِيرٌ لَكُمْ بَعْلٌ، وَأَنْتُمْ حَلَالِلَةٌ^٤ أَعِدُّوا مَعَ الْخَزِّ الْمَلَابَ، فَإِنَّا

ثم رجعا، فوقف جرير في مقبرة بني حصن، ووقف الفرزدق في المربد، وكان الناس يختلفون بينهما، ينقلون لكل منهما ما قال صاحبه.^٥

كما يذكر الأصفهاني أن ابن ميادة وحكماً الخضري تواعدا المدينة ليتواقفا بها، وجاء نفر من قریش إلى ابن ميادة فمنعوه من مواقفهم، وقالوا: أنتعرض له ولست بكفئته فيشتم أمهاتنا وأخواننا ونحالاتنا وهو رجل خبيث اللسان؟ قال، وكان حكم يسجع كثيراً، والله لئن واقفته لأسجعن به قبل المقارضة سجعا أفصح به، فلم يلقه.^٦

^١ في اللسان: واقفه مواقف، ووقافا: وقف معه في حرب أو خصومة. ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة (وقف).

^٢ شاكر الفحام، الفرزدق، مرجع سابق، ص ٣٠٣.

^٣ انظر البيت في: أبي عبيدة معمر بن المثنى، شرح نقائض جرير والفرزدق، مصدر سابق، ج ٣، ص ٧٧٥.

^٤ في شرح النقائض: أعدوا مع الحلي الملباب فإنما. انظر المصدر السابق، ج ٣، ص ٨٠٣.

^٥ ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٠٦. وقد ذكر أبو عبيدة معمر بن المثنى هذا الموقف برواية تختلف اختلافاً بسيطاً. انظر: شرح نقائض جرير والفرزدق، مصدر سابق، ج ٣، ص ٧٧٥. وكرره ج ٣، ص ٨٠٣.

^٦ انظر: الأصفهاني، الأغاني، مصدر سابق، ج ٢، ص ٥٢٤.

ومن صورها كذلك، أن يقع الشاعر على معنى نادر معجز، فيبعث به إلى خصمه متحديا مستفزاً. ومن أمثلة هذه الصورة ما ذكره عبد الله بن عطية، راوية جرير والفرزدق، أن الفرزدق دعاه يوماً فقال: إني قلت بيت شعر، والنوار طالق إن نقضه ابن المراغة:

فإني أنا الموت الذي هو نازل بنفسك، فانظر كيف أنت محاوله^١

فما كان من جرير إلا أن رده بقوله:

أنا الدهر يفنى الموت والدهر خالد فحثني بمثل الدهر شيئاً يطاوله^٢

وقد ألحق كل من الشاعرين بيته بنقيضة. ولعل أبا عبيدة لمح إلى هذا في قوله: (وكانا يتباريان في أشعارهما، فإذا قال هذا بيتا سائرا قال هذا مثله).^٣

وآخر صور النقائض، وهي أقلها شيوعاً، ما روي عن جرير، أنه "أراد أن يرد على الفرزدق إحدى نقائضه الأولى، فعاد إلى قصيدة له قديمة، وقد مر عليها عشرون سنة، ليضيف إليها أبياتاً، ويجعلها نقيضة".^٤

— أهمية النقائض:

للنقائض أهميتان، تأريخية وفنية، فهي من الناحية التاريخية، تعد وثيقة نادرة، تشهد على العصر الجاهلي وأخباره، فكانت النقائض هي المصدر المهم، لهذه الأخبار، خاصة ما يتصل بأيام العرب في الجاهلية.

أما من الناحية الفنية، فتتميز النقائض بخصائص فنية عامة أكسبتها أهميتها وقيمتها التي جعلتها من أبرز فنون الشعر التي عرفها الأدب العربي. ومن أبرزها طولها الذي يكسبها غنى معرفياً، إذ يسهم الطول في تضمن النقيضة عدداً أكبر من الأحداث وذكر الأيام والوقائع، بالإضافة إلى جزالة أسلوبها، وبداعة الخيال فيها، واعتمادها على الحوار والمناظرة، والجدل،

^١ أبو عبيدة معمر بن المثنى، شرح نقائض جرير والفرزدق، مصدر سابق، ج ٣، ص ٧٥٨.

^٢ المصدر السابق، ج ٣، ص ٨٠٤.

^٣ المصدر السابق، ج ٣، ص ١١٢٧. وانظر أيضاً: شاكر الفحام، الفرزدق، مرجع سابق، ص ٣٠٤.

^٤ شاكر الفحام، الفرزدق، مرجع سابق، ص ٣٠٤.

ومحاولة الإقناع، والصور الساخرة^١، والثراء اللفظي، إذ أحييت النقائض الأموية مجموعة كبيرة من الألفاظ الجاهلية، فأعادت بذلك روح القدم في بنية الحديث.^٢

- عرض لآراء النقاد العرب القدماء في فن النقائض:

عرف الأدب العربي القدم فن النقائض، لكن يبدو أن النقد العربي القديم لم يعرف هذا الفن بعمق معرفة الأدب به، إذ يظهر من تصفح كتب النقد التراثية، أو الكتب التي تتضمن بعض إشارات نقدية في طياتها، أنها تكاد تخلو من الآراء النقدية عن فن النقائض.

ومن أوائل كتب النقد العربي القديم كتاب (طبقات فحول الشعراء) لابن سلام الجمحي (٢٣١هـ)، الذي يترجم لكل من الفرزدق، وجري، والأخطل^٣، فذكر في ترجمته للفرزدق لفظة (مناقضته) في قوله عن الفرزدق أنه حبس فقال في ذلك:

وأخرجني وأجلني ثلاثاً
كما وعدت لمهلكها ثمود^٤

فقال ابن سلام معلقاً: وذكر ذلك جرير في مناقضته إياه، فقال:

وشبهت نفسك أشقى ثمود،
فقالوا ضللت ولم تهتد^٥

ويذكر ابن سلام في ترجمته لجرير أن رجلاً من تميم مشى بين جرير وعمر بن لجأ التيمي، وقالوا: والله ما شعراؤنا إلا بلاء علينا! يثيرون مخازينا، ويهجون أحياءنا وأمواتنا! فلم يزالوا يمشون بينهما حتى أصلحوا بينهما بالعهود والمواثيق المغلظة، أن لا يعودا في الهجاء. فكف

^١ أبو عبيدة معمر بن المثنى، شرح نقائض جرير والفرزدق، مصدر سابق، ج ١، ص ٣-٤. (مقدمة المحققين)

^٢ محمود غناوي الزهريري، نقائض جرير والفرزدق، رسالة دكتوراه، جامعة فواد الأول، إشراف: أحمد الشايب، ص ٣٣١. وقد طبعت في كتاب بعنوان: نقائض جرير والفرزدق: دراسة أدبية تاريخية، مطبعة دار المعرفة، بغداد، ١٩٥٤.

^٣ انظر ترجمة الفرزدق في: ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٩٧-٣٧٤. وترجمة جرير في: المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٧٤-٤٥١. والمصدر السابق، ج ٢، ص ٥٠٢.

^٤ في شرح النقائض: أوعدي وأجلني ثلاثاً. انظر: أبا عبيدة معمر بن المثنى، شرح نقائض جرير والفرزدق، مصدر سابق، ج ٣، ص ٩١٨.

^٥ طبقات فحول الشعراء، مصدر سابق، ج ٢، ص ٣٧٣. والبيت في: أبي عبيدة معمر بن المثنى، شرح نقائض جرير والفرزدق، مصدر سابق، ج ٣، ص ٩١٨.

التيمي، وكان جرير لا يزال يسل الواحدة، فيقول التيمي: والله ما نقضت هذه ولا سمعتها، فيقول جرير: هذه كانت قبل الصلح.^١

والملاحظ أن ابن سلام يذكر لفظة (نقضت) في هذا السياق على لسان عمرو بن لجأ، ولكن هذا لا يمنع معرفة ابن سلام بها، بدليل استخدامه لها في سياق سابق، إلا أنه لا يقدم تعريفا لمصطلح (الناقضة)، أو (النقائض)، ولا يبين أسس هذا الفن وقواعده، ولا يمكن التعرف على موقفه النقدي من هذا الفن، من خلال ما يقدمه من روايات ونصوص عنه.

وقد عبر ابن سلام في ترجمته لجرير عن معنى (الناقضة) مستخدما لفظة (الاعتراض) فقال عن جرير إنه قال:

أقول، ولم أملك، أmaal بن حنظل، متى كان حكم الله في كرب النخل؟^٢

فاعترضه خليل عيين، من أهل هجر، فقال:

وأني نبي كان من أهل قرية وما الحكم، يا ابن اللؤم، إلا مع الرسل^٣

فالموضح من هذين البيتين أنهما يدخلان في فن (النقائض)، ولكن ابن سلام يعبر عن (نقض) خليل عيين لبيت جرير بأنه (اعتراض)، فقال: (واعترضه)، ولم يقل (ونقضه)، وكان الأولى أن يستخدم هذه اللفظة، لأن ذلك كان سيساعد على رسم الخطوط العامة لفن (النقائض) عند ابن سلام.

أما ابن قتيبة (٢٧٦هـ) الذي ترجم في (الشعر والشعراء) لجرير، والفرزدق، والأخطل^٤، فلم يذكر مصطلح (النقائض) أو أي صيغة من الجذر ذاته، وإن كان قد ذكر فعليا بعض نقائض جرير والفرزدق، إلا أنه لم يعبر عنها بمصطلح المناقضة، فقال عن نبي السيف في يد الفرزدق:

"وفي ذلك يقول جرير:

^١ ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٣٤.

^٢ في الديوان: أقول، ولم أملك، سوابق عمرتي. انظر: جرير بن عطية، ديوان جرير، مصدر سابق، ص ٤٢٩.

^٣ ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ج ٢، ص ٤٤٩.

^٤ انظر ترجمة جرير في: ابن قتيبة، الشعر والشعراء، تحقيق: عمر الطباع، دار الأرقم، بيروت، ط ١، ١٩٩٧، ص ١٣٩. وترجمة الفرزدق في: المصدر السابق، ص ٣٤٥. وترجمة الأخطل في: المصدر السابق، ص ٣٥٤.

بسيفِ أبي رَغْوَانَ سَيفِ مجاشعِ
ضربتَ به عند الإمام فأرْعِشتَ
ضربتَ ولم تضربَ بسيفِ ابنِ ظلمِ
يداك، وقالوا مُحَدَّثٌ غيرُ صارِمٍ^١

فأجابه الفرزدق:

فلا نَقْتُلُ الأسرى ولكن نفكّهم
وهل ضربةُ الرومي جاعلةٌ لكم
إذا أثقلَ الأعناقَ حملُ المَغارِمِ
أبا عن كُليبٍ أو أخا مثلَ دارِمٍ^٢

فعبّر عن معنى المناقضة بالإجابة، أو الرد. وهو بهذا يحتفظ بالمعنى الأصلي للمناقضة، التي كانت تقوم في بداية نشأتها على الرد أو الحوار، مع أنها تطورت عند جرير والفرزدق وبلغت ذروتها. إلا أن المصطلح على ما يبدو لم ينتشر انتشاراً كافياً حتى ذلك الوقت.

وورد مصطلح (المناقضة) في (الأغاني) للأصفهاني (٣٥٦هـ) مرة واحدة فقط، في غير حديثه عن نقائض جرير وصاحبيه، وقد أطلقه على نصوص تتفق في المضمون والإيقاع من وزن وقافية وروي، وهي النصوص المتبادلة بين حكم الخضري وابن ميادة.^٣

يقول الأصفهاني: ولحكم الخضري وابن ميادة مناقضات كثيرة، ومن أمثلتها ما قاله ابن ميادة في حكم في قصيدته التي يقول فيها:

فَلَمَّا أَتَانِي مَا تَقُولُ مُحَارِبٌ
تَغَنَّتْ شَيَاطِينِي وَجُنٌّ جُنُونُهَا^٤

.. الأبيات. فقال حكم يجيبه عن هذه بقصيدته التي يقول فيها:

لَأَنْتَ ابْنُ أَشْبَانِيَّةٍ أَدْلَجْتَ بِهِ
إِلَى اللَّوْمِ مِثْلَ لَيْمٍ جَنِينُهَا^٥

.. الأبيات.

^١ أبو عبيدة معمر بن المثنى، شرح نقائض جرير والفرزدق، مصدر سابق، ج ٢، ص ٥٥٤.

^٢ المصدر السابق، ج ٢، ص ٥٥٢. وانظر أيضاً: ابن قتيبة، الشعر والشعراء، تحقيق: عمر الطباع، مصدر سابق، ص ٣٥١.

^٣ الأصفهاني، الأغاني، مصدر سابق، ج ٢، ص ٥٢٩-٥٣١.

^٤ شعر ابن ميادة، مصدر سابق، ص ٢٣١.

^٥ الأصفهاني، الأغاني، مصدر سابق، ج ٢، ص ٥٢٩-٥٣١.

ويتضح من هذا أن الأصفهاني كان يعرف فن النقائض، ولكنه لم يكن مهتماً بالتلصيل له في كتابه، أو بيان شروطه، أو غير ذلك. كما أنه لم يحافظ على إطلاق المصطلح على كل القصائد التي تندرج تحت هذا المفهوم، إذ تتفق بعض القصائد التي يذكرها في كتابه في المضمون والإيقاع بشقيه، الوزن والقافية، ولكن الأصفهاني لا يذكر مصطلح المناقضة في سياق ذكرها مثل ما قاله عن مناقضة الطرماح وحميد اليشكري، إذ اكتفى بالتعبير عن مناقضتهما بمعنى (الإجابة). قال حميد اليشكري:

أَتَجْعَلُنَا إِلَى شَمَخِ بْنِ حَرَمٍ وَتُبْهَانَ، فَأَفْ لِيَذَا زَمَانَا
وَيَوْمَ الطَّالِقَانِ حَمَاكَ قَوْمِي وَلَمْ تَخْضِبْ بِهَا طَيِّ سِنَانَا

فقال الطرماح يجيبه:

لَقَدْ عَلِمَ الْمُعَذِّلُ يَوْمَ يَدْعُو بِرَمْثَةِ يَوْمَ رَمْثَةِ إِذْ دَعَانَا
فَوَارِسُ طَيِّئٍ مَنَعُوهُ لَمَّا بَكَى جَزَعًا وَلَوْلَاهُمْ لَحَائِنَا^١

فهاتان القصيدتان اتفقتا في الموضوع، ونقض الآخر ما قاله الأول، وقد جاءت أبياتهما متفقة في الإيقاع بشقيه، الوزن والقافية، ومع هذا لم يطلق الأصفهاني على أبياتهما مصطلح (المناقضة)، إنما اكتفى بذكر أبيات حميد اليشكري ثم ذكر أبيات الطرماح باعتبارها (إجابة) على أبيات اليشكري.^٢

إلا أن قارئ (الأغاني) يمكن أن يلمح هذا المصطلح أكثر من مرة، وذلك من وضع محقق الكتاب، وليس من وضع الأصفهاني نفسه، وقد أطلقوه على نصوص ذكرها الأصفهاني، متفاوت من حيث اتفاقها في الشروط الأساسية للمناقضة، إذ يتفق بعضها في المضمون، ويختلف في الإيقاع اختلافًا كليًا، مثل ما ذكره عن أبيات كل من عمرو بن الأهتم وقيس بن عاصم التي اختلفت في الوزن والقافية.^٣ أو يختلف بعضها في نوع القافية فقط، مثل الأبيات المتبادلة بين

^١ في الديوان: بدئية يوم ذبة إذ دعانا. انظر: ديوان الطرماح، حققه: عزة حسن، وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، ١٩٦٨، ص ٥٦٠.

^٢ الأصفهاني، الأغاني، مصدر سابق، ج ١٢، ص ٢٩٣. وكذلك حين تطرق إلى ذكر مناقضة زياد الأعجم والمغيرة بن حبياء. انظر: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٦٣.

^٣ الأصفهاني، الأغاني، مصدر سابق، ج ٤، ص ٣٦٣.

مسافر وعمارة بن الوليد، إذ كانت قافية أبيات مسافر موصولة بالهاء، وقافية أبيات عمارة موصولة بالواو.^١ والذي أراه أنه يجب ألا يطلق مصطلح (المناقضة) إلا على القصائد التي تستوفي شروط فن (المناقضة)، أما غير ذلك فالأولى، في رأيي، عدم إطلاق المصطلح عليه، حتى يحتفظ الفن بخصوصيته، وتميز قصائده عن غيرها من القصائد.

ويتضح من هذا أن الأصفهاني لم يكن معنيًا بالمناقضة، سواء على مستوى المفهوم أو المصطلح؛ فهو لم يستخدم المصطلح إلا مرة واحدة فقط، مع أنه يذكر عدة قصائد يمكن أن تُدرج تحت هذا المفهوم.

أما حين ترجم لشعراء النقااض فقد كان من المتوقع أن يشير إلى نقائضهم، وإلى ما قالوه في هجاء بعضهم وتفاخرهم، وهذان هما محورا التناقض، إلا أنه لم يستعمل مصطلح (النقااض) فيما أشار إليه منها في ترجمته لجرير^٢، الذي نسب كل ما ذكره من القصائد المتبادلة بينه وبين غيره من شعراء النقااض إلى الإجابة أو الرد، دون أن يشير إلى مصطلح (النقااض) ألبتة. وكذلك فعل في ترجمته للأحطل^٣. أما في ترجمته للفرزدق^٤، فقد ذكر مصطلح (النقااض)، ولكن على لسان الفرزدق نفسه، في قوله عن خالد بن كلثوم الكلبي: "مررت بالفرزدق، وقد كنت دوتُ شيئاً من شعره وشعر جرير، وبلغه ذلك، فاستجلسني، فجلست إليه، وعذت بالله من شره، وجعلت أحدثه حديث أبيه، وأذكر له ما يعجبه، ثم قلت له: إني لأذكر يوم لقّبتك بالفرزدق، قال: وأي يوم؟ قلت: مررت به وأنت صبي، فقال له بعض من كان يجالسه: كأن ابنك هذا الفرزدق دهقان الحيرة في تيهه وأهته، فسماك بذلك، فأعجبه هذا القول، وجعل يستعيد، ثم قال: أنشدني بعض أشعار ابن المراغة فيّ، فجعلت أنشده، حتى انتهيت، ثم قال: فأنشد نقائضها التي أحبته بها، فقلت: ما أحفظها، فقال: يا خالد، أت حفظ ما قاله فيّ ولا تحفظ نقائضه؟ والله لأهجونّ كلّها هجاء يتصل عاره بأعقابها إلى يوم القيامة، إن لم

^١ الأصفهاني، الأغاني، مصدر سابق، ج ٩، ص ٣٦. الوصل بالهاء: هو إتباع حرف الروي بهاء، ساكنة أو متحركة. أما الوصل بالواو: فهو حرف مدّ يتولّد عن إشباع حرف الروي بالواو. انظر: عبد العزيز عتيق، علم العروض والقافية، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط، د.ت، ص ١٤٣.

^٢ الأصفهاني، الأغاني، مصدر سابق، ج ٨، ص ٢٢٩-٢٨٧.

^٣ المصدر السابق، ج ٨، ص ٤١٧-٤٤٨.

^٤ المصدر السابق، ج ٢١، ص ١٨٠-٢٦٥.

تقم حتى تكب نقائضها أو تحفظها وتنشديها، فقلت: أفعّل، فلزمته شهراً، حتى حفظت نقائضها، وأنشدته إياها خوفاً من شره".^١

ويُستتج من هذا النص أن مصطلح (النقائض) كان معروفاً عند شعراء هذا الفن، وكانوا يستخدمونه للدلالة على طبيعة نصوصه، واختلافها عن غيرها من القصائد التي ينشئونها، إلا أن هذا المصطلح لم يلقَ انتشاراً كافياً في الأوساط النقدية حتى منتصف القرن الرابع الهجري.

أما المرزباني (٣٨٤هـ) فقد ترجم للفرزدق^٢، ولم يذكر المصطلح إلا في صيغة الفعل (يناقض) مرة واحدة في قوله: "قال حماد بن إسحاق بن إبراهيم: سمّت أبي يقول، عن أبي سهيل: إن قول الفرزدق في رائيته التي يناقض فيها جريراً حين يقول:

كَمْ مِنْ أَبٍ لِي يَا جَرِيرُ كَأَنَّهُ قَمَرُ الْمَجَرَّةِ أَوْ سِرَاجُ نَهَارٍ
لَنْ تُذَرِّكُوا كَرَمِي بِلُؤْمِ أَيْكُمُ وَأَوَابِي بِتَحُلِّ الْأَشْعَارِ^٣

للعراعي، وإن الفرزدق انتحلها، فصارا له".^٤

وفي ذكره لجرير لم يذكر مصطلح (النقائض) إلا على لسان مروان بن أبي حفصة^٥، إذ يقول: "كان جرير إذا أخذ الناس غلبهم، وإذا أخذ الفرزدق جريراً غلبه الفرزدق، ومن نظر في النقائض تبين له ذلك، وعلم أن جريراً لم يقم فيها للفرزدق".^٦ أما في ترجمته للأخطل، فلم يذكر المصطلح على الإطلاق.

ويظهر من تصفح (الفهرست) لابن النديم (٣٨٥هـ)، أنه لا يوجد كتاب نقدي انفرادي بالحديث عن فن النقائض ونقده، وإن لم يخلُ الأمر من الكتب التي ألّفت لشرح النقائض، مثل

^١ الأصفهاني، الأغاني، مصدر سابق، ج ٢١، ص ١٩٤.

^٢ المرزباني، الموشح، مصدر سابق، ص ١٣٧-١٦١. وقد ترجم لجرير، انظر: المصدر نفسه، ص ١٦٢-١٨١. وترجم للأخطل، انظر: المصدر نفسه، ص ١٨٢-١٩٣.

^٣ ديوان الفرزدق، مصدر سابق، ج ١، ص ٣٦٧. وهما موجودان أيضاً في: ديوان الراعي الثميري، مصدر سابق، ص ٢٧٢.

^٤ المرزباني، الموشح، مصدر سابق، ص ١٥٠.

^٥ هو مروان بن سليمان بن يحيى بن أبي حفصة، شاعر أموي. انظر ترجمته في: ابن المعتز، طبقات الشعراء، شرح: صلاح الدين الهواري، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢، ص ٣٦.

^٦ المرزباني، الموشح، مصدر سابق، ص ١٦٦.

(شرح نقائض جرير والفرزدق) لأبي عبيدة^١، و(شرح نقائض جرير والأخطل) لأبي تمام^٢. كذلك يذكر (الفهرست) كتاباً يتعلق بالنقائض، هو كتاب (مناقضات الشعراء وأخبار النساء) للحارث بن أبي أسامة المدائني (٢٢٥هـ).^٣

وكما يبدو من عناوين هذه الكتب أن السمتين، الأدبية واللغوية، هما الغالبتان عليهما؛ فهي تتوزع ما بين دواوين خاصة بالنقائض، وشروحات لهذه الدواوين، أما الجانب النقدي فلا يكاد يظهر فيها. وهذا أمر يدعو للغرابة، إذ إن النقد العربي القديم لم يغادر صغيرة ولا كبيرة من القضايا الأدبية والنقدية إلا تناولها بالبحث والدراسة والتنظير، أو كاد، فكيف يغيب عنه البحث والتصنيف في فن عرفه الأدب الجاهلي، ثم الأدب في صدر الإسلام، حتى قويت شوكة في العصر الأموي، دون أن يجد من النقاد من ينبري لتفكيكه والتنظير له؟!

ويشير الحميدي^٤ (٤٨٨هـ) صاحب (جذوة المقتبس) نقلاً عن ابن شهيد الأندلسي (٤٢٦هـ) إلى المصطلح بصيغة الفعل (ناقض) و(نقض)، في حديثه عن عبد الرحمن بن أبي الفهد، المعروف بأبي المطرف^٥، إذ يقول عنه الحميدي نقلاً عن ابن شهيد إنه "لم يكذب يقي شعراً جاهلياً ولا إسلامياً إلا عارضه وناقضه".^٦ ويقول في موضع آخر: "إن ابن أبي الفهد هذا نقض كل شعر قاله يماني في مفاخرة المضرية".^٦

^١ ابن النديم، الفهرست، مصدر سابق، ص ١٩٣.

^٢ وهو مطبوع، انظر: أبو تمام الطائي، نقائض جرير والأخطل، عني بما وعلق على حواشيه: الأب أنطون صالحاني اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩٢٢. ودار المشرق، بيروت، ١٩٨٦.

^٣ ابن النديم، الفهرست، مصدر سابق، ص ١٣٠.

^٤ عبد الرحمن بن أبي الفهد، أبو المطرف: أشجعي النسب، من قيس مضر، من أهل البيرة، سكن قرطبة، له تصرف في البلاغة والشعر، وكان من شعراء الدولة العامية. ذكره أبو عامر بن شهيد وغيره. انظر: الحميدي، جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، تحقيق: روية عبد الرحمن السويقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٧، ص ٢٤٥.

^٥ المصدر السابق، ص ٢٤٥.

^٦ المصدر السابق، ص ٢٤٦.

وقد ذكر ابن خلكان (٦٨١هـ) في ترجمته لجرير^١ في (وفيات الأعيان) أنه "كانت بينه وبين الفرزدق مهاجاة ونقائض"^٢. أما في ترجمته للفرزدق، فقد ذكر أنه جمع له ولجرير كتب يسمى (النقائض)، وهو من الكتب المشهورة.^٣

ومن هذا العرض الموجز لطبيعة حضور مصطلح (النقائض)، بأي صيغة من صيغته، في المصادر العربية القديمة، سواء النقدية، أو التي قدمت آراء نقدية مهمة في أي قضية نقدية أخرى، يتبين أن حضور هذا المصطلح كان محدودا جدا، وكان يتسم بالصبغة الأدبية، ولا يقترب من مجال النقد على نحو يوحى بأن النقاد العرب القدماء لم يجدوا في هذا الفن ما يشدهم إلى الاهتمام به، والتعبد له، وبيان جمالياته.

– دراسة مقارنة لعلاقة النقائض بنظرية "التناص":

– مقارنة التعريف الاصطلاحي للنقائض بتعريف "التناص":

قد لا تحمل هذه المقارنة قيمة ما في سياق التعرف إلى ملامح لنظرية "التناص" في النقد العربي القديم، لأنه لم يقدم تعريفا منصوصا عليه لفن النقائض. وتعريف النقائض الذي بين أيدينا هو تعريف حديث، وضع في ضوء ما قدمه كل من جرير والفرزدق والأخطل وغيرهم من الشعراء، ممارسة، في القرنين الأول والثاني الهجريين.

إلا أن التعريف الذي يذكره ابن منظور في (لسان العرب) قد يقدم بديلا مناسباً لما لم يقدمه النقاد العرب القدماء. يقول ابن منظور: المناقضة في الشعر هي أن ينقض الشاعر الآخر ما قاله الأول.^٤ وقد مر تعريف "التناص" بأنه حضور نص أو أكثر في آخر، حضوراً مباشراً، أو ضمناً.

ويتضح من تعريف المناقضة، كما جاء عند ابن منظور، أنه يوجد نص ما متضمن في نص آخر، بهدف نقض معاني الأول، والإتيان بعكسها. وهذا الهدف لا ينفي الحضور،

^١ ابن خلكان، وفيات الأعيان، تحقيق: يوسف علي طويل ومريم قاسم طويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨، ج ١، ص ٣٠١-٣٠٧. وانظر ترجمة الفرزدق: المصدر نفسه، ج ٥، ص ٧٠-٨٤.

^٢ المصدر السابق، ج ١، ص ٣٠١.

^٣ المصدر السابق، ج ٥، ص ٧٣.

^٤ ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة (نقض).

انطلاقاً من مواد ومفاهيم مشتركة، مثل القيم والأنساب، والأحداث التاريخية كالحروب وغيرها، والثقافة الشفوية، بل وحتى أعلام الأشخاص والقبائل.^١

ويشكل استحضار التاريخ، والأيام، والأنساب، وغيرها من المواضيع التي تكون مادة النقائض تداخلاً نصوبياً، إذ إن بناء النقيضة لا يقوم دون أن يتكئ على هذه المواضيع أو على بعضها، مما يعمل على تكوين نسيج نصي من عدد متداخل من الخيوط المختلفة، التي تشكل بالتقائها لوحة فنية.

والنقائض إعادة بناء لنص جديد اتكاء على نص آخر معاصر، يُهدم من قبل الشاعر المناقض، كي يقيم نصه من مادة النص الذي ناقضه، مضموناً وإيقاعاً، وبهذا، يستحضر النص الجديد النص القديم استحضاراً غير مباشر، إذ يمكن لأي متلقٍ يقرأ قصيدة الفرزدق:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا
يَتَا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ^٢

أن يستدعي، دون وعي منه، قصيدة جرير، التي نظمها مناقضاً لقصيدة الفرزدق هذه، مع اختلاف بسيط بينهما في حركة الروي فقط، وهي قوله:

لَمَنِ الدِّيارُ كَأَنَّهُ لَمْ تُحْلَلِ
بَيْنَ الْكِناسِ وَبَيْنَ طَلْحِ الْأَعْزَلِ^٣

وتضرب هاتان النقيضتان مثلاً واضحاً على وجود نقائض غير مكتملة الأركان تحتفظ بروح الفن نتيجة لحضور العناصر الأخرى حضوراً مكثفاً، إذ اختلّ في هاتين النقيضتين شرط التوحد في حركة حرف الروي، ومع هذا فإنهما تعدّان من أبرز النقائض المتبادلة بين جرير والفرزدق وأشهرها، وذلك باتفاقهما في الوزن وفي حرف الروي، والأهم اتفاقهما في الموضوع، فحرير نقض في هذه القصيدة العناصر التي تضمنتها قصيدة الفرزدق، وقلب فخر الفرزدق بنفسه وبقومه هجاء، كما قلب هجاء الفرزدق له ولقومه فخراً، مستخدماً في أحیان كثيرة ألفاظ الفرزدق، وتعبيراته في هذه القصيدة، وكذلك استخدم شطر بيت كامل أو أكثر في محاولة نقضه معنى البيت أو الرد على الفرزدق كقول:

^١ محمد البحري، حدود النص في النقائض، الفكر العربي المعاصر، بيروت، ع ٩٦-٩٧، ١٩٩٢، ص ٩٢.

^٢ أبو عبيدة معمر بن المثنى، شرح نقائض جرير والفرزدق، مصدر سابق، ج ١، ص ٣٥٤.

^٣ المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٨٤.

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا عِزًّا عَلاكَ فَمَا لَهُ مِنْ مُنْقَلٍ^١

وهو في هذا البيت يستخدم شطر بيت الفرزدق في مطلع القصيدة، في قوله:
إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا يَتَا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ^٢

وعندما يقول الفرزدق في هذه القصيدة أيضًا:
أَحْلَامُنَا تَزِنُ الْجِبَالَ رِزَانَةً وَتَخَالُنَا جَنًّا إِذَا مَا بَجْهَلُ^٣

يقول جرير، راداً عليه، وناقضاً لكلامه، ومحوراً لعبارة الفرزدق وألفاظه تحويراً يخدم
نصه:

أَحْلَامُنَا تَزِنُ الْجِبَالَ رِزَانَةً وَيَفُوقُ جَاهِلُنَا فِعَالُ الْجُهْلِ^٤

مما يولد تداخلاً نصياً بين النقيضتين، يجعل استحضار القصيدة الأولى عند قراءة
القصيدة الثانية أمراً لا مفر منه.

ويتطلب إحداث مثل هذا التداخل حداً أدنى من معرفة ما سبق من نصوص ومن
تقاليد، عادة ما تكون مشتركة بين المبدعين، وكذلك بين المبدع والمتلقي، أو معروفة مشهورة
على مستوى واسع، وهذا ما يتزل النقائض منزلتها من "التناص".^٥

والشاعر الذي يقوم بممارسة فن النقائض يحرص على بناء نقيضته بلغة لا تختلف عن
لغة الشاعر الآخر الذي يناقضه، وهذا الجانب الواعي في النقائض يلتقي مع ما ذكره نقاد نظرية
"التناص" عن إمكانية حدوث "التناص" بقصد، أي بوعي، دون أن يخل ذلك بالقيمة الفنية له.
والشاعر المناقض يعيد، حسب تقاليد المناقضة عناصر نسيج النص الذي يناقضه غالباً،
ويضعه ضمن نسيج آخر جديد، يقدم عناصر النسيج السابق، ولكن بمضمون مخالف له، دون

^١ في الديوان: يَتَا عَلاكَ فَمَا لَهُ مِنْ مُنْقَلٍ. شرح ديوان جرير، مصدر سابق، ص ٤٤٦.

^٢ أبو عبيدة معمر بن المثنى، شرح نقائض جرير والفرزدق، مصدر سابق، ج ١، ص ٣٥٤.

^٣ المصدر السابق، ج ١، ص ٣٦٠.

^٤ المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٩٨.

^٥ انظر: محمد البحري، حدود النص في النقائض، مرجع سابق، ص ٩٣-٩٤.

أن يتمكن من إخفاء ذلك الأصل الذي يحضر في نصه، سواء رضي بذلك وسعى إليه أم لم يرضَ، ويكشف نصه بوضوح عن سابقه ويشي به إلى المتلقي، ليلتقي عندئذ في النقيضة نصان معاً، السابق واللاحق.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الإطار الإيقاعي الموحد، الذي يتمثل في اتباع الشاعرين للوزن نفسه، والقافية نفسها، يضيف على النقائض مبدأ الإنتاجية، إذ تبدو النقيضة الثانية وكأنها متولدة من النقيضة الأولى، أو تظهر النقيضة الأولى وكأنها منتجة للثانية، بسبب الاتفاق الإيقاعي، المصاحب للاتفاق المضموني. والإنتاجية حوارية، ومجال الحوارية هو "التناص".^١ ومن أهم الخصائص المشتركة بين فن النقائض ونظرية "التناص"^٢:

١- تقوم النقيضة على مبدأ الإضراب الضمني. والإضراب فيها، ليس نقضاً بالمعنى الدقيق للكلمة، بل هو ظاهرة حوارية، فالنص المضرب عنه لم يعدم، وإنما بقي في حالة ما يسمى بالمقدر، أو الضمني. ويظهر ذلك في المثال التالي:

فقلتُ لها: أُمِّي سَلِيطاً بِأَرْضِهَا فبئسَ مناخُ النازِلين جرير^٣

فيقول جرير:

أَبُو مَنَزَلٍ الْأُضْيَافِ يَغْشَوْنَ نَارَهُ وَيَعْرِفُ حَقَّ النَازِلِينَ جَرِيرُ^٤

٢- تخفي النقيضة بين سطورها نصاً آخر، فإذا تظاهر الشاعر بأنه يبني نصاً متكاملاً معزولاً عن النص السابق، فإن هذا التظاهر يخفي انفعالا عميقاً بالنص السابق الذي ينطلق منه فعلياً. وبهذا، تكون النقيضة قراءة مبدع لإبداع مبدع آخر.

٣- النقيضة عملية ارتداد، فهي ترتد على نقيضة أخرى بإعادة تأسيس، وإعادة تلويح، ولذلك استعمل المصطلح بصيغة الجمع، فيقال: النقائض. وهذا الارتداد مؤشر على الصيغة الحوارية للنقائض، ومنه ينشأ التوليد بمستوياته اللفظي والمعنوي.

^١ محمد البحري، حدود النص في النقائض، مرجع سابق، ص ٩٢.

^٢ انظر: المرجع السابق، ص ٩٣-٩٤.

^٣ أبو عبيدة معمر بن المثنى، شرح نقائض جرير والفرزدق، مصدر سابق، ج ١، ص ١٩٥. وقائله هو: أعور بني نهان، واسمه نُعَيْم بن شريك.

^٤ المصدر السابق، ج ١، ص ١٩٨.

٤- تَحْفِلُ النقائض ببعض الأوجه البلاغية الخاصة بها، لأنها تتفق مع طبيعتها. منها، على سبيل المثال، التمثيل: وهو "أن يريد الشاعر إشارة إلى معنى فيضع كلامًا يدل على معنى آخر، وذلك المعنى الآخر والكلام منبثق عما أراد أن يشير إليه. ومثال ذلك قول الرماح بن ميادة:

أَلَمْ تَكُ فِي يُمْنِي يَدَيْكَ جَعَلْتَنِي فَلَا تَجْعَلَنِي بَعْدَهَا فِي شِمَالِكَا
وَلَوْ أَنَّي أَذْنَبْتُ مَا كُنْتُ هَالِكَا عَلَى خِصْلَةٍ مِنْ صَالِحَاتِ مَهَالِكَا

فعدل أن يقول في البيت الأول إنه كان عنده مقدماً فلا يؤخره، و مقرباً فلا يبعده، أو مجتنبى فلا يجتنبه، إلى أن قال: إنه كان في يمين يديه فلا يجعله في اليسرى، ذهاباً نحو الأمر الذي قصد الإشارة إليه بلفظ ومعنى يجريان مجرى المثل له، والإبداع في المقالة".^٢ ومنها ما يسمى بالعنوان، وهو أن يأخذ المتكلم في غرض له من وصف، أو فخر، أو مدح، أو هجاء، أو عتاب، أو غير ذلك، ثم يأتي لقصد تكميله بالفاظ تكون عنواناً لأخبار متقدمة وقصص سلفية. ومن أمثلته قول أبي تمام في استعطافه مالك بن طوق على قومه:

رَفْدُوكَ فِي يَوْمِ الْكِلَابِ وَشَقَقُوا فِيهِ الْمَزَادَ بِحَفْلٍ كِلَابٍ^٣

فقد أتى أبو تمام في هذه الأبيات بأيام العرب كيوم كلاب، وهو ما يسمى بالعنوان، ويسميه بعض البلاغيين، مثل العلوي اليمني (التلميح)، وقد مر ذكره في الفصل الثاني.^٤

^١ في الديوان: أَلَمْ تَكُ فِي يَمْنِي يَدَيْكَ خَلَعْتَنِي *** فَلَا تَجْعَلَنِي بَعْدَهَا فِي شِمَالِكَا

انظر: ابن ميادة، ديوان ابن ميادة، مصدر سابق، ص ١٨٢.

^٢ قدامة بن جعفر، نقد الشعر، مصدر سابق، ص ١٥٩-١٦٠. وعند العسكري، والباقلاني، وابن رشيق التمثيل هو المماثلة، وهو ضرب من الاستعارة. وعند عبد القاهر والسكاكي والقزويني وشرح التلخيص وغيرهم هو التشبيه التمثيلي. انظر: أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٦، ج ٢، ص ٣٤٨.

^٣ في الديوان: فِيهِ الْمَزَادَ بِحَفْلٍ غِلَاب. انظر: أبو تمام، شرح ديوان أبي تمام، مصدر سابق، ص ٢٨.

^٤ انظر: أحمد مطلوب، معجم النقد العربي القديم، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٣٦. ويعرفه حسين المرصفي بأنه: "أن يذكر المتكلم لمناسبة أغراضه ما يدل على أخبار شهيرة، لأجل التأسي، أو الاستشهاد، أو الافتخار، أو غير ذلك من المقاصد. وأكثر الناس استعمالاً لهذا النوع شعراء المغاربة ومنشئوهم، لا يكاد كلام من كلامهم يخلو منه". انظر: الوسيلة الأدبية، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٧٦.

وهذا ظاهر بشكل جلي في النقائض، بما أنها تحفل بالأعلام والأخبار، حتى إنها استُغلت بوصفها مصدراً للمؤرخين مثلاً. وهذان الوجهان، التمثيل والعنوان، قد يؤكدان مفهوم "التناص" ويدعمانه في النقائض.

وقد أشار عدد من النقاد العرب المحدثين إلى العلاقة التي تربط نظرية "التناص" بالنقائض بما هي فن أدبي. ولأن هذا المحور يرتبط مع محور هذه الدراسة سأشير إلى عدد ممن رأى في النقائض شكلاً من أشكال "التناص" في الأدب العربي القديم. ومن هؤلاء:

- محمد البحري، حدود النص في النقائض، الفكر العربي المعاصر، بيروت، ع ٩٦٤-٩٧، ١٩٩٢.

- سعيد يقطين، التفاعل النصي والترابط النصي، علامات، ج ٣٢، مج ٢٨، مايو ١٩٩٩.

- معجب العدواني، رحلة التناصية إلى النقد العربي القديم، علامات، النادي الأدبي الثقافي، جدة، ج ٤٤، م ١١، يونيو ٢٠٠٢، (عدد خاص: قراءة النص).

- مقارنة آراء النقاد العرب القدماء في فن النقائض بنظرية "التناص":

لم يقدم النقاد العرب القدماء آراء نقدية واضحة تكشف عن نظرهم إلى النقائض، واهتمامهم بها، وموقفهم من بناء المبدع لنصه بالاستناد إلى نص آخر معاصر له، لذلك، يصعب التعرف إلى ملامح للـ "تناص" في النقد العربي القديم.

وقد حاولت خلال تتبع مصطلح (النقائض) بأي صيغة من صيغه، في المصادر العربية القديمة التعرف إلى آراء النقاد العرب القدماء في هذا الفن، والتوصل إلى تكوين صورة واضحة الملامح عن حضوره في النقد العربي القديم، ومدى معرفة النقاد العرب آنذاك به، واهتمامهم بالتنظير له، فوجدت أن معرفتهم به لا تتجاوز ذكر المصطلح، أو أي صيغة من صيغه، ذكرًا عابرًا، لا بوصفه مصطلحًا معروفًا، إنما كان يُذكر غالبًا نقلاً على لسان أحد شعراء النقائض، مما يدل على عدم معرفة النقاد العرب القدماء به، أو اهتمامهم به بالقدر الذي يتناسب مع حضوره في الأدب العربي القديم، وممارسة الشعراء له، واشتغال بعضهم به ردحاً من الزمن.

والذي أراه أن الشاعر الممارس لفن المناقضة، كان أكثر وعياً، من الناقد العربي القديم، على الآليات التي تعتمد عليها نظرية "التناص" في رؤيتها للنص الأدبي. بدليل أن النقائض التي عرفها الشعر العربي القديم، خصوصاً في آخر أطوارها عند جرير والفرزدق، تلتقي التقاءً كبيراً

وواضحا مع بعض الأفكار الرئيسية في نظرية "التناس"، ولكن النقد العربي القديم غاب عن هذه الأفكار، ولم يهتم بدراسة فن النقائض دراسة نقدية، لإرساء قواعده، وبيان الجوانب الجمالية فيه. ولو كان قدم مصنفا واحدا عن هذا الفن لكان أسهم إسهاما جزئيا في رسم الخطوط المشتركة بينه وبين نظرية "التناس".

أما المبدع العربي القديم الممارس لفن المناقضة فقد أدرك مفهوم "التناس"، دون أن يعرف مصطلحه، وقد كانت معرفته به لا واعية، تحضر في نصوصه بالممارسة المجردة من التنظير، أو التعقيد، لما يقوم به.

وإن صح أن يكون المبدع مبدعا وناقدا في الوقت نفسه، أو إن صح أن تستمد قواعد فن شعري ما من القواعد التي أرساها مبدعو هذا الفن بممارستهم له، فلإني أرى أن جريرا والفرزدق قد أسهما في بناء الأسس النظرية لفن المناقضة، ونجحا في تطويره، وجعله فنا قائما بذاته، بعد أن كان مختلطا بغيره من الفنون، مثل المفاخرة^١ أو المنافرة^٢، أو غيرهما، لأن أسس المناقضة التي نعرفها اليوم، والشروط الواجب وجودها في النقائض قد استخلصت من نصوص النقائض التي قدمناها، أي أنهما قد وضعوا أسس المناقضة دون أن ينصا عليها، أو يبينوا قواعدها، وكذلك دون أن يضعوا فيها مؤلفا نقديا، وكان تعريفهم بها من خلال الممارسة الفعلية لهذا الفن. وبذلك، أسهم ذلك الشاعر في بناء أسس "التناس" من خلال تأسيسه العملي لفن النقائض.

^١ المفاخرة لغويا، من الفخر، تفاخر القوم: فخر بعضهم على بعض، وفأخره مفاخرة وفخارا: عارضه بالفخر، ففخره. انظر: ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة (فخر). واصطلاحيا هي: أن يفخر شاعر أو ناثر بذكر مآثره ومآثر قومه، فيرد عليه آخر بمثل ذلك، دون التزام البحر والقافية، أو هجاء أو تساب، أو الالتجاء إلى حكم، وإن كان ذلك يقوم في المحافل كثيرا. والمفاخرة فن قديم، كان له شأن جليل في الحياة الأدبية منذ الجاهلية. انظر: أحمد الشايب، تاريخ النقائض، مرجع سابق، ص ٨.

^٢ المنافرة لغويا، من نفر: وهو التفرق. والمنافرة: المفاخرة والحكمة. والمنافرة: المحاكمة في الحساب. قال ابن سيده: وكأنما جاءت المنافرة في أول ما استعملت أنهم كانوا يسألون الحاكم: أين أعز نفرا؟. انظر: ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة (نفر). واصطلاحيا هي: أن يفخر الرجلان كل واحد منهما على صاحبه، ثم يكملن بينهما رجلا، وتمتاز من المفاخرة بلزوم التحكيم فيها. انظر: أحمد الشايب، تاريخ النقائض، مرجع سابق، ص ٩. ومن مرادفات المنافرة: المخايرة، والمشايسة، والمجادلة. للمزيد من التفاصيل، انظر: فاطمة حمد المزروعى، المنافرات في العصر الجاهلي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، إشراف: حمدي منصور، ٢٠٠١، ص ٧-٨. ويرى عبد المجيد المحتسب أن المنافرة "هي الصورة الأولى الساذجة لفن المناقضة في الشعر العربي". عبد المجيد المحتسب، نقائض جريرو والأخطل، مرجع سابق، ص ٣٤.

وأخلص من هذا إلى أن النقد العربي القلم لم يدرك الخطوط العامة لنظرية "التناص" في فن النقائض، في حين نجح الشعر العربي القلم في إثبات إسهاماته في هذا المجال.

ج- المعارضات:

- مقدمة:

المعارضة فن عربي قديم، لا يرتبط في طور نشأته بما مرّ به الشعر العربي من ضعف اضططر معه الشعراء المتأخرون إلى تقليد الشعراء المتقدمين، والنسج على منوالهم. بل سيتضح من خلال هذا العرض أن المعارضات فن جاهلي، عرفه الأدب الجاهلي على يد أبرز أعلامه، وأشهر شعرائه، مثل امرئ القيس وعلقمة بن عبدة. وهذا يدلّ على أن المعارضة الشعرية لا تعني عدم قدرة الشاعر على النظم استمداداً من قريحته الشخصية، وعجزه عن قول الشعر إلا اتكاء على غيره، بل تعني شحذ القريحة، وإثارتها لتلقي بأفضل ما لديها، عن طريق التمازج الذي يحدث بين النصين: المعارض والمعارض، أو السابق واللاحق.

وتخرج المعارضة عن قصد السرقة، مع ما يبدو من حضور واضح للنص السابق في النص اللاحق المعارض، لأن إعجاب الشاعر بالنص الذي يعارضه دفعه إلى محاكاته، متوسلاً أسلوب المعارضة. والمحاكاة لم تكن قط سرقة، لأن الشاعر المعارض يسعى إلى تقليد ما هو موجود من قبل تقليداً فنياً، وهذا ما يكسب قصيدته بعداً جمالياً مميزاً. وعلى هذا، فالمعارضة ليست سرقة، ولو "كان المعارض يأخذ معنى ما يعارض فيه، ويكسوه ألفاظاً من عنده، ويستعين ببعض ألفاظه، لكان هذا احتذاء وسرقة، ولم يكن معارضة، ولكان يظهر للناس سقوط المعارض، وخذلانه، واقتضاحه".^١

وتبدو المعارضة فناً من فنون الشعر، وهي في الوقت ذاته آلية فنية، يستخدمها الشاعر في إنشاء النص الشعري اتكاء على نص شعري سابق، تختلف عن آلية السرقة، أو الاحتذاء، اللتين تعتمدان أيضاً على وجود نص سابق في إنشاء النص اللاحق، ولكنهما تختلفان عن المعارضة.

ولا يوجد في تراثنا النقدي من يعدّ المعارضات وجهاً من أوجه السرقات أو الاحتذئات، وذلك في النقد العربي القديم والحديث، إلا أنه يوجد من يربط بين المعارضات والنقائص، أو يخلط بينهما، ويرى أنهما وجهان لعملة واحدة، مثل الصنعاني، الذي يقول عن نقائص جرير والفرزدق إنها من المعارضات، فيقول في سياق تعداد المعارضات، بعد أن ذكر موقف امرئ القيس وعلقمة الفحل مع أم جندب، الذي سيرد ذكره بعد قليل، "وكذلك

^١ الصنعاني، الرسالة العسجدية في المعاني المؤبدية، تحقيق: عبد المجيد الشرفي، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٧٦،

نقائض جرير والفرزدق، وهي معروفة مشهورة، وقصائدهم في المعارضات كثيرة^١. فهو يستخدم مصطلح المعارضات والنقائض في سطر واحد على أنهما يحملان الدلالة ذاتها والمعنى الاصطلاحي ذاته.

ومن هؤلاء أيضًا، علي الجارم، الذي كتب في النصف الأول من القرن الماضي سلسلة من المقالات عن المعارضات في العصور الأدبية المختلفة، وكان يتحدث عن فن المعارضة، وهو يعني به، غالبًا، فن النقائض، ويذكر أن المنافسة الفنية هي التي دفعت الشعراء إلى ممارسة هذا الفن، الذي يكون في الأصل بين الأحياء، حين يُدفع الشاعر إلى معارضة شاعر آخر بسبب ما يحسّ به في نفسه من قوة، وما يجيش في صدره من رغبة في التحدي وحب الغلبة^٢. وهي عنده كالمبارزة في كثير من نواحيها؛ فالمبارزان يستعملان سلاحًا من نوع واحد، وكذلك الشعراء المتعارضان يجب أن يتحدثا في الوزن والقافية. وكما أن المبارزة تشترط وجود محكمين، كذلك يُشترط في المعارضة وجود نقاد محكمين يقضون لمن له السبق والغلبة^٣.

وهو يتحدث في مقالته عن المعارضات في العصر الأموي عن نقائض جرير والفرزدق على أنها نماذج للمعارضات، ويسمي هذا النوع منها بالمعارضات الهجائية، ويقصد بها المباراة في فنون الهجاء المقذع، والتباهي بمجد الجاهلية، وأحسابها، وأيامها، ونبش ما دفنه الإسلام من مثالب القبائل في عهودها الأولى^٤.

إلا أن فن النقائض مختلف عن فن المعارضات، وهذا ما هو متعارف عليه في الأوساط الأدبية والنقدية الحديثة، وقد ميّز الكثير من النقاد بين عناصر كل فن منهما، كما فعل أحمد الشايب في بداية كتابه (تاريخ النقائض)^٥.

^١ الصنعاني، الرسالة العسجدية، المصدر السابق، ص ٥٧.

^٢ علي الجارم، المعارضات في الشعر العربي (في العصر الجاهلي)، الكتاب، سنة ١، ج ٩، مج ٢، يوليو ١٩٤٦، ص ٣٨٥.

^٣ المرجع السابق، ص ٣٨٧.

^٤ علي الجارم، المعارضات في الشعر العربي (في العصر الأموي)، الكتاب، سنة ١، ج ١١، مج ٢، يوليو ١٩٤٦، ص ٦٨٤. وانظر أيضًا: علي الجارم، المعارضات في الشعر العربي (في العصر العباسي)، الكتاب، سنة ١، ج ١٢، مج ٢، يوليو ١٩٤٦، ص ٨٥٣.

^٥ انظر: أحمد الشايب، تاريخ النقائض، مرجع سابق، ص ٦.

-تعريف المعارضات:

- التعريف اللغوي:

المعارضة في اللغة، المقابلة، يقال: عارض الشيء بالشيء معارضة، أي قابله، وعلّوشتُ كتابي بكتابه، أي قابلته، ويقال: فلان يعارضني أي يباريني.^١

- التعريف الاصطلاحي:

المعارضة في الأدب عامة هي أن يحاكي الأديب في أثره أثر أديب آخر محاكاة دقيقة، تدل على براعته ومهارته.^٢

أو هي، كما عرّفها أحمد الشايب في مقارنته بين النقائض والمعارضات، "أن يقول شاعر قصيدة في موضوع ما من أي بحر وقافية، فيأتي شاعر آخر فيُعجب بهذه القصيدة لجانبها الفني وصياغتها الممتازة، فيقول قصيدة من بحر الأولى وقافيتها، وفي موضوعها أو مع انحراف عنه يسير أو كثير، حريصاً على أن يتعلق بالأول في درجته الفنية، أو يفوقه فيها دون أن يعرض لهجائه أو سبّه، ودون أن يكون فخره صريحاً علانية، فيأتي بمعان أو صور بإزاء الأولى تبلغها في الجمال الفني، أو تسمو عليها بالعمق أو حسن التعليل، أو جمال التمثيل، أو فتح آفاق جديدة في باب المعارضة".^٣

ويطلق على المعارضات مصطلح النسج على المنوال، الذي جعله أحمد مطلوب أحسد مصطلحات النقد العربي القديم. ويعرفه بأنه: معارضة القصيدة في غرضها وأسلوبها. ويضرب مثلاً على ورود هذا المصطلح في أحد المصادر العربية القديمة قسول المقرّي عن إحدى الموشحات: وقد نسج على منواله فيها صاحبنا الوزير، أبو عبد الله بن الخطيب.^٤ ويقول إن هذا المصطلح يُقصد به التقليد عامة، "أي تقليد الأديب لغيره في الأسلوب، والصياغة، والأفكار، والمعاني، وهو ما يبدأ به الشعراء والكتاب في أول عهدهم بنظم الشعر أو تحبير النثر".^٥

^١ ابن منظور، لسان العرب، مادة، (عرض).

^٢ مجدي وهبة، معجم مصطلحات الأدب، مرجع سابق، ص ٣٨٩.

^٣ أحمد الشايب، تاريخ النقائض، مرجع سابق، ص ٦.

^٤ المقرّي التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٩٩٨، ج ٦، ص ٢١١. وانظر: أحمد مطلوب، معجم النقد العربي القديم، مرجع سابق، ص ٣٩٩.

^٥ أحمد مطلوب، معجم النقد العربي القديم، مرجع سابق، ص ٣٩٩.

وللمعارضة شروط يجب وجودها في القصيدتين حتى تكونا متعارضتين، يمكن إجمالها في النقاط التالية^١:

- اتفاق القصيدتين في الوزن والقافية.
- الاتفاق في الموضوع، غالباً، وإن كان ليس شرطاً.
- دافعها الإعجاب بالنص المعارض، لذلك يجب أن تخلو من المهجاء والشتم والكلام الفاحش.

ولا يشترط أن يكون المتعارضان متعاصرين، فبإمكان أي شاعر لاحق أن يعارض شاعراً سابقاً، أو معاصراً، حسب النص الذي يستفزه لمعارضته^٢. والمعارضة قد تكون صريحة، بحيث توافق فيها القصيدة المتأخرة القصيدة المتقدمة في وزنها وقافيتها، وأن يكون الغرض منهما واحداً أو متماثلاً، بحيث تكون القصيدة المتأخرة صدى واضحاً للقصيدة القديمة، بدافع الإعجاب. وقد تكون ضمنية، وذلك إذا فقدت القصائد أحد العناصر المذكورة^٣.

- النشأة:

- الظهور والبدايات:

تعود أقدم رواية تذكرها المصادر التراثية للمعارضات إلى العصر الجاهلي، وهي السني يذكرها ابن قتيبة عن امرئ القيس وعلقمة بن عبدة اللذين احتكما إلى أم جندب زوجة امرئ القيس، لتحكم بينهما، أيهما أشعر. فطلبت منهما أن ينظما شعراً في وصف الخيل، على أن يلتزما الروي والقافية، فبادر امرؤ القيس قائلاً:

خليلي مرّاً بي على أم جندب
لنقضني حاجات الفؤاد المعذب^٤

ونظم قصيدته إلى أن وصل إلى قوله:

^١ انظر: محمد بن سعد بن حسين، المعارضات في الشعر العربي، النادي الأدبي، الرياض، ١٩٨٠، ص ٣٠.

^٢ المرجع السابق، ص ٤٦.

^٣ عبد الرحمن السماعيل، المعارضات الشعرية: دراسة تاريخية نقدية، النادي الأدبي الثقافي، جدة، ط ١، ١٩٩٤، ص ١٩. وقد قدم أحد الباحثين مراجعة نقدية للكتاب. انظر: حسن البنا عز الدين، المعارضات الشعرية بين التقليد والتناص، علامات، النادي الأدبي الثقافي، جدة، ج ٢٠، ٥٣، يونيو ١٩٩٦، ص ٨٥-١٠٧.

^٤ في الديوان: يُنْقَضُ لِبَنَاتِ الْفُؤَادِ الْمَعْذِبِ. انظر: شرح ديوان امرئ القيس، مصدر سابق، ص ٤٧.

فللسوطِ ألهوبٌ، وللساقِ درّةٌ وللزجرِ منه وقعٌ أخرَجَ مُهذَّبٌ^١

ثم قال علقمة:

ذهبتَ من الهجرانِ في كلِّ مذهبٍ ولم يكُ حقاً كلُّ هذا التجنبِ^٢

وأتم قصيدته إلى أن وصل قوله:

فأدركهنّ ثانياً من عنانِهِ يمرُّ كَمَرٌ الرائِحِ المتحلِّبِ^٣

فلما انتهيا من نظمهما، حكمت أم جندب لعلقمة، فقال امرؤ القيس: وكيف ذلك؟ فقالت: لأنك أجهدت فرسك بسوطك، ومريته بساقلك، أما علقمة فأدرك طريدته وهو ثانٍ من عنان فرسه، لم يضربه بسوط، ولا مراه بساق، ولا زجره. فقال: ما هو بأشعر مني، ولكنك له وامق، فطلقها، فخلف عليها علقمة، فسمي بذلك (الفحل).^٤

وقد جاءت هذه المعارضة مستوفية للشروط؛ فالقصيدتان متفقتان في الغرض والوزن والقافية وحرف الروي وحركته. وهذا لم يأت عفواً، إنما اشترطته أم جندب بقولها: قولا شعراً تصفان فيه الخيل، على روي واحد وقافية واحدة. فكأنها وضعت بذلك يدها على مفهوم المعارضة الشعرية.^٥

^١ في الديوان: فللساق ألهوب، وللسوط درة *** وللزجر منه وقع أهوج متعّب. انظر: المصدر السابق، ص ٥٤.

^٢ في الديوان: ذهبت من الهجران في غير مذهب. انظر: ديوان علقمة بن عبدة، شرحه: سعيد نسيب مكارم، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٦، ص ٩.

^٣ لم أجد هذا البيت في: ديوان علقمة بن عبدة، شرح: سعيد نسيب مكارم، مصدر سابق، ولم أجد أيضاً في: شرح ديوان علقمة، طرفة، وعنترة، تحقيق وشرح: نخبة من الأدباء، دار الفكر للجميع، ١٩٦٨. ولكن وجدت قوله:

فأتبع آثارَ الشياهِ بصادق *** حثيثٍ كغيثِ الرائِحِ المتحلِّبِ

انظر: ديوان علقمة بن عبدة، شرح سعيد نسيب مكارم، مصدر سابق، ص ١٧.

^٤ انظر: ابن قتيبة، الشعر والشعراء، تحقيق: عمر الطباع، مصدر سابق، ص ١٣٩.

^٥ سعاد العقيل، المعارضات الشعرية في الأندلس في عصر الموحدين، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، إشراف:

صلاح جرار، ٢٠٠٠، ص ٢٤-٢٥.

وبهذا يتضح أن المعارضات فن جاهلي قديم، تضرب جذور نشأته في تربة الأدب الجاهلي بقوته وجزالته، وعدم حاجة شعرائه إلى طلب الجودة عن طريق التقليد أو المحاكاة، وكان توجههم لها فنياً^١، فهي فن المنافسة، وميدان التفوق، دون أن يمس طرف منها الطرف الآخر بسبب أو شتم.

ويرى بعض النقاد أن العصر الجاهلي لم يعرف فن المعارضة، لأن المعارضة تقتضي "وجود نموذج فني ماثل أمام الشاعر المعارض، ليقتدي به، ويحاكيه، أو يحاول تجاوزه. ولذا لم تكن في الشعر الجاهلي معارضات، لأن المثال، أو النموذج الشعري قبله كان مجهولاً".^٢ لكنني أرى أن جهلنا بالشعر الذي سبق النصوص الجاهلية المعروفة ليس سبباً لإنكارنا لوجود المعارضات في الشعر الجاهلي، إذ تشير بعض النصوص الجاهلية إلى وجود نماذج شعرية احتذاها الجاهليون، دون معارضة، مثل شعر ابن حذام الذي حذا امرؤ القيس حذوه في الوقوف على الأطلال، مما يدل على أن النموذج الفني كان موجوداً ومعروفاً لدى الشاعر الجاهلي، وإن غاب عنا.

كما أن المعارضة لا تشترط فاصلاً زمنياً محدداً؛ فقد يعارض الشاعر شاعراً معاصراً له، كما يعارض شاعراً متقدماً زمنياً عليه. ومن هنا، أصل إلى نتيجة فحواها أن الشاعر الجاهلي قد عرف فن المعارضات، ممارسة، كما يظهر من الروايات المختلفة التي تتضمنها كتب النقد والأدب العربي القديم، بغض النظر عن معرفتنا بالمثال المحتذى، أو المعارض، أو جهلنا به.

وقد برزت المعارضات بشكل أوضح في العصر الأموي عنها في العصر الجاهلي، ولم يجد فحول الشعراء آنذاك غضاضة في معارضة من سبقهم من الفحول، فقد كان دافعهم لذلك دافعاً فنياً محضاً. أما في العصر العباسي فقد كثرت المعارضات، واتجه كثير من الشعراء إلى معارضة من سبقهم معارضة الند للند بعيداً عن التقليد السطحي المتهافت.^٣ ثم تحولت المعارضات بعد ذلك عن المستوى الفني الذي كانت عليه في العصور السابقة، لتصبح تقليداً لقصائد فحول شعراء العصر العباسي. ويذكر علي الجارم أن الصراع القومي بين العرب

^١ محمد بن سعد بن حسين، المعارضات في الشعر العربي، مرجع سابق، ص ٦٩.

^٢ محمد عزام، النص الغائب، مرجع سابق، ص ١٣٧.

^٣ انظر: عبد الرحمن السماعيل، المعارضات الشعرية، مرجع سابق، ص ٤٦-٤٨.

والفرس كان من أهم أسباب إثارة المعارضات في العصر العباسي، وقد كانت في أغلبها ضعيفة المستوى، لا تنبئ عن رؤية شعرية حاذقة.^١

- الأهمية^٢:

-تعمل المعارضات على تنشيط الحركة الأدبية، وإغناء قاموس اللغة العربية بمفردات يستعملها المتأخرون الناسجون على منوال المتقدمين.

-تؤكد قدرة المبدع اللاحق على الابتكار والخلق والإبداع اتكاء على إبداع سابق.
-تنمي روح المنافسة والتفوق بين الشعراء على اختلاف عصورهم، فعندما يعجب شاعر بقصيدة ما، يسعى جاهداً لمنافسة صاحبها بالإتيان بما يفوقه إن لم يكن بمستواه، سعياً للإبداع والتفوق.

-تعدّ حكماً نقدياً للقصيدة المعارضة، فلا تكون عرضة للمعارضة إلا قصيدة تميزت وتفردت لأمر ما، يدفع من يطلع عليها إلى الإعجاب بها. وكثرة تعرّض قصيدة ما للمعارضة تكون بمثابة شهادة نقدية لها.

- عرض لآراء النقاد العرب القدماء في فن المعارضات:

لم يكن حظ المعارضات، من معرفة النقاد العرب القدماء لها، واهتمامهم بها، أفضل من حظ النقائض، إذ إن أول ذكر لها في كتب النقد العربية القديمة نجده في القرن الثالث الهجري عند ابن سلام في (الطبقات)، الذي يقول في كلامه على شعر الراعي، عبيد بن حصين "كأنه يعتسف الفلاة بغير دليل، أي أنه لا يحتذي شعر شاعر ولا يعارضه".^٣ ولكن يبدو من هذا النص كأن ابن سلام ينظر إلى المعارضة نظرة سلبية، وهو يقصد بها التقليد، ويرى أن من أسباب تفوق الراعي أنه لا يحتذي شعر غيره ولا يعارضه، فهو مبدع أصيل، لا يقلّد غيره. وتجدر الإشارة إلى أن ابن سلام قد استخدم لفظة (المعارضة)، في سياق آخر، لا ليدلّ بها على المفهوم المعروف حالياً، إنما على رد الشاعر على غيره في المضمون نفسه، دون التقيد بالتزام

^١ علي الجارم، المعارضات في الشعر العربي (في العصر العباسي)، مرجع سابق، ص ٨٥٣.

^٢ سعاد العقيل، المعارضات الشعرية في الأندلس، مرجع سابق، ص ٣١. وانظر أيضاً: محمد قاسم نوفل، تاريخ المعارضات في الشعر العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٣، ص ٣٢-٣٤.

^٣ ابن سلام الجهمي، طبقات فحول الشعراء، مصدر سابق، ج ٢، ص ٥٠٢.

الوزن والقافية.^١ وبهذا، تصبح شروط المعارضة عنده، خلاف الشروط المعروفة حالياً للمعارضة، التي تلتزم الوزن والقافية، ولا تُشترط فيها وحدة الموضوع.

وفي الموقف الذي ذكره ابن قتيبة (٢٧٦هـ) عن تحاكم امرئ القيس وعلقمة الفحل إلى أم جندب، كانت أم جندب هي الناقد الفعلي، الذي أسس لهذا الفن، دون تصريح بالمصطلح، ودون وعي بأن هذا المطلب هو فن قائم بذاته، أو أنه سيقوم مستقبلاً.

ومن هذا النص المبكر استخلص النقاد والمبدعون اللاحقون أسس فن المعارضة وقواعده، التي تحدث عنها النقاد المحدثون في الكتب والدراسات المختلفة، أما الحديث النقدي عنها، في تراثنا النقدي العربي، فلم يتجاوز هذه الإشارات المتفرقة التي سيأتي ذكرها في هذا العرض.

ورد ذكر المعارضة، ذكرًا خاليًا من البعد النقدي، في (نقد النثر) المنسوب إلى قدامة بن جعفر (٣٣٧هـ)، الذي يعرف فيه المعارضة في الكلام بأنها "المقابلة بين الكلامين المتساويين في اللفظ. وأصله من عارضت السلعة بالسلعة في القيمة والمبايعة. وإنما تستعمل المعارضة في التقية، وفي مخاطبة من خيف شره فيرضى بظاهر القول ويُتخلص في معناه من الكذب الصراح، وذلك مثل قول بعضهم وقد سأله بعض أهل الدولة العباسية في قوله في لبس السواد، فقال: وهل النور إلا في السواد! وأراد نور العين في سوادها فأرضى السائل ولم يكذب".^٢ ومن الواضح أن هذا التعريف لا يتعلق بمصطلح (المعارضة) النقدي بسبب، والمعنى المقصود للمعارضة فيه هو التورية، والتلميح بالكلام دون التصريح، وهو يذكر بقوله صلى الله عليه وسلم: "في الأعرار من دودحة

^١ انظر ما ذكره عن معارضة الراعي للأخطل، إذ كانت كلتا القصيدتين من بحر الطويل، ولكن قافية قصيدة الأخطل رائية موصولة بالياء، وقافية قصيدة الراعي يائية موصولة بالالف. انظر: ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، مصدر سابق، ج ٢، ص ٥١٣.

^٢ قدامة بن جعفر (منسوب له، والأرجح أنه لابن وهب الكاتب)، نقد النثر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٠، ص ٤٩. وهذا التعريف موجود بنصه في: ابن وهب الكاتب، البرهان في وجوه البيان، تحقيق: أحمد مطلوب وخديجة الحديشي، بغداد، ط ١، ١٩٦٧، ص ١١٨. ويقول أحمد مطلوب، محقق الكتاب، إن هذين الكتابين، نقد النثر والبرهان في وجوه البيان، هما في الأصل كتاب واحد، اسمه الحقيقي هو "البرهان في وجوه البيان" وليس "نقد النثر"، وهو مؤلف في البيان لا في نقد النثر. وهذا الكتاب لابن وهب الكاتب، وليس لقدامة بن جعفر، وقد ألف بعد عام (٣٣٥هـ).

عن الكذب"^١. ولعلّ في استقصاء كل إشارة لهذه المفردة ما يفيد في التعرف إلى التطور الزمني للمصطلح.

وتتردد لفظة (المعارضة) بصيغ مختلفة، في الأغاني، ولكن يبدو أيضاً أن الأصفهاني (٣٥٦هـ) يستخدمها استخداماً غير ثابت، لأنه يطلقها مرة على هجاء مُزَرَّد بن ضِرَار لكعب بن زهير، حين طلب منه الخطيئة أن يقول شعراً يذكر فيه نفسه، أي كعباً، ويضعه، أي الخطيئة، موضعاً بعده، فقال كعب أبياته:

فمن للقواي شائها من يحوكها إذا ما ثوى كعبٌ وفوزٌ جرول^٢

..الأبيات.

فاعترضه مزرد بن ضرار بأبيات يهجوها ويقول:

... إذ خلفني خلف شاعر من الناس لم أكفئ ولم أتنخل
فإن تخشياً أخشيب وإن تتنحلا وإن كنت أفئ منكما أتنخل

..الأبيات.^٣

ونلاحظ أن قصيدتي كعب بن زهير ومزرد بن ضرار تتفقان في المضمون، وفي الوزن وفي حرف الروي، ولكنهما لا تتفقان في حركته، وقد حدث هذا في نقائص جرير والفرزدق، ولم يخرج قصيدتيهما عن مفهوم النقائص، وبهذا يمكن أن تكون هاتان القصيدتان أيضاً من المعارضات، وإن لم تستوفيا شروط المعارضة كلها. كما يمكن ألا تكونا داخليتين في هذا الفن، لأن من شروط المعارضة أن تخلو القصيدتان من السبِّ والهجاء، وواضح أن قصيدة مزرد تتضمن سباً وهجاء، مما يحتمل أن يخرجها من هذا الفن لعدم انطباق شروطه عليها.

^١ رواه البخاري، ونصه فيه: (في المعارض مندوحة عن الكذب). انظر: ابن بطّال (٤٤٩هـ)، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، شرح صحيح البخاري، ضبطه وعلق عليه: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ٢٠٠٠، ج ٩، ص ٣٥٧. كتاب الأدب، باب المعارض مندوحة عن الكذب.

^٢ ديوان كعب بن زهير، صنعة أبي سعيد السكري، قدمه ووضع هوامشه وفهارسه: حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٤، ص ٦٥.

^٣ الأصفهاني، الأغاني، ج ٢، ص ٤٣٧.

كما استخدم الأصفهاني لفظة (المعارضة) بصيغة (يتعارض) بالمعنى الاصطلاحي لها، وذلك في سياق حديثه عن عمر بن أبي ربيعة وجميل أنهما كانا يتعارضان، فـ"إذا قال هذا قصيدة قال هذا مثلها".^١ ثم يذكر أن جميلاً أنشد قصيدته التي يقول فيها:

لقد فرح الواشون أن صرمتُ جلي
بئنة أو أبدتُ لنا جانبَ البخل^٢

.. الأبيات. ثم قال: يا أبا الخطاب، هل قلت في هذا الوزن شيئاً؟ قال: نعم، فأنشده قوله:

جرى ناصحٌ بالود بيني وبينها
فقرني يومَ الحِصابِ إلى قتلي

.. الأبيات.^٣ ويظهر من هذا النص أن الشاعرين قد حددا أسس المعارضة، دون وعي منهما، فهما متفقان في الوزن والقافية وحركة الروي. وقد اشترط جميل على عمر بن أبي ربيعة أن ينشده قصيدة في الوزن ذاته، فأنشده عمر على الوزن ذاته، وكذلك على حرف الروي وحركته.

كما يذكر الأصفهاني أن الكميت عارض ذا الرمة في قصيدته التي يقول فيها:

ما بال عينك منها الماء ينسكبُ
كأنه من كلِّى مفربة سَرِبُ^٤

إذ يقول الكميت إنه أتى ذا الرمة، وقال له: إني قد قلت قصيدة عارضتُ بها قصيدتك. فقال: وأي شيء قلت؟ قال: قلت:

هل أنت عن طلب الأيفاع منقلبُ
أم كيف يحسن من ذي الشيبة اللعبُ^٥

^١ الأصفهاني، الأغاني، المصدر السابق، ج ٢، ص ٥٨٠.

^٢ شرح ديوان جميل بئنة، مصدر سابق، ص ٧٧.

^٣ الأصفهاني، الأغاني، مصدر السابق، ج ٢، ص ٥٨١. والبيت في: شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، مصدر سابق، ص ٣٣٤. ويوم الحِصاب، هو يوم رمي الجمار في منى، والجمار تُرمى بالحِصاء، وهي صغار الحصى.

^٤ ديوان ذي الرمة، مصدر سابق، ص ٩.

^٥ ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠، ص ٣٦.

حتى أنشدته إياها.^١

ويعرف الأصفهاني زيد بن عدي بأنه "في الشعراء بمترلة سهيل في النجوم، يعارضها ولا يجري معها مجراها".^٢ وفي هذا النص أيضا يستعمل الأصفهاني لفظة (يعارض) بمعنى يقلد، أو يحذو حذو شاعر آخر.

وتحدث الخطابي (٣٨٨هـ) عن إعجاز القرآن، وامتناع العرب عن معارضته بسبب إعجازه في كتابه (بيان إعجاز القرآن).^٣

ومن كلامه على إعجاز القرآن ينتقل الخطابي للكلام على (المعارضة) في الأدب شعرا ونثرا، فيعرف (المعارضة) بأنها "أن يتبارى الرجلان في شعر أو خطبة أو محاوره، فيأتي كل منهما بأمر محدث من وصف ما تنازعا، وبيان ما تباريا فيه، يوازي بذلك صاحبه أو يزيد عليه، فيفصل الحكم عند ذلك بينهما بما يوجه النظر من التساوي والتفاضل، نحو ما تنازعه امرؤ القيس وعلقمة بن عبدة من وصف الفرس".^٤

ويحدد الخطابي شروط المعارضة، كما يراها هو بقوله: "وسبيل من عارض صاحبه في خطبة أو شعر، أن ينشئ له كلاما جديدا، ويحدث له معنى بديعا، فيجاريه في لفظه، ويباريه في معناه، ليوازن بين الكلامين، فيحكم بالفالج لمن أبر منهما على صاحبه، وليس بأن يتحيف من أطراف كلام خصمه فينسف منه، ثم يبدل كلمة مكان كلمة، فيصل بعضه ببعض وصل ترقيع وتلفيق، ثم يزعم أنه قد واقفه موقف المعارضين".^٥

وبهذا يكون الخطابي من أكثر من تحدثوا عن المعارضة من وجهة نظر أدبية، بالإضافة إلى الجانب البلاغي فيها، والذي يمثل صلب موضوع كتاب الخطابي. وقد اتخذ من حديثه عن المعارضة في الأدب، وبيان شروطها وأسسها، دليلا ينفي به قدرة فصحاء العرب على معارضة القرآن، فهم "لم يصنعوا في معارضة القرآن شيئا، ولم يأتوا من أحكامها [المعارضة] بشيء بة".^٦

^١ الأصفهاني، الأغاني، مصدر سابق، ج ١٧، ص ٢٣-٢٤.

^٢ المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٩٣.

^٣ الخطابي، بيان إعجاز القرآن، تحقيق: عبد الله الصديق، مطبعة دار التأليف، مصر، ط ١، ١٩٥٣، ص ٣٢.

^٤ الخطابي، بيان إعجاز القرآن، المصدر السابق، ص ٧٨.

^٥ المصدر السابق، ص ٧٨.

^٦ المصدر السابق، ص ٨٦.

أما الباقلاني (٤٠٣هـ) فقد استخدم لفظة (المعارضة) بإحدى صيغها في حديثه عن عدم قدرة العرب على مجازاة القرآن الكريم في نظمه حين تحداهم الله عز وجل، وجعل من ذلك دليلاً على أن القرآن منه جلّ وعلا، وأنهم لو عارضوه بما تحداهم إليه لكان فيه توهين أمره، وتكذيب قوله، وتفريق جمعه، وتشيت أسبابه.

ويرى الباقلاني أنهم "لو كانوا قادرين على معارضته، والإتيان بمثل ما أتى به، لم يجوز أن يتفق منهم ترك المعارضة، وهم على ما هم عليه من الذرابة والسلاقة والمعرفة بوجوه الفصاحة، وهو يستطيل عليهم بأنهم عاجزون عن مباراته، وأنهم يضعفون عن مجاراته، ويكرر فيما جاء به ذكر عجزهم عن مثل ما يأتي به، ويقرّعونهم، ويؤنبهم عليه، ويدرك أماله فيهم، وينجح ما يسعى له بتركهم المعارضة، وهو يذكر فيما يتلوه تعظيم شأنه، وتفخيم أمره، حتى يتلو قوله تعالى: {قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ، وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً}¹."

واستخدام الباقلاني للفظ (المعارضة) لا يتجاوز الدلالة البلاغية، التي تركز على إنشاء نص في مقابل النص القرآني المقدس، بغرض الإتيان بمثله. ومع أن هذا المعنى البلاغي يختلف عن المفهوم الأدبي لفن المعارضة الشعرية كما مرّ ذكره في التعريف، إلا أنه يشترك معه في ضرورة وجود نصين يوضع أحدهما في مقابل الآخر، بهدف النسج على منواله. ويشترط عند البلاغيين والمهتمين بقضية إعجاز القرآن أن يكون النص المعارض هو النص القرآني، أما عند الشعراء، والنقاد من بعدهم فيُشترط أن يكون النصان شعريين.

وقد ظهر مصطلح (المعارضة)، في هذا القرن، بوصفه معياراً للتفوق لأول مرة عند ابن شهيد الأندلسي (٤٢٦هـ) في كتاب له مفقود بعنوان (حانوت عطار)، حفظ الحميدي (٤٨٨هـ) نقولاً منه في (جذوة المقتبس).

وقدم ابن شهيد، في إشارة عابرة، رأيه في فن المعارضة الذي يعده أساس التفوق، في قوله عن عبد الرحمن بن أبي الفهد² إنه كان "غزير المادة واسع الصدر، حتى إنه لم يكذب يقي شعراً جاهلياً ولا إسلامياً إلا عارضه وناقضه، وفي كل ذلك تراه مثل الجواد إذا استولى على

¹ الباقلاني، إعجاز القرآن، مصدر سابق، ص ٤٦. والآية من: سورة الإسراء، آية ٨٨.

² مرت ترجمته في: ص ٢٠٧.

الأمر، لا يني ولا يقصّر، وكانت مرتبته في الشعراء أيام بني أبي عامر دون مرتبة عبادة^١ في الزمام، فاعجب^٢.

ونلاحظ الفرق بين كلام ابن شهيد الأندلسي، وما تقدم من كلام ابن سلام الجمحي، إذ رأى ابن سلام أن معارضة الشاعر لغيره تكشف عن ضعف شاعريته، وضعف قدرته على الإبداع والابتكار. في حين رأى ابن شهيد أن معارضة الشاعر لغيره ميدان للكشف عن شاعريته، وعن قدرته على منافسة غيره. وربما تكون هذه هي الإشارة النقدية الوحيدة التي يظفر بها فن المعارضة في نقدنا العربي القديم. أما على مستوى التطبيق فقد قدم موقف أم جندب مع امرئ القيس وعلقمة الفحل أقدم إشارة نقدية يمكن أن نجدها في النقد العربي القديم. وذكر ابن رشيق (٤٥٦هـ) لفظة (معارضة) في سياق حديثه عن عمل الشعر وشحن القرينة له، فقال: "ولما أرادت قريش معارضة القرآن، عكف فصحاؤهم الذين تعاطوا ذلك على لباب البر وسلاف الخمر ولحوم الضأن والخلوة إلى أن بلغوا بمجهودهم. فلما سمعوا قول الله عز وجل: {وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ، وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي، وَغِيضَ الْمَاءُ، وَقُضِيَ الْأَمْرُ، وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ، وَقِيلَ بُعْثَا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ} ^٣، يئسوا مما طمعوا فيه، وعلموا أنه ليس بكلام مخلوق^٤".

وفي ترجمة الباخري (٤٦٧هـ) لأبي العلاء المعري قال عنه إنه "ضير ما له في أنواع الأدب ضريب، ومكفوف في قميص الفضل ملفوف، ومحجوب خصمه الألد محجوج.. وإنما تحدثت الألسن بإساءته لكتابه الذي زعموا أنه عارض به القرآن، وعنونته بـ (الفصول والغايات)، محاذاة للسور والآيات^٥".

^١ هو عبادة بن ماء السماء: من فحول شعراء الأندلس، متقدم فيهم مع علمه، وله كتاب في أخبار شعراء الأندلس. مات في حوالي سنة ٤١٩هـ. انظر: الحميدي، جذوة المقتبس، مصدر سابق، ص ٢٦٠.

^٢ المصدر السابق، ص ٢٤٥. وانظر أيضاً: إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب، دار الثقافة، بيروت، ط ٤، ١٩٨٣، ص ٤٧٧.

^٣ الآية من: سورة هود، الآية ٤٤.

^٤ ابن رشيق، العمد، مصدر سابق، ج ١، ص ٢١١.

^٥ الباخري، دمية القصر وعُصرة أهل العصر، تحقيق ودراسة: محمد التونجي، دار الجيل، بيروت، د. ط، د. ت، ج ١، ص ١٥٧.

و مهما تكن حقيقة ما قام به أبو العلاء في هذا الكتاب، فإنه يبدو من هذا النص أيضاً أن لفظة (عارض) لا تحمل أكثر من الدلالة البلاغية، المرتبطة بقضية إعجاز القرآن، ومحاولة الإتيان بمثله.

وقد خصص عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) رسالة (الشافية في وجوه الإعجاز) للحديث عن إعجاز القرآن، وفيها حديث مطول عن عدم قدرة العرب على معارضة القرآن، أو الإتيان بمثله.^١ وتتردد لفظة (المعارضة) بصيغ مختلفة على طول الرسالة، ولكنها تقتصر على المعنى البلاغي ولا تتجاوز به إلى المعنى الأدبي، مثل قوله راداً على من ادّعى أن عجز العرب عن (معارضة) القرآن لم يظهر لأنهم لا يستطيعون الإتيان بمثل ذلك النظم، ولكن لأنهم لا يستطيعونه في مثل معاني القرآن^٢، فيقول مفتدًا هذا الادعاء: "فقد كان ينبغي لشعراء العرب وبلغائهم أن يعمد كل منهم إلى الصنف الذي تنفذ إليه قريحته فيه فيعارضه، وأن يجعلوا الأمر في ذلك قسمة بينهم".^٣

ومع اقتصار لفظة (المعارضة) في هذه الرسالة، غالباً، على المعنى البلاغي المرتبط بقضية إعجاز القرآن، إلا أنها ترد عنده في سياق أدبي، حين يذكر موقف امرئ القيس وعلقمة بن عبدة مع أم جندب، الذي مرّ ذكره عند ابن قتيبة وغيره من قبل.

وقد ذكر عبد القاهر هذا الموقف ليرد على من ادّعى عدم قدرة العرب على معارضة القرآن بسبب جريان العادة "بأن يبقى في الزمان من يفوت أهله حتى يسلّموا له، وحتى لا يطمع أحد في مدانته، وحتى ليقع الإجماع منهم أنه الفرد الذي لا يُنازع. ثم يذكرون امرأ القيس والشعراء الذين قدّموا على من كان معهم في أعصارهم، وربما ذكروا الجاحظ وكل مذكور بأنه كان أفضل من كان في عصره".^٤ ويرد عبد القاهر على هذا الادعاء بما يُظهر

^١ انظر: عبد القاهر الجرجاني، الرسالة الشافية في الإعجاز، ملحقة بكتاب دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة-جدة، ط ٣، ١٩٩٢، من ص ٥٧٥ إلى ص ٦٢٨.

^٢ المصدر السابق، ص ٦٠٢.

^٣ المصدر السابق، ص ٦٠٨.

^٤ المصدر السابق، ص ٥٩٠.

خطأه، ويثبت بالدليل الذي تذكره مصادر الأدب والنقد العربي القديم وجود من يباري ويماتن^١ امرأ القيس، بل من لا يتحاشى أن يدعي الفضل عليه، وأن يُحكّم له أيضًا.^٢

ومع ذكر عبد القاهر لهذا الموقف إلا أن ذلك لا يحمل دلالة على التفاته إلى الناحية الجمالية في فن المعارضة، أو اهتمامه ببيان أسس المعارضة، أو غير ذلك، إنما كان ذكره للفظ التي لم تكتسب ملامح المصطلح الأدبي أو النقدي عنده، وسيلة لإثبات الغاية البلاغية التي يريد الوصول إليها.

وتحدث الصنعاني^٣ عن المعارضات فقال إنما لا تقع في المعاني، إنما العبرة فيها باللفظ في الفصاحة والبلاغة بأنواعها. وذكر من أمثلتها موقف امرئ القيس وعلقمة مع أم جندب السابق الذكر، والقافية ذاتها، ويرى أن مثل هذا الموقف يعبر عن المعارضة الصرف، التي تختلف عن المناقضة. وقد ذكرت في بداية الحديث في هذا المبحث أنه يتحدث عن المعارضات والنقائض على أنهما فن واحد لا يكاد يختلف أيّ منهما عن الآخر.^٤ وهو يفرّق بينهما في هذا المثال دون أن يذكر سبب هذا التفريق، أو الأساس الذي استند إليه فيه.

ويرى الصنعاني أن الشاعر إذا احتذى، أو اهتم، أو اصطف، دون أن يدّعي أنه معارض فإنه يجوز أن يعدّ كذلك.^٥ ويُفهم من هذا أنه يُدخل مصطلحات الاحتذاء والاهتمام والاصطراف في مفهوم المعارضة، إذا لم يدّع الشاعر معها أنه يعارض. والذي أراه أن تلك المصطلحات تخرج عن نطاق المعارضة، التي تعدّ فنًا شعريًا ذا طابع خاص، يختلف عن تلك الآليات الفنية التي يستخدمها الشاعر في سبيل إنشاء نص، قد يُصنّف في المعارضة، بوصفها فنًا شعريًا، وقد يُصنّف في غيرها.

ويجمع أسامة بن منقذ (٥٨٤هـ) لفظي المعارضة والمناقضة معًا في التعريف، فيقول: إن (المعارضة والمناقضة) هي أن يناقض الشاعر كلامه أو يعارض بعضه بعضًا، كقول أبي نواس:

^١ يذكر محمود شاكر، محقق الدلائل، أن في هامش إحدى نسخ الرسالة بخط كاتبها ما نصه: "ماتت الشعراء: أن يقول هذا بيتًا وهذا بيتًا، كأنهما يمتدان إلى غاية". انظر: ص ٥٩٢.

^٢ انظر: عبد القاهر الجرجاني، الرسالة الشافية، مصدر سابق، ص ٥٩٠-٥٩١.

^٣ يرجح المحقق أنه من أعلام القرن السادس الهجري، ويقول: إن معرفتنا للشخص الذي أهديت إليه الرسالة هي التي تمكنا من استنتاج أنها ألّفت في عهد ولاية السلطان علي بن حاتم الياضي، أي من سنة ٥٥٦هـ/ ١١٦٠م إلى سنة ٥٦٩هـ/ ١١٧٤م. انظر: الصنعاني، الرسالة العسجدية، مصدر سابق، ص ١٤. (من مقدمة المحقق)

^٤ المصدر السابق، ص ٥٦-٥٨.

^٥ انظر: المصدر السابق، ص ٧٥.

كَانَ بَقَايَا مَا بَقِيَ مِنْ حَبَابِهَا تَفَارِقُ شَيْبَ فِي سَوَادِ عَذَارِ
تَرَدَّتْ بِهِ ثُمَّ انْفَرَى عَنْ أَدْيِهَا تَقَرِّي لَيْلٍ عَنْ يَاضِ نَهَارِ

إذ شبه الحجاب بالشيب، والحرمة بالعذار، ثم ناقض الذي جعله كالنهار، ثم رجع فصيره أسود كالليل، وناقض الذي كان أسود كالعذار، وجعله أبيض كالنهار.^٢ ويذكر ابن الجوزي (٥٩٧هـ) في سياق حديثه عن المعري أيضاً إنه قد رأى "للمعري كتاباً، سماه (الفصول والغايات)، يعارض به السور والآيات، وهو كلام في نهاية الركة والبرودة"^٣، في رأي ابن الجوزي.

أما ابن العليم (٦٦٠هـ) فقد ألف كتاباً خاصاً للدفاع عن المعري، سماه (الإنصاف والتحري، في دفع الظلم والتجري، عن أبي العلاء المعري)، يقول فيه: "فأول ما أُلّف [أبو العلاء] بعد انقطاعه في منزله، بعد رجوعه من بغداد، الكتاب المعروف بـ(الفصول والغايات) في تمجيد الله تعالى والعظات. وهو موضوع على حروف المعجم. وأراد بالغايات القوافي، لأن القافية غاية البيت. وفيه قواف تجمي على نسق واحد، وليست الملقبة بالغايات. وهو الكتاب الذي افتري عليه بسببه، وقيل إنه عارض به السور والآيات، تعدّياً عليه وظلماً، وإفكاً به أقدموا عليه وإثماً، فإن الكتاب ليس من باب المعارضة في شيء".^٤

وفي (نفع الطيب) يذكر المقرئ التلمساني (١٠٤١هـ) مصطلح المعارضة ذكراً علماً أيضاً، فيتحدث عن معارضة بعض الشعراء بعضاً، مثل ما قام به الشيخ القلقشندي وغيره من معارضة قصيدة منسوبة لابن جابر^٥. ولكن المقرئ لا يعرف المعارضة في كتابه، ولا يذكر شروطها أو قواعدها.^٦

^١ انظر البيتين في: ديوان أبي نواس، مصدر سابق، ج ١، ص ١٤٩، وفيه: كأن بقايا ما عفا من حبابها.

^٢ أسامة بن منقذ، البديع، مصدر سابق، ص ١٥٢-١٥٣.

^٣ انظر: تعريف القدماء بأبي العلاء، جمعه وحققه: لجنة من وزارة المعارف العمومية، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٤، ص ٢١.

^٤ انظر: المصدر السابق، ص ٥٢٧.

^٥ هو محمد بن حمد بن علي الهواري، يعرف بابن جابر، رجل كفيف البصر، مدل على الشعر، عظيم الكفاية والمنة على زمانه. انظر: المقرئ التلمساني، نفع الطيب، مصدر سابق، ج ٩، ص ١٥٠.

^٦ المصدر السابق، ج ٩، ص ١٧٢-١٧٣.

ويظهر من هذا العرض أن مصطلح (المعارضة) لم يكن ذا حضور واضح في النقد العربي القديم بالمعنى الاصطلاحي المعروف له حالياً. وقد كان حضوره في المصنفات البلاغية، المختصة بقضية إعجاز القرآن أكثر منه في الكتب الأدبية والنقدية. وبهذا يمكن القول إن النقاد العرب القدماء لم يقدموا آراء نقدية متعمقة عن هذا الفن، مما سيجعل الاتكاء في عقد المقارنة بين فن المعارضة من حيث آراء النقاد العرب القدماء فيه ونظرية "التناس" معتمداً على الآراء النقدية المستنبطة مما قدمه المبدعون بممارستهم التطبيقية لهذا الفن.

— دراسة مقارنة لعلاقة المعارضات بنظرية "التناس":

— مقارنة التعريف الاصطلاحي للمعارضات بتعريف "التناس":

يمكن أن نلاحظ شيها ما بين تعريف المعارضات، كما عرفته المراجع العربية الحديثة استناداً إلى أصول هذا الفن الذي مارسه الشعراء في الأدب العربي القديم، وأشار إليه النقاد العرب القدماء إشارات عابرة، وتعريف نظرية "التناس" الذي سبق ذكره. فإذا كانت المعارضة هي أن يحاكي الأديب في أثره أثر أديب آخر محاكاة دقيقة، تدل على براعته ومهارته.^١

و"التناس"، كما مر، هو حضور، أو تداخل، نص في آخر بشكل من الأشكال. أي أنه "يتعلق بالصلات التي تربط نصاً بآخر، وبالعلاقات أو التفاعلات الحاصلة بين النصوص مباشرة أو ضمناً، عن قصد أو غير قصد".^٢ فمن الواضح أن هذين التعريفين يشتركان في فكرة واحدة هي حضور نص في آخر حضوراً فنياً، لا يشترط فيه تعاصر النصين.

— مقارنة علاقة المعارضات، بوصفها فناً، بنظرية "التناس":

لمح عدد من النقاد العرب المحدثين وجود علاقة ما بين المعارضات و"التناس"، مع أن المعارضات تعد فناً من فنون الأدب، في حين يعد "التناس" آلية نقدية، ولكن هذا الفارق النوعي بينهما لم يمنع النقاد العرب المحدثين من إيجاد علاقة ما بين كل من المعارضات و"التناس".

^١ مجدي وهبة، معجم مصطلحات الأدب، مرجع سابق، ص ٣٨٩.

^٢ سعيد يقطين، الرواية والتراث السردي، مرجع سابق، ص ١٠.

ومن أمثلة الفريق الآخر:

- رجاء عيد، النص والتناص، علامات، ج ١٨، م ٥٠، ١٩٩٥.

وفي هذه المقالة ينفي رجاء عيد أن تكون المعارضة الشعرية "تناصاً"، ويرى أنه لا يمكن إدراج كل معارضة تحت "التناص"، مخرجاً بذلك أغلب معارضات البارودي وحافظ إبراهيم وشوقي من هذا المصطلح.^١

- مقارنة آراء النقاد العرب القدماء في فن المعارضات ونظرية "التناص":

أدى انتفاء وجود الآراء النقدية حول فن المعارضة الشعرية إلى صعوبة رسم صورة واضحة للملامح لنظرية النقاد العرب القدماء إلى هذا الفن.

والملاحظ أولاً أنه يوجد حضور واضح للفظ (المعارضة) في المصادر النقدية والبلاغية العربية القديمة، ولكنه حضور لم يكد يتطور إلى الحد الذي تصل معه اللفظة إلى طور المصطلح الأدبي أو النقدي؛ فقد تفاوتت دلالاتها تفاوتاً ملحوظاً ما بين دلالة سطحية تعني الاحتذاء والتقليد، وهذا يحصر اللفظة في دائرة المصطلحات الجزئية، النقدية أو البلاغية، وهذه الدائرة تختلف عن دائرة المعارضات بوصفها فناً شعرياً خاصاً، له قواعده وشروطه الخاصة، كما أصبحت معروفة بعد ذلك، استناداً على ما أرسى منها على يد أم جندب في العصر الجاهلي. كما ارتبطت لفظ المعارضة بالبلاغة، وبقضية إعجاز القرآن بالذات. فقد أكثر عدد من البلاغيين الكلام على فكرة معارضة العرب الفصحاء للقرآن الكريم، وما قيل عن عدم قدرتهم على ذلك بسبب إعجازه، أو لغير ذلك مما تردد في مصادر إعجاز القرآن، أو الكتب البلاغية عامة. وشغل حضور لفظ المعارضة في هذا السياق مساحة كبيرة في المصادر العربية القديمة، النقدية أو البلاغية أو غيرها، فكانت هذه إحدى الدلالات التي ظهرت عليها هذه اللفظة في تلك المصادر.

ومن الدلالات التي ظهرت عليها لفظ المعارضة أيضاً، دلالة المعيار؛ فقد اتخذها بعض النقاد معياراً يحددون به مستوى الشاعر.

وقد تفاوتت آراؤهم عن المعارضة بوصفها معياراً، ما بين رؤيتها معياراً للتفوق، كما رآها ابن شهيد الأندلسي، أو رؤيتها معياراً للضعف، كما يفهم من كلام ابن سلام الجمحي، أو مثل ما جاء عند ابن قتيبة، الذي ذكر أقدم نص يروى عن المعارضة، ولكنه لم يستغل هذا

^١ انظر أيضاً: معجب العدوان، رحلة التناصية إلى النقد العربي القديم، علامات، النادي الأدبي الثقافي، جدة، ج ٤٤،

١١م، يونيو ٢٠٠٢، ص ٧٥٤. (عدد خاص: قراءة النص)

النص ليعبر عن رأيه في المعارضة، أو أن يشير إلى القيمة الفنية التي تحملها بين طياتها من تجديد للحركة الأدبية، وبعث للقلم في بنية النص الحديث، وحضوره بروحه في النص المعارض الذي يستدعيه ويتكئى عليه، دون أن يكون نسخة منه، ليجمع بذلك بين الإبداع والاتباع، لأن الاتباع المطلق في هذا الفن أو غيره يعدُّ عجزاً وبلادة. أما الإبداع، في هذا الفن، فإنما ينبع من إفادة مبدعه من النصوص السابقة أو المعاصرة.

وإذا كان هذا الفن يلتقي، تطبيقياً، مع بعض الأفكار الرئيسية التي تدعو إليها نظرية "التناس"، شأنه في ذلك شأن فن النقائض، أي أنه إذا كان المبدع العربي القلم الممارس لفن المعارضة مدركاً بحسه الفني اللاواعي للأثر الجمالي الذي يحدثه اتكاؤه على نص آخر سابق، أو معاصر، في بناء نصه، والقيمة التي يتركها توظيفه لنصوص غيره من المبدعين توظيفاً جمالياً في نصه، فإن الناقد العربي القلم كان على الأغلب بمنأى عن كل هذه الإجراءات الفنية التي كلن يقوم بها المبدع، ويسخرها في خدمة نصه، بغير وعي، وربما بوعي دون تصريح بوعيه.

وعلى هذا، لا يمكنني أن أدعي معرفة النقاد العرب القدماء بأثر استدعاء النصوص السابقة والمعاصرة في نص لاحق، عن طريق إدراكهم لأهمية فن المعارضة. أي أنهم لم يجعلوا من هذا الفن نافذة لهم لتلمس الآثار الجمالية التي تمنحها المعارضة للنص المعارض، والتي تدور على محور حضور النصوص وتداخلها في بعضها، وهذا هو ما تدعو إليه نظرية "التناس". إلا أن بعض المصادر أشارت إلى الفرق الجمالي بين بعض النصوص التي تتحقق فيها شروط المعارضة، والتي غالباً ما يكون المستوى الفني للنص المعارض عالياً فيها، وبين بعض النصوص التي لا تتحقق فيها شروط المعارضة، أو بعضها، أو التي لا يكون عمل الشاعر المعارض فيها أكثر من استبدال كلمة بكلمة أخرى. ومن ذلك ما ذكره الصنعاني في قوله إنه يجوز أن يقول الإنسان: ونظنهم متبهين وهم نيام، ويدعي أنه عارض قوله تعالى: {وَنَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ}، فلا يستحق أن يسمى معارضة بته، لأنه بدّل بكل لفظة منه لفظة، وأتى بألفاظ وضیعة بدل ألفاظ شريفة. ولئن جاز أن يكون ذلك معارضة، فلم لا يكون معارضاً للكميّ:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لِعَبٍّ مَنِي، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ^١

^١ سورة الكهف، الآية ١٨.

^٢ لم أعثر عليه في: ديوان الكميّ، مصدر سابق.

بأن يقول:

لَعِبْتُ وَمَا مَيْلًا إِلَى السُّمْرِ أَلْعَبُ وَلَا طَرَبًا مِنِّي، وَذُو السِّنِّ يَلْعَبُ

ثم يعلق قائلا: أترى هذا الجاهل لم يعرف شيئا من معارضات امرئ القيس وعلقمة، ولم يتصور كيف كانت تجري المعارضات بين العرب!.^١

وهذا النص من النصوص الدالة على أن عدداً من النقاد والبلاغيين العرب كانوا يدركون القيمة الجمالية للمعارضة، ولكنه إدراك خفي، موجود دون تصريح به. وينطوي هذا الإدراك على فهمهم اللا واعي، وتقبلهم الضمني لفكرة حضور نص في آخر، على النحو الذي تظهر به من خلال المعارضة، وإن لم يصرحوا بذلك؛ فالصنعاني لا يعترض على معارضة شاعر للكُميت في البيت السابق، ولكنه يرى أن فن المعارضة الشعرية أرقى من أن يتم استبدال لفظة بلفظة من النص السابق.

ومثل هذه النظرة تمنح المعارضات قيمة أكبر لأنها تنأى بها عن الابتذال، وعن النظرة الدونية لها، القائمة على أساس أنها فن لا يستطيع القيام بذاته، وأنه في حاجة إلى نص آخر ليقوم اتكاء عليه.

وتجدر بي الإشارة، في ختام هذا المبحث، إلى الدراسة التي قدمها عبد الرحمن السماعيل عن المعارضات الشعرية، والتي تنطوي على محاولة تفسير بعض النصوص النقدية، عند ابن طباطبا، والحاتمي، وعبد القاهر الجرجاني، بأنها تعبر عن معرفة النقاد العرب القدماء بفن المعارضة، على مستوى المفهوم لا المصطلح. وقد توصل إلى هذه النتيجة من خلال النصوص التي تدور حول حتمية تكرار اللاحقين لمعاني السابقين. ولكنني لا أتفق معه في رأيه هذا، إذ يظهر من خلال تتبع النصوص التي استدلل بها على رأيه، وإعادة دمجها في سياقاتها التي فصلت عنها، أن ما قام به المؤلف فيه تكلف في فهم المعنى وتفسيره، وربما توجيهه إلى معنى معين يبدو أن الناقد القلم لم يكن يشير إليه ألبتة.

ومن أمثلة ذلك، ما نقله عن ابن طباطبا في قوله: (وإذا أخذ الشاعر المعاني التي سبق إليها، فأبرزها في أحسن من الكسوة التي عليها لم يُعب، بل وجب له فضل لطفه وإحسانه فيه).^٢ وقوله: (ويحتاج من سلك هذه السبيل إلى إلفاف الحيلة، وتدقيق النظر في تناول المعاني

^١ الصنعاني، الرسالة العسجدية، مصدر سابق، ص ٧٥.

^٢ انظر النص في: ابن طباطبا، عيار الشعر، مصدر سابق، ص ٧٩.

واستعادتها وتلييسها حتى تخفى على نقادها والبصراء بها، وينفرد بشهرتها كأنه غير مسبوق إليها.. إلخ).^١ إذ يقول السماعيل إن ابن طباطبا يبدو وكأنه يتحدث عن المعارضة الضمنية الخفية، التي يعمد فيها الشاعر إلى نقل الفكرة من غرض إلى غرض آخر. هذا ما يقوله السماعيل، ولكنني لا أرى في النص الذي نقله عن ابن طباطبا ما يدل على أن ابن طباطبا كلن يتحدث عن المعارضة الضمنية، بل كان توجيهها منه للمبدع المحدث للتحايل على السرق، والتلطف في نقل معاني الآخرين لكي تخفى حتى على النقاد والخبراء بالشعر.^٢ وأخيرا، فإن الإسهام المحدود للنقاد العرب القدماء عن فن المعارضة أدى إلى أن المساحة المشتركة بين نظرهم له ونظرية "التناص" جاءت محدودة أيضا.

^١ انظر: عبد الرحمن السماعيل، المعارضات الشعرية، مرجع سابق، ص ٢٤. وانظر نص ابن طباطبا، ص ٨٠.

^٢ عبد الرحمن السماعيل، المعارضات الشعرية، مرجع سابق، ص ٢٤.

د- آراء أخرى..

في إطار البحث عن الأفكار الأساسية المشتركة، بين الفكر النقدي العربي القديم والفكر النقدي الغربي الحديث، نلمح عددا من النصوص التي تشير في أكثرها إشارة صريحة إلى إدراك الناقد العربي القديم لأفكار تقترب من نظرية "التناس"، مثل: حتمية تكرار المتأخرين لكلام المتقدمين، وأيضا حتمية تداخل الكلام في بعضه، واتكاء اللاحقين على آثار السابقين، واستفادتهم من معانيهم ونتاج خواطيرهم، وأهمية العامل التراكمي في الإبداع الأدبي.

ومع أن هذه الإشارات تتسم بشيء من العمومية واتساع الفكرة عما هي الحال في نظرية "التناس" حاليا، إلا أنها تذكر بالمراحل الأولى للنظرية، التي كانت تتسم بالعمومية في فهم المصطلح.

* ومن الإشارات المبكرة التي تظهر إدراك النقاد العرب القدماء لحتمية تكرار المتأخرين كلام المتقدمين ما ذكره عبد الله بن المقفع (١٤١هـ) عن عدم إمكانية إيجاد، أو ابتداء، كلام جديد لم يستعمل من قبل، فـ"جل الأدب بالمنطق وجل المنطق بالتعلم. ليس منه حرف من حروف معجمه، ولا اسم من أنواع أسمائه إلا وهو مروي، متعلم، مأخوذ عن إمام سابق، من كلام أو كتاب. وذلك دليل على أن الناس لم يتدعوا أصولها ولم يأثم علمها إلا من قبل العليم الحكيم.. فمن جرى على لسانه كلام يستحسنه أو يستحسن منه، فلا يعجب إعجاب المخترع المبتدع، فإنه إنما اجتناه كما وصفنا".^١

ويبين هذا النص تفهم ابن المقفع لفكرة حتمية استخدام أي متكلم لمفردات وكلمات موجودة من قبل، استخداما لا واعيا، لأنه ليس في قدرة أي متكلم الابتداء، سواء على مستوى الألفاظ أو المعاني، ولكن في قدرته استعمالها استعمالا جديدا.

ويبدو مثل هذا الرأي متقدما زمنيا على العصر الذي كتب فيه، أو كأنه إشارة مبكرة لفكرة عرفت حديثا، إذ إن أحد نقاد نظرية "التناس"، وهو (تودوروف)، قد التفّت إليها وذكر، كما مر في الفصل الأول، عدم إمكانية وجود كلام لم يستعمل من لدن سيدنا آدم عليه السلام، مما يجعل الكلام في حالة "تناس"، أو "تداخل نصي"، دائم.^٢

^١ عبد الله بن المقفع، الأدب الكبير والأدب الصغير: (النص مأخوذ من الأدب الصغير)، دار الجيل، بيروت، ص ١٢٨-١٢٩.

^٢ تودوروف، ميخائيل باختين: المبدأ الحوارية، مرجع سابق، ص ١٦.

ويرى أبو هلال العسكري (٣٩٥هـ) أن القائل لولا أنه "يؤدي ما سمع لما كان في طاقته أن يقول .. وإنما ينطق الطفل بعد استماعه من البالغين".^١ وينقل عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه قوله: "لولا أن الكلام يعاد لنفد".^٢ مما يوحي بأن لهذه الفكرة جذورا أكثر عمقا، إذ يدل قول علي بن أبي طالب، كرم الله وجهه، على وعي مبكر بها في تراثنا. * ومن الأفكار التي تلتقي فيها نظرة النقاد العرب القدماء مع آراء نقاد نظرية "التناس" ما ذكر في المصادر النقدية العربية عن حتمية تداخل الكلام، واتكاء كل لاحق على آثار السابقين، مثل قول الجاحظ (٢٥٥هـ): "نظرنا في الشعر القديم والحديث فوجدنا المعاني تقلب، ويؤخذ بعضها من بعض، غير قول عترة في الأوائل..".^٣ ويظهر من هذا النص عمقا في تفهم النقاد العرب القدماء لحتمية تداخل الكلام والمعاني وتعاورها بين الشعراء والأدباء عامة. ومن أمثلة ذلك أيضا ما ذكره أبو بكر الصولي (٣٣٥هـ) عن ألفاظ القدماء، فهي تتشابه وإن تفاضلت، ويأخذ بعضها برباب بعض.^٤ وهذا الكلام لا ينطبق على أقوال القدماء فقط، بل على الأقوال بإطلاق الزمان، إذ لا يمكن لأقوال المعاصرين أو اللاحقين ألا تتداخل وتكرر ويأخذ بعضها برباب بعض.

ومن النصوص التي تكشف عن وعي الناقد العربي القديم على تداخل الكلام وترابطه قول الحائمي (٣٨٨هـ)، نقلا عن أحدهم، إن "كلام العرب ملتبس بعضه ببعض، وآخذ أواخره من أوائله. والمبتدع منه والمخترع قليل، إذا تصفحته وامتحنته. والمحترس المتحفظ المطبوع بلاغة وشعرا من المتقدمين والمتأخرين لا يسلم أن يكون كلامه آخذا من كلام غيره، وإن اجتهد في الاحتراس، وتخلل طريق الكلام، وباعد في المعنى، وأقرب في اللفظ، وأفلت من شباك التداخل، فكيف يكون ذلك مع المتكلف المتصنع، والمعتمد القاصد".^٥

ويظهر من نقل الحائمي لهذا النص اقتناعه به، مع أنه كان واحدا من الذين ضيقوا الخناق على الشعراء بما وضعه من مصنفات حول قضية السرقات.

^١ العسكري، الصناعتين، مصدر سابق، ٢١٧.

^٢ المصدر السابق، ٢١٧.

^٣ انظر: الحيوان، مصدر سابق، ج٣، ص٣١١. وقد نقله عنه: عبد الرحيم العباسي (٩٦٣هـ)، معاهد التنصيص،

مصدر سابق، ج٣، ص٣٤.

^٤ أبو بكر الصولي، أخبار أبي تمام، مصدر سابق، ص١٤.

^٥ الحائمي، حلية المحاضرة، مصدر سابق، ج٢، ص٢٨.

أما أبو هلال العسكري (٣٩٥هـ) فينفي إمكانية اتكاء أي مبدع على ذاته اتكاء كلياً، ويقر بمحتمية إفادته من نتاج من سبقه، ويرى أنه "ليس لأحد من أصناف القائلين غنى عن تناول المعاني ممن تقدمهم، والصب على قوالب من سبقهم".^١

ومن النقاد الذين التفتوا أيضاً إلى فكرة تداخل المعاني والكلام ابن رشيق (٤٥٦هـ)، الذي قدم رأيين متفقين في اثنين من مصنفاته، فقد ذكر في (العمدة) أن "المعاني أبداً تتردد وتتولد، والكلام يفتح بعضه بعضاً".^٢ وقال في (قراضة الذهب) إن "الكلام من الكلام مأخوذ، وبه متعلق".^٣

أما ابن الأثير (٦٣٧هـ) فقد أبدى تفهما كبيراً لبديهية إفادة المبدع من خواطر الآخرين، لأن "أفكار الخواطر لا تستولد على انفرادها، وغايتها أن يتناكح في استنتاج أولادها، وأنا أنكح فكري لفكر نكاح الأنساب، ولا أخاف أن أضوي فأميل إلى الاغتراب".^٤ وذكر في موضع آخر تحدث فيه عن تكرار المعاني أن طائفة من العلماء ترى "أنه ليس لقائل أن يقول: إن لأحد من المتأخرين معنى مبتدعاً، فإن قول الشعر قدم منذ نطق باللغة العربية، وإنه لم يبق معنى من المعاني إلا وقد طرق مراراً".^٥

أما القلقشندي (٨٢١هـ) فقد وصف التقليد في المعاني بأنه "مما لا يستغني عنه ناظم ولا ناثر".^٦ وصرح في موضع آخر بأن كل من تعاطى صناعة النظم أو النثر لا يستطيع أن يستقل "باستخراج جميع المعاني بنفسه، ولا يستغني عن النظر في كلام من تقدمه، لاقتباس ما فيه من المعاني الرائقة، والألفاظ الفائقة، مع معرفة ترتيب أهل كل زمن واصطلاحهم، فينسج على منوالهم، أو يقترح طريقة تخالفهم، وتوارد الكتاب والشعراء على المعاني غير مجهول".^٧

ومع أن هذه الآراء تعبر عن مسلمات، أو عن بديهيات، إلا أنها تلتقي إلى حد ما مع المفهوم الذي قدمته نظرية "التناص" في مستوياتها الأولى.

^١ العسكري، الصناعتين، مصدر سابق، ٢١٧.

^٢ ابن رشيق، العمدة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٣٨.

^٣ ابن رشيق، قراضة الذهب، مصدر سابق، ص ٥٣.

^٤ ابن الأثير، المثل السائر، مصدر سابق، ج ١، ص ١٤٣.

^٥ المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٤٢.

^٦ القلقشندي، صبح الأعشى، مصدر سابق، ج ٢، ص ٣٢٢.

^٧ المصدر السابق، ج ١، ص ٣١٣.

* وترتبط بهذه الفكرة فكرة أخرى، هي إشارة النقاد العرب القدماء إلى اتكاء بعض الشعراء على الأمثال، في بعض أبيات لهم، دون أن يُعدّ ذلك عيباً يُذمُّ به الشاعر. من ذلك ما نجده عند ابن قتيبة (٢٧٦هـ)، الذي يقول: "وفي أمثالهم (أصدق من قطاة) قال النابغة: تدعو القطا وبها تُدعى إذا نُسيْتُ يا حسنهما حين تدعوها فتنتسب^١

وذلك لأنها تلفظ باسمها، أخذه أبو نواس فقال:

* أصدق من قول قطاة قطا^٢."

والملاحظ أن ابن قتيبة لم يعلّق على أخذ الشعراء معنى بيتيهما من مثل سائر معروف، مما يوحي بتقبله لفكرة استعانة المبدع بالمتاح له من النصوص المختلفة كي يضيف معانيها إلى نصه، أو على الأقل عدم استنكاره ذلك.

ولابن عبد ربه (٣٢٨هـ) رأي يصرّح فيه بأن تطعيم النصوص بالأمثال أو غيرها من النصوص مما يرفع من قيمة النص الفنية، لأن تضمين المثل السائر والبيت الغابر البارع مما يزيّن الكتاب.^٣ لذلك يوجه المبدع إلى النظر في كتب المقامات، والخطب، ومجاوبة العرب في حروبهم، وغيرها؛ فذلك سيجعله ماهراً في انتزاع آي القرآن في مواضعها، واختلاف الأمثال في أماكنها، وسيعينه في قرض الشعر الجيد. وستبدو هذه الفكرة أكثر وضوحاً عند الحديث عن أثر العامل التراكمي المساهم في تشكيل الخلفية الثقافية للمبدع، على تجويد النص ورفع مستواه الفني.

ويذكر أبو الفرج الأصفهاني (٣٥٦هـ) عن بشار أنه قال: "دعاني عقبة بن سلم، ودعا بحماد عجرد وأعشى باهلة، فلما اجتمعنا عنده قال لنا: إنه خطر ببالی البارحة مثلٌ يتمثله الناس: (ذهب الحمار يطلب قرنين فجاء بلا أذنين) فأخرجوه شعراً، ومن أخرجه فله خمسة آلاف درهم، وإن لم تفعلوا جلدتكم كلكم خمسمائة، فقال حماد: أجّلنا أعز الله الأمير شهراً، وقال الأعشى: أجّلنا أسبوعين، قال: وبشار ساكت لا يتكلم، فقال له عقبة: مالك يا أعمى لا

^١ انظر: ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصدر سابق، ص ١٧٧، وفيه:

تدعو القطا وبه تُدعى إذا نسيْتُ *** يا صدقها حين تلقاها فتنتسب

^٢ ابن قتيبة، الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد شاكر، مصدر سابق، ج ١، ص ١٦٩. ولم أعثّر على شطر البيت في ديوان أبي نواس.

^٣ ابن عبد ربه، العقد الفريد، تحقيق: خليل شرف الدين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط ٢، ١٩٩٠، ج ٤، ص ١٨.

تتكلم! أعمى الله قلبك!، فقال: أصلح الله الأمير، قد حضرني شيء، فإن أمرت قلته، فقال: قل، فقال:

شَطَّ بِسَلْمَى عَاجِلُ الْبَيْنِ	وجاورت أسد بني القَيْنِ
ورثت النفس لها رنة	كادت لها تَنَشَّقُ نَصْفَيْنِ
يا ابنة من لا أشتهي ذكره	أخشى عليه عُلُقَ الشَّيْنِ
والله لو ألقاك لا أتقي	عَيْنًا لِقَبْلُكَ أَلْفَيْنِ
طالبتها ديني فراغت به	وعَلَّقْتُ قَلْبِي مَعَ الدِّينِ
فصرت كالعير غدا طالبًا	قرئنا فلم يرجع بأذنين ^١

قال: فانصرف بشار بالجائزة^٢.

ويدل طلب الأمير من الشعراء أن يحولوا معنى مثل سائر (جنس من الأجناس الأدبية) إلى قصيدة (جنس آخر من الأجناس الأدبية) على أن تعاور المعاني بين الأجناس الأدبية المختلفة أمر مستحسن، بل ومطلوب في بعض الأحيان، وقد نال بشار بن برد جائزة لقيامه بذلك.

ويورد ابن الأثير (٦٣٧هـ) بيتا لابن الرومي يقول فيه:

تشكو المحب وتُلقَى الدهر شاكية كالقوس تُصمِي الرمايا وهي مرنان^٣

ثم يعلق قائلا: "إن علماء البيان يزعمون أن هذا المعنى مبتدع لابن الرومي، وليس كذلك، ولكنه مأخوذ من المثل المضروب، وهو قولهم: يلدغ ويصّي، ويضرب ذلك لمن يتدبّر بالأذى ثم يشكو".^٤ وفي هذا التفات من الناقد إلى استعانة المبدع بمعنى مثل معروف في نظمه دون ذمه، أو نسبة فعله إلى السرق، أو الإشارة إلى أن في ذلك عيبًا يقلل من قيمة النص الشعري.

^١ انظر الأبيات في: ديوان بشار بن برد، مصدر سابق، ص ٢٣٨-٢٣٩.

^٢ الأصفهاني، الأغاني، مصدر سابق، ج ٣، ص ١٤٣.

^٣ ديوان ابن الرومي، مصدر سابق، ج ٦، ص ١٧٦. وفيه:

تُشْكِي المحب وتُلقَى الدهر شاكية *** كالقوس تضمي الرمايا وهي مرنان

^٤ ابن الأثير، المثل السائر، مصدر سابق، ج ٢، ص ٣٤٥.

أما القلقشندي (٨٢١هـ) فيوجه المبدعين إلى كيفية الإفادة من الأمثال في كتاباتهم، ويوضح لهم الفائدة التي يجنيها المبدع في توظيف الأمثال السائرة في نصوصه الشعرية أو النثرية، فيقول إن المبدع إذا أكثر "من حفظ الأمثال السائغ استعمالها، انقادت إليه معانيها، وسيقت إليه ألفاظها، في وقت الاحتياج إلى نظائرها من الوقائع والأحوال، فأودعها في مكانها، واستشهد بها في موضعها، والطريق في استعمالها في النثر، كما في حلّ الأشعار واستعمالها، إلا أن الأمثال لا يجوز تبديل ألفاظها، ولا تغيير أوضاعها، لأنها بذلك قد عُرفت واشتهرت".^١

كما قد يستعين الشعراء ببعض معاني النص التوراتي المقدس، بقصد الإتيان بالأفضل، مثلما فعل مسلم بن الوليد عندما وظّف معنى نص أخذه من التوراة، ثم سئل: "أي شعرك أحب إليك؟ قال: إن في شعري شيئاً أخذت معناه من التوراة، وهو قولي:

دَلْتُ عَلَى عِيْبِهَا الدُّنْيَا وَصَدَّقَهَا مَا اسْتَرْجَعُ الدَّهْرُ مِمَّا كَانَ أَعْطَلَنِي"^٢

ويذكر هذا الموقف بالـ "تناص" الواعي أو المقصود، الذي يتعمد فيه المبدع الاتكاء على ما استحسنه لغيره، حتى يقدم الأفضل، ويبعث روح القدم في الجديد.

كما يُذكر أن كعب الأحبار سمع رجلاً ينشد بيت الخطيئة:

من يفعل الخير لا يعدم جوازيه لا يذهب العرف بين الله والناس^٣

فقال: والذي نفسي بيده إن هذا البيت لمكتوب في التوراة. وهو في التوراة (لا يذهب العرف بين الله والعباد).^٤

فهذا توظيف، غير مستنكر من نقادنا القدماء، للنصوص المختلفة (أمثال، أو نصوص دينية) في النصوص الشعرية، كان المبدع فيها بمنأى عن الوصف بالسرقة.

^١ القلقشندي، صبح الأعشى، مصدر سابق، ج ١، ص ٣٥٣.

^٢ الأصفهاني، الأغاني، مصدر سابق، ج ١٩، ص ٣٣. وانظر البيت في: شرح ديوان صريع الغواني، مصدر سابق، ص ١٢٢.

^٣ ديوان الخطيئة برواية ابن السكيت، مصدر سابق، ص ٥١.

^٤ الأصفهاني، الأغاني، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٤٣.

* أما التقاء رأي النقاد العرب القدماء بآراء نقاد نظرية "التناس" حول أهمية العامل التراكمي في عملية الإبداع، وإنشاء النص الجديد بعد الاطمئنان إلى تكوين ثقافة أدبية عالية المستوى فتمثله مادة خصبة في تراثنا النقدي القديم.

وتجدر الإشارة إلى أن الحديث عن البعد التراكمي في ثقافة المبدع، في النقد العربي القديم، كان يأتي في سياق حديث الناقد عن ثقافة المبدع، أو عن الأدوات التي يحتاج إليها من يطلب الكتابة نظماً أو نثراً، أو في سياق الحديث عن الدربة، أو الرواية، أو غير ذلك.

ومن أوائل النقاد الذين ذكروا أهمية لجوء المبدع إلى الحفظ، كي يعينه حفظه على إنشاء نصوصه الجديدة انطلاقاً من الموروث الذي درب قريحته عليه، الأصمعي (٢١٦هـ—)، الذي ينقل ابن رشيقي رأيه في (العمدة)، فقد قصر الأصمعي إمكانية قول الشعر على الرواية؛ فقال: "لا يصير الشاعر في قريض الشعر حتى يروي أشعار العرب، ويسمع الأخبار، ويعرف المعاني، وتدور في مسامعه الألفاظ".^١ فالشاعر لا يستطيع أن يكون شاعراً بالموهبة فقط، إنما لا بد له من عوامل خارجية أخرى، مثل الدربة والرواية عن غيره، وحفظ الأشعار والخطب الجيدة، حتى يصبح شاعراً.

ومنهم أيضاً، ابن طباطبا العلوي (٣٢٢هـ—)، الذي وجه المبدع إلى أن يدم النظر في الأشعار الجيدة لتلصق معانيها بفهمه، وترسخ أصولها في قلبه، وتصير مواد لطبعه، ويذرب لسانه بألفاظها، فإذا جاش فكره بالشعر أدى إليه نتائج ما استفاده مما نظر فيه من تلك الأشعار، فكانت تلك النتيجة كسبيكة مفرغة من جميع الأصناف التي تخرجها المعادن.. ويذهب في ذلك إلى ما يحكى عن خالد بن عبد الله القسري، فإنه قال: (حفظني أبي ألف خطبة، ثم قال لي: تناسها، فتناسيتها، فلم أرد بعد ذلك شيئاً من الكلام إلا سهل علي). فكان حفظه لتلك الخطب رياضة لفهمه، وتهدياً لطبعه، وتلقيحاً لذهنه، ومادة لفصاحته، وسبباً لبلاغته ولسنه وخطابته.^٢

إن كلام ابن طباطبا يلتقي مع نظرية "التناس" التي تقوم في أساسها على حضور نص، أو نصوص، في آخر، دون وجود علامتي تنصيص أو مزدوجتين، غالباً، وهذا هو الفهم الكلاسيكي للـ "تناس" كما طرحته (كريستيفا) أولاً، وكما نظر له (بارت) لاحقاً؛ فرسوخ الأشعار المحفوظة في قلب المبدع وتصييرها مواد لطبعه، يذكر بما مر عند الحديث عن نظرية

^١ ابن رشيقي، العمدة، مصدر سابق، ج ١، ص ١٩٧.

^٢ ابن طباطبا، عيار الشعر، مصدر سابق، ص ١٦.

"التنص"، التي يبدو النص فيها نسيجاً من عدد من نصوص سابقة، أو معاصرة، استقرت في الذاكرة، وتظهر في النص الجديد معزل عن أصولها، متحررة من المزدوجتين.

كما يظهر التوافق بين هذه النظرة وما ذكره ابن طباطبا نقلاً عن خالد بن عبد الله القسري، الذي كان والده واعياً على أهمية المحفوظ أو الموروث الأدبي في تنمية الذوق عند المبدع، وفي مساعدته على إنشاء نص جيد.

ومثال ذلك ما يوصي به ابن عبد ربه (٣٢٨هـ) المبدع، إن كان لا بد له من طلب أدوات الكتابة، من تصفح ما يعتمد عليه من رسائل المتقدمين، وما يرجع إليه من رسائل المتأخرين، وما يستعين به من نواذر الكلام، وما يتسع به المنطق، ويطول به القلم، من الأشعار والأخبار والسير والأسماء.^١

أما ابن رشيق (٤٥٦هـ) فيرى أن عمل أي متأخر لا بد أن يكون بناء على أساس قدمه له المتقدمون، ولا مناص للمبدع من أن يعتمد على ما تراكم من أعمال السابقين حتى ينشئ عمله الخاص به، ومثل القدماء والمحدثين في ذلك عنده "كمثل رجلين، ابتداءً هذا بناء فأحكمه وأتقنه، ثم أتى الآخر فنقشه وزينه، فالكلفة ظاهرة على هذا وإن حسن، والقدرة ظاهرة على ذلك وإن خشن".^٢

ويرى أن المبدع، وهو الشاعر في هذا السياق، في حاجة ماسة إلى التزود بمواد الثقافة المختلفة؛ فالـ "شاعر مأخوذ بكل علم، مطلوب بكل مكرمة، لاتساع الشعر واحتماله كل ما حمل: من نحو، ولغة، وفقه، وخبر، وحساب، وفريضة، واحتياج أكثر هذه العلوم إلى شهادته، وهو مكثف بذاته، مستغن عما سواه، ولأنه قيد للأخبار، وتجديد للآثار".^٣

ويشير هذا النص، الذي يتحدث فيه ابن رشيق عن حاجة المبدع إلى مواد الثقافة، ضمناً، إلى أهمية البعد التراكمي في التكوين الثقافي للمبدع، أو الشاعر على وجه التحديد، لأن كل شيء بإمكانه أن يوظف في خدمة الشعر مما يزيد في تجويده.

ولعل أهم إشارات في هذا النص هو إيمانه بأن إنشاء الجديد من النصوص بالاعتماد على المعرفة والاطلاع على ما تجب معرفته هو بمثابة (تجديد للآثار)، وهذا يلتقي إلى حد ما مع

^١ ابن عبد ربه، العقد الفريد، مصدر سابق، ج ٤، ص ١٨.

^٢ ابن رشيق، العمدة، مصدر سابق، ج ١، ص ٩٢.

^٣ المصدر السابق، ج ١، ص ١٩٦.

الرؤية النقدية الحديثة عند نقاد نظرية "التناص" الذين يرون فيه بعثاً وإحياءً لروح النصوص القديمة، من شعر، أو أمثال، أو نصوص مقدسة، أو أساطير، أو غير ذلك، في بنية نص جديد.

ولا ينفك ابن رشيق يكرر رأيه حول أهمية حفظ المبدع للحديد من الآثار السابقة كي يوظفها في بناء نصه، رابطاً بين ذلك ورواية الشعر، حيث إن للرواية دوراً كبيراً في تنشئة الشاعر الثقافية، فقد كان "الشاعر من المطبوعين المتقدمين يفضل أصحابه برواية الشعر، ومعرفة الأخبار، والتلمذة بمن فوقه من الشعراء، فيقولون: فلان شاعر راوية، يريدون أنه إذا كان راوية عرف المقاصد، وسهل عليه مأخذ الكلام، ولم يضق به المذهب، وإذا كان مطبوعاً لا علم له ولا رواية ضلّ واهتدى من حيث لا يعلم، وربما طلب المعنى فلم يصل إليه وهو مائل بين يديه، لضعف آله، كالمقعد يجد في نفسه القوة على النهوض فلا تعينه الآلة".^١

وتعدّ الرواية من أهم الأدوات الثقافية التي يجب على الشاعر التسلّح بها، "وقد سُئل رؤبة بن العجاج عن الفحل من الشعراء، فقال: هو الراوية، يريد أنه إذا روى استفحل. قال يونس بن حبيب: وإنما ذلك لأنه يجمع إلى جيد شعره معرفة جيد غيره، فلا يحمل نفسه إلا على بصيرة، وقال رؤبة في صفة شاعر:

لقد خشيتُ أن تكونَ ساحراً راويةً مَرّاً ومَرّاً شاعراً

فاستعظم حاله حتى قرنها بالسحر".^٢

وقد تحدث ابن سنان الخفاجي (٤٦٦هـ)، تحت عنوان (فصل فيما يحتاج مؤلف الكلام إلى معرفته)، عن دور معرفة الأخبار وأيام العرب، والاطلاع عليها في تحسين النص، "فإنه قد يفتقر في النظم إلى ذكر شيء منه، ويكون للمعنى به تعلّق شديد، وإذا ورد استحسن".^٣ ثم يضيف قائلاً: "إن مؤلف الكلام لو عرف حقيقة كل علم واطّلع على كل

^١ ابن رشيق، العمدة، المصدر السابق، ج ١، ص ١٩٧.

^٢ المصدر السابق، ج ١، ص ١٩٧. لرؤبة أرجوزة طويلة، يمدح فيها أحد بني أبي بكر بن كلاب، مطلعها:

يا بكرُ قد عخلتَ لومًا باكرًا *** يترك في القلب سُعارًا ساعرا

ولم أجد فيها هذا البيت. انظر: مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، مصدر سابق، ص ٥٠. كما لم يذكر محقق الديوان (وليم بن الورد البروسي) هذا البيت ضمن الأبيات المفردة المنسوبة إلى رؤبة، انظر: ص ١٦٨، أو في الزيادات التي ألحقها بآخر الديوان، انظر: ص ١٨٩.

^٣ ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، تحقيق: عبد المتعال الصعيدي، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، د. ط، ١٩٦٩، ص ٢٨١-٢٨٢.

صناعة لأثر ذلك في تأليفه ومعانيه وألفاظه، لأنه يدفع إلى أشياء يصفها، فإذا خير كل شيء وتحقق كان وصفه له أسهل ونعته أمكن.^١ وفي هذا التفات من الناقد إلى أثر الاطلاع والمعرفة على سهولة التأليف، وجودته.

ويرى ابن الأثير (٦٣٧هـ) أن الاطلاع والحفظ من أهم الأدوات الثقافية التي تتيح للكاتب أن يتعلم كيف يكتب، لذلك ينصحه بسلوك إحدى ثلاث طرائق:

الأولى: أن يتصفح الكاتب كتابة المتقدمين، ويطلع على أوضاعهم في استعمال الألفاظ والمعاني، ثم يحذو حذوهم، وهذه أدنى الطبقات.

الثانية: أن يمزج كتابة المتقدمين بما يستجده لنفسه من زيادة حسنة: إما في تحسين ألفاظ، أو في تحسين معان، وهذه هي الطبقة الوسطى، وهي أعلى من التي قبلها.

الثالثة: أن لا يتصفح كتابة المتقدمين، ولا يطلع على شيء منها، بل يصرف همه إلى حفظ القرآن الكريم، وكثير من الأخبار النبوية، وعدة من دواوين فحول الشعراء ممن غلب على شعره الإحادة في المعاني والألفاظ، ثم يأخذ في الاقتباس من هذه الثلاثة، فيقوم ويقع، ويخطئ ويصيب، ويضل ويهتدي، حتى يستقيم على طريقة يفتحها لنفسه، وأخلق بتلك الطريق أن تكون مبتدعة غريبة لا شركة لأحد من المتقدمين فيها، وهذه الطريق هي طريق الاجتهاد، وصاحبها يعد إماماً في فن الكتابة.^٢

ولكن ابن الأثير يوضح أن ما يوصي به من حفظ القرآن الكريم، والحديث الشريف، والجيد من الشعر، لا يقصد به ألا ينشئ الكاتب كتاباً إلا من ذلك، بل القصد "أنه إذا حفظ القرآن الكريم، وأكثر من حفظ الأخبار النبوية والأشعار، ثم نقب عن ذلك تنقيب مطلع على معانيه، مفتش عن دوائنه، وقلبه ظهراً لبطن، عرف حيثئذ من أين تؤكل الكتف فيما ينشئه من ذات نفسه، واستعان بالحفوظ على الغريزة الطبيعية".^٣

والحفوظ عند ابن الأثير محدود بضابطين، الأول: ضابط الجودة، فالمبدع لا يمكنه أن يحفظ إلا الجيد من الأشعار، بعد القرآن الكريم والحديث الشريف. والثاني: ضابط النوع؛ فلبن الأثير لا يجب أن يحفظ المبدع النثر، من رسائل وخطب ومقامات وغير ذلك، لكي لا يعلق

^١ ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، المصدر السابق، ص ٢٨٢.

^٢ ابن الأثير، المثل السائر، مصدر سابق، ج ١، ص ٩١. وقد كرر هذه الفكرة في كتابه: الوشي المرقوم، مصدر سابق، ص ٤٩-٥٠.

^٣ المصدر السابق، ج ١، ص ٩٢.

بالخاطر شيء منها. وفي الوقت الذي ينهى فيه ابن الأثير عن حفظ الشر يلح كثيرا على حفظ الشعر، لأن الشعر "أكثر من الكلام المنشور بأضعاف مضاعفة، وليس نسبة أحدهما إلى الآخر نسبة قليل إلى كثير فضلا عن نسبة كثير إلى كثير، بل هو بالنسبة إليه كالرقمة في ذراع الدابق، أو كالشامة في جنب البعير، والكلام المنظوم هو الذي كان ديوان الفصاحة في الزمن القديم. وإذا عددت منهم مائة شاعر، لا يمكنك أن تعد خطيبا واحدا، ثم استمر الأمر على هذه الصورة إلى زماننا هذا، فاستغرق الكلام المنظوم جميع المعاني، فكان الأخذ منه أولى".^١

وفي هذا السياق، سياق أثر البعد التراكمي في تكوين ثقافة المبدع على تجويد نصه، يذكر ابن منظور المصري (٧١١هـ) في كتابه عن أبي نواس روايتين تؤكدان أهمية الحفظ، وتظهران دوره في بروز شعراء لامعين في الأدب العربي القديم، مثل أبي نواس، الذي يقول: "ما قلت الشعر حتى رويت لستين امرأة من العرب، منهن الخنساء وليلى، فما ظنك بالرجال؟ وإني لأروي سبعمائة أرجوزة ما تعرف".^٢

ومما يذكره ابن منظور عن أبي نواس أيضا أنه "كان قد استأذن خلفا في نظم الشعر، فقال له: لا آذن لك في عمل الشعر إلا أن تحفظ ألف مقطوعة للعرب، ما بين أرجوزة وقصيدة ومقطوعة. فغاب عنه مدة وحضر إليه، فقال له: قد حفظتها، فقال أنشدتها، فأنشدها أكثرها في عدة أيام. ثم سأله أن يأذن له في نظم الشعر، فقال له: لا آذن لك إلا أن تنسى هذه الألف أرجوزة كأنك لم تحفظها. فقال له: هذا أمر يصعب علي، فإني قد أتقنت حفظها، فقال له: لا آذن لك إلا أن تنساها، فذهب إلى بعض الدبرة وخلا بنفسه، وأقام مدة حتى نسيها. ثم حضر، فقال: قد نسيتها حتى كأن لم أكن حفظتها قط، فقال له: الآن انظم الشعر!!".^٣

وهذا النص شديد العمق في الدلالة على أهمية أمرين لا ينفصل أحدهما عن الآخر، هما الحفظ والنسيان. وهذا يذكر بتشبيه (حيار جينيت) "التناس" بالكتابة على الطرس، فالحفظ المتقن، ثم نسيان المحفوظ، يجعل الذاكرة شبيهة بالطرس، وحينها، ينشئ المبدع نصه على آثار النصوص التي محيت من الذاكرة، مما يكسبها بعدا تراكميا يمنح النص قيمته الفنية العالية.

^١ ابن الأثير، الوشي المرقوم، مصدر سابق، ص ٥٠-٥١.

^٢ ابن منظور المصري، أخبار أبي نواس، تحقيق: محمد عبد الرسول إبراهيم، دار البستاني للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٠٠، ص ٤٨.

^٣ المصدر السابق، ص ٤٨-٤٩.

أما ابن خلدون (٨٠٨هـ) فقد أبدى اهتمامًا بالغًا بالملكة الشعرية، وبكيفية تغذيتها، منبهاً على أهمية جودة المحفوظ، دون تحديد نوعه؛ "فبارتقاء المحفوظ في طبقة من الكلام ترتقي الملكة الحاصلة لأن الطبع إنما ينسج على منوالها وتنمو قوى الملكة بتغذيتها".^١ لذلك يرى أن نظم من كان خالياً من المحفوظ قاصر رديء، ولا يعطيه الرونق والحلاوة إلا كثرة المحفوظ، ومن قلّ حفظه أو عدم لم يكن له شعر، وإنما هو نظم ساقط واجتناب الشعر أولى بمن لم يكن له محفوظ.^٢

ويتفق ابن خلدون مع رأي خلف الأحمر الذي نقل ابن منظور رأيه عن ضرورة الحفظ والنسيان، ولكن دون كثير إلحاح عند ابن خلدون، الذي يرى أنه قد يكون من شروط استحكام الملكة ورسوخها بعد الحفظ "نسيان ذلك المحفوظ لتمحي رسومه الحرفية الظاهرة، إذ هي صادة عن استعمالها بعينها، فإذا نسيها وقد تكيفت النفس بها انتقش الأسلوب فيها كأنه منوال يأخذ بالنسج عليه بأمثالها من كلمات أخرى ضرورة".^٣

ويقدم القلقشندي (٨٢١هـ)، أيضاً، رأياً مشابهاً لما ذكره النقاد السابقون حول أهمية الحفظ للمبدع، فإنه إذا أكثر من "حفظ الخطب البليغة، وعلم مقاصد الخطابة وموارد الفصاحة ومواقع البلاغة، وعرف مصاقع الخطباء ومشاهيرهم، اتسع له المجال في الكلام وسهلت عليه مستوعرات النثر، وذللت له صعاب المعاني، وفاض على لسانه في وقت الحاجة ما كمن في ذلك بين ضلوعه فأودعه في نثره وضمته في رسائله، فاستغنى عن شغل التي لا تنهض فكرته بمثلها ولو جهد، ولا يسمح خاطره بنظيرها ولو دأب".^٤

كانت هذه بعض الملامح العامة التي تلتقي فيها آراء نفر من النقاد العرب القدماء بشيء من الآراء التي يطرحها نقاد نظرية "التناس". وتبدو هذه الملامح المشتركة بين الطرحين المختلفين زمانياً ومكانياً مؤشراً على وجود اتفاق في النظرة النقدية إلى الأدب عامة، وفي طرائق المبدعين في التعامل مع نصوصهم، وفي تفهم النقاد لتلك الطرائق ومحاولة التنظير لها، على اختلاف مستوى التنظير بينهما.

^١ ابن خلدون، المقدمة، دار العودة، بيروت، ١٩٨٨، ص ٤٧٩.

^٢ المصدر السابق، ص ٤٧٦.

^٣ المصدر السابق، ص ٤٧٦.

^٤ القلقشندي، صبح الأعشى، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٧٠-٢٧١.

الفصل الرابع

الملاحح التطبيقية لنظرية التناص
في النقد العربي القديم

مدخل:

يتناول هذا الفصل الجانب التطبيقي للملامح نظرية "التناص" في النقد العربي القديم، وذلك بتقديم عرض لمؤلفات اشتملت على نقد تطبيقي لقضية من القضايا التي تلتقي مع نظرية "التناص" في بعض الأفكار.

وقد كان من الأفضل أن يتناول هذا الفصل النقد التطبيقي للمباحث التي عرضت نظرياً في الفصل السابق، وهي:

- قضية السرقات الشعرية.

- فن النقائض.

- فن المعارضات.

إلا أن اقتصار الكتب التطبيقية المؤلفة في النقد العربي القديم على مبحث السرقات فقط أدى إلى اقتصار هذا الفصل أيضاً على هذه القضية وحدها.

وتزخر المكتبة النقدية العربية بعدد كبير من المؤلفات التي كتبت عن قضية السرقات، والتي يمكن تصنيفها تصنيفاً رئيسياً إلى قسمين، تبعاً لمنهج الناقد، أو طريقته في عرض مادته، وهما:

- الكتب التي تتضمن مقدمة نظرية، ونقداً تطبيقياً.

- الكتب التي تتضمن نقداً تطبيقياً فقط.

لكن هذا التصنيف يتسم بقدر من العمومية، إذ يحوي أحد قسميه جميع المؤلفات النقدية التي تتضمن مادة نظرية وأخرى تطبيقية، بغض النظر عن توجه الناقد، أو دقته في التعامل مع النصوص الشعرية، أو موضوعيته في إصدار الحكم النقدي على الشاعر. ويتضمن القسم الثاني جميع الكتب التي ألفت بهدف تتبع سرقات شاعر بعينه، وذلك باستقصاء الأبيات التي يرى الناقد أن الشاعر (سرقها) من غيره، وذكر الأبيات أو النصوص التي تحمل المعنى (الأصلي)، أو الألفاظ، دون تصريح بالآراء النقدية التي يتبناها الناقد، والتي أصدر حكمه على الشاعر بناء عليها.

وتستدعي عمومية هذا التصنيف إيجاد تصنيف آخر، فرعي، يحد من هذه العمومية، ويحصر البحث ضمن المؤلفات التي من شأنها تسهيل عقد المقارنة بين الآراء التطبيقية للنقاد العرب القدماء من جهة، وأفكار نقاد نظرية "التناص" من جهة أخرى.

ولذلك، يمكن استبعاد القسم الثاني من التصنيف الرئيسي، لأسباب، أذكر منها:
- خلوها من التقدم النظري، فهي تطبيقية بحت، وهذا يمس مصداقية الناقد في نظري، إذ يبدو وكأنه لا يمتلك الجرأة على التصريح بمعايره النقدية. أو ربما ليست له تلك المعايير.

- اقتراحها من مجال (دراسة الأصول والمصادر) أكثر من مجال نظرية "التناص"، لأنها تهتم بتتبع أصل معنى كل بيت يشبه الناقد (سرقة) من نص سابق، سواء كان بيتاً شعرياً، أو مثلاً سائراً، أو آية قرآنية كريمة، أو حديثاً نبوياً شريفاً.
ومن أمثلة هذا النوع من الكتب، على سبيل المثال لا الحصر:
- سرقات أبي نواس، لمهلل بن يموت (٣٣٤هـ).
- الرسالة الحاتمية، للحاتمي (٣٨٨هـ).
- سرقات المتنبي ومشكل معانيه، لابن بسام النحوي (٥٤٢هـ).^١

وغيرها الكثير، بالإضافة إلى عدد آخر منها طواه التاريخ، ولم يحتفظ لنا إلا بأسمائها، أو بنقول منها منشورة في صفحات بعض المصادر.

ومن المفيد للبحث استبعاد مثل هذه النوعية من المؤلفات التي لا تحمل صفة (النقدية) بدقة، إذ إنها ليست إلا أمثلة تطبيقية على فكرة (السرقه) المجردة من أي بعد نقدي أو جمالي، مما يجعل تتبع ملامح نظرية "التناص" فيها أمراً متعسراً، أو متكلفاً.

وباستبعاد هذا القسم من التصنيف الرئيسي يمكن تصنيف القسم الآخر، تبعاً لموضوعية النقاد واعتدالهم في عرض مادتهم إلى:

- كتب النقاد المعتدلين (الموضوعيين).

- كتب النقاد غير المعتدلين (غير الموضوعيين).

وقد يبدو تقسيم النقاد إلى معتدلين وغير معتدلين، أو موضوعيين وغير موضوعيين، تقسيماً انطباعياً، ولكنه في واقع الأمر، واستناداً إلى ما هو موجود في عدد من المصادر العربية القديمة، يعبر عن اتجاهات النقد العربي القديم، ومواقف النقاد إزاء قضية محددة، هي قضية السرقات.

وتعد موضوعية الناقد واعتداله ضابطاً مهماً في التمييز بين توجهين بارزين عرفهما التأليف النقدي العربي حول هذه القضية.

^١ مر ذكرها في العرض التاريخي لكتب السرقات في الفصل السابق.

وسيوذي اعتماد هذا التصنيف في عرض مادة الفصل إلى التحرك في حدود المؤلفات التي قدم أصحابها آراء نقدية واضحة عن قضية السرقات، وصدرت أحكامهم النقدية في الأجزاء التطبيقية من كتبهم بناء عليها، وهذا يسهل عملية المقارنة بين آرائهم وأهم أفكار نظرية "التناس".

كما أن من شأن هذا التصنيف أن يعرض وجهات نظر مختلفة للنقاد العرب القدماء، على مستوى النقد التطبيقي، متجنباً تناول الموضوع من جانب واحد فقط قد يبرز المواقف الإيجابية للنقاد العرب القدماء ويخفي ما سواها، أو العكس، إذ سيشمل النقاد الذين يتعاملون مع النصوص الشعرية بمنهجية وموضوعية، كما سيشمل أولئك الذين يتعسفون في إيجاد أصل سابق له ليدّعوا أن الشاعر أخذه منه. وهو بهذا يفتح المجال للمقارنة، الحقيقية، بين هذين التوجهين المختلفين من جهة، ومدى اقتراب كل منهما من حدود نظرية "التناس" من جهة أخرى.

وبناء على ما سبق ستقوم دراسة هذا الفصل على عينة مختارة من مجموع المؤلفات التي تندرج تحت التصنيف السابق، بمعدل ثلاثة كتب في كل قسم منهما، وهذه الكتب هي:

أ- كتب النقاد المعتدلين (الموضوعيين):

- الموازنة بين الطائنين للآمدي (٣٧١هـ).
- الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي الجرجاني (٣٩٢هـ).
- أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ).

ب- كتب النقاد غير المعتدلين (غير الموضوعيين):

- الكشف عن مساوئ المتنبي للصاحب بن عباد (٣٨٥هـ).
- المنصف للسارق والمسروق منه لابن وكيع المصري (٣٩٣هـ).
- الإبانة عن سرقات المتنبي للعميدي (٤٣٣هـ).

أولاً: كتب النقاد المعتدلين:

١ - الموازنة بين الطائيين:

- عرض لآراء الآمدي عن قضية السرقات في (الموازنة):

يعدّ كتاب (الموازنة) من أبرز الكتب النقدية التي تفتّق عنها القرن الرابع الهجري، وهو أشهر من أن أعرف به في هذه السطور. وإن كان الآمدي قد وضعه من أجل الموازنة بين شاعرين، هما أبو تمام والبحري، إلا أنه ذكر، في جملة ما ذكره، آراء نقدية مهمة تتعلق بموضوع السرقات الشعرية، التي لا يراها من كبير عيوب الشاعر، لأنها "باب ما يعرى منه أحد".^١

وقد علل اهتمامه بها في كتابه بمغالة النقاد في استخراج سرقات أبي تمام وتبعها، بعد أن ادعى أصحابه أنه السابق إلى معانيه، والأصل في مذهبه، فعمد إلى إخراج ما استعاره أبو تمام من معاني الناس، بهدف تبين صحة ادعائهم أو خطئهم، ووجب من أجل ذلك إخراج ما أخذه البحري أيضاً من معاني الشعراء.^٢

وتقع السرقة عند الآمدي في "البديع المخترع، الذي يختص به الشاعر".^٣ وهذه وجهة نظر النقاد الذين عاجلوا موضوع السرقات بموضوعية، ولم يصدروا فيه عن هوى وآراء ذاتية. وينبئ رأي الآمدي عن السرقات أنها لا تقع إلا في البديع المخترع عن فهم صحيح لقضية تداول المعاني من عصر إلى عصر، وهي ما يطلق عليه اصطلاحاً اسم (السرقات). وعلى هذا التحديد الذي وضعه الآمدي يمكن إخراج عدة أمور من حيز السرقة، ذكرها الآمدي في سياق حديثه، ويمكن إجمالها في النقاط التالية^٤:

- الاتفاق في المعنى: أي أن يكون المعنى مما يجري على ألسنة الناس.

^١ الآمدي، الموازنة، مصدر سابق، ص ١٢٤.

^٢ المصدر السابق، ص ٢٧٣. وانظر أيضاً: عبد الطيف محمد السيد الحديدي، السرقات الشعرية بين الآمدي والجرجاني، مرجع سابق، ص ٨٩. وأيضاً: محمد مصطفى هدارة، الأبعاد النظرية لقضية السرقات، مرجع سابق، ص ١٢٨. وانظر أيضاً: الشيخ بو قربة، المنهج النقدي عند ابن رشيق القيرواني، مرجع سابق، ص ٢١٧. ومحمد خير شيخ موسى، فصول في النقد العربي وقضاياها، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط ١، ١٩٨٤، ص ١٥٧.

^٣ الآمدي، الموازنة، مصدر سابق، ص ٣١٣.

^٤ للتوسع انظر: محمد مندور، النقد المنهجي عند العرب، مكتبة غنضة مصر، القاهرة، د.ط، د.ت، ص ٣٦٣-٣٦٥.

- التقاليد الشعرية: وهي المعاني المتداولة في الشعر العربي، مثل قولهم: فلانة تزيد في حسن الحلى ولا يزيد في حسنها.

- الأقوال السائرة: وهي المعاني التي تكون أشهر من أن يحتاج شاعر أن يأخذها من

آخر، مثل قولهم: ما فلان إلا شبح من الأشباح، أو جسد فارغ.. إلخ

- اختلاف الغرض ينفي السرقة: حتى إن كان جنس المعنيين واحداً، وهي المعاني

المشتركة التي يختلف غرض إيرادها من نص لآخر. ومن أمثلة ذلك قول البحري:

مَا لِشَيْءٍ بِشَاشَةٍ بَعْدَ شَيْءٍ كَلَاكِ مَوَاشِكٍ بَعْدَ يَمِينٍ

الذي يشترك مع معنى قول أبي تمام:

وَلَيْسَتْ فَرَحَةُ الْأَوْبَاتِ إِلَّا لِمَوْقُوفٍ عَلَى تَرَحٍّ الْوَدَاعِ^١

ولكن غرض كل من الشاعرين فيهما مخالف لغرض صاحبه، لأن أبا تمام ذكر أنه لا يفرح بالقدوم إلا من شجاء الوداع، وأراد البحري أنه ليس شيء من المسرة إذا جاء في أثر شيء ما كالتلاقي بعد التفرق. فاختلاف الغرض في البيتين، مع تشابههما في جنس المعنى، هو الذي نفى عنهما السرقة عند الآمدي.^٢

وقد تنبه الآمدي على ملاحظتين مهمتين في سياق حديثه عن سرقات الطائيين:

- الأولى: أثر العامل البيئي على النص.

- الثانية: أثر العامل الثقافي في تشكيل النص.^٣

والمقصود بالعامل البيئي للشاعر هو التقارب البيئي، الزماني والمكاني، بين شاعر وآخر، مما يؤدي إلى تسرب معاني أحدهما إلى شعر الآخر، دون قصد السرقة. وفي هذا المعنى يقول الآمدي على لسان صاحب أبي تمام في احتجاج الفريقين: إنه لا يُنكر أن يكون البحري قد

^١ ديوان أبي تمام، مصدر سابق، ص ١٨١.

^٢ انظر: محمد مندور، النقد المنهجي عند العرب، المرجع السابق، ص ٣٦٥.

^٣ يسمى د. هدارة الملاحظة الأولى: الإطار الثقافي للشاعر، والثانية: الإطار الشعري للشاعر. انظر: محمد مصطفى هدارة، الأبعاد النظرية لقضية السرقات، مرجع سابق، ص ١٢٤.

استعار بعض معاني أبي تمام، لقرب البلدين، وكثرة ما كان يطرق سمع البحري من شعر أبي تمام، فيعلق شيء من معانيه في ذهن البحري، متعمداً للأخذ أو غير متعمد.^١

وهو في هذا النص ينفي السرقة عن البحري، ويرجع وجود بعض معاني أبي تمام في شعره إلى قرب البلدين، وكثرة سماعه لشعر أبي تمام، وهذا مدعاة إلى تسرب المعاني وعلوقها في الذهن سواء كان بقصد أو دون قصد.

ثم يكرر في موضع آخر الكلام ذاته تقريباً، ولكن على لسان صاحب البحري^٢، ويقول إنه سيبين "ما أخذه البحري من أبي تمام على الصحة، دون ما اشتركا فيه، إذ كان غير منكر لشاعرين متناسبين من أهل بلدين متقاربين أن يتفقا في كثير من المعاني، لا سيما ما تقدم الناس فيه، وتردد في الأشعار ذكره، وجرى في الطباع والاعتقاد من الشاعر وغير الشاعر استكمالاً".^٣

ويتضح من هذا النص والنص السابق أن الآمدي يؤمن بأثر العامل البيئي في التكوين الثقافي للشاعر، لأن الشاعر لا يعيش في عالم معزول، بل يعيش في مجتمع يحده بالمادة التي يعمل عليها ذهنه، ليدع من خلالها نصوصه. كما أنه محاط في هذا المجتمع أيضاً بغيره من الشعراء الذين تصبح نصوصهم بعد اكتمالها مادة أخرى له، تعلق في ذهنه، فيعيد استخدامها في نصوصه، دون وعي منه، وبهذا يبرأ الشاعر من قمة السرقة.

أما العامل الثقافي، فالمقصود به كثرة حفظ الشاعر لشعر الآخرين، خصوصاً السابقين، ويكون هذا نتيجة كثرة الاطلاع، أو الرواية، أو الاشتغال بالشعر وشروحه، أو تأليف المصنفات فيه، من كتب اختيارات وغيرها.

ويذكر الآمدي أن أبا تمام كان "مشتهراً بالشعر، مشغولاً به، مشغولاً مدة عمره بتخيره ودراسته، وله كتب اختيارات فيه مشهورة معروفة.. وهذه الاختيارات تدل على عنايته بالشعر، وأنه اشتغل به، وجعله وكده، واقتصر من كل الآداب والعلوم عليه، فإنه ما من شيء كبير من شعر جاهلي ولا إسلامي ولا محدث إلا قرأه واطلع عليه، ولهذا أقول: إن الذي خفي من سرقاته أكثر مما قام منها، على كثرتها".^٤

^١ الآمدي، الموازنة، مصدر سابق، ص ١٣.

^٢ المصدر السابق، ص ٥٠.

^٣ المصدر السابق، ص ٥٠.

^٤ المصدر السابق، ص ٥١-٥٢.

ويبدو الآمدي مضطرباً في رأيه عن أثر العامل الثقافي في موضوع السرقات، إذ يبدو للوهلة الأولى أنه يعلّل تسرب بعض معاني السابقين في شعر أبي تمام بكثرة دراسته للشعر، وإطلاعه عليه، وكأنه ينفي عنه نية السرقة المقصودة والمتعمدة. ولكنه يختم حديثه في اتجاه مخالف، إذ اتخذ من هذا العامل دليلاً على كثرة سرقاته وشدة خفائها.

وكان يمكن للآمدي أن يكون أكثر موضوعية في هذا الجانب، وألا يحمل نفسه وزر رمي أبي تمام بالسرقة المتعمدة نتيجة اطلاعه على شعر السابقين من مشهورين ومغمورين، وأن يرى ذلك سبباً من أسباب حضور معاني السابقين في شعره دون وعي منه بذلك، وهذا أقرب للظن، لأن ثقافة الشاعر تؤثر تأثيراً كبيراً في نصوصه؛ فالشاعر يتمتع من معين يجتمع فيه الذاكرة مع الخيال، وما ترفده به ذاكرته هو خلاصة ما قرأه واطلع عليه وسمعه على مدى سني عمره.

- الملامح المشتركة بين آراء الآمدي عن السرقات ونظرية "التناص":

طرح الآمدي في حديثه عن قضية السرقات آراء تلتقي في فكرها الأساسية مع ما يطرحه نقاد نظرية "التناص" في النقد الغربي الحديث. ويمكن إجمال هذه الآراء في النقاط التالية:

- ١- عدم رؤيته السرقة عيباً كبيراً من عيوب الشاعر.
- ٢- إخراجها من السرقة كل ما هو غير بدیع أو مخترع من النصوص السابقة.
- ٣- إدراكه لأثر العامل البيئي.
- ٤- حديثه عن أثر العامل الثقافي، وإن كان حديثاً مضطرباً.

١- السرقة ليس عيباً كبيراً من عيوب الشاعر:

وهذا الرأي الذي لا ينفرد به الآمدي يوحي بأن لفظة السرقة التي كثر استخدامها في النقد العربي القديم إنما كان يُقصد بها معان أخرى غير ما يدلّ عليه المعنى الحرفي الأخلاقي للفظه التي أصبحت مصطلحاً نقدياً، كما مرّ في الفصل السابق. فقد يكون المقصود بها عنده التأثير، أو الاحتذاء، أو الاستعانة بما عند الآخر، وهذه كلها أمور لا يُعاب عليها الشاعر، بل هي آليات إبداعية لجأ الشعراء إليها منذ العصر الجاهلي في نظمهم لقصائدهم، ولكن العامل الأخلاقي كان يتسرب بين الحين والآخر، فتختلط المقاييس النقدية بالمقاييس الأخلاقية. وبهذا، أصبحت كلمة (السرقة) شائعة على ألسنة الشعراء والنقاد بمعناها الأخلاقي، مما غيّب ملامح الحكم النقدي السليم.

وقد كانت لفظة (السرق) تطلق في أحيان كثيرة بناء على أسس ذاتية، بعيدة تماماً عن الأسس العلمية الموضوعية. لذلك كان لا بد من أن ينبري ناقد مثزن ليعلن أن السرقة ليست من كبير عيوب الشاعر، لأنها باب لا يعرى منه أحد من الشعراء إلا القليل، وهذا التوجه في الفهم يلتقي مع نظرية "التناس" في اتكاء اللاحق على السابق، سواء على مستوى التأثير، أو الاحتذاء، أو الاستعانة، أو غير ذلك من الوسائل.

٢- إخراج من السرقة كل ما هو غير بديع أو مخترع:

وفي هذه النظرة الواسعة الأفق للآمدي حول تحديد السرقة بما يختص به الشاعر السابق، مثل بيتي عترة عن الذباب، أو بعض أبيات امرئ القيس، نجد أنه يقرّ بخروج عدد كبير من المعاني من حيز السرقة، وقد مر ذكرها سابقاً، وهي المعاني المتداولة، والتقاليد الشعرية، والأمثال السائرة، والمعاني المشتركة في غرضين مختلفين.

وأرى أن فهمه لاختصاص السرقة بالمعاني البديعة، وإمكانية تعاور ما سواها من المعاني بين الشعراء دون أن يُعزى ذلك إلى السرقة يكشف عن اقتناعه بإمكانية حضور المعاني المختلفة لكل ما مرّ على خاطر الشاعر، وأصبح مادة له يستخدمها دون حرج، في نصه. وهذا يقترب مما تعبر عنه نظرية "التناس" التي ترى أن المبدع يعيد إنتاج ما أنتج قبله مما اطلع عليه، دون وعي منه، لأنه يستخدم اللغة ذاتها، ويلتزم بالتقاليد الشعرية التي نشأ عليها.

والتزام المبدع بالتقاليد الشعرية إنما يعني استخدامه للتعابير والمعاني المتداولة التي ربما كانت خاصة في بداية استخدامها، ثم أصبحت شائعة، ولا يوصف من يلتزم بها بالسرقة. ولكن يجب على المبدع اللاحق أن يعيد استخدامها استخداماً فنياً في نصه حتى يضيف باستخدامه لها شيئاً جديداً، ولا يكون تكراراً لما قاله الشعراء قبله. وهذا يفسح له الإفادة من عاملين مهمين هما: الموروث والموهبة الفردية حسب تعبير (إليوت).

وبعدّ توظيف الموروث باستخدام الموهبة الفردية من أهم الآليات التي يركز عليها النقاد الغربيون منذ ستينيات القرن الماضي، وهو ما يُلمح إليه الآمدي بإقراره بحقّ المبدع في استخدام الصور والتعابير والمعاني التي شاع تداولها، ولكن بشكل جديد تمليه عليه موهبته الذاتية، دون أن يُتهم بالسرقة، بل يرى في هذا حقاً مباحاً له.

أما استخدام الأمثال السائرة فاستخدامها في النصوص الشعرية، وهو ما يخرج من حيز السرقة عند الآمدي، فيعني بلغة النقد الغربي الحديث، وبلغة نقاد نظرية "التناس" توظيفاً

٤- حديثه عن أثر العامل الثقافي:

تشكل النصوص السابقة المرجعية الثقافية التي يمتح المبدع اللاحق من معينها حين ينشئ نصه؛ فأى مبدع لا يكون واعيا على تفاصيل العملية الإبداعية، أو على الآلية التي ينتج من خلالها النص. كما أنه لا يستطيع التحكم في المساحات التي يصل إليها خياله وفكره الإبداعي لحظة الخلق الفني، فيستعين بكل ما هو مخزون في ذاكرته من نصوص شعرية أو نثرية، وبذلك لا تصح عليه تهمة السرقة.

وتحضر هذه النصوص إلى ذهنه مجردة عن أصولها، وتتسرب إلى نصه أيضا مجردة عن أصولها، مما يجعلها تبدو له وكأنها من بنات أفكاره، وأنه غير مسبوق إليها. وقد عبر (إدغار آلان بو - Edgar Alan Poe، ١٨٠٩-١٨٤٩م) عن هذا في تحليله لفكرة (السرقة غير الواعية - Unconscious Plagiarism) حين يقول: كل ما يعجب به الشاعر يصبح في الواقع جزءا من روحه، مع أنه منبثق من منشئه الأول، ومن ثم، فإن الشاعر يمكن أن يملك فكرة شخص آخر، ولا يقال تملكها أو ادعاها، بل إنه يشعر تماما أنها ملكه. وهذا الشعور لا يطله أو يناقضه إلا وجودها الفعلي والمحسوس في مصدرها الأصلي.^١

وقد اقترب الآمدي من حدود هذه الفكرة، حين تحدث عن أثر ثقافة أبي تمام في شعره، ولكنه، كما ذكرت، ختم حديثه بأن جعل منها سببا في كثرة سرقاته، وشدة خفائها، بعد أن بدأ كلامه بما يوحي بوجود أثر غير مقصود لثقافة الشاعر، وطول اشتغاله بالشعر، ودراسته له، على نصوصه.

وكان يمكن للآمدي، إن وظف الفكرة توظيفا صحيحا، بعيدا عن الظنة والالتهام، أن يطرح رأيا متقدما زمنيا يشبه النقد الغربي الحديث، الذي توصل إليه في فترة متأخرة من عمره النقدي. ولكنه اضطرب في تناوله لهذه الفكرة، ولم يطور الحديث الذي بدأه عن أثر ثقافة الشاعر في بناء نصه، بالشكل الذي يقرب بين رأيه ورأي نقاد نظرية "التناس"، لذلك لا أستطيع أن أدعي أنه قد قدم رأيا قريبا من فكرة نظرية "التناس" في إشارته إلى ثقافة الشاعر، وكأنه أوشك أن يتماس معها ثم ابتعد.

أما بقية الأفكار التي طرحها فأرى أنها تقترب من نظرية "التناس" إلى حد ما، بالقدر الذي يسمح له العنصر الزمني لتاريخ تأليفه للموازنة، وقد كان في أواخر القرن الرابع الهجري،

^١ Lindey, Plagiarism and Originality, New York Harper and Brothers, 1952, P.252.

نقلا عن: أحمد المعتوق، الشريف المرتضى، مرجع سابق، ص ٦٤.

أي قبل نحو عشرة قرون من اليوم، في حين نجد نظرية "التناص" وليدة العقد السابع من القرن الماضي، وهذا في رأيي يضاف إلى رصيد النقد العربي القديم، الذي كان يسبق بلا وعيه زمنه، ويستشرف مستقبلا تفصله عنه عدة قرون.

٢- الوساطة بين المتني وخصومه:

- عرض لآراء القاضي الجرجاني عن قضية السرقات في (الوساطة):

قدم القاضي الجرجاني في (الوساطة) فصلا عن السرقات الشعرية، ختم به ما كان قد قدمه من دفاع عن أبي الطيب المتني على مدى صفحات كتابه. وقد طرح في هذا الفصل قضية السرقات طرحا نظريا، مصحوبا بآخر تطبيقي، حاول فيه تمثل الأفكار النظرية التي قدمها، وبيانها تطبيقيا على أبيات للمتني نسبت إلى السرقة، فكان حريصا على أن يحفظ لكل ذي حق حقه، وقد ساعده على ذلك امتلاكه للذائقة النقدية، مع ما يتطلبه كونه قاضيا من عدل وإنصاف، فذكر ما للمتني وما عليه.

ويذكر القاضي الجرجاني أن بعض النقاد يرون أن السرقة لا يتم إلا باجتماع اللفظ والمعنى، ونقل البيت جملة، والمصراع تاما، بل لا يعرف السارق إلا من يفعل فعل عبد الله بن الزبير بأبيات معن بن أوس، إذ دخل عبد الله بن الزبير على معاوية فأنشده لنفسه:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْصِفْ أَخَاكَ وَجَدْتَهُ عَلَى طَرْفِ الْمِجْرَانِ إِنْ كَانَ يَعْقُلُ
وَيَرْكَبُ حَدَّ السِّيفِ مِنْ أَنْ تَضِيْمَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْ شَفْرَةِ السِّيفِ مَزْحَلُ

فقال له معاوية: لقد شعرت بعدي يا أبا بكر! ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن أوس المزني، فأنشده كلمته التي أولها:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَأَوْجُلُ عَلَى أَيْنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةَ أَوَّلُ

حتى أتى عليها، وهذه الأبيات فيها. فأقبل معاوية على عبد الله بن الزبير فقال: ألم تخبرني أنها لك؟ فقال: المعنى لي واللفظ له، وبعد، فهو أخي من الرضاع وأنا أحق الناس بشعره.^٣

^١ البيتان في: ديوان معن بن أوس المزني، تحقيق: نوري حمودي القيسي وحاتم الضامن، مطبعة دار الجاحظ، بغداد، ط ١، ١٩٧٧، ص ٩٤.

^٢ البيت في: المصدر السابق، ص ٩٣.

^٣ القاضي الجرجاني، الوساطة، مصدر سابق، ص ١٩٢-١٩٣.

لذلك نبه القاضي على عدم إصدار الحكم بالسرقة على الأبيات المتشابهة فقط، أو على ما ظهر ودعا إلى نفسه دون ما كمن؛ فالسرقة ليست في اللفظ وما ظهر من البيت فقط، إنما هي أيضا في الأغراض والمقاصد. ويضرب على ذلك مثالا قول لبيد:

وَمَا الْمَالُ وَالْأَهْلُونَ إِلَّا وَدَائِعٌ وَلَا بَدَّ يَوْمًا أَنْ تَرَدَّ الْوَدَائِعُ^١

وقول الأفوه الأودي:

إِنَّمَا نِعْمَةٌ قَوْمٍ مُتَعَةٍ وَحَيَاةُ الْمَرْءِ ثَوْبٌ مُسْتَعَارٌ^٢

فإن أحدهما ذكر الحياة، والآخر ذكر المال والولد، وجعل أحدهما وديعة، والآخر عارية، ومع هذا فأحد المعنيين مأخوذ من الآخر، في رأيه، على ما بينهما من اختلاف ظاهري.^٣

ويميز القاضي الجرجاني بين الأنواع المختلفة لتناول المعاني، ويرى أن معرفتها، بالإضافة إلى معرفة الضروب المختلفة للأخذ والسرقة وغير ذلك هي معيار تفوق الناقد، إذ لا يعد من جهابذة الكلام، ونقاد الشعر، إلا من يميز بين هذه الأصناف والأقسام، ويحيط علما بترتيبها ومنازلها، فيفصل بين السرقة والغصب، والإغارة والاختلاس، ويعرف الإمام من الملاحظة، ويفرق بين المشترك الذي لا يجوز ادعاء السرقة فيه، والمبتذل الذي ليس أحد أولى به، وبين المختص الذي حازه المبتدئ فملكه، وأحياء السابق فاقتطعه، فصار المعتدي مختلسا سارقا، والمشارك له محتذيا تابعا، ويعرف اللفظ الذي يجوز أن يقال فيه: أخذ ونقل، والكلمة التي يصح أن يقال فيها: هي لفلان دون فلان.^٤

ويتضح من هذا النص أن القاضي الجرجاني لا يعطي نفسه الحق في إصدار الحكم بالسرقة على أي اتفاق ظاهر في المعاني، إنما يبحث في طبيعة هذا الاتفاق، ويسير أغواره، حتى يتوصل إلى معرفة الحكم النقدي السليم الذي يمكن أن يطلقه.

^١ في الديوان: وما المال والأهلون إلا وديعة. انظر: شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، حققه وقدم له: إحسان عباس، سلسلة التراث العربي، الكويت، ١٩٦٢، ص ١٧٠.

^٢ ديوان الأفوه الأودي، شرح وتحقيق: محمد التونجي، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٨، ص ٧٣.

^٣ القاضي الجرجاني، الوساطة، مصدر سابق، ص ٢٠١.

^٤ المصدر السابق، ص ١٨٣.

وقد تحدث عن المعاني المشتركة والمتداولة بشيء من التفصيل، فرأى أنها نوعان: الأول منهما هو المعاني المتقررة في النفوس، والمتصورة في العقول، وهذه أمور ينتفي عنها الحكم بالسرقة، ويمتنع الحكم فيها بالأخذ، ويستحيل فيها الاتباع، مثل: تشبيه الحسن بالشمس والبدر، والجوادر بالغيث والبحر، والبليد البطيء بالحجر والحمار، والشجاع الماضي بالسيف والنار، والصب المستهام بالمخبول في حيرته، والسليم في سهره، والسقيم في أنيه وتأله. والثاني منهما معان كانت في أصلها مبتدعة مخترعة، ثم شاعت وتدولت بين الشعراء، فأصبحت من المشترك، ولا يعد متناولها سارقاً، ولا يصح أن يقال عن المعنى إنه مأخوذ من قول فلان، وإن كان أوله للذي سبق إليه، مثل: تشبيه الطلل الخيل بالخط الدارس، وبالبرد النهج، والوشم في المعصم.^١

ثم إن هذا المشترك قد يتفاضل فيه المبدعون، بحسب مراتبهم من العلم بصناعة الشعر، فتشترك الجماعة في الشيء المتداول، وينفرد أحدهم بلفظة تستعذب، أو ترتيب يستحسن، أو تأكيد يوضع موضعه، أو زيادة اهتدى لها دون غيره، فيظهر المشترك المبتذل في صورة المبتدع المخترع، كما قال ليبد:

وَجَلَا السَّيُولَ عَنْ الطَّلُولِ كَأَنَّهَا زُبُرٌ تُجِدُّ مُتُونَهَا أَقْلَامُهَا^٢

فقد أدى المعنى المتداول بين الشعراء في شكل جديد مستحسن. ومن أمثلة من تناول المعنى ذاته امرؤ القيس في قوله:

لِمَنْ طَلَّلَ أَبْصَرْتَهُ فَشَجَانِي كَخَطِّ زَبُورٍ فِي عَسِيبٍ عِمَانِي^٣

وحاتم:

أَتَعْرِفُ أَطْلَالًا وَنُؤْيًا مَهْدَمًا كَخَطِّكَ فِي رَقٍّ كِتَابًا مُنَمَّمًا^٤

٥٨٢٨١٦

^١ القاضي الجرجاني، الوساطة، المصدر السابق، ص ١٨٣-١٨٤.

^٢ شرح ديوان ليبد بن ربيعة العامري، مصدر سابق، ص ٢٩٩.

^٣ في الديوان: كخط الزبور في العسيب اليماني. انظر: شرح ديوان امرئ القيس، مصدر سابق، ص ٢١٠.

^٤ القاضي الجرجاني، الوساطة، مصدر سابق، ص ١٨٦-١٨٧. وانظر البيت في: ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره، صناعة: يحيى بن مدرك الطائي وهشام بن محمد الكلبي، دراسة وتحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٠، ص ٢٢٠.

ويضرب مثالا آخر أيضا لمعنى عام مشترك، أحدث عليه أحد الشعراء زيادة فاختص بها، وإن أخذ فمناه يؤخذ، وإليه ينسب، وهو قول علي بن الجهم:

عَشِيَّةَ حَيَّانِي بِرُودٍ كَأَنَّهُ حُدُودٌ أُضِيفَتْ بَعْضُهُنَّ إِلَى بَعْضٍ^١

فإن العامة والخاصة تشبه الورد بالحدود، والحدود بالورد، نثرا ونظما، وتقول فيه الشعراء فتكثر، وهو من الباب الذي لا يمكن ادعاء السرقة فيه إلا بتناوله مع زيادة تضم إليه، أو معنى يشفع به، وهذا ما فعله علي بن الجهم، إذ أضاف (بعضهن إلى بعض)، لينسب إليه هذا المعنى، ويصبح خاصا به. ومتى جاءت السرقة هذا المجيء لم تعد مع المعايير، ولم تحص في جملة المثالب، وكان صاحبها بالتفضيل أحق، وبالمندح والتزكية أولى.^٢

وختاماً، يرى القاضي الجرجاني أن السرقات "داء قديم، وعيب عتيق، وما زال الشاعر يستعين بخاطر الآخر، ويستمد من قريحته، ويعتمد على معناه ولفظه".^٣ وتكتسب السرقات أهميتها عنده من هذا المنطلق، إذ يصبح مهما أن يعرف الناقد والقارئ الحدود الفاصلة بين أخذ وأخذ، حتى لا تطلق لفظة (السرقة) جزافاً على أي شبه ظاهر قد يلحظ بين الأبيات المختلفة. وقد عبر القاضي الجرجاني عن اهتمامه بهذه القضية بأن أفرد جزءاً كبيراً من الكتاب، يبلغ حوالي نصفه، للحديث عن سرقات المتنبي.

ويلاحظ قارئ هذا الجزء أن القاضي الجرجاني حاول أن يطبق فيه معظم ما طرحه من آراء نظرية عن موضوع السرقات، وقد التزم الإنصاف في جزء كبير منه، فكان يذكر الأبيات التي أخذها المتنبي وأساء في أخذها، أو قصر في إخراج المعنى الذي يتناوله من غيره مع ذكره للأبيات التي أحسن فيها، والتي أخرجها إخراجاً بديعاً، حتى يظهر المعنى المسبوق إليه في صورة الجديد المخترع.^٤

^١ ديوان علي بن الجهم، مصدر سابق، ص ١٥٦.

^٢ القاضي الجرجاني، الوساطة، مصدر سابق، ص ١٨٧-١٨٨.

^٣ المصدر السابق، ص ٢١٤.

^٤ انظر: المصدر السابق، ص ٢١٦-٤١٤.

- الملامح المشتركة بين آراء القاضي الجرجاني عن السرقات ونظرية "التناص":

طرح القاضي الجرجاني في حديثه عن قضية السرقات آراء تلتقي في فكرتها الأساسية مع ما يطرحه نقاد نظرية "التناص" في النقد الغربي الحديث. ويمكن إجمال هذه الآراء في ما يلي:

- حديثه عن المعاني المشتركة.

- إقراره باستعانة الشعراء بخواطر بعضهم.

١- حديثه عن المعاني المشتركة:

وهو يلتقي في رأيه هذا مع رأي الآمدي الذي سبق عرضه من جهة، ومن جهة أخرى يلتقي مع نظرية "التناص" في فكرة تداخل النصوص، إذ يفهم ضمناً من نفيه السرقة عن بعض المعاني، وهي المشتركة، أو التي كانت خاصة ثم شاعت بين الناس حتى أصبحت في حكم المشترك، أن هذه المعاني قد تتكرر في عدد من النصوص، شعرية أو نثرية، ووجودها في نص ما يستدعي إلى الذهن نصاً آخر وردت فيه هذه المعاني من قبل، وبهذا تتداخل النصوص في الشعر العربي القديم، ويحضر بعضها في بعض، دون قصد السرقة، ودون أن يحكم النقاد المعتدلون على متناول هذه المعاني المشتركة بالسرقة.

ومن الأمثلة التي يذكرها القاضي الجرجاني للمعاني المتداولة قول الأعشى^١:

لَوْ أَسْنَدَتْ مَيِّتًا إِلَى نَحْرِهَا عَاشَ، وَلَمْ يُنْقَلْ إِلَى قَابِرٍ^٢

وقول أبي الطيب:

فَذُقْتُ مَاءَ حَيَاةٍ مِنْ مَقْبَلِهَا لَوْ صَابَ تُرْبًا لِأَحْيَا سَالِفَ الْأُمَمِ^٣

ولا يخفى أن من يقرأ بيت المتنبي يستحضر، غالباً، بيت الأعشى، لأن المعنى في البيتين واحد، لكنه يخرج من حكم السرقة، لأنه متداول بين الشعراء، وغير مختص بشاعر دون غيره.

^١ القاضي الجرجاني، الوساطة، مصدر سابق، ص ٢١٧.

^٢ شرح ديوان الأعشى، قام بشرحه: إبراهيم جزيني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٦٨، ص ٩٥.

^٣ ديوان المتنبي بشرح العكبري، مصدر سابق، ج ٤، ص ٣٧.

وقد ذكر في الجزء التطبيقي من هذا الفصل عدداً لا يحصى من الأبيات التي تحمل معاني مشتركة تناولها أكثر من شاعر. كما تحدث عن الألفاظ المبتذلة، وهي الألفاظ المستخدمة بين الناس على غير تحديد، ومن أمثلة هذا ما ذكره عن مهلهل بن يموت أنه زعم أن قول أبي نواس: جارياب جلّهتي ملحوب^١ فالقُطبيّات إلى الذنوب^٢

من قول عبيد:

أَقْفَرَ مِنْ أَهْلِهِ مَلْحُوبٌ^٣ فَالْقُطَبِيُّاتُ فَالْذُنُوبُ^٤

وقال إن هذه أسماء مواضع، لا معنى للسرقة فيها، ولو كان الجمع بينها سرقة، لكان إفرادها كذلك، فكان يحرم على الشاعر أن يذكر شيئاً من بلاد العرب.^٥ ومن الطبيعي أن يستحضر قارئ بيت أبي نواس بيت عبيد، ولكن هذا لا يعني أن أبا نواس سرق معنى بيت عبيد لأنه، كما قال القاضي الجرجاني، لا سرقة في أسماء المواضع، بل يوجد تداخل بين النصين، واستدعاء تلقائي من النص اللاحق للنص السابق، يُكسب النص اللاحق قيمة جمالية تتحقق له بحضور نص آخر فيه.

كما يذكر أيضاً أن قول أبي نواس:

تَرَى الْعَيْنَ تَسْتَغْفِيكَ مِنْ لَمَعَانِهَا^٦ وَتَحْسِرُ حَتَّى مَا تُقِلُّ جُفُونَهَا^٧

من قول الأثيرد:

وَقَدْ كُنْتُ أَسْتَغْفِي الْإِلَهَ إِذَا اشْتَكَى^٨ مِنَ الْأَمْرِ لِي فِيهِ وَإِنْ عَظُمَ الْأَمْرُ^٩

^١ لم أجد هذا البيت في: ديوان أبي نواس، مصدر سابق.

^٢ شرح ديوان عبيد بن الأبرص، شرح: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت، ص ٢٣.

^٣ القاضي الجرجاني، الوساطة، مصدر سابق، ص ٢١٠.

^٤ في الديوان: ترى العين يستغفيك من لمعانا. انظر: ديوان أبي نواس، مصدر سابق، ج ١، ص ١٢٩.

^٥ البيت في: الأصفهاني، الأغاني، مصدر سابق، ج ١٣، ص ٩٥. ونصه فيه: وقد كنت أستغفي الإله إذا شكا *** من الأجر لي فيه وإن سرتي الأجر.

والقاضي الجرجاني لا يرى اتفاقاً إلا في لفظة الاستعفاء، وهي لفظة مشهورة مبتذلة، فإن كانت مسروقة فجميع البيت مسروق، بل جميع الشعر كذلك، لأن الألفاظ منقولة متداولة، وإنما يدعى ذلك في الألفاظ المستعارة أو الموضوعية.^١

ويظهر من حزم القاضي الجرجاني في موضوع الألفاظ المتداولة والمبتذلة أن بعض النقاد قد بالغوا في تعقب سرقات الشعراء، إذ كانوا ينسبون أدنى تشابه إلى السرقة، حتى إن كان التشابه في الألفاظ التي لا يقوم بناء النص الأدبي دونها، لذلك رأى القاضي الجرجاني أن إطلاق الحكم بالسرقة على بيت أبي نواس، بسبب اتفاقه مع بيت الأبيد في لفظة (الاستعفاء) يعني الحكم على البيت كله بأنه مسروق، بل إن جميع الشعر مسروق، لأن أي شاعر لا بد له من أن يستخدم ألفاظاً مستخدمة من قبل. وهذا يذكر بقول (تودوروف) إنه لا توجد كلمة لم تستعمل من قبل.^٢

وينتهي القاضي إلى أن الألفاظ المشهورة والمتداولة بين الناس لا سرقة فيها. ويعني نفيه السرقة عن هذا النوع من الألفاظ إمكانية تداخل النصوص وتفهم القاضي الجرجاني لذلك؛ فوجود بعض الألفاظ، وإن كانت مستخدمة ومتداولة، في نص ما يذكر بنص سابق ذكرت فيه، وبهذا يستدعي قارئ النص اللاحق نصاً سابقاً دون الحكم على النص اللاحق بالسرقة، أي دون أن يدخل النص اللاحق في حيز الذم والانتقاص، بل إنه يكتسب قيمة جمالية إضافية بإحاطته غير المقصودة على نص سابق معروف. ويدل على ذلك تعليقه على الآيات التي أضاف فيها أصحابها زيادات لطيفة على معاني مشتركة بقوله إنها سرقة صاحبها أحق بالترفضيل، وأولى بالمدح والتزكية، لأنها لا تعدّ مع المعايير، وتخرج من جملة المثالب.^٣

٢- إقراره استعانة الشعراء بخواطر بعضهم:

ذكر القاضي الجرجاني أن "الشاعر يستعين بخاطر الآخر، ويستمد من قريحته، ويعتمد على معناه ولفظه"^٤، واستعماله لألفاظ مثل: (يستعين)، و(يستمد)، و(يعتمد)، يوحى بإخراجه هذه الطرق في تناول المعاني من دائرة الذم والانتقاص، لأنها في نظره ليست عيباً، إنما العيب

^١ انظر: القاضي الجرجاني، الوساطة، مصدر سابق، ص ٢١١.

^٢ تودوروف، ميخائيل باختين: المبدأ الحوارية، مرجع السابق، ص ١٦.

^٣ القاضي الجرجاني، الوساطة، مصدر سابق، ص ١٨٧-١٨٨.

^٤ المصدر السابق، ص ٢١٤-٢١٥.

الذي يقصده بقوله إن السرقة داء عتيق هو أن يُغَيَّرَ شاعر على بيت لشاعر آخر، ويأخذه كما هو. ومن هنا، يبدو أن القاضي الجرجاني يرى أنه يوجد نوعان من السرقات، وهما: السرقات المعيبة، وهي داء موجود منذ عُرف الشعر عند جميع الأمم، والسرقات غير المعيبة، التي يمكن أن يطلق عليها (الاستعانة)، أو (الاستمداد)، أو (الاعتماد).

كما يوجد، بالإضافة إلى هذين النوعين من تناول المعاني، نوع آخر قد يُنسب إلى السرقة وهو ليس منه، وهو التشابه غير المقصود بين بيتين مختلفين لشاعرين مختلفين. وهذا يختلف عن النوعين السابقين بأن أحدهما، وهو السرقة المعيبة، يحدث بوعي وقصد من المبدع بالسطو على بيت ما لشاعر ما. والآخر، وهو السرقة غير المعيبة، يكون بوعي من المبدع أيضاً، وقصد منه للاستفادة من النتائج الإبداعية للآخرين من سابقين أو معاصرين، فيحدث التشابه بين نصه ونصوص سابقة. أما في النوع الثالث فإن التشابه القائم بين الأبيات غير مقصود من قبل المبدع، بل إن المبدع يكون غير واع لذلك الشبه. ويكون هذا من قبيل التوارد غالباً، وهو أمر يقرّ به القاضي الجرجاني، ولا ينكره، ويقول في ذلك إنه "متى أجهد أحداً نفسه، وأعمل فكره، وأتعب خاطره وذهنه في تحصيل معنى يظنّه غريباً مبتدعاً، ونظم بيت يحسبه فرداً مخترعاً، ثم تصفح عنه الدواوين لم يخطئه أن يجده بعينه، أو يجد له مثلاً يغضّ من حسنه، ولهذا السبب أحظر على نفسي، ولا أرى لغيري بتّ الحكم على شاعر بالسرقة.. إلا أتي إذا وجدت في شعره معاني كثيرة أجدها لغيره حكمت بأن فيها مأخوذاً لا أثبتة بعينه، ومسروقاً لا يتميز لي من غيره، وإنما أقول: قال فلان كذا، وقد سبقه إليه فلان فقال كذا، فأغتنم به فضيلة الصدق، وأسلم من اقتحام التهور".^١

ولعل هذا من أوضح الآراء النقدية التي تعكس سعة أفق القاضي الجرجاني، وشدة تفهمه لما يحدث من تداخل مقصود أو غير مقصود بين النصوص المختلفة، والتي لا يراها كلها سرقة، إنما يميز بينها تمييزاً يقوم على أسس منهجية واضحة اختطها لنفسه في العرض النظري الذي قدمه لآرائه، والتزم بها في نقده التطبيقي على شعر المتنبي.

ويتضح من هذا العرض وجود ملامح مشتركة بين بعض الآراء النقدية التي طرحها القاضي الجرجاني في (الوساطة)، وبعض أفكار نظرية "التناس". وليس المقصود بهذا ادعاء وضع القاضي الجرجاني لأسس هذه النظرية، أو معرفته بما قبل النقد الغربي الحديث، إنما المقصود هو بيان المساحة المشتركة بين الفكر النقدي العربي القديم، والفكر النقدي الغربي الحديث. وبوجود

^١ القاضي الجرجاني، الوساطة، مصدر سابق، ص ٢١٤-٢١٥.

هذه المساحة المشتركة يمكنني القول إن النقد العربي القلم تمكن من معرفة بعض الأفكار التي يطرحها النقد الغربي الحديث في صورة نظرية متكاملة واستيعابها، لكن النقد العربي القلم لم يتجاوز الإشارة العابرة إليها، ولم يتوقف عندها، أو يطورها ويطرحها في صورة نظرية كما فعل النقد الغربي الحديث.

٣- أسرار البلاغة:

- عرض لآراء عبد القاهر الجرجاني عن قضية السرقات في (أسرار البلاغة):

اهتم عبد القاهر الجرجاني بقضية السرقات الشعرية في كتابه، (أسرار البلاغة) و(دلائل الإعجاز). وقد ربطها بنظرية النظم، ومن ثم لم يصدر حكماً بالسرقة على المعاني العامة أو الألفاظ، إنما أصدره على ترتيب الكلام، وإخراجه في صورة جديدة، لينفي بذلك نسبة الشعر إلى صاحبه اعتماداً على اللفظ أو المعنى، إنما هي في نظره لا تكون إلا اعتماداً على النظم.^١

ويذهب أحد النقاد العرب المحدثين إلى قول إن عبد القاهر الجرجاني قد جعل دراسته لمبحث السرقات وسيلة لدراسة المعاني الشعرية، وأنواعها، وأصولها، وما يحدثه التخيل فيها، وكيف يجهد السابق لللاحق سبيل الإجابة، وكيف يزيد اللاحق في معنى السابق، أو يضيف إليه ما يجعله طريقاً.^٢ ولكنني أرى خلاف ذلك، إذ يبدو أن عبد القاهر جعل من دراسته للمعاني الشعرية مقدمة يصل من خلالها إلى مبحث السرقات^٣، ففضل أن يتكلم أولاً على المعاني وأقسامها، قبل البدء في تفاصيل موضوع الأخذ، والسرقة، والاحتذاء، وغير ذلك، لترابطهما، واتكاء التوصل إلى حكم دقيق على الشاعر بالأخذ أو غيره على معرفة ما يكون من أنواع المعاني، وما يحدثه كل شاعر على المعنى الذي يتناوله من زيادة أو نقصان.

وتنقسم المعاني عنده قسمين: عقلية وتخيلية. والعقلية هي تلك التي تجري في الشعر والنثر بحرى الأدلة التي تستنبطها العقلاء، والفوائد التي تثيرها الحكماء. وتتنزع أكثر معاني هذا الجنس من أحاديث النبي، صلى الله عليه وسلم، وكلام الصحابة، رضي الله عنهم، أو تنقل من آثار السلف، كما يمكن أن نجد لها أصلاً في الأمثال القديمة والحكم المأثورة عن القدماء.^٤ وقد ضرب عبد القاهر أمثلة عدة على هذا النوع، منها قول الشاعر:

^١ أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني: بلاغته ونقده، وكالة المطبوعات، الكويت، ط١، ١٩٧٣، ص١٩٦.

^٢ انظر: أحمد أحمد بدوي، عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، ط١، ١٩٦٤، ص٢٧٨.

^٣ وجدت هذا الرأي عند: محمد محمد أبو موسى، مدخل إلى كتابي عبد القاهر الجرجاني، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٧٦.

^٤ انظر: عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة-جدة، ط١، ١٩٩١، ص٢٦٣.

وَمَا الْحَسَبُ الْمُرُوثُ لَا دَرُّ دَرُهُ
بِمَحْسَبٍ إِلَّا بِآخَرٍ مُكْتَسَبٍ^١

ونظائره، كقوله:

إِنِّي وَإِنْ كُنْتُ ابْنَ سَيِّدٍ عَامِرٍ وفي السِّرِّ منها والصريح المَهْدَبِ
لَمَّا سَوَّدْتَنِي عَامِرٌ عَنْ وَرَاثَةٍ أَيْ اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلَا أَبٍ^٢

فهذا المعنى يشهد له العقل بالصحة، وتتفق العقلاء على الأخذ به، والحكم بموجبه، في كل جيل وأمة، ويوجد له أصل في كل لسان ولغة، وأعلى مناسبة وأنورها قول الله تعالى: {إِنْ أَكْرَمَكُمُ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاكُمْ}^٣، وقول النبي، صلى الله عليه وسلم، (من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه).^٤

أما المعاني التخيلية، فهي تلك المعاني التي لا يمكن أن يقال إنها صدق، وإن ما أثبتته ثابت، وما نفتته منفي. وهي مفتنة المذاهب، كثيرة المسالك، لا تكاد تحصر إلا تقريباً، ولا يحاط بها تقسيماً وتبويماً.^٥ وقد ضرب عبد القاهر عليها عدداً من الأمثلة التي لا ضرورة لذكرها، لأنها تباعد عن موضوع "التناصر" وفكرته.

^١ البيت لابن الرومي، انظر: ديوان ابن الرومي، مصدر سابق، ج ١، ص ١٤٠.

^٢ عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، مصدر سابق، ص ٢٦٣. وانظر البيتين في: ديوان عامر بن الطفيل، رواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري عن ثعلب، دار صادر بيروت، ١٩٧٩، ص ٢٨. ونصه في هذا الديوان: فلبي وإن كنت ابن فارس عامر. أما نصه في: ديوان عامر بن الطفيل، تحقيق: هدى جنهوتشي، دار البشير - مؤسسة الرسالة، عمان، ط ١، ١٩٩٧، ص ٦٠، فهو:

إِنِّي وَإِنْ كُنْتُ ابْنَ سَيِّدٍ عَامِرٍ *** وفارسها المنسوب في كل مركب
فَمَا سَوَّدْتَنِي عَامِرٌ عَنْ قَرَابَةٍ *** أَيْ اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلَا أَبٍ

^٣ الحجرات، الآية ١٣.

^٤ عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، مصدر سابق، ص ٢٦٤. والحديث رواه مسلم، ونصه: "من بطأ به عمله لم يسرع به نسبه". انظر: مسلم، صحيح مسلم، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٩٩٥، ج ٤، ص ١٦٤٧. كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، حديث رقم: ٢٦٩٩.

^٥ المصدر السابق، ص ٢٦٧. وانظر أيضاً: طراد الكبيسي، في الشعرية العربية: قراءة جديدة للجرجاني، الأقسام، ع ٣، آذار ١٩٩٠، ص ١٠. وكذلك: صالح بن سعيد الزهراني، إشكالية الاحتذاء في المعنى الشعري عند عبد القاهر الجرجاني، مجلة جامعة أم القرى، السنة ١٠، ع ٥٤، ١٤١٧، ص ٢٦٨.

ويتعارض رأيي عن قابلية المعاني العقلية والتخيلية لاحتمال فكرة "التناس" مع رأي أحد الباحثين، الذي اهتم بالبحث عن ملامح للـ "تناس" في آثار عبد القاهر الجرجاني، إذ يقول إن المستوى التخيلي هو ما يحتمل معظم ظواهر "التناس"، لأن تشكيلاته تأخذ خصوصية الارتباط بمبدعها شكلا ومضمونا. ومن هذا المنطلق يرصد عبد القاهر بعض ظواهر (التداخل)، من حيث وسيلة إنتاج المعنى، في شكلها التخيلي، والذي يتجاوز الوسيلة إلى المعنى ذاته.^١

ويتكئ الباحث في رأيه هذا على نظراته الخاصة إلى طبيعة حدوث التفاعل بين النص الحاضر والنص الغائب في كلا النوعين، إذ يرى أن امتصاص النص الحاضر للنص الغائب في المعاني العقلية يأتي كليا، فيسيطر أحدهما على الآخر باجتماعهما على ما يتفق عليه العقل. وبمثل هذا التصور الإطار الأول الذي تكون الغلبة فيه للنص الحاضر على الغائب غالبا، أو بمعنى آخر يكون تدخل النص الغائب محدودا بحيث تقتصر مهمته على تقديم الخلفية الدلالية التي يتحرك في ظلها النص الحاضر.

كما يشير الباحث إلى وجود إطار آخر يظهر مع المعاني التخيلية، ويتوازي فيه النصان الحاضر والغائب، ويحتفظ كل منهما باستقلاليته الفنية، مع وجود تماس دلالي أو شكلي بينهما.^٢

هذا ما يعلل به الباحث رأيه القائل بظهور ملامح "التناس" عند عبد القاهر الجرجاني من خلال حديثه عن المعاني التخيلية أكثر من ظهورها في حديثه عن المعاني العقلية. والذي أراه هو أن حضور النصوص وتداخلها في قسم المعاني العقلية أوضح منه في قسم المعاني التخيلية؛ فالباحث يرى أن النص السابق، أو الغائب كما يقول، يتدخل في المعاني العقلية تدخلا محدودا، لا يتجاوز تقديم الخلفية الدلالية التي يتحرك خلالها النص اللاحق، أو الحاضر كما يقول. أما في المعاني التخيلية فحضور النصين، السابق واللاحق، يكون متوازيا.

ومهما تكن صحة هذا الكلام، فإن نقاد نظرية "التناس" في النقد الغربي الحديث لم يشترطوا قدرا محددًا لحضور النص السابق في النص اللاحق حتى يتحقق "التناس" في النص.^٣

^١ محمد عبد المطلب، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الشركة المصرية العالمية للنشر-لوجمان، مصر، ط١، ١٩٩٥، ص١٧٣.

^٢ المرجع السابق، ص١٧٥.

^٣ سيأتي تفصيل هذا بعد قليل، عند الكلام على الملامح المشتركة بين الآراء النقدية لعبد القاهر الجرجاني ونظرية "التناس".

وبعد أن تحدث عبد القاهر عن المعاني، ويبيّن أقسامها، وطبيعة كل قسم منها، أفرد فصلاً خاصاً ليتكلم فيه على الأخذ، والسرقة، والاستمداد، والاستعانة. ويرى أن اتفاق الشاعرين في معنى ما لا يخرج عن أحد أمرين؛ فهو إما أنه:

- اتفاق على الجملة والعموم.

أو - اتفاق في وجه الدلالة على الغرض.^١

والأول منهما، أي الاتفاق على الجملة والعموم، لا يدخل في الأخذ والسرقة والاستمداد والاستعانة، لأنه متصور في نفوس البشر كافة، وهو أدخل في البديهيّات وأقرب إلى المسلمات، ولا يحتاج إلى تأمل وتدبر لتحصيله. ومن أمثلة هذا النوع تصور معنى الشجاعة، وأنها مما يُمدح به، أو أن الجهل مما يذمّ به.^٢

أما الثاني، أي الاتفاق في وجه الدلالة على الغرض، فينقسم قسمين: إما أن يكون مستقراً في العقول، مما اشترك الناس في معرفته، وحكمه حكم العموم الذي تقدم ذكره، وإن كان في أصله مخصوصاً، مثل تشبيه الشجاع بالأسد، والسخي بالبحر، "لأن هذا مما لا يختص بمعرفته قوم دون قوم، ولا يحتاج في العلم به إلى روية واستنباط وتدبر وتأمل، وإنما هو في حكم الغرائز المركوزة في النفوس، والقضايا التي وُضع العلم بها في القلوب".^٣

وإما أن يكون مما يُنتهى إليه بنظر وتدبر واجتهاد، وعليه حجاب يحتاج إلى خرقه بالنظر، وكم يُفتقر إلى شقّه بالتفكير. وما كان هذا شأنه، فهو الذي يجوز أن يُدعى فيه الاختصاص، والسبق، والتقدم، والأولية. وهو المجال الذي يتفاضل فيه المبدعون، ولكن دون الحكم بسرقة أو غيره، لأن المعاني من حق جميع المبدعين، فإن سبق إليها واحد منهم كان له فضل سبقه، وإن أخذها عنه لاحق فله حق الأخذ إن أحسن، وعليه الحق إن أساء.^٤

ويعود عبد القاهر مجدداً للنوع الأول من نوعي الاتفاق في وجه الدلالة على الغرض، أي تلك المعاني المستقرة في العقول والعادات، والمشاركة بين الناس، ليضيف أنه لا يصح التفاضل فيها ما دامت على حالها، أي كما هي، صريحة وساذجة، لم تلحقها صنعة، أما إذا رُكّب عليها معنى، ووُصِلَ بها لطيفة، ودخل إليها من باب الكناية والتعريض، والرمز والتلويح،

^١ عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، مصدر سابق، ص ٣٣٨.

^٢ المصدر السابق، ص ٣٣٩.

^٣ المصدر السابق، ص ٣٣٩.

^٤ المصدر السابق، ص ٣٤٠.

فقد أصبحت داخلة في الخاص الذي يملك بالفكرة والعمل، ويتوصل إليه بالتدبر والتأمل. وذلك كقولهم: وهم يريدون التشبيه: (سلبن الظباء العيون)، كقول بعض العرب:

سَلْبَنَ ظِبَاءَ ذِي نَفَرٍ طُلَاهَا وَكُجِّلَ الْأَغْسِينَ الْبَقَرَ الصَّوَارَا^١

وكقوله:

إِنَّ السَّحَابَ لَتَسْتَحْيِي إِذَا نَظَرَتْ إِلَى تَذَاكَ، فَقَاسَتْهُ بِمَا فِيهَا^٢

فهذه المعاني في أصلها تشبيه، ولكن مبدعيها أتوا بها من طريق الخلابة في مسلك السحر، ومذهب التخيل، كما يقول عبد القاهر الجرجاني، فصارت بديعة الفن، منيعة الجانب. "وإذا حققت النظر، فالخصوص الذي تراه، والحالة التي تراها تنفي الاشتراك وتأباه، وإنما هما من أجل أنهم جعلوا التشبيه مدلولاً عليه بأمر آخر ليس هو من قبيل الظاهر المعروف".^٣ وهذا هو ما أراده عبد القاهر بقوله إن المعاني المشتركة والمستقرة في النفوس والعقول لا يصح التفاضل بها إلا بعد أن تلحقها صنعة، أو يعمل فيها نقش، يخرجها من دائرة الاشتراك إلى دائرة الاختصاص.

وقد قدم عبد القاهر ما يدعم آراءه عن السرقة والمعاني المشتركة في (دلائل الإعجاز)، الذي أكد فيه فكرة جوهرية في مسألة السرقات، وهي اقتناعه بأن الأمر ليس لفظاً ومعنى فحسب، وإنما هو صياغة وتصوير، وهذا ما لم ينتبه إليه النقاد الذين سبقوه. ويقول في ذلك إنه "كما لا تكون الفضة أو الذهب خاتماً أو سواراً أو غيرهما من أصناف الحلبي بأنفسهما، ولكن بما يحدث فيهما من الصورة، كذلك لا تكون الكلم المفردة التي هي أسماء وأفعال وحروف، كلاماً وشعراً، من غير أن يحدث فيها النظم الذي حقيقته توحي معاني النحو وأحكامه. فإذا لم يتصدى لما ذكرنا من أن يعمد إلى بيت فيضع مكان كل لفظة منها لفظة في معناها، إلا أن يترك عقله، ويُستخف".^٤

^١ ينسب محمود شاكر هذا البيت إلى بعض العرب. انظر فهرس قوافي أسرار البلاغة، مصدر سابق، ص ٤٤٤.

^٢ عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، مصدر سابق، ص ٣٤٠-٣٤١. وانظر البيت في: ديوان أبي نواس، مصدر سابق، ج ١، ص ٢١١. وفيه: إلى نداه فقاسته بما فيها.

^٣ عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، مصدر سابق، ص ٣٤٢.

^٤ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص ٤٨٨. وانظر أيضاً: الشيخ بو قربة، المنهج النقدي عند ابن رشيق القيرواني، مرجع سابق، ص ٢٣٥-٢٣٦.

وبهذا، يكون عبد القاهر قد ضيق مساحة السرقات بأهم فكرتين طرحهما، هما فكرة الصورة، ونظرية النظم، إذ إنه لا سرقة عنده إلا في المحاكاة، أما ما عدا ذلك فلا توجد سرقة.^١ ومما لا شك فيه أن عبد القاهر قد نأى بمشكلة السرقات عن دائرة الاهتمام والظن، وتلفيق أخذ المعاني، وجعلها جزءاً من علم البلاغة، يتوصل عن طريقها إلى أسرارها، ومواطن جمالها، ودقائقها، وأصبحت بذلك مشكلة فنية خالصة، تختص بالمعاني، وتطورها، وتأثر الشعراء ببعضهم، وغير ذلك من دقائق تنفي وجود سرقة.^٢ كما رسم بهذا مفهوماً واضحاً لقضية السرقات، بعيداً عن كثرة الأقسام والتفريعات، وتخطت النقاد المغالين، والرواة المتعصبين، إذ درسها دراسة مبنية على فكرة التأثير والتأثير والاستيحاء، دون التعمد والقصد الذي يراه غيره، فتناولها في (أسرار البلاغة) من وجهة نظر بلاغية، وفي (دلائل الإعجاز) من خلال نظرية النظم، صادراً في معالجته لها عن فلسفة واضحة وفكرة ثابتة، إلا أن الذين جاءوا من بعده لم يستفيدوا من آرائه هذه، لابتعادهم عن نظرية النظم التي التزم بها، وبنى عليها تصوره البلاغي والنقدي.^٣

– الملامح المشتركة بين آراء عبد القاهر الجرجاني عن السرقات ونظرية "التناص":

طرح عبد القاهر عدداً من الآراء التي تكشف عن وعي كبير منه على طبيعة صدور الأدب، من شعر ونثر، من الرصيد الجمعي للمبدع. وأبدى تفهماً ملحوظاً لطبيعة العملية الإبداعية، التي تنحت في مادة موجودة من قبل عند كل مبدع ليفيد منها بأسلوبه الخاص. ومن هذه الآراء:

– حديثه عن المعاني العقلية.

– نفيه السرقة في المعاني المشتركة.

^١ انظر: حمادي صمود، تعقيبه على: سعيد مصلح السريحي، تكثيف اللغة الشعرية: قراءة في مبحث السرقات، كتاب النادي الأدبي الثقافي، جدة، أبحاث ومناقشات ندوة: قراءة جديدة لتراثنا النقدي، أقيمت في ١٩-٢٤/١١/١٩٨٨، ٥٩٤، ١٩٩٠، ص ٧٧٤.

^٢ أحمد عبد الحي الصاوي، النقد التحليلي عند عبد القاهر الجرجاني: دراسة مقارنة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٧٩، ص ٢٩٠.

^٣ إبراهيم محمد سالم، المصطلح البلاغي والنقدي عند عبد القاهر الجرجاني، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إشراف: قاسم المومني وموسى الرباعي، ١٩٩٢، ص ٩٩. وانظر أيضاً: أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني: بلاغته ونقده، مرجع سابق، ص ١٩٧.

١ - حديثه عن المعاني العقلية:

يظهر من حديث عبد القاهر عن المعاني العقلية أنه يتكلم على فكرة تقترب من فكرة تداخل النصوص؛ إذ يذكر أن بعض النصوص الشعرية تستمد مادتها من الفوائد التي تثيرها الحكماء، ومن الآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث النبوية الشريفة، وكلام الصحابة. ويمكن تتبع الشبه بين ما يطرحه عن المعاني العقلية، وما تطرحه نظرية "التناص" من خلال أحد الأمثلة التي قدمها. يقول الشاعر:

* وَكُلُّ أَمْرٍ يُؤَلِّي الْجَمِيلَ مُحَبَّبٌ *^١

وهذا معنى صريح "ليس للشعر في جوهره وذاته نصيب، وإنما له ما يُلبسه من اللفظ، ويكسوه من العبارة، وكيفية التأدية من الاختصار وخلافه، والكشف أو ضده، وأصله قول النبي، صلى الله عليه وسلم: (حببت القلوب على حب من أحسن إليها)^٢، بل قول الله عز وجل: {ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ، فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ}^٣".

ويبدو عبد القاهر في هذا المثال كأنه يتحدث عن استدعاء النص الشعري لعدد من النصوص المختلفة عنه حتى في جنسها وطبيعتها، فهذا النص يستدعي آية قرآنية كريمة، كما يستدعي حديثاً نبوياً شريفاً، دون أن ينسب هذا الاستدعاء إلى السرقة، أو يرى في اتكاء الشاعر على معنى معروف تصرفاً غير مشروع، هذا من جهة. ومن جهة أخرى نلاحظ أنه لم يقصد بذكره للنصوص التي يحيل إليها البيت الشعري أن يذكر أصل المعنى الذي يتمثل أن يكون الشاعر قد أخذه منه، وهذا كان من شأنه أن ينحو بآرائه نحو (دراسة الأصول والمصادر)، وهو مجال مختلف عن نظرية "التناص"، وقد ركز نقادها على بيان أوجه اختلافها عنه.^٤ ويمكن القول إن عبد القاهر أدرك دون وعي منه الفرق بين تحديد المعنى الأصلي أو السابق للنص، الذي يدخل في (دراسة الأصول والمصادر)، وبين الكشف عن التداخل التلقائي للنصوص، واستدعائها لبعضها دون قصد من المبدع أحياناً، أو بقصد منه سعيًا نحو الإتيان

^١ البيت للمتنبي، وتماه: وكل مكان ينبت العزّ طيبٌ. انظر: ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح العكبري، مصدر سابق، ج ١، ص ١٨٣.

^٢ وهو حديث موضوع. انظر: محمد ناصر الدين الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، منشورات لجنة إحياء السنة، أسبوط، ط ١، ١٩٧٩، مج ٢، ص ٦٥-٦٦.

^٣ عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، مصدر سابق، ص ٢٦٥. والآية من سورة فصلت، الآية ٣٤.

^٤ راجع الفصل الأول، ص ٤٩.

بالأفضل في أحيان أخرى، وهذا لا يدخل في السرقة عند عبد القاهر، وإن كان يُطرح ويُناقش في باب السرقات عنده وعند معظم النقاد، قبله وبعده في النقد العربي القديم، ويقترب من فكرة "التناص" في النقد الحديث.

ويبدو عبد القاهر في كلامه على المعاني العقلية كأنه يشير إلى فكرة أثر العامل الثقافي على عملية الإبداع، إذ يظهر في النص اللاحق مشابه من نصوص سابقة، عملت على تغذية ملكة المبدع، فيوظفها دون وعي منه، ودون قصد السرقة، مما يؤدي إلى حضورها في نصه وتداخلها معه تلقائياً.

٢- نفيه السرقة عن المعاني المشتركة:

يدل تفهم عبد القاهر الجرجاني للفرق بين المعاني المشتركة والمعاني الخاصة المبتدعة على أنه يحصر عملية السرقة في نطاق محدود جداً، وهي المعاني التي يتدعها شاعر ما، متقدم أو متأخر، فيقع الحكم بالسرقة على من أتى بعده بالمعنى ذاته، أو بجزء منه.

كما يطلق الحكم بالسرقة على المعنى المشترك، إن أكسبه مبدع ما إضافة خاصة، من كناية، أو تعريض، أو رمز، أو غير ذلك، فيخرج به من العمومية والاشتراك إلى الملكية والاختصاص، ويصح الحكم بالسرقة على من أخذه منه بعد ذلك، دون إحداث تغيير آخر فيه. وقد نجح عبد القاهر في تطبيق المبادئ والآراء النظرية التي قررها في موضوع السرقة والمعاني المشتركة، فكان ينفي السرقة عن أبيات يوحى ظاهرها بأن بعضها مأخوذ من بعض، إن ثبت له أن لا سرقة فيها، إنما هو مجرد اشتراك في المعنى العام فقط، وذلك بعد أن يبحث في الشبه بينها، ليحدد طبيعته، ثم يصدر حكمه على الأبيات، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

قال الشاعر:

قَامَتْ تُظِلِّلْنِي مِنَ الشَّمْسِ	نَفْسٌ أَعَزُّ عَلَيَّ مِنْ نَفْسِي
قَامَتْ تُظِلِّلْنِي وَمِنْ عَجَبٍ	شَمْسٌ تُظِلِّلْنِي مِنَ الشَّمْسِ ^١

وقول البحتري:

^١ عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، مصدر سابق، ص ٣٠٣. والبيتان لابن العميد، وهما موجودان في ترجمته في: الثعالي، يتيمة الدهر، تحقيق: مفيد قميحة، مصدر سابق، ج ٣، ص ٢٠٩-٢١٠. ونص الشطر الأول من البيت الثاني منهما: فأقول وا عجباً ومن عجب.

طَلَعَتْ لَهُمْ وَقْتُ الشُّرُوقِ فَعَايَنُوا
وَمَا عَايَنُوا شَمْسَيْنِ قَبْلَهُمَا التَّقَى
سَنَا الشَّمْسِ مِنْ أَفْقٍ وَوَجْهَكَ مِنْ أَفْقٍ
ضِيَاؤُهُمَا وَقَفَا، مِنَ الْغَرْبِ وَالشَّرْقِ^١

وقول المتنبي:

كَبُرَتْ حَوْلَ دِيَارِهِمْ لَمَّا بَدَتْ
مِنْهَا الشُّمُوسُ وَلَيْسَ مِنْهَا الْمَشْرِقُ^٢

فهذا الاشتراك في المعاني، عند عبد القاهر، "عامي لا يدخل في السرقة، إذ لا اتفاق بأكثر من أن أثبت الشيء في جميع ذلك على خلاف ما يعرفه الناس. فأما إذا جئت إلى خصوص ما يخرج به عن المتعارف، فلا اتفاق ولا تناسب، لأن مكان الأعجوبة مرة أن تظلل شمس من الشمس، وأخرى أن يرى للشمس مثل لها يطلع من الغرب عند طلوعها من الشرق، وثالثة أن تُرى الشُّمُوسُ طالعة من ديارهم".^٣ أي أنه لا ينكر على الشاعر أن يستعين بما قدمه غيره، إذا طرحه في صورة جديدة ومختلفة عن صورته السابقة، وهذا سيؤدي إلى حضور النص السابق في النص اللاحق، حضوراً خافياً، دون وجود سرقة، إنما هو اشتراك في المعنى مسموح به عند عبد القاهر، وعند عدد من النقاد المعتدلين.

وبهذا يكون عبد القاهر قد وضع قضية السرقات في موضعها الصحيح، ونفى عنها كثيراً من الأحكام المضطربة، وجعلها نظرية نقدية يُدرك عن طريقها الجمال الفني، بحيث لا تصبح تتبعاً قائماً على التشابه، بل فكراً يستفيد بفكر، وتعبيراً تبذعه العبقرية الخاصة لكل شاعر.^٤

ومثل هذا الفهم الصادر عن عبد القاهر في القرن الخامس الهجري يشبه ما يتردد بين نقاد نظرية "التناس" عن تداخل النصوص؛ ففكرة المعاني المشتركة بين الشعراء، والتي تنبئ عليها

^١ عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، مصدر سابق، ص ٣٠٤. وانظر البيتين في: ديوان البحري، مصدر سابق، ج ٣، ص ١٥٤٦-١٥٤٧.

^٢ عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، مصدر سابق، ص ٣٠٤. وانظر البيت في: ديوان أبي الطيب المتنبي، بشرح العكبري، مصدر سابق، ج ٢، ص ٣٣٧.

^٣ عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، مصدر سابق، ص ٣٠٥.

^٤ محمد مضطفي هدار، الأبعاد النظرية لقضية السرقات، مرجع سابق، ص ١٣٤.

عبد القاهر، وأخرجها من حيز السرقة تمثل صورة لتداخل النصوص وحضورها في بعض، سواء وعى المبدع ذلك أو لم يع.

وعبد القاهر يفرق بين السرقة والاحتذاء، ويرى أن السرقة لا تقع إلا في المعاني المخصصة، في حين إن الاحتذاء^١ قد يقع في المخصوص وغير المخصوص من المعاني، وهو غير داخل في حيز السرقة عنده وعند غيره من النقاد المعتدلين. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يبدو الاحتذاء شديد الصلة بفكرة التداخل النصي، وحضور نص في آخر حضوراً جماليّاً دون سيطرة النص السابق على النص اللاحق، أو غياب النص اللاحق في تفاصيل النص السابق.

وقد أشار عبد القاهر إلى التداخل بين نصين مختلفين من خلال وجود كلمة واحدة مشتركة بينهما، تمتلك القدرة على التمدد والانتشار داخل النص، مثل ما ذكره عن لفظة (الأخذع) التي ذكر عليها عدداً من الأبيات، تفاوتت في جودتها ورداءتها تبعاً لكيفية أداء اللفظة لوظيفتها الدلالية داخل النسق.^٢ وهو يدعم بمثاله هذا، وغيره الكثير، فكرته عن نظرية النظم، التي لا ترى الفضل للفظ في حد ذاته، ولا للمعنى في حد ذاته، إنما الأمر في ذلك يعود إلى طريقة كل مبدع في إنشاء نصه، وهو ما يطلق عليه عبد القاهر اسم النظم.

^١ مرّ تعريفه عند عبد القاهر الجرجاني في الفصل الثاني من هذه الدراسة. انظر: ص ٦٦. وانظر أيضاً: عبد العزيز عبد المعطي عرفة، تربية الذوق البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط ١، ١٩٨٣، ص ٣١٧.

^٢ انظر أمثلة ذلك في: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص ٤٦-٤٧. وانظر أيضاً: محمد عبد المطلب، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، مرجع سابق، ص ١٩١.

ثانياً: كتب النقد غير المعتدلين:

١- الكشف عن مساوئ المتنبي:

- عرض لآراء صاحب بن عباد عن قضية السرقات في (الكشف عن مساوئ المتنبي):

يحاول صاحب بن عباد (٣٨٥هـ) أن يتكلف شيئاً من الموضوعية في رسالته (الكشف عن مساوئ المتنبي) فيقرر أن الشاعر لا يعاب على السرقة "لاتفاق شعر الجاهلية والإسلام عليها، ولكن يعاب إن كان يأخذ من الشعراء المحدثين كالبحتري وغيره جلّ المعاني ثم يقول لا أعرفهم، ولم أسمع بهم".^١ وهو بهذا يعرض بالمتنبي الذي كان ينكر أنه سمع بالطائيين، ثم وُجد ديوانهما في خروجه بعد مقتله، وقد وضع ملاحظاته على الأبيات التي أخذها منهما. ويتضح هذا من قوله في موضع آخر إنه قد بلغه أن المتنبي "كان إذا أنشد شعر أبي تمام قال: هذا نسج مهلهل، وشعر مولد، وما أعرف طائكم هذا، وهو دائب يسرق منه، ويأخذ عنه، ثم يأخذ ما يسرقه في أقبح معرض، كخريدة ألبست عباءة، وعروس جُلّيت في مسرح".^٢

ويظهر، مع كل ما يحاوله صاحب من ادعاء الحيادية والموضوعية، أنه لم يتمكن من المضي في ذلك أكثر من بضعة أسطر في بداية الرسالة، ثم أخذ بعد ذلك في ذم المتنبي و(الكشف عن مساوئه)، من خلال نقد الألفاظ، والأغراض، والوزن والقافية، والصورة الشعرية، والسرقات^٣، مع تأكيد سوء تناوله لما يسرقه. كما تحدث عن فساد قريحته، وسوء أدبه مع الملوك والأمراء، وتعالیه على غيره، وغير ذلك من الصفات التي ينسبها إلى المتنبي سواء كانت مرتبطة بالنقد الفني أو بالنقد الشخصي، وتطغى عليه، خلال ذلك كله، روح السخرية مع قلة التعليل، ودأبه في ذلك أن يبحث في ديوان المتنبي لاستخراج أضعف أبياته، وتجاهل غيرها، متجاوزاً بذلك انتقاد الأبيات إلى انتقاد شخص الشاعر، مما يخرج عن الموضوعية في النقد.^٤ ومن أمثلة ذلك قوله، مستهزئاً، إن للمتنبي بيتاً لا يدري أمدح القائل به أم رقاه، وهو

قوله:

^١ صاحب بن عباد، الكشف عن مساوئ المتنبي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٩٣٠، ص ١١.

^٢ المصدر السابق، ص ٢١.

^٣ أحمد محمد تنوف، النقد التطبيقي عند العرب في القرنين الرابع والخامس الهجريين، مرجع سابق، ص ٦٢.

^٤ المرجع السابق، ص ٦٢.

شَوَائِلَ تَشْوَالِ الْعُقَارِبِ بِالْقَنَّا لَهَا مَرَحٌ مِنْ تَحْتِهِ وَصَهِيلٌ^١

وَالْخَيْلُ شَائِلَةٌ لِشَقِّ غُبَارِهَا فَيَرَى أَنَّهُ سَرَقَ مِنْ بَشَارِ قَوْلِهِ:
كَعَقَارِبٍ قَدْ رَفَعَتْ أذْنَابَهَا^٢

ويعلق قائلا: إنه لم يرضَ بالسرقة حتى ضيع التشبيه الصايب بين ألفاظ كالمصايب. ويعن في السخرية منه قائلا: والذي لا أمترى فيه أن عالماً من المناضلين عنه عندهم أن (شوايل تشوال) أبدع في صفة الخيل من قول امرئ القيس:
له أَيْطَلَا ظُبِّي، وساقا نعامية وَإِرْخَاءُ سِرْحَانٍ، وَتَقْرِبُ تَنْفُلٍ^٣

ويتضح من هذا النص أنه لا يكتفي بنسبة صنيع المتنبي في البيت إلى السرقة، إنما يؤكد، بسخرية لاذعة، أنه أساء في سرقة، وبهذا يُحرم من حقه في المعنى الذي تناوله، لأنه أساء فيه وقصر عن صاحبه.

ويتهم صاحب المتنبي في موضع آخر بأنه يسرف في استعمال المعنى الذي يأخذه من غيره، ويتناوله بحرفية وهور، كما في قوله:
يَا مَنْ يُقْتَلُ مَنْ أَرَادَ بِسَيْفِهِ أَصَبَحْتُ مِنْ قَتْلِكَ بِالْإِحْسَانِ^٤

فهذا معنى متداول، وأصله في مذهب الشعراء أن يكون المدح بالإحياء عند العطاء، وبالإماتة عند منع الحياء، ولكن المتنبي، كما يرى صاحب، جعل من الإماتة المعنوية قتلاً بحرفية وهور. وفي الوقت الذي يذمُّ صاحبُ فيه المتنبي على سوء تصرفه في هذا المعنى المتداول بين الشعراء، يذكر أبياتاً لشعراء آخرين في المعنى ذاته باستحسان لا يخفى، مثل قول البحتري:

^١ ديوان المتنبي بشرح العكري، مصدر سابق، ج ٣، ص ٩٩.

^٢ ديوان شعر بشار بن برد، مصدر سابق، ص ٥١.

^٣ صاحب بن عباد، الكشف عن مساوئ المتنبي، مصدر سابق، ص ١٧. والبيت في: شرح ديوان امرئ القيس، مصدر سابق، ص ١٥٥.

^٤ ديوان المتنبي بشرح العكري، مصدر سابق، ج ٤، ص ١٨٥.

أَخْجَلْتَنِي بِنْدَى يَدَيْكَ فَسَوَّدَتْ
مَا بَيْنَنَا تِلْكَ يَدَا الْبَيْضَاءِ
وَقَطَعْتَنِي بِالْجُودِ حَتَّى أَتْنِي
مُتَخَوِّفٌ أَلَّا يَكُونُ لِقَاءُ^١

– الملامح المشتركة بين آراء الصاحب عن السرقات ونظرية "التناص":

يتضح من العرض السابق لآراء الصاحب بن عباد في شعر المتنبي أنه لم يتمكن من التخلص من البعد الذاتي في نقده للمتنبي، لذلك لم تأت آراؤه موضوعية على النحو الذي يجدر أن تكون عليه آراء الناقد المتحرد من الهوى.

ويظهر من استعراض آراء الصاحب بن عباد عن موضوع قضية السرقات عدة أمور،

منها:

- ١- أنه لا يرى في الشبه بين أي نص للمتنبي وغيره من النصوص إلا السرقة فقط.
- ٢- تأكيد تقصير المتنبي فيما يأخذه من المعاني عن غيره، حتى لا يكون المتنبي أحق بها.

٣- تجاوزه لفكرة المعاني المتداولة، وعدم تدقيقه القول فيها.

ويبدو من هذه الأفكار أن الصاحب بن عباد لم يسهم إسهاماً فعلياً في ررد الحركة النقدية في النقد العربي القديم بآراء موضوعية، تعمل على تقريب المسافة بين النقد العربي القديم والنقد الغربي الحديث، وسيظهر هذا بوضوح عند تفصيل القول في الأفكار السابقة كما يلي:

١- نسبة الشبه بين أبيات المتنبي وغيره إلى السرقة:

قام الصاحب بن عباد بنسبة المعاني التي أخذها المتنبي من سابقه إلى السرقة. ومع محاولته توخي الموضوعية في بداية رسالته، إلا أنه لم يستطع أن يتجاوز رؤيته الذاتية التي عملت على تقليص أفقه النقدي، فلم يتمكن من الالتفات إلى الجوانب الفنية التي يحدثها التداخل بين النصوص، وتناول شعر المتنبي من زاوية واحدة فقط، منطلقاً من نظره إلى كل شبه بين نصوص المتنبي ونصوص غيره على أنها سرقة وحسب.

ومع أن رأيه هذا لا ينفي التداخل القائم بين نص المتنبي ونصوص غيره، إلا أن رؤيته النقدية تبتعد، تبعاً لذلك، عن رؤية نقاد نظرية "التناص" الإيجابية إلى استعانة الشعراء بخواطر بعضهم.

^١ الصاحب بن عباد، الكشف عن مساوئ المتنبي، مصدر سابق، ص ١٨. والبيت في: ديوان البحري، مصدر سابق، ج ١، ص ٢١-٢٢. وفيه: أحشمتني بندى يديك فقطعت.

٢- تأكيد تقصير المتنبي فيما يأخذه من المعاني عن غيره، حتى لا يكون المتنبي أحق بها:

اجتهد صاحب بن عباد في استخراج الأبيات التي يرى أن المتنبي أخذ معانيها من غيره، خصوصاً تلك التي قصر فيها عن أخذ عنهم، وتجاهل ذكر الأبيات التي تفوق فيها المتنبي على غيره ممن أخذ معانيهم. ويكشف هذا عن قصور فهم صاحب، بوصفه ناقدًا، لما كان يلجأ إليه المبدع في إنشاء نصه اعتماداً على نصوص غيره، إذ كان يتوقف عند الإساءة والتقصير، ولا يلتفت إلى الإحسان والتفوق. كما يكشف عن سوء تفسيره لحق أي مبدع في استخدام النصوص المختلفة، السابقة والمعاصرة، وتوظيفها في نصه.

٣- تجاوزه لفكرة المعاني المتداولة:

وقد بدا صاحب وكأنه يحاول إنكار هذه الفكرة مع معرفته واقتناعه الخفي بها. ويبدو أنه لا يريد الإقرار بها في سياق حديثه عن المتنبي حتى لا يكون رأيه مأخذاً عليه، ودليلاً على عدم موضوعيته في النقد؛ فقد أشار عريضاً إلى وجود نوع من المعاني يطلق عليها المعاني المشتركة، أو المتداولة بين الناس، والمستقرة في الطباع، ولكنه لم يتوقف عندها كثيراً. ومن أمثلة ذلك قوله عن بيت المتنبي:

بَلَيْتُ بَلَى الْأَطْلَالِ إِنْ لَمْ أَقِفْ بِهَا

إنه "كلام مستقيم لو لم يعاقبه ويعقبه بقوله:

وَقُوفَ شَجِيحٍ ضَاعَ فِي التُّرْبِ خَاتِمُهُ

فإن الكلام إذا استشف جيده ووسطه ورديته كان هذا الكلام من أرذل ما يقع لصبيان الشعراء، وولدان الأدباء، وأعجب من هذا هجومه على باب قد تداولته الألسنة، وتناولته القرائح، واعتورته الطباع، وهو السبب بإساءة لا إساءة بعدها: سقوط لفظ، وتهافت معنى".^١ فالصاحب في هذا النص يقر بوجود المعاني المشتركة، والمتداولة، ولكنه لم يفصل القول في هذه الفكرة، إما لأنه غير عنها دون وعي بها، أو لأنه لا يريد التوقف عندها حتى لا يُفسر أخذ المتنبي لمعاني الآخرين بغير السرقه.

^١ المتنبي، ديوان المتنبي بشرح العكري، مصدر سابق، ج ٣، ٣٢٨.

^٢ صاحب بن عباد، الكشف عن مساوئ المتنبي، مصدر سابق، ص ١٢.

٢- المنصف للسارق والمسروق منه في إظهار سرقات أبي الطيب المتنبي:

- عرض لآراء ابن وكيع عن قضية السرقات في (المنصف):

ساهم ابن وكيع (٣٩٣هـ) في الحركة النقدية التي قامت مناوئة للمتنبي، فقدّم في كتابه (المنصف) آراءه عن السرقات عامة، وعن سرقات المتنبي خاصة؛ فحدد الأعراف المتبعة في أخذ المعاني والألفاظ في المقدمة النظرية التي صدر بها كتابه. أما في تطبيقه على شعر المتنبي، فقد كان شديد التعسف في تأويل السرقات، وإثبات أصل سابق لمعاني أبيات المتنبي، التي ينسب أغلبها إلى التقصير، ولا يكاد يعترف له بفضل أو إحسان في تناوله لأي معنى يأخذه من غيره. ولم يفته التنبيه على العيوب اللغوية والنحوية في شعر المتنبي أثناء حديثه عن سرقاته.^١

وأشار ابن وكيع إلى أهمية الحفظ، ورواية الأشعار، لمن يتصدى لمهمة تتبع سرقات أحد الشعراء، مسوّغاً بذلك أيّ تقصير قد يُلحظ في كتابه عن استقصاء سرقات المتنبي، والإحاطة بجميع ما سلبه، ومعرفة جملة ما اغتصبه، لأنه لا يدّعي رواية جميع الأشعار، لذلك لا يضمن إيراد جميع سرقاته، إنما سيذكر منها ما بلغ علمه من مأخوذه فقط.^٢

وينقسم كتاب (المنصف) قسمين:

- ١- مقدمة نظرية، يبين فيها سبب تأليفه الكتاب، كما يطرح فيها آراءه عن السرقات، وأنواعها، والأقسام التي تندرج تحت كل نوع منها.
- ٢- نقد تطبيقي، يتبع فيه المواضع التي يرى أن المتنبي سرقها من غيره.

أما أهم الأفكار النقدية التي يمكن استخلاصها من المقدمة النظرية للكتاب، فهي:

- ١- السرقة أمر حتمي، لا يسلم منه أحد.
- ٢- من المعاني ما لا يمكن فيها اتفاق الخواطر، ولا تساوي الضمائر.
- ٣- السرقات قسمان: محمودة، ومذمومة.

^١ انظر: أحمد محمد نتوف، النقد التطبيقي عند العرب في القرنين الرابع والخامس الهجريين، مرجع سابق، ص ٥٢.

^٢ ابن وكيع، المنصف، مصدر سابق، ج ١، ص ٣٩.

١- السرقة أمر حتمي، لا يسلم منه أحد.

يقر ابن وكيع بوجود السرقة، لأن "مرور الأيام قد أنفذ الكلام، فلم يُتَقِ لمتقدم على متأخر فضلاً إلا سبق إليه، واستولى عليه".^١ وهذا ما جعله ينكر على أصحاب المتنبي نفيتهم عنه ما لا يسلم منه بدوي ولا حضري، من استعارة الألفاظ النادرة، والأمثال السائرة.^٢ وقد ألف كتاب (المنصف) ليتبع فيه سرقات المتنبي، بحجة أن بعض الناس قد عظموا شأنه حتى قالوا: "ليس له معنى نادر، ولا مثل سائر، إلا وهو من نتائج فكره، وأبو عذره، وكان لجميع ذلك مبتدعاً، ولم يكن متبعاً، ولا كان لشيء من معانيه سارقاً، بل كان إلى جميعها سابقاً".^٣ فأراد أن ينقض قولهم، ويبين زيف كلامهم، باستعراض سرقات المتنبي، ويعلن سوء تصرفه فيما يسرقه، حتى لا يكون أحقّ بأي معنى من المعاني إن قصّر في تناولها عن سبقه.

٢- من المعاني ما لا يمكن فيها اتفاق الخواطر، ولا تساوي الضمائر.

يوفق ابن وكيع بين رأيه في حتمية السرقة التي لا يسلم منها أحد، وإنكاره على المتنبي سرقاته واستقصائه لها في كتابه، بأنه يوجد من المعاني ما لا يمكن فيها اتفاق الخواطر، ولا تساوي الضمائر، لأن ذلك يسوغ في التردد القليل، ويمتنع في المتواتر الكثير.^٤ ويعدّ مثل هذا القسم من السرقات عنده من أقبحها وأدناها، كما سيتضح عند عرض أقسام السرقات المذمومة عنده. ويتضح من هذا أن ابن وكيع لا ينكر الموارد، ولا ينفي وجودها، لكنه يرى أنها لا تحدث بكثرة وفي جميع المعاني، وإن ادّعى شاعر توارده مع شاعر سابق أو معاصر على معنى ما فإنه في حاجة إلى أن يثبت أنه لم يسمع بيت سابقه الذي توارده معه، أو أن يوجد شاهد حضر

^١ ابن وكيع، المنصف، المصدر السابق، ج ١، ص ٩.

^٢ المصدر السابق، ج ١، ص ٥. وانظر أيضاً: جبرا إبراهيم جري، المصطلح النقدي والبلاغي في كتاب المثل السائر، مرجع سابق، ص ١٧٧. وكذلك: بديع أحمد العزام، المصطلح النقدي والبلاغي عند أبي علي الحائمي، مرجع سابق، ص ١٠٦.

^٣ ابن وكيع، المنصف، مصدر سابق، ج ١، ص ٣.

^٤ المصدر السابق، ج ١، ص ٦.

صنعة البيتين أو القصيدتين وقت صنعهما شاعراهما، ليخير بأن الزمان في قولهما وظهورهما واحد إن كانا متعاصرين.^١

وسيركز ابن وكيع جهده، في هذا الكتاب، على تتبع سرقات المتنبي للمعاني التي لا تصح فيها الموارد، ليدلّل على سطر المتنبي على معاني غيره، في الوقت الذي كان المتنبي نفسه يفسر ذلك بالتوارد حين سئل عن اتفاق الرجلين في بعض الأبيات، لفظاً ومعنى، فقال: الشعر جادة، وقد يقع الحافر على الحافر.^٢

٣- السرقات قسمان: محمودة، ومذمومة.

وقد حاول ابن وكيع، قبل أن يمضي في سرد سرقات المتنبي، أن يقرر أنواع السرقات عامة، ويحدد وجوهها، ويعرّف بما يوجب للشارق الفضيلة، وما يلحق به الرذيلة. وجعل ما سماه السرقات المحمودة عشرة أقسام. كما جعل أقسام السرقات المذمومة عشرة نقض بها الأقسام السابقة.

ومع اعتراضه على مصطلح (السرقعة المحمودة) الذي أراه متناقضاً مع نفسه، إلا أنني أقدم في هذا العرض آراء ابن وكيع محمولة بالفاظه ومصطلحاته. ويمائل مصطلح (السرقعة المحمودة) عنده ما أطلق عليه العسكري فيما بعد (حسن الأخذ)، وهو بديل مناسب لما قدمه ابن وكيع، ويعبر عن المقصود دون أن يتناقض مع ذاته، ومع ما يعبر عنه، وهي أقسام عشرة تغفر ذنب السرقعة، وتدل على الفطنة في رأي ابن وكيع، وتفصيلها ما يلي:

القسم الأول: استيفاء اللفظ الطويل في الموجز القليل، وهو كقول طرفة:
أَرَى قَبْرَ نَحَامٍ بِخَيْلٍ بِمَالِهِ كَقَبْرِ غَوِيٍّ فِي الْبَطَالَةِ مُفْسِدٍ^٣

اختصره ابن الزبيري، فقال:

^١ ابن وكيع، المنصف، المصدر السابق، ج ١، ص ٢١.

^٢ انظر: ابن رشيقي، العمدة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٨٩.

^٣ ديوان طرفة بن العبد، بشرح الأعلام الشتيري، مصدر سابق، ص ٣٦.

وَالْعَطِئَاتُ خِسَاسٌ بَيِّنًا وَسَوَاءٌ قَبْرٌ مُثَرٌّ وَمُقِلٌّ^١

فقد شغل صدر البيت بمعنى، وجاء بيت طرفه في عجز بيت أقصر منه بمعنى لائح،
ولفظ واضح.^٢

القسم الثاني: وهو نقل اللفظ الرذل إلى الرصين الجزل. منه قول العباس بن الأحنف:
زَعَمُوا لِي أَتُّهَا بَأَتْتُ تُحَمَّ ابْتَلَى اللَّهُ بِهِذَا مَنْ زَعَمَ
اشْتَكْتُ أَكْمَلَ مَا كَأَتْتُ كَمَا يَشْتَكِي الْبَدْرُ إِذَا مَا قِيلَ تَمَّ^٣

هذا معنى لطيف أخذه ابن المعتز، فقال:

طَوَى عَارِضُ الْحُمَى سَنَاهُ فَحَالًا وَأَلْبَسَهُ نَوْبَ السَّقَامِ هُزَالًا
كَذَا الْبَدْرُ مَحْتَوٌّ عَلَيْهِ إِذَا انْتَهَى إِلَى غَايَةٍ فِي الْحُسْنِ صَارَ هَلَالًا^٤

القسم الثالث: نقل ما قبح مبناه دون معناه إلى ما حسن مبناه ومعناه. من ذلك قول
أبي العتاهية:

كَأَنَّهَا فِي حُسْنِهَا دُرَّةٌ أَخْرَجَهَا الْيَمُّ إِلَى السَّاحِلِ^٥

شبهها بالدرة بياضاً وحسناً، ثم إن بقية البيت حشو، والذي قال بشار أحسن من هذا،
وذلك:

^١ انظر البيت في: ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٣٧. وفيه: وسواء رمس مثر ومقل.
^٢ ابن وكيع، المنصف، مصدر سابق، ج ١، ص ١٠.
^٣ ديوان العباس بن الأحنف، شرح وتحقيق: عائكة الخزرجي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٤، ص ٢٥٢.
^٤ ابن وكيع، المنصف، مصدر سابق، ج ١، ص ١٢. وبيتا ابن المعتز غير موجودين في ديوانه، مصدر سابق.
^٥ ديوان أبي العتاهية، مصدر سابق، ص ٣٨٦.

تُلْقَى بِتَسْبِيحَةٍ مِنْ حُسْنِ مَا خُلِقَتْ وَتُسْتَفِزُّ حَشَى الرَّائِي بِإِرْعَادٍ
كَأَنَّمَا أُفْرِغَتْ فِي قِشْرِ لَوْلُوةٍ فَكُلُّ أَكْنَافِهَا وَجْهٌ بِمِرْصَادٍ^١

القسم الرابع: عكس ما يصير بالعكس ثناء بعد أن كان هجاء. منه قول ابن الرومي:
مَا شِفَتْ مِنْ مَالٍ جَمَى يَاوِي إِلَى عِرْضٍ مُبَاحٍ^٢

معكوسه:

هُوَ الْمَرْءُ أَمَّا مَالُهُ فَمُحَلَّلٌ لِعَافٍ، وَأَمَّا عِرْضُهُ فَمُحَرَّمٌ^٣

القسم الخامس: استخراج معنى من معنى احتذي عليه، وإن فارق ما قصد به إليه. منه
قول أبي نواس في الخمر:

مِنْ شَرَابٍ كَأَنَّهُ كُلُّ شَيْءٍ يَتَمَنَّى مُخَافَةً أَنْ يَكُونَا^٤

احتذى عليه أبو تمام في صفة ممدوح فقال:

فَلَوْ صَوَّرْتَ نَفْسَكَ لَمْ تَرُدْهَا عَلَى مَا فِيكَ مِنْ كَرَمِ الطَّبَاعِ^٥

القسم السادس: توليد كلام من كلام لفظهما مفترق، ومعناها متفق. من ذلك قول
أبي نواس في محبوب أعرض عنه ببعض وجهه:

^١ ابن وكيع، المنصف، مصدر سابق، ج ١، ص ١٣.

وانظر بيتي بشار في: ديوان شعر بشار بن برد، مصدر سابق، ص ٩٣. وفيه:

كأنها صورت من ماء لؤلؤة *** فكل جارحة وجه بمِرْصاد

^٢ ديوان ابن الرومي، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٦.

^٣ المصدر السابق، ج ٥، ص ٢٨٦.

^٤ ديوان أبي نواس، مصدر سابق، ج ٣، ص ٣١١. وفيه: من سُلَافِ كَأَنَّمَا كُلُّ شَيْءٍ.

^٥ ابن وكيع، المنصف، مصدر سابق، ج ١، ص ١٥-١٦. وانظر بيت أبي تمام في: ديوان أبي تمام، مصدر سابق، ص ١٨٣.

يَا قَمَرًا لِلنَّصَفِ مِنْ شَهْرِنَا أَبْدَى ضِيَاءَ لَثَمَانِ بَقَيْنِ^١

أخذه من قيس بن الخطيم في قوله:

تَصَدَّتْ لَنَا كَالشَّمْسِ تَحْتَ غَمَامَةٍ بَدَا حَاجِبٌ مِنْهَا وَضُنْتُ بِحَاجِبِ^٢

ويرى ابن وكيع أن هذا القسم من أدلّ الأقسام على فطنة الشاعر، لأن المعنى فيه متفق، واللفظ مفترق.^٣

القسم السابع: في توليد معان مستحسنات في ألفاظ مختلفات. هذا من أسد باب وأقله وجوداً وقد قلّ وجوده لأنه من أحق ما استعمل فيه الشاعر فطنته، وكذّ فيه فكرته. ومنه قول ابن المعتز:

كَأَنَّ كُؤُوسَ الشَّرْبِ وَاللَّيْلُ مَظْلِمٌ وَجُوهُ عَذَارَى فِي مَلَا حِفْ سُوْدِ^٤

فاشتق من ذلك:

وَأَرَى الثُّرَيَّا فِي السَّمَاءِ كَأَنَّهَا قَدَمٌ تَبَدَّتْ فِي ثِيَابِ حِدَادِ^٥

فهذه معان متقاربات، وألفاظ متناسبات، مولد بعضها من بعض.^٦
القسم الثامن: مساواة الآخذ المأخوذ منه في الكلام، حتى لا يزيد نظام على نظام، وإن كان الأول أحق به لأنه ابتدع والثاني اتبع. من ذلك قول العكوك في فرس:

^١ لم أعثر عليه في: ديوان أبي نواس، مصدر سابق.

^٢ ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق: ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٩٦٧، ص ٧٩. وفيه: تَبَدَّتْ لَنَا كَالشَّمْسِ تَحْتَ غَمَامَةٍ. وفي الطبقات: تراءت لنا كالشمس تحت غمامة. انظر: ابن سلام الجهمي، ج ١، ص ٢٢٨.

^٣ ابن وكيع، المنصف، مصدر سابق، ج ١، ص ١٧.

^٤ لم أعثر عليه في: ديوان ابن المعتز، مصدر سابق.

^٥ لم أعثر عليه في: ديوان ابن المعتز، مصدر سابق.

^٦ ابن وكيع، المنصف، مصدر سابق، ج ١، ص ١٨.

مُطَرِدٌ يَرْتَجُّ مِنْ أَقْطَارِهِ كَالْمَاءِ جَالَتْ فِيهِ رِيحٌ فَاضْطَرَبَ^١

فذكر ارتجاجه ولم يذكر سكونه، فأخذه ابن المعتز، فقال:

فَكَأَنَّهُ مَوْجٌ يَذُوبُ إِذَا أَطْلَقْتَهُ وَإِذَا حَبَسْتَ جَمْدَ^٢

فجمع بين الصفتين.^٣

القسم التاسع: مماثلة السارق المسروق منه في كلامه، بزيادته في المعنى ما هو من تمامه.

فمن ذلك قول أبي حية النميري:

فَأَلْقَتْ قِنَاعًا دُونَهُ الشَّمْسُ وَأَتَقَتْ بِأَحْسَنَ مَوْصُولَيْنِ: كَفٌّ وَمِعْصَمٌ^٤

أخذه من النابغة في قوله:

سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ فَتَنَّاوَلْنَاهُ وَأَتَقْنَا بِالْيَدِ^٥

فلم يزد النابغة على إخبارنا باتقائها بيدها. وزاد عليه أبو حية بقوله: (دونه الشمس)،

وخبر عن المتقي بأحسن خبر، فاستحقه.^٦

القسم العاشر: رجحان السارق على المسروق منه بزيادة لفظه على لفظ من أخذ عنه.

من ذلك قول حسان بن ثابت:

^١ في الديوان: مرهج يرتج من أقطاره. انظر: شعر علي بن جبلة المعروف بالعمكوك، تحقيق: أحمد نصيف الجنابي،

مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٩٧١، ص ٩٢.

^٢ لم أعثر عليه في: ديوان ابن المعتز، مصدر سابق.

^٣ ابن وكيع، المنصف، مصدر سابق، ج ١، ص ١٨.

^٤ انظر البيت في: ابن المعتز، طبقات الشعراء، مصدر سابق، ص ١٣٣.

^٥ ديوان النابغة الذبياني، مصدر سابق، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ص ٩٣.

^٦ ابن وكيع، المنصف، مصدر سابق، ج ١، ص ١٩-٢٠.

إِنْ كُنْتُ كَاذِبَةً الَّذِي حَدَّثْتَنِي فَتَجَوَّتْ مَنْجَى الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ
تَرَكَ الْأَجْبَةَ أَنْ يُقَاتِلَ دُونَهُمْ وَنَجَا بِرَأْسِ طِمْرَةٍ وَلِحَاسٍ^١

أخذه أبو تمام فقال:

وَنَجَا ابْنُ خَائِنَةِ الْبُعُولَةِ لَوْ نَجَا بِمُهْفَهَفِ الْكَشْحَيْنِ وَالْأَطَالِ^٢

والملاحظ على أقسام هذا النوع من السرقات عند ابن وكيع أن النص اللاحق مستحسن فيها، ويعدّ الشاعر اللاحق، الذي يبيّن نصه اتكاء على نص سابق مجوّداً، مستحقاً الاعتراف له بالفضل في تصرفه بالمعنى الذي أخذه. ومن ثم، فإن هذا النوع من السرقات بجميع أقسامه يمثل جامعاً مشتركاً بين آراء ابن وكيع ونظرية "التناص".

أما السرقات المذمومة، فيقصد بها إساءة اللاحق في تناوله لمعنى يأخذه من مبدع سابق، فيذم سارقها، ولا يحمّد طارقها، وأقسامها هي:

القسم الأول، وهو نقل اللفظ القصير إلى الطويل الكثير، ومنه قول أبي نواس:
لَا تُسَلِّدِينَ إِلَيَّ عَارِفَةً حَتَّى أَقُومَ بِشُكْرِ مَا سَلَفَا^٣

أخذه دعبل الخزاعي فقال:

تَرَكْتُكَ لَمْ أَتْرُكْكَ كُفْرًا لِنِعْمَةٍ وَهَلْ يُرْتَجَى نَيْلُ الزِّيَادَةِ بِالْكَفْرِ
وَلَكِنِّي لَمَّا رَأَيْتُكَ رَاغِبًا وَأَفْرَطْتَ فِي بَرِّي رَغِبْتُ عَنِ الشُّكْرِ^٤

المعنى صحيح والكلام مليح غير أنه تطويل.^٥

القسم الثاني: نقل الرصين الجزل إلى المستضعف الرذل. فمن ذلك قول جميل:

^١ شرح ديوان حسان بن ثابت، وضعه: عبد الرحمن البرقوقي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، د. ط، د. ت، ص ٣٦٣.

^٢ ابن وكيع، المنصف، مصدر سابق، ج ١، ص ٢١. وانظر البيت في: ديوان أبي تمام، مصدر سابق، ص ٢٣٣.

^٣ البيت في: ديوان أبي نواس، مصدر سابق، ج ١، ص ١٢٩. وقد مرّ سابقاً. انظر: ص ١٢٢.

^٤ البيتان في: شعر دعبل بن علي الخزاعي، مصدر سابق، ص ١٩٣.

^٥ ابن وكيع، المنصف، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٢ (من الحاشية).

أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّهَا تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلٍ^١

أخذه أبو العتاهية، فقال:

كَأَنَّ بَعِثَنِي فِي حَيْثُمَا نَظَرْتُ مِنَ الْأَرْضِ تِمَثَالَهَا^٢

فجمع بين السرقة وضعف العبارة.^٣

القسم الثالث: نقل ما حسن مبناه ومعناه إلى ما قبح مبناه ومعناه. ومن ذلك قول

امرئ القيس:

أَلَمْ تَرَيَانِي كُلَّمَا جُنْتُ طَارِقًا وَجَذْتُ بِهَا طِيًّا وَإِنْ لَمْ تَطِيبْ^٤

فأتى بما لم يعلم وجوده في البشر من وجود طيب ممن لم يمس طيبًا، وجاء بممراده في

بيت حسن النظام مستوفي التمام. أخذه كثير فطوّل وضمّن وقصر غاية التقصير فقال:

فَمَا رَوْضَةٌ بِالْحَزَنِ مُعْشِبَةُ الرَّبَى يَمُجُّ النَّدى جَنَاحُهَا وَعَرَارُهَا
بِأَطْيَبَ مِنْ أَرْدَانٍ عَزَّةٍ مَوْهِنَا وَقَدْ أَوْقَدَتْ بِالْمَنْدَلِ الرُّطْبِ نَارَهَا^٥

فأخبر أن أردانها، إذا تبخرت، كالروضة في طيها، وذلك ما لا يعدم في أسهك البشر

جسمًا وأقلهم تنظفًا.^٦

القسم الرابع: عكس ما يصير بالعكس هجاء، بعد أن كان ثناء. كقول حسان بن

ثابت:

بِضِّ الْوُجُوهِ كَرِيْمَةً أَحْسَابُهُمْ شُمُّ الْأَنْوَفِ مِنَ الطَّرَازِ الْأَوَّلِ^٧

^١ ديوان جميل بثينة، مصدر سابق، ص ١٠٨.

^٢ لم أعر عليه في: ديوان أبي العتاهية، مصدر سابق.

^٣ المصدر السابق، ج ١، ص ٢٢ (من الحاشية).

^٤ البيت في: شرح ديوان امرئ القيس، مصدر سابق، ص ٤٧.

^٥ في الديوان: فما روضة بالحزن طيبة الثرى. انظر: ديوان كثير عزة، مصدر سابق، ص ١٦٣.

^٦ ابن وكيع، المنصف، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٤.

^٧ ديوان حسان بن ثابت، مصدر سابق، ص ٣٦٣.

عكسه ابن أبي فتن، فقال:

سُودُ الْوُجُوهِ لَيْمَةٌ أَحْسَابُهُمْ فُطْسُ الْأَثُوفِ مِنَ الطَّرَازِ الْآخِرِ^١

القسم الخامس: نقل ما حسنت أوزانه وقوافيه إلى ما قبح وثقل على لسان راويه. فمن

ذلك قول مسلم:

قَدْ أَوْلَعْتُهُ بِطُولِ الْهَجْرِ غِرَّتُهُ لَوْ كَانَ يَعْرِفُ طَعْمَ الْهَجْرِ مَا هَجَرَ^٢

أخذه أبو تمام فقال:

كُشِفَ الْغِطَاءُ فَأَوْقَيْدِي أَوْ فَلَخْمَيْدِي لَمْ تُكْمِدِي فَظَنَنْتِ أَنْ لَمْ تُكْمِدِي^٣

القسم السادس: حذف الشاعر من كلامه ما هو من تمامه. من ذلك قول عنترة:

فَإِذَا سَكِرْتُ فَإِنِّي مُسْتَهْلِكٌ مَالِي، وَعَرَضِي وَأَفْرٌ لِمَ يُكَلِّمُ
وَإِذَا صَحَوْتُ فَمَا أَقْصَرُ عَنْ نَدَى وَكَمَا عَلِمْتَ شَمَائِلِي وَتَكْرُمِي^٤

أخذه حسان فقال:

وَنَشْرِبُهَا فَتَرْكُنَا مُلُوكًا وَأَسَدًا مَا يُنْهِنُهَا اللَّقَاءُ^٥

فوقى عنترة الصحو والسكر صفتيهما، وأفرد حسان الإخبار عن حال سكرهم دون صحوهم، فقبض ما هو من تمام المعنى، لأنه قد يظن ظاناً بهم البخل والجبن إذا صحوا، لأن من شأن الخمر تسخية البخل وتشجيع الجبان.^٦

القسم السابع: رجحان كلام المأخوذ عنه على كلام الآخذ منه. من ذلك قول مسلم:

^١ المصدر السابق، ج ١، ص ٢٥. وابن أبي فتن شاعر مفلق مطبوع، كنيته أبو عبد الله أحمد. ذكره ابن المعتز في طبقاته، مصدر سابق، انظر: ص ٣٦١. ولم أجد هذا البيت في ترجمته عنده.

^٢ شرح ديوان صريع الغواني، مصدر سابق، ص ٢١٣. وفيه: لو كان يعرف طول الهجر ما هجرا.

^٣ ابن وكيع، المنصف، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٦. والبيت في: شرح ديوان أبي تمام، مصدر سابق، ص ١٠٧.

^٤ البيت في: شرح ديوان عنترة بن شداد، مصدر سابق، ص ١٤٩. وفيه: فإذا شربت فإنني مستهلك.

^٥ البيت في: شرح ديوان حسان بن ثابت، مصدر سابق، ص ٤.

^٦ ابن وكيع، المنصف، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٦-٢٧.

أَمَّا الْهِجَاءُ فَدَقَّ عِرْضُكَ دُونَهُ
وَالْمَذْحُ عَنكَ، كَمَا عَلِمْتَ، جَلِيلُ
فَازْهَبْ فَأَنْتَ عَتِيقُ عِرْضِكَ إِنَّهُ
عِرْضٌ عَزَزْتَ بِهِ وَأَنْتَ ذَلِيلُ^١

أخذه أبو تمام فقال:

قَالَ لِي النَّاصِحُونَ وَهُوَ مَقَالٌ
صَدَقُوا، فِي الْهِجَاءِ رِفْعَةٌ أَقْوَا
ذَمُّ مَنْ كَانَ جَاهِلًا إِطْرَاءُ
مِ طَعَامٍ فَلَيْسَ عِنْدِي هِجَاءُ^٢

فبين الكلامين بون بعيد.^٣

القسم الثامن: نقل العذب من القوافي إلى المستكره الجافي. من ذلك قول أبي نواس:
فَتَمَشَّتْ فِي مَفَاصِلِهِمْ
كَتَمَشَّى الْبُرِّءِ فِي السَّقَمِ^٤

فهذا كلام أكثر ماء، وأتم بهاء من قول مسلم إذ يقول:
تَجْرِي مَحَبَّتُهَا فِي قَلْبٍ عَاشِقِهَا
جَرِي الْمَعَاذَةِ فِي أَعْضَاءِ مُتَكِسِ^٥

القسم التاسع: نقل ما يصير على التفتيش والانتقاد إلى تقصير أو فساد. من ذلك قول
القاتل:

وَلَقَدْ أَرْوَحُ إِلَى التَّجَارِ مُرَجَّلًا
مَذِلًا بِمَالِي لَيْسَ الْأَجْيَادُ^٦

وإنما له جيد واحد. وهذا يجوز عند بعض العرب، وعند آخرين غير حميد ولا سديد.
وقال آخر:

^١ شرح ديوان صريع الغواني، مصدر سابق، ص ٣٣٤. وفيه: فاذهب فأنت طليق عرضك إنه.

^٢ في الديوان: ذم من كان خاملا إطرأ. انظر: شرح ديوان أبي تمام، مصدر سابق، ص ٤٩٨.

^٣ ابن وكيع، المنصف، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٨-٢٩.

^٤ ديوان أبي نواس، مصدر سابق، ج ٣، ص ٢٧١.

^٥ ابن وكيع، المنصف، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٩. في الديوان: جري السلامة في أعضاء متكس. انظر: شرح

ديوان صريع الغواني، مصدر سابق، ص ٣٢٥.

^٦ البيت للأسود بن يعفر، وفي الديوان: مذلا بمالي ليأ أجيادي. انظر: ديوان الأسود بن يعفر، مصدر سابق،

لَمَّا تَخَالَيْتِ الحُمُولَ حَسِبْتِهَا
دَوْمًا بِأَيْلَةٍ نَاعِمًا مَكْمُومًا^١

ذكر أن الدوم مكموم، وإنما يكمن النخل.^٢

القسم العاشر: أخذ اللفظ المدعى هو ومعناه معا. وهذا القسم من أقبح أقسام السرقات، وأدناها وأشنعها، فمن ذلك قول الخطيئة:

إِذَا حُدَّتْ أَنْ الذِي بِى قَاتِلِي
مِنْ الحُبِّ، قَالَتْ: ثَابِتٌ وَيَزِيدُ^٣

سمعه جميل فقال:

إِذَا قُلْتُ مَا بِي يَا بُيْتَنَةَ قَاتِلِي
مِنْ الحُبِّ، قَالَتْ: ثَابِتٌ وَيَزِيدُ^٤

ويظهر من استعراض هذه الأقسام، المحمودة والمذمومة، أن ابن وكيع لا يضيف حديثاً إلى نظرية السرقات بهذه التقسيمات التفصيلية، مع خلطه فيها، فالقسم الرابع من السرقات المحمودة لا يعدّ تجويداً من الشاعر كي يُدرج في النوع المحمود من السرقات، لأن اختلاف الغرض لا يرفع نصّاً ولا يهبط بنص. أي أن الغرض الشعري لا يؤثر على تحديد المستوى الفني للنص؛ فالشاعر قد يبدع في قصيدة هجاء كما يبدع غيره في قصيدة مدح أو غزل، أو غير ذلك.

كما أن نقيضه في السرقات المذمومة لا يصح أن يدرج في ذلك النوع من السرقات للسبب ذاته.

أما القسم السابع من السرقات المحمودة فلا يختلف عن السادس في شيء، وكذلك القسمان التاسع والعاشر.

والقسم الثامن في السرقات المحمودة ليس منها، لأن الآخذ لم يصف حديثاً إلى المعنى فيحمد على هذا، كما لا يصح أن يدرج في السرقات المذمومة، لأنه لم يقصر في المعنى الذي

^١ البيت لحُميد بن ثور، انظر: ديوان حميد بن ثور الهلالي، إشراف: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٥، ص ١٠٧.

^٢ ابن وكيع، المنصف، مصدر سابق، ج ١، ص ٣٠.

^٣ ديوان الخطيئة، مصدر سابق، ص ٢٦٣.

^٤ ابن وكيع، المنصف، مصدر سابق، ج ١، ص ٣٠-٣١.

أخذه فيذم، لذلك لا يصح إدراجه في أي من أقسام السرقات المحمودة أو المذمومة، إنما هو قسم مستقل عنهما.

ويتضح من هذا وجود خلل في الأقسام التي وضعها ابن وكيع، وربما في تقسيمه السرقات إلى نوعين أساسيين.

وقد بدا ابن وكيع في استخراجها لكل هذه التقسيمات شديد التعنت على المتنبي وشعره، حتى صح ما قاله ابن رشيق عن كتابه: وسماه كتاب المنصف مثلما سمي اللديغ سليماً، وما أبعد الإنصاف منه.^١

- الملامح المشتركة بين آراء ابن وكيع عن السرقات ونظرية "التناس":

يشترك ابن وكيع في بعض آرائه مع فكرة تداخل النصوص التي تهتم بها نظرية التناس؛ فالسرقة، عند ابن وكيع، أمر حتمي، لأن مرور الأيام قد أنفذ الكلام، وكل لاحق لا بد له أن يكرر ما قاله السابق دون قصد السرقة، باستعارة الألفاظ النادرة، واستخدام الأمثال السائرة. بل إن الأقسام التي وضعها لكل من السرقات المحمودة والسرقات المذمومة هي لتمييز أشكال التداخل بين النصوص، وطبيعة حضورها في بعض، والتعريف بالمحمود منها عنسده والمذموم. وهذا يشترك مع ما طرحه نظرية "التناس" عن تداخل النصوص، على اختلاف أجناسها الأدبية، في بعضها، إذ يكون من حق المبدع توظيف كل النصوص التي تشكل الخلفية الثقافية له في نصه توظيفاً جمالياً.

ومع هذا الإقرار بجمعية استخدام اللاحق لنصوص السابقين، والالتكاء عليها في إنشائه إلا أنه يستثني عدداً من المعاني دون أن يحددها، ويرى أنه لا يمكن فيها اتفاق الخواطر، ولا تساوي الضمائر. ويدعو هذا الرأي مخالفاً لنظرية "التناس" مبدئياً، ولكنه في الواقع يلتقي معها؛ فابن وكيع لا ينكر الموارد، ولكنه ينكر أن يسوّغ الشعراء سرقاتهم بحجة الموارد. وقد مرّت علاقة الموارد بنظرية "التناس"، مما يجعل إقراره الضمني بوجودها متصلاً مع نظرية "التناس" بسبب.

ومع كل الملاحظات التي يمكن تسجيلها على الأقسام التي قسم ابن وكيع تناول المعاني والألفاظ تبعاً لها يبدو أنه لامس في جزء منها شيئاً من أطراف نظرية "التناس".

^١ محمد مصطفى هدارة، الأبعاد النظرية لقضية السرقات، مرجع سابق، ص ١٣١.

والذي يجدر ذكره أن ابن وكيع اهتم بملاحظة حضور نص في آخر بالمقدار الذي يتمكن به من تحديد الآخذ والمأخوذ منه، أو السارق والمسروق منه بتعبيره، وبيان المحسن والمسيء منهما.

كما اهتم، إلى حد ما، بالأثر الجمالي الذي يحدثه حضور نص في آخر، وجعله الفصيل في تصنيفه أنواع الآخذ إلى محمود ومذموم.

ومع ما يبدو من ملامح مشتركة بينه وبين نظرية "التناص" بما تنطوي عليه آراؤه في السرقات من إشارات عابرة إلى فكرة تداخل النصوص، واتكاء اللاحق على السابق، وما شلبه ذلك من الأفكار الرئيسة في نظرية "التناص"، إلا أن اهتمامه بالبحث عن أصول معاني أبيات المتنبي جعل كتابه أقرب إلى مجال (دراسة الأصول والمصادر) منه إلى نظرية "التناص".

وقد كان من الممكن أن يطور ابن وكيع بحثه هذا فيخرج به عن إطار تتبع أصول معاني المتنبي إلى إطار أكثر شمولية واتساعاً، وهو إطار (حسن الأخذ)، وما يحدثه استدعاء نصوص الشعراء السابقين أو المعاصرين في نصوص شاعر ما، أو بلغة نظرية "التناص"، البحث عن الأثر الجمالي الذي يحدثه تداخل نصوص المتنبي مع نصوص غيره.

ومن الجدير بالذكر أن أهمية استعراض آراء ابن وكيع في سياق الحديث عن الملامح المشتركة بين النقد العربي القديم ونظرية "التناص" تأتي من أن ابن وكيع، الذي يُصنّف ضمن النقاد غير المعتدلين، أو غير الموضوعيين، استطاع أن يقدم آراء نقدية تقترب من حدود نظرية "التناص"، ولم تؤدّ عدم موضوعيته في إصدار أحكامه على المتنبي، إلى انغلاق أفقه النقدي انغلاقاً كلياً.

٣- الإبانة عن سرقات المتنبي لفظاً ومعنى:

- عرض لآراء العميدي عن قضية السرقات في (الإبانة):

ينتمي العميدي (٤٣٣هـ) أيضاً إلى الحركة النقدية المعادية للمتنبي، التي استخدمت السرقات سلاحاً في معركتها ضده، فقد تحامل على المتنبي بشدة، مدعياً أن هدفه من تأليف الكتاب هو الرد على زعم أصحاب المتنبي والمتعصبين له القائلين بابتداعه لأبياته، وسبقه إلى معانيه، وأنه لم ينطق بمثلها من قبل بادٍ ولا حاضر، ليبين لهم أنه إلى كثير من المعاني التي نظم فيها مسبق، بل إن معظم معانيه مسروق، وأنه يسيء التصرف في المعنى الذي يتناوله من غيره، مما يجعله لا يستحق أن يتقدم غيره من الشعراء.

وقد بدأ كتابه ببيان صعوبة الحكم على معنى ما بأنه مسروق، إلا لمن أحاط بدواوين الشعراء الجاهليين والمخضرمين والمحدثين. وكأنه يدعي، بذلك، إحاطته بشعر الأولين والآخرين، إذ يبدو أنه، شأنه في ذلك شأن الكثيرين ممن كتبوا في موضوع السرقات، حاول استعراض محفوظاته الشعرية التي سخرها ليستدل بها على سرقات المتنبي.^١

وتظهر الزعة الذاتية في كتاب (الإبانة) في إقرار العميدي بأنه كان سيستجاوز عن عيوب المتنبي لو كان، أي المتنبي، لا ينكر سرقاته، أو لا ينكر معرفته بالشعراء الذين يسرق معانيهم، ولا يسبهم إن مُدِحت أشعارهم، لكنه يزعم أنه لا يعرف الطائيين وهو على ديوانيهما يغتر، ولم يسمع بابن الرومي وهو من بعض أشعاره يحمر، ويسبهم ونظراءهم إذا قيل في أشعارهم إبداع، ويعيبهم متى ما أُشيدَ لهم مصراع. ويذكر العميدي أن المتنبي لما قُتل وُجدَ في خرج كان معه ديوانا الطائيين بخطه، وعلى حواشي الأوراق علامة على كل بيت أخذ معناه وسلخه.^٢

ويرى العميدي أن المتنبي يتسم بالخذق في الأخذ، وتغيير المعنى، وطلب الدواوين التي للكثيرين لئلا تبين سرقة إذا أخذ منها شيئاً، فإن المقلين أشعارهم مشهورة معروفة، والكثيرين لا يكاد يستوعبها، ويأتي على حفظ قصائدها، إلا الشواذ من الأدباء، والنوادر من الحفظ، والآحاد من أهل الفضل.^٣

^١ محمد مصطفى هدارة، الأبعاد النظرية لقضية السرقات، مرجع سابق، ص ١٣١.

^٢ العميدي، الإبانة عن سرقات المتنبي لفظاً ومعنى، تحقيق: إبراهيم الدسوقي البسطامي، دار المعارف، القاهرة، د.ط.

١٩٦١، ج ١، ص ٢٤.

^٣ المصدر السابق، ج ٣، ص ١٢٥.

والغريب أنه يذكر رأيه هذا معلقاً على أخذ المتنبي في بيت له معنى بيتين لصاحب العلوي في المعاتبه، وصاحب العلوي ليس من الشعراء المكثرين، أو من أصحاب الدواوين حتى يدّعي العميدي أن المتنبي يأخذ معاني المكثرين لثلاثين سرقاته.^١ بالإضافة إلى هذا فإنه لم يشفع للمتنبي عند العميدي اختصاره معنى البيتين في بيت واحد، ولا التغيير الذي أحدثه حين أخذ المعنى بغير اللفظ، وقلب المعنى، وغير ذلك، بل رأى في ذلك عامل انتقاص للمتنبي وشعره، في حين يراه غيره من النقاد المعتدلين من أمارات فطنة الشاعر وذكائه.

ويتضح من هذا أن العميدي لا يكاد يختلف عن عدد من النقاد السابقين، الذين انطلقوا في تأليف الكتب ذات السمة النقدية بناء على أسس ذاتية، حتى إن أنكر تدخل العامل الذاتي في وضعه الكتاب.

ويتألف كتاب (الإبانة) للعميدي من جزأين:

- ١- مقدمة نظرية، تخلو من العمق في طرح آرائه النقدية الخاصة بالسرقات.
 - ٢- نقد تطبيقي، يعتمد على تتبع سرقات المتنبي من غيره من الشعراء، فيذكر بيتاً لأحد الشعراء السابقين، ثم يأتي بيت المتنبي الذي يشبهه دون تعليق في الغالب. ويحرص على ذكر تردد المعنى عند غير شاعر قبل أن يذكره في شعر المتنبي، وكأنه يورخ لتطور المعنى، وانتقاله من شاعر إلى آخر، أو ربما ليشير إلى شهرة المعنى وجرأة المتنبي على تناوله، مع تقصيره غالباً في نظر العميدي.^٢
- واللافت للنظر في كتاب (الإبانة) أن العميدي لم يعرف، في المقدمة النظرية البسيطة التي صدر بها كتابه، مصطلحاته النقدية التي سيستخدمها في الكتاب، ليميز بين الأنواع المختلفة للأخذ، مع أنه يستخدم عدداً من المصطلحات التي لا تكشف الأمثلة عن الفارق بينها، وتحتاج إلى توضيح منه حتى يميز القارئ ذلك الفرق.

^١ بيت المتنبي هو قوله: وشر ما قبضته راحتي قَنَصٌ *** شَهْبُ البزاة سواء فيه والرحم يعرف العميدي صاحباً العلوي بأنه الداعي بطبرستان. وبيتا صاحب العلوي هما قوله:

أنا في جناب سواك في مرعى ندى *** وأقيم عندك في جناب مجذب

إن كنت ذا بصر فميز فضل ما *** بين الفراء وبين صيد الأرنب

^٢ أحمد محمد تنوف، النقد المنهجي عند العرب في القرنين الرابع والخامس الهجريين، مرجع سابق، ص ٦٨-٧٠.

ومن أمثلة ذلك، تعليقه على أحد أبيات المتنبي الذي أخذ معناه من البحري وعكسه بأن هذا (النسخ) لا (السلخ)^١، لكنه لا يعرف أيًا من هذين المصطلحين، ولا يذكر الفرق بينهما، ويترك الأمر في بيان ذلك للشواهد الشعرية التي ذكرها لتوضّح الفرق تطبيقًا. كما يذكر، في المثال ذاته، مصطلح (العكس) وهو يشير في ذلك إلى عكس المتنبي معنى بيت البحري دون أن يعرف العكس. كذلك يذكر، في المثال ذاته أيضًا، أن ابن الرومي (قلب) معنى بيت البحري وأجاد في ذلك، ولا يذكر تعريفًا للقلب. ويذكر مثالًا عن (نقل) المعنى من غرض إلى غرض^٢، دون أن يعرف النقل، أو يذكر حده عنده.

أما الآراء النقدية التي طرحها العميدي في كتابه فيمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- ١- إنكاره فكرة المواردة أو اتفاق الخواطر.
- ٢- تحديده لوجه الأخذ الحسن.
- ٣- أحقية السابق إلى المعنى به إن قصر اللاحق في تناوله له.
- ٤- إقراره بوجود المعاني المتداولة.

١- إنكاره فكرة المواردة، أو اتفاق الخواطر:

يذكر العميدي أبياتًا لديك الجن من قصيدة له أولها:

طَلَلُ تَوَهَّمِهِ فَصَاحَ مُسَلِّمًا	أَضْنَى بِهِ أَمْ ضَنَّ أَنْ يَتَكَلَّمَ
دَعْصُ يُقِلُّ قَضِيبَ بَانَ فَوْقَهُ	شَمْسُ النَّهَارِ تُقِلُّ لَيْلًا مُظْلِمًا ^٣

^١ العميدي، الإبانة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٩٩.

^٢ المصدر السابق، ج ٢، ص ٨١.

^٣ البيت الثاني فقط موجود في: ديوان لديك الجن، حققه: أحمد مطلوب وعبد الجبوري، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٤، ص ١٨٩. ذكره المحققان، ولكنه غير موجود في المجموع بتعبيرهما. أما الأول فغير موجود.

ثم يذكر بيتي المتنبي التاليين:
 كُفِّي أَرَانِي وَيَكْ لَوْمَكِ أَلْوَمَا هُمُّ أَقَامَ عَلَى فُوَادِي أَنْحَمَا
 غُصْنٌ عَلَى نَقْوَئِي فَلَاةٌ نَابَتْ شَمْسُ النَّهَارِ ثَقُلْتُ لَيْلًا مُظْلَمًا^١

ويعلق قائلا، معتمداً أسلوب السخرية، إن مثل هذا البيت يسميه أصحاب المتنبي التوارد، ويسميه خصومهم النسخ، وأنا أعرف أنه تعب في نظم هذا البيت، فله فضيلة التعب.^٢
 كما ينفي التوارد بين البيتين التاليين، لأبي تمام والمتنبي، إذ يقول أبو تمام:
 إِذَا أَنَا لَمْ أَلَمْ عَثْرَاتِ دَهْرٍ أَصَبْتُ بِهِ الْغَدَاةَ، فَمَنْ أَلْوَمُ^٣

قال المتنبي:
 إِذَا أَتَتْ الْإِسَاءَةُ مِنْ وَضِيعٍ وَلَمْ أَلَمْ الْمُسِيءَ، فَمَنْ أَلْوَمُ^٤

ويقول العميدي إن المتنبي قد أخذ الوزن والمعنى جميعاً، وأصحابه يسمون هذا التوارد.^٥
 والذي يجدر ذكره أن القدماء أقرروا التوارد في بيتي امرئ القيس وطرفة بن العبد، وهما لا يختلفان عن بعضهما إلا في حرف الروي فقط. ولعل العميدي يؤيد القدماء في رأيهم عن هذين البيتين، ولكنه ينكر توارد المتنبي مع غيره، وهو الذي يعلل ذلك بوقوع الحافر على الحافر.^٦

٢- تحديد لوجوه الأخذ الحسن:

يحدد العميدي الأساليب التي يمكن تناول معاني الآخرين من خلالها في سياق رده على المتعصبين للمتنبي؛ فذكر أن الشعراء قد تناولوا معاني بعضها، ولكن لتناول المعاني أساليب ووجوهاً يجب أن يعمل بها الشاعر حتى لا يأتي شعره تكراراً لشعر من سبقه.

^١ ديوان المتنبي بشرح العكبري، مصدر سابق، ج ٤، ص ٢٧-٢٩.

^٢ العميدي، الإبانة، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٤.

^٣ ديوان أبي تمام، مصدر سابق، ص ٣٨٠.

^٤ ديوان المتنبي بشرح العكبري، مصدر سابق، ج ٤، ص ١٥٢. وفيه: إذا أتت الإساءة من لثيم.

^٥ العميدي، الإبانة، مصدر سابق، ج ٢، ص ١١٤.

^٦ انظر: ابن رشيقي، العمدة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٨٩.

ومن طرائق حسن المأخذ، ولطف المتناول، وجودة السرقة، ووجوه النقل: إخفاء طرق السلب، وتغميض مواضع القلب، وتغيير الصيغة والترتيب، وإبدال البعيد بالقريب، وإتعااب الخاطر في التثقيف والتهديب.^١ وبهذا تخفى السرقة على العامة، أما الناقد الحاذق فلا تخفى عليه مثل هذه الوجوه.

ولكن العميدي لا يشرح كيفية حدوث كل طريقة من هذه الطرائق، ولا يذكر على ذلك الأمثلة التي توضح كلا منها على حدة، مما يجعل كلامه مفتقراً إلى العمق والتمثيل.

٣- أحقية السابق إلى المعنى به إن قصر اللاحق في تناوله له:

ويتضح هذا الرأي من خلال المثال التالي، الذي يذكر فيه بيتين لأشجع السلمي، هما

قوله:

وَعَلَى عَدُوِّكَ يَا ابْنَ عَمِّ مُحَمَّدٍ رَصْدَانِ ضَوْءُ الصُّبْحِ وَالْإِظْلَامِ
فَإِذَا تَنَبَّهَ رُعْتُهُ وَإِذَا غَفَا سَلَّتْ عَلَيْهِ سُبُوفُكَ الْأَحْلَامِ

ثم يذكر أن المتنبي أخذ معنى هذه الأبيات في قوله:

يَرَى فِي النَّوْمِ رُمُحَكَ فِي كُلاهُ وَيَخْشَى أَنْ يَرَاهُ فِي السُّهَادِ^٢

إلا أنه يرى بين كلام المتنبي وكلام السلمي بوئاً بعيداً؛ فالمتنبي أراد بذكر السهاد اليقظة المطابقة للنوم، فأفسد المعنى، لأن السهاد انتفاء الكرى ليلاً، والمستيقظ في حاجته نهاراً لا يسمى ساهداً، وهذا لقلة معرفته بأصول اللغة.^٣

^١ العميدي، الإبانة، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٣.

^٢ انظر البيتين في: الصولي، أخبار الشعراء المحدثين، كتاب الأوراق، عني بنشره، ج. هيورث، دار المسيرة، بيروت، ط ٢، ١٩٧٩، ص ٧٦.

^٣ ديوان المتنبي بشرح العكبري، مصدر سابق، ج ١، ص ٣٦٤.

^٤ العميدي، الإبانة، مصدر سابق، ج ١، ص ٥١. ولكن هذا التبريزي (٥٠٢هـ) لم يتوقف عند هذا البيت أو يشر إلى خطأ لغوي فيه، مما قد يوحي بأنه يمكن أن يؤول على أنه يخشى أن يرى رجه في كليته في ساعات أرقه، أو سهاده حين يمتنع عليه النوم، وليس نهاراً في حال اليقظة. انظر: التبريزي، الموضع في شرح شعر أبي الطيب المتنبي، دراسة وتحقيق: خلف رشيد نعمان، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة، بغداد، ط ١، ٢٠٠٢، ج ٢، ص ٢١٢.

وواضح أن العميدي يحاول في تعليقه هذا من جهة أن ينسب التقصير في الأخذ للمتني، ليصبح بذلك صاحب المعنى أحق به منه، لسبقه إليه وفضله فيه. كما يحاول، من جهة أخرى، أن يلبس شيئا من انطباعاته غير النقدية للمتني في ثنايا تعليقه النقدي، فيذكر أن قلة معرفة المتني بأصول اللغة هي سبب الخطأ الذي وقع فيه.

ويوجد غير هذا المثال الكثير في كتاب (الإبانة)، وقد حشدها العميدي ليثبت سوء تصرف المتني في المعاني التي يأخذها من غيره، أو عدم إخفائه ما يسرقه بتغيير الوزن والقافية، ومع هذا فإنه ينفي أن يكون الهدف من تأليف الكتاب الإساءة إلى المتني، ويدعي أنه لا يسعى بتتبع سرقاته إلى انتقاصه أو التقليل من شأنه، وبيان عيوبه والسكوت عن محاسنه، إنما هدفه من كل هذا أن يبين زيف دعاوى القائلين بعصمته عن السرقة، وابتداعه لمعانيه.^١ ولكنه لم يقدم في كتابه مثالا واحدا يثبت به هذا الادعاء، في حين جمع ما لا يحصى من الشواهد التي يستدل بها على عكس ذلك.

٤- إقراره بوجود المعاني المتداولة:

ويتضح رأيُه هذا في ذكره بيتين لسابق البربري، هما قوله:

جنى السفه جنات فحل بمن	لم يحنها ما أحل الشيب باللمم
وللهالة عدوى يستضر بها	ذو العقل إن لم يجانب موضع التهم

ثم يذكر أن المتني أخذ معنهما في قوله:

وجرم حره سفهاء قوم	فحل بغير جانبيه العقاب ^٢
--------------------	-------------------------------------

ثم يعلق قائلا إن هذا كلام متداول، وله أصل في القرآن الكريم، وهو قول الله تعالى: {أتهلكنا بما فعل السفهاء منا}.^٣ وبذلك لا ينفي أن يتناول الشعراء معنى ما، وإن كان له أصل في غير الشعر، لأنه معنى متداول، وليس خاصا بأحد دون آخر.

^١ العميدي، الإبانة، مصدر سابق، ج ٤، ص ١٥٠.

^٢ في الديوان: فحل بغير حارمه العذاب. انظر: ديوان المتني بشرح العكبري، مصدر سابق، ج ١، ص ٨١.

^٣ العميدي، الإبانة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٦٩-٧٠. والآية في: سورة الأعراف، الآية ١٥٥.

– الملامح المشتركة بين آراء العميدي في قضية السرقات ونظرية "التناس":

يشترك العميدي في بعض آرائه العارضة مع الفكرة العامة لنظرية "التناس"، ومن هذه

الآراء:

- ١- حديثه عن جودة الأخذ.
- ٢- أحقية السابق إلى المعنى به إن قصرَ اللاحق.
- ٣- قوله بتداول المعاني.

وقد جاءت هذه الأفكار عارضة في حديث العميدي. وقد يرجع ذلك إلى ضحالة المقدمة النظرية التي صدرَ بها كتابه، وخلوها من العمق في الطرح النقدي.

ويلتقي حديثه عن (جودة الأخذ) مع نظرية "التناس" لأن أخذ الشاعر معنى ما من شاعر آخر، وتوظيفه توظيفاً جمالياً في نصه، يعمل على تداخل نصين أو أكثر في بعض، وحضور النصوص السابقة حضوراً فعالاً دينامياً في النص اللاحق، لأن العميدي ألحَّ على مبدأ (الجودة) حتى يكون الأخذ مقبولا، وهذا هو أهم ما تدعو إليه نظرية "التناس".

ويشير رأيه عن أحقية السابق إلى المعنى إن قصرَ اللاحق في تناوله إلى إدراكه لطبيعة العملية الإبداعية التي تقوم باتكاء المبدع على النصوص الموجودة سلفاً. ولكنه يؤكد على أهمية تجويد اللاحق في المعنى الذي يتناوله عن سابقه، حتى لا يكون موضع ذم. فإن لم يجود فإن الشاعر السابق يصبح أحقَّ بذلك المعنى منه.

كما يؤدي حديثه عن تداول المعاني إلى النتيجة ذاتها، إذ يلتقي مع نظرية "التناس" في قبوله بفكرة حضور معنى ما، قد يكون نصاً مستقلاً، في أعطاف نص آخر، وهذا يؤدي إلى استرجاع النصوص السابقة التي تتضمن المعنى ذاته، عند قراءة النص اللاحق.

والملاحظ أنه ذكر لأحد المعاني المتداولة أصلاً في القرآن الكريم، مما يشير إلى تفهمه لطبيعة تعاور المعاني بين النصوص المختلفة حتى في جنسها أو في طبيعتها.

ولعل هذه الأفكار، على محدوديتها وبساطتها، تمثل الجامع المشترك بين آراء العميدي في قضية السرقات الشعرية، وما يطرحه نقاد نظرية "التناس" عن تداخل النصوص وحضورها في بعض، مع سوء تطبيقه لآرائه النقدية على شعر المتنبي، وأسباب ذلك، إذ يرتبط بالدافع الرئيسي لتأليف الكتاب.

الخاتمة

تبحث هذه الدراسة في المصادر العربية القديمة عن ملامح لنظرية "التناص"، دون محاولة لتحميل التراث أكثر مما يحتمل، أو إقحام ما ليس موجوداً في التراث النقدي عليه، مع الحرص على تحري الدقة والموضوعية قدر الاستطاعة.

وقد كان من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- بيان أصل النظرية ونشأتها في النقد الغربي الحديث، وأنها نظرية غربية، لم تنكس في أطوار ظهورها ونشأتها على أساس عربي.

- بيان عدم معرفة النقد العربي القديم بنظرية "التناص"، بالمفهوم المتعارف عليه حالياً في النقد الغربي الحديث، ولكن يوجد بعض اهتمام بحضور نص في آخر، على نحو يمكن أن يشكل ملامح أولية لإدراك نقدي مبكر، لا واع، بأهمية الدور الذي يؤديه هذا الحضور، في سبيل دعم العملية الإبداعية. وقد ظهر هذا الإدراك عند المبدع على نحو أوضح منه عند الناقد، إلا أنه لم يكن كافياً لتشكيل نظرية متكاملة العناصر، سواء في صورة نظرية هيكلية، أو في صورة عملية تطبيقية.

- يعني "التناص" استدعاء نص لآخر، أو حضور نص في آخر حضوراً جمالياً، دون مزدوجتين غالباً، وبهذا، فإن كل ما يؤدي هذا المعنى في النقد العربي القديم يحمل آلية "التناص" وفكرته.

- يتفق النقاد العرب القدماء مع نقاد نظرية "التناص" في فكرة عامة هي أن الكلام يعاد، وأن اللاحق لا بد له أن يكرر كلام السابق، ولا مناص لأحد من ذلك، لأن الكلمات والمعاني جميعها قد استُعملت من قبل. ويكون الإبداع في كيفية إعادة استعمال المبدع اللاحق الكلام، مع التجديد فيه، حتى يُخَيَّل لسامعه أنه السابق إليه.

- يتفوق النقاد العرب القدماء على نقاد نظرية "التناص" في تأكيدهم لأهمية العامل التراكمي في إبداع النصوص، وذلك من خلال حثهم المبدع على الحفظ، والإكثار منه، وأيضاً على انتقاء النصوص الرفيعة لذلك.

- تتجاوز الملامح المشتركة بين نظرية "التناص" والنقد العربي القلم حدود قضية السرقات التي توقفت عندها أغلب الدراسات النقدية العربية الحديثة، رابطة بينها وبين نظرية "التناص"، وتتغلغل إلى مستويات أخرى، تحمل أبعاداً مختلفة: سكونية، أو استاتية، وحركية أو دينامية.

وقد كشفت هذه الدراسة عن وجود ملامح مشتركة، يمكن وصفها بأنها نظرية وجزئية، بين النقد العربي القلم والنقد الغربي الحديث، تتمثل في بعض المصطلحات ذات السمات المشتركة، والتي تعتمد اعتماداً كلياً على فكرة حضور نص في آخر، فظهر إدراك النقاد العرب القدماء للأثر الذي يحدثه تداخل النصوص، عن طريق الحضور الفعال، الذي يترك أثراً جمالياً على النص، كمصطلحات الاقتباس والتضمن والتلميح وغيرها، أو عن طريق الحضور السلبي الذي يستدعي نصاً، أو نصوصاً، دون أن يحدث أثراً جمالياً، كما في مصطلحات الإغارة والغصب والاهتمام وغيرها.

- لم تكن دلالة لفظة (السرقات) ثابتة في النقد العربي القلم، فقد كانت تُطلق على وجود نص في آخر، بلفظه، أو بمعناه، أو بكليهما، سواء أقصد المبدع ذلك أم لم يقصد. وعلى هذا، يمكن القول إن نقل المعاني بألفاظها، كما هي، يعدّ سرقة، أما الاستعانة بالمعاني دون نقلها نقلاً حرفياً فلا يعدّ سرقة عند النقاد العرب القدماء، بل كان يُنظر إليه على أنه أداة تجويد، يستخدمها المبدع الحاذق لرفع المستوى الفني لنصه.

- لا يمكن الحكم على علاقة قضية السرقات في النقد العربي القلم بنظرية "التناص" بإطلاق؛ إذ يجب التمييز بين نوعين من تناول النصوص السابقة، سواء بلفظها، أو بمعناها، أو بكليهما معاً. النوع الأول هو ما يُطلق عليه مصطلح (الانتحال)، وهذا يدخل في النقد الوثائقي، ويندرج ضمن (دراسات الأصول أو المصادر)، وهي حقل مختلف عن حقل "التناص". والنوع الثاني، وهو ما يُطلق عليه مصطلح (السرقات)، وهو نوعان أيضاً: السرقات

المحمودة، أو ما يسمى بحسن الأخذ، والسرقات المذمومة، أو ما يسمى بقبح الأخذ. وتشترك (السرقات) بنوعيتها مع الملامح العامة لنظرية "التناص"، ولكن المظهر الأقرب لها هو ما يسمى بالسرقات المحمودة، أو حسن الأخذ.

- يجب الفصل بين ما قدمته المصادر العربية القديمة من نصوص أدبية عن النصوص النقدية إلا بالقدر الذي تسعف فيه النصوص الأدبية في فهم النصوص النقدية. كما يجب فصل إسهام الأدب العربي القلم، الذي استطاع أن يقدم نصوصاً أدبية توحى بمعرفة المبدع العربي القلم، اللا واعية، بالأثر الجمالي الذي يحدثه حضور نص في آخر، عن الإسهام النقدي، وعدم الحكم على علاقة النقد العربي القلم بنظرية "التناص" من خلال معرفة الأدب العربي القلم بفني النقائض والمعارضات، كما يحدث في بعض الدراسات. أما الاستعانة بهذين الفنين للتعرف إلى آراء النقاد العرب القدماء فيهما فمن شأنه أن يُسهم في تحديد المساحة المشتركة بين النقد العربي القلم ونظرية "التناص".

وتجدر الإشارة إلى أن معرفة النقاد العرب القدماء بآراء نقدية تقترب من نظرية "التناص" لم تكن مصحوبة بتصريح منهم بتلك المعرفة، وذلك يدل على أنها كانت مجرد آراء متناثرة، لا واعية، لم تكتمل في صورة نظرية، حتى في الدراسات المعتدلة، شبه المتكاملة، لقضية السرقات، إذ ظلت، رغم التفات بعض النقاد للبعد الجمالي فيها، حبيسة النظرة السلبية التي تُلَمَح في اسم (السرقات).

ومع تقديري لكل النقاد العرب المحدثين، وللجهود التي قاموا بها في دراساتهم التي اهتمت بالبحث عن ملامح لنظرية "التناص" في النقد العربي القلم، إلا أن تلك الدراسات، كما أشرت في التمهيد، كانت جزئية غالباً. ولا يوجد فيما أطلعت عليه من الدراسات السابقة من تناول هذه القضية في مجملها، وقدم تصوراً شمولياً لها. وقد حرصت، في دراستي هذه، على توحى الشمولية، وتناول الموضوع من جميع جوانبه في النقد العربي القلم، بالاستعانة بكل المصادر التي تسعف في الوصول إلى هذه النتيجة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: مصادر الأدب والنقد:

١. الآمدي (٣٧١هـ)، الحسن بن بشر، المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، صححه وعلق عليه: ف. كرنكو، دار الجليل، بيروت، ط١، ١٩٩١.
٢. _____، الموازنة بين الطائيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العلمية، بيروت، د.ط، د.ت.
٣. ابن الأثير (٦٣٧هـ)، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن عبد الكريم، الجامع الكبير في صناعة المنظوم والمنثور، تحقيق: مصطفى جواد وحميل سعيد، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٥٦.
٤. _____، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، ١٩٩٥.
٥. _____، كفاية الطالب في أدب الشاعر والكاتب، تحقيق: النبوي عبد الواحد شعلان، الزهراء للإعلام العربي، ط١، ١٩٩٤.
٦. _____، الوشي المرقوم في حل المنظوم، تحقيق: حميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٩.
٧. ابن أبي الإصبع (٦٥٤هـ)، تحرير التعبير في صناعة الشعر والنثر وبين إعجاز القرآن، تحقيق: حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٦٣.
٨. الأصفهاني (٣٥٦هـ)، أبو الفرج، الأغاني، إعداد: مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٩٩٧.
٩. الأصمعي (٢١٦هـ)، عبد الملك بن قريب، فحولة الشعراء، تحقيق: ش. توري، تقديم: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط١، ١٩٧١.
١٠. الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، منشورات لجنة إحياء السنة، أسبوط، ط١، ١٩٧٩.

١١. الباخريزي (٤٦٧هـ)، علي بن الحسن بن علي بن أبي الطيب، دمية القصر وعُصرة أهل العصر، تحقيق ودراسة: محمد التونجي، دار الجليل، بيروت، د. ط، د. ت.
١٢. الباقلاني (٤٠٣هـ)، أبو بكر محمد بن الطيب، إعجاز القرآن، قدم له وشرحه وعلق عليه: الشيخ محمد شريف سكر، دار إحياء العلوم، بيروت، ط ٣، ١٩٩٤.
١٣. البديعي (١٠٧٣هـ)، يوسف، الصبح المنى عن حشية المتنبي، تحقيق: مصطفى السقا ومحمد شتا وعبد زبادة عبده، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٧٧.
١٤. ابن بسام النحوي (٥٤٢هـ)، سرقات المتنبي ومشكل معانيه، تحقيق: محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٧٠.
١٥. ابن بطال (٤٤٩هـ)، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، شرح صحيح البخاري (٢٥٦هـ)، شرح صحيح البخاري، ضبطه وعلق عليه: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ٢٠٠٠.
١٦. البغدادي (٥١٧هـ)، أبو طاهر محمد بن حيدر، قانون البلاغة في نقد النثر والشعر، تحقيق: محسن غياض عجيل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨١.
١٧. التبريزي (٥٠٢هـ)، أبو زكريا يحيى بن علي، الموضح في شرح شعر أبي الطيب المتنبي، دراسة وتحقيق: خلف رشيد نعمان، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة، بغداد، ط ١، ٢٠٠٢.
١٨. تعريف القدماء بأبي العلاء، جمعه وحققه: لجنة من وزارة المعارف العمومية، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٤.
١٩. أبو تمام الطائي (٢٣١هـ)، حبيب بن أوس بن الحارث، نقائض جرير والأخطل، عني بها وعلق على حواشيها: الأب أنطون صالحاني اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩٢٢. ودار المشرق، بيروت، ١٩٨٦.
٢٠. التوحيد (٤٠٠هـ)، أبو حيان، البصائر والذخائر، تحقيق: وداد القاضي، دار صلدر، بيروت، ط ١، ١٩٨٨.
٢١. الثعالي (٤٢٩هـ)، أبو منصور عبد الملك الثعالي النيسابوري، يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، شرح وتحقيق: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٣.
٢٢. الثعالي (٤٢٩هـ)، يتيمة الدهر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٣.

٣٧. —————، الرسالة الحاتمية فيما وافق المتنبي في شعره كلام أرسطو في الحكمة،
تقديم وتحرير: فؤاد إفرم البستاني، بيروت الكاثوليكية، د.ط، ١٩٣١.
٣٨. الحريري (٤٨٩هـ-)، القاسم بن علي بن محمد، مقامات الحريري، مكتبة هاشم.
٣٩. الحصري القيرواني (٤٥٣هـ-)، زهر الآداب وثمر الألباب، تحقيق: يوسف علي طويل،
دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧.
٤٠. الحلبي (٧٢٥هـ-)، شهاب الدين، حسن التوسل إلى صناعة الترسل، تحقيق: أكرم
عثمان يوسف، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، ١٩٨٠.
٤١. الحموي (٨٣٦هـ-)، ابن حجة الحموي، خزانة الأدب وغاية الأرب، تحقيق: عصام
شعيتو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٨٧.
٤٢. الحموي (٦٢٦هـ-)، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله شهاب الدين الرومي الحموي،
معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب
الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣.
٤٣. الحميدي (٤٨٨هـ-)، أبو محمد بن أبي نصر بن عبد الله الأزدي الأندلسي، جذوة
المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، تحقيق: روحية عبد الرحمن السويقي، دار الكتب العلمية،
بيروت، ط١، ١٩٩٧.
٤٤. الخطابي (٣٨٨هـ-)، بيان إعجاز القرآن، تحقيق: عبد الله الصديق، مطبعة دار التأليف،
مصر، ط١، ١٩٥٣.
٤٥. الخطيب القزويني (٧٣٩هـ-)، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر القزويني الشافعي،
الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني، بيروت،
١٩٧٥.
٤٦. —————، الإيضاح في علوم البلاغة، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة،
د.ط، د.ت.
٤٧. —————، تلخيص المفتاح في المعاني والبيان والبدیع، تحقيق: ياسين
الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، د.ت.
٤٨. ابن خلدون (٨٠٨هـ-)، عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، دار العودة، بيروت،
١٩٨٨.

٤٩. ابن خلكان (٦٨١هـ)، أبو العباس أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨.
٥٠. _____، وفيات الأعيان، تحقيق: يوسف علي طويل ومريم قاسم طويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨.
٥١. الرازي (٦٠٦هـ)، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين البكري، نهاية الإيجلز في دراية الإعجاز، تحقيق: بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٥.
٥٢. رسائل البلغاء، اعتنى بجمعها: محمد كرد علي، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط ٣، ١٩٤٦.
٥٣. ابن رشيقي (٤٥٦هـ)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجليل، بيروت، ط ٥، ١٩٨١.
٥٤. _____، قراضة الذهب في نقد أشعار العرب، تحقيق: منيف موسى، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط ١، ١٩٩١.
٥٥. الزجاجي (٣٤٠هـ)، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل الزجاجي، الأمالي، شرح: عبد السلام هارون، دار الجليل، بيروت، ط ٢، ١٩٨٧.
٥٦. ابن سنان الخفاجي (٤٦٦هـ)، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد، سر الفصاحة، تحقيق: عبد المتعال الصعيدي، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، ١٩٦٩.
٥٧. السيوطي (٩١١هـ)، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، شرح مقامات السيوطي، تحقيق: سمير الدروبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٩.
٥٨. ابن شرف القيرواني (٤٦٠هـ)، إعلام الكلام، عني بتصحيحه وضبط ألفاظه: عبد العزيز أمين الخانجي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٢٦.
٥٩. _____، مسائل الانتقاد، دراسة وشرح وتحقيق: النبوي عبد الواحد شعلان، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٨٢.
٦٠. الشريف المرتضى (٤٣٦هـ)، الشهاب في الشيب والشباب، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨٢.
٦١. _____، طيف الخيال، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، مراجعة: إبراهيم الأنباري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الجمهورية العربية المتحدة، ط ١، ١٩٦٢.

٦٢. الشنتريني (٥٤٢هـ)، ابن بسام الشنتريني، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٠.
٦٣. الصاحب بن عباد (٣٨٥هـ)، الكشف عن مساوئ المتنبي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٩٣٠.
٦٤. الصفدي (٧٦٤هـ)، صلاح الدين، نصرة الناصر على المثل السائر، تحقيق: محمد علي سلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٢.
٦٥. الصنعاني (من أعلام القرن السادس الهجري)، عباس بن علي ابن أبي عمرو، الرسالة العسجدية في المعاني المؤيدية، تحقيق: عبد المجيد الشرفي، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٧٦.
٦٦. الصولي (٣٣٥هـ)، أبو بكر الصولي، أخبار أبي تمام، تحقيق: خليل محمود عساكر ومحمد عبده عزام ونظير الإسلام الهندي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٧.
٦٧. _____، أخبار الشعراء المحدثين، كتاب الأوراق، عني بنشره، ج. هيورث، دار المسيرة، بيروت، ط٢، ١٩٧٩.
٦٨. ابن طباطبا (٣٢٢هـ)، محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم طباطبا الحسيني العلوي، عيار الشعر، تحقيق: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٢.
٦٩. العباسي (٩٦٣هـ)، عبد الرحيم، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت.
٧٠. ابن عبد ربه (٣٢٨هـ)، العقد الفريد، تحقيق: خليل شرف الدين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط٢، ١٩٩٠.
٧١. أبو عبيدة معمر بن المثنى (٢١٠هـ)، شرح نقائض جرير والفرزدق، برواية أبي عبد الله اليزيدي، عن أبي سعيد السكري، عن ابن حبيب، عن أبي عبيدة، تحقيق وتقديم: محمد حور ووليد خالص، منشورات المجمع الثقافي، أبوظبي، ط٢، ١٩٩٨.
٧٢. أبو عبيدة معمر بن المثنى (٢١٠هـ)، شرح نقائض جرير والفرزدق، شرحه وعلق عليه: محمد التونجي، دار الجليل، بيروت، ٢٠٠٢.
٧٣. العسكري (٣٨٢هـ)، أبو أحمد، المصون في الأدب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة - دار الرفاعي، الرياض، ط٢، ١٩٨٢.

٧٤. العسكري (٣٩٥هـ)، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران، الصناعتين: الكتابة والشعر، تحقيق: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٤.
٧٥. العلوي اليمني (٧٤٥هـ)، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم وحقائق الإعجاز، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢.
٧٦. العلوي (٦٥٦هـ)، المظفر بن الفضل، نضرة الإغريض في نصرة القريض، تحقيق: نهي عارف الحسن، بيروت، دار صادر، ١٩٩٥.
٧٧. العميدي (٤٣٣هـ)، أبو سعيد العميدي، الإبانة عن سرقات المتنبي لفظاً ومعنى، تحقيق: إبراهيم الدسوقي البساطي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦١.
٧٨. القالي (٣٥٦هـ)، أبو علي القالي، كتاب الأمالي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط ٣، ١٩٥٤.
٧٩. ابن قتيبة (٢٧٦هـ)، عبد الله بن مسلم، الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد شاكر، دار التراث العربي للطباعة، ١٩٧٧.
٨٠. _____، الشعر والشعراء، تحقيق: عمر الطباع، دار الأرقم، بيروت، ط ١، ١٩٩٧.
٨١. القرطاجني (٦٨٤هـ)، حازم بن محمد بن حسن القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الكتب الشرقية، تونس، ١٩٦٦.
٨٢. القلقشندي (٨٢١هـ)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع-دار الكتب العلمية، بيروت.
٨٣. المبرد (٢٨٥هـ)، أبو العباس محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، د. ط، د. ت.
٨٤. المرزباني (٣٨٤هـ)، أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى، الموشح: مآخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر، تحقيق: علي محمد الجاوي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٥.
٨٥. _____، معجم الشعراء، صححه وعلق عليه: ف. كرنكو، دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٩٩١.

٨٦. المرزوقي (٤٢١هـ)، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، تحقيق: أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجليل، بيروت، ط١، ١٩٩١.
٨٧. ابن المزرع (٣٠٤هـ)، يموت بن المزرع، الأمالي، ضمن كتاب نواذر الرسائل: الفوائد والأخبار، لابن دريد، أبي بكر محمد بن الحسن الأزدي (٣٢١هـ)، تحقيق: إبراهيم صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٦.
٨٨. مسلم (٢٦١هـ)، أبو الحسن مسلم بن حجاج، صحيح مسلم، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٩٩٥.
٨٩. ابن المعتز (٢٩٦هـ)، أبو العباس عبد الله بن المعتز، طبقات الشعراء، شرح: صلاح الدين الهواري، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ٢٠٠٢.
٩٠. المفضل الضبي (١٦٨هـ)، ابن محمد بن يعلى، المفضليات، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، بيروت-لبنان، ط٦، د.ت.
٩١. المقرئ التلمساني (١٠٤١هـ)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٨.
٩٢. ابن المقفع (١٤١هـ)، عبد الله بن المقفع، الأدب الكبير والأدب الصغير: (النص مأخوذ من الأدب الصغير)، دار الجليل، بيروت.
٩٣. ابن منظور المصري (٧١١هـ)، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفرقي المصري، أخبار أبي نواس، تحقيق: محمد عبد الرسول إبراهيم، دار البستاني للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٠.
٩٤. _____، لسان العرب، مؤسسة التاريخ العربي، مكتب تحقيق التراث، بيروت، ط٣، ١٩٩٣.
٩٥. ابن منقذ (٥٨٤هـ)، أسامة بن منقذ، البديع في نقد الشعر، تحقيق: أحمد أحمد بدوي وحامد عبد المجيد، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الإقليم الجنوبي، ١٩٦٠.
٩٦. ابن النديم (٣٨٥هـ)، الفهرست، تحقيق: الشيخ إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٩٩٧.
٩٧. الهاشمي، السيد أحمد، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، تحقيق: محمد التونجي، بيروت، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٩.

٩٨. ابن هشام (٢١٣هـ)، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، السيرة النبوية المعروفة بسيرة ابن هشام، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٩٩٨.
٩٩. ابن وكيع (٣٩٣هـ)، أبو محمد الحسن بن علي التنيسي المصري، المنصف للسارق والمسروق منه في إظهار سرقات أبي الطيب المتنبي، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٢.
١٠٠. ابن وهب الكاتب (من أعلام القرن الرابع الهجري)، البرهان في وجوه البيان، تحقيق: أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، بغداد، ط١، ١٩٦٧.
١٠١. ابن يموت (٣٣٤هـ)، مهلهل بن يموت، سرقات أبي نواس، تحقيق: محمد هدارة، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط، ١٩٥٧.

ثانياً: الدواوين الشعرية:

١٠٢. الأحوص، شعر الأحوص الأنصاري، جمعه وحققه: عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧.
١٠٣. الأخطل، شعر الأخطل أبي مالك غياث بن غوث التغلبي، صناعة السكري، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الفكر، سوريا- دار الفكر المعاصر، بيروت، ط٤، ١٩٩٦.
١٠٤. الأسود بن يعفر، ديوان الأسود بن يعفر، صناعة: نوري حمودي القيسي، وزارة الإعلام والثقافة، سلسلة كتب التراث (١٥)، ١٩٧٠.
١٠٥. الأعشى، شرح ديوان الأعشى، قام بشرحه: إبراهيم جزيني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٦٨.
١٠٦. الأفوه الأودي، ديوان الأفوه الأودي، شرح وتحقيق: محمد التونجي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨.
١٠٧. امرؤ القيس، شرح ديوان امرؤ القيس، تأليف: حسن السندوبي، المكتبة الثقافية، بيروت، ط٧، ١٩٨٢.
١٠٨. أمية بن أبي الصلت، ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه وحققه وشرحه: سجع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨.

١٠٩. أوس بن حجر، ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٩٦٧.
١١٠. البحري، ديوان البحري، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، دار المعسارف، القاهرة، ١٩٦٣.
١١١. بديع الزمان الهمذاني، ديوان العلامة فخر همذان، بديع الزمان أبي الفضل الهمذاني، مطبعة الموسوعات، مصر، ١٩٠٣.
١١٢. بشار بن برد، ديوان شعر بشار بن برد، وضعه: السيد محمد بدر الدين العلوي، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٣.
١١٣. أبو تمام الطائي، ديوان أبي تمام، شرح وتعليق: شاهين عطية، مكتبة الطلاب وشركة الكتاب اللبناني، بيروت، ط ١، ١٩٦٨.
١١٤. جرير، شرح ديوان جرير، قدم له وشرحه: محمد إسماعيل الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط ١، د. ت.
١١٥. جميل بثينة، شرح ديوان جميل بثينة، إبراهيم جزيني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٦٨.
١١٦. حاتم الطائي، ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره، صنعة: يحيى بن مدرك الطائي وهشام بن محمد الكلبي، دراسة وتحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٠.
١١٧. الحارث بن حلزة، ديوانا الحارث بن حلزة وعمرو بن كلثوم، شرح: مجيد طراد، دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٩٩٨.
١١٨. حسان بن ثابت، شرح ديوان حسان بن ثابت، وضعه: عبد الرحمن البرقوقي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، د. ط، د. ت.
١١٩. الحسين بن حسن الواساني الدمشقي (٣٩٤هـ)، قصيدة رقيقة المباني، ١٨٨٤.
١٢٠. الخطيئة، ديوان الخطيئة، برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٨٧.
١٢١. حميد بن ثور، ديوان حميد بن ثور الهلالي، إشراف: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٥.

١٢٢. الخليع، أشعار الخليع، الحسين بن الضحاك، جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٠.
١٢٣. دعبل بن علي الخزاعي، شعر دعبل بن علي الخزاعي، صنعة: عبد الكريم الأشر، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط ٢، ١٩٨٣.
١٢٤. ديك الجن، ديوان ديك الجن، حققه: أحمد مطلوب وعبد الجبوري، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٤.
١٢٥. ذو الرمة، ديوان ذي الرمة بشرح الإمام أبي نصر الباهلي صاحب الأصمعي، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط ١، ١٩٨٢.
١٢٦. الراعي النميري، ديوان الراعي النميري، شرح: واضح الصمد، دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٩٩٥.
١٢٧. ابن الرومي، ديوان ابن الرومي، شرح وتحقيق: عبد الأمير علي مهنا، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٩١.
١٢٨. الزبرقان بن بدر، شعر الزبرقان بن بدر وعمرو بن الأهتم، دراسة وتحقيق: سعود محمد عبد الجابر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤.
١٢٩. شفيق البيطار، ديوان شعراء بني كليب بن وبرة: أخبارهم وأشعارهم في الجاهلية والإسلام، صنعة: شفيق البيطار، دار صادر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢.
١٣٠. أبو الشيص الخزاعي، ديوان أبي الشيص الخزاعي وأخباره، صنعة: عبد الله الجبوري، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٨٤.
١٣١. الشماخ بن ضرار، ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨.
١٣٢. الصاحب بن عباد، ديوان الصاحب بن عباد، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، مكتبة النهضة، بغداد، ط ١، ١٩٦٥.
١٣٣. صريع الغواني، شرح ديوان صريع الغواني، تحقيق: سامي الدهان، دار المعارف، القاهرة، ط ٣، د.ت.
١٣٤. طرفة بن العبد، ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم الشتمري، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٥.

١٣٥. الطرماح، ديوان الطرماح، حققه: عزة حسن، وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القلم، دمشق، ١٩٦٨.
١٣٦. طفيل الغنوي، ديوان طفيل الغنوي: تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الكتاب الجديد، ط١، ١٩٦٨.
١٣٧. عامر بن الطفيل، ديوان عامر بن الطفيل، تحقيق: هدى جنهويتشي، دار البشير- مؤسسة الرسالة، عمان، ط١، ١٩٩٧.
١٣٨. عامر بن الطفيل، ديوان عامر بن الطفيل، رواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري عن ثعلب، دار صادر بيروت، ١٩٧٩.
١٣٩. العباس بن الأحنف، ديوان العباس بن الأحنف، شرح وتحقيق: عاتكة الخزرجي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٤.
١٤٠. عبد الصمد بن المعذل، ديوان عبد الصمد بن المعذل، حققه وقدم له: زهير غازي زاهد، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨.
١٤١. عبد الله بن المعتز، ديوان ابن المعتز، شرح: يوسف شكري فرحات، دار الجليل، بيروت، ط١، ١٩٩٥.
١٤٢. عبيد بن الأبرص، شرح ديوان عبيد بن الأبرص، شرح: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت.
١٤٣. أبو العتاهية، ديوان أبي العتاهية، شرح: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، ١٩٨٠.
١٤٤. عدي بن الرقاع، ديوان شعر عدي بن الرقاع العاملي، عن أبي العباس ثعلب، تحقيق: نوري حمود القيسي وحاتم صالح الضامن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧.
١٤٥. عدي بن زيد، ديوان عدي بن زيد العبادي، حققه وجمعه: محمد جبار المعيد، شركة دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، ١٩٦٥.
١٤٦. العكوك، شعر علي بن جبلة المعروف بالعكوك، تحقيق: أحمد نصيف الجنابي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٩٧١.
١٤٧. علقمة بن العبد، ديوان علقمة بن عبدة، شرحه: سعيد نسيب مكارم، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٦.
١٤٨. علقمة بن العبد، شرح ديوان علقمة، طرفة، وعنترة، تحقيق وشرح: نخبة من الأدباء، دار الفكر للجميع، ١٩٦٨.

١٤٩. علي بن الجهم، ديوان علي بن الجهم، عني بتحقيقه: خليل مردم بك، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٩٨٠.
١٥٠. عمر بن أبي ربيعة، شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٢، ١٩٨٣.
١٥١. عنترة بن شداد، شرح ديوان عنترة بن شداد، تحقيق وشرح: عبد المنعم عبد الرؤوف شلي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، د.ط، د.ت.
١٥٢. غوستاف فون غربناوم، شعراء عباسيون: مطيع بن إلياس، سلم الخاسر، أبو الشمقمق: دراسات ونصوص شعرية، ترجمة وتحقيق: محمد يوسف نجم، مراجعة: إحسان عبلس، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٥٢.
١٥٣. الفرزدق، ديوان الفرزدق، شرح: علي مهدي زيتون، دار الجليل، بيروت، ١٩٩٧.
١٥٤. الفرزدق، ديوان الفرزدق، شرح: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، ١٩٦٠.
١٥٥. القطامي، ديوان القطامي، تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٦٠.
١٥٦. قيس بن الخطيم، ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق: ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٦٧.
١٥٧. كثير عزة، ديوان كثير عزة، شرح: قدرى مايو، دار الجليل، بيروت، ط١، ١٩٩٥.
١٥٨. كعب بن زهير، ديوان كعب بن زهير، صنعة أبي سعيد السكري، قدمه ووضع هوامشه وفهارسه: حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٤.
١٥٩. الكميت، ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠.
١٦٠. لبيد بن ربيعة، شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، حققه وقدم له: إحسان عباس، سلسلة التراث العربي، الكويت، ١٩٦٢.
١٦١. المتنبي، ديوان المتنبي بشرح العكبري المسمى بالتيبان في شرح الديوان، ضبطه وصححه ووضع فهارسه: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأخيرة، ١٩٧١.
١٦٢. مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه: وليم بن الورد البروسي، ١٩٠٣.

١٦٣. المعري، ديوان سقط الزند لأبي العلاء المعري، شرح: عمر فاروق الطباع، دار الأرقم، بيروت، ط١، ١٩٩٨.
١٦٤. معن بن أوس، ديوان معن بن أوس المزني، تحقيق: نوري حمودي القيسي وحاتم الضامن، مطبعة دار الجاحظ، بغداد، ط١، ١٩٧٧.
١٦٥. منصور النمري، شعر منصور النمري، جمع وتحقيق: الطيب العشاش، دار المعارف، دمشق، ١٩٨١.
١٦٦. مهلهل بن ربيعة، ديوان مهلهل بن ربيعة، شرح: طلال حرب، الدار العالمية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٣.
١٦٧. ابن ميادة، شعر ابن ميادة، الرماح بن أبرد المري، جمع وتحقيق: محمد نايف الدليمي، مطبعة الجمهورية، الموصل، ١٩٧٠.
١٦٨. ابن ميادة، شعر ابن ميادة، جمعه وحققه: حنا جميل مراد، مراجعة: قدري الحكيم، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٢.
١٦٩. النابغة الجعدي، ديوان النابغة الجعدي، جمعه وحققه وشرحه: واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨.
١٧٠. النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، د. ت، د. ط.
١٧١. النابغة الذبياني، ديوان النابغة، تحقيق: علي فاعور، دار الفكر العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٣.
١٧٢. أبو نواس، ديوان أبي نواس الحسن بن هانئ الحكمي، تحقيق: إيفالد فاغندر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، سلسلة الذخائر (٦٤)، ١٩٨٦.
١٧٣. أبو نواس، ديوان أبي نواس الحسن بن هانئ الحكمي، تحقيق: غريغور شولر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، سلسلة الذخائر (٦٢)، ١٩٨٦.
١٧٤. ابن هانئ الأندلسي، ديوان ابن هانئ الأندلسي، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤.
١٧٥. وضاح اليمن، أبو الفرج الأصبهاني، قيس بن ذريح ووضاح اليمن: قطوف الأغاني، وقف على شرحه وتحقيقه: كرم البستاني، مكتبة صادر، بيروت، ١٩٥٠.

ثالثاً: المراجع العربية:

١٧٦. إبراهيم، طه أحمد، تاريخ النقد الأدبي عند العرب من العصر الجاهلي إلى القرن الرابع الهجري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٥.
١٧٧. الأحمد، نهلة فيصل، التفاعل النصي: التناسية، النظرية والمنهج، كتاب الرياض، مؤسسة اليمامة الصحفية، ع ١٠٤، يوليو ٢٠٠٢.
١٧٨. أوكان، عمر، لذة النص أو مغامرة الكتابة لدى بارت، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، د.ط، د.ت.
١٧٩. البازعي، سعد، الرويلي، ميجان، دليل الناقد الأدبي، المركز الثقافي العربي، بيروت/ الدار البيضاء، ط ٢، ٢٠٠٠.
١٨٠. بدوي، أحمد أحمد، عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، ط ١، ١٩٦٤.
١٨١. البقاعي، محمد خير، أزمة المصطلح في النقد الروائي العربي، بحث مقدم إلى مؤتمر النقد الأدبي الخامس، ١٤-١٦/٦/١٩٩٤، جامعة اليرموك، إربد.
١٨٢. ثامر، فاضل، اللغة الثانية: في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث، المركز الثقافي العربي، بيروت- الدار البيضاء، ط ١، ١٩٩٤.
١٨٣. الجزار، محمد فكري، العنوان وسيميوطيقا الاتصال الأدبي، سلسلة دراسات أدبية، ١٩٩٨.
١٨٤. حافظ، صبري، أفق الخطاب النقدي، دار شرقيات للنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، ١٩٩٦.
١٨٥. حسين، محمد بن سعد، المعارضات في الشعر العربي، النادي الأدبي، الرياض، ١٩٨٠.
١٨٦. الحديدي، عبد اللطيف محمد السيد، السرقات الشعرية بين الآمدي والجرجاني في ضوء النقد الأدبي القديم والحديث، المنصورة، جامعة الأزهر، ط ١، ١٩٩٥.
١٨٧. الحر، عبد المجيد، جرير شاعر الجزالة والرقعة والعذوبة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٢.
١٨٨. خالص، وليد محمود، الشعراء النقاد (١) الفرزدق، مكتبة الفلاح، الكويت، ط ١، ١٩٨٦.

١٨٩. الربيع، محمد بن عبد الرحمن، ابن طباطبا الناقد، النادي الأدبي، الرياض، كتاب الشهر (٤)، ١٩٧٩.

١٩٠. رشيد، أمينة، السيميوطيقا في الوعي المعرفي المعاصر، ضمن كتاب: أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة: مدخل إلى السيميوطيقا: مقالات مترجمة ودراسات، إشراف: سيزا قاسم ونصر حامد أبو زيد، دار الياس المصرية، القاهرة، د.ط، د.ت.

١٩١. السامرائي، علي عبد الرزاق، السرقات الأدبية في شعر المتنبي، مطبعة المعارف، بغداد، د.ط، د.ت.

١٩٢. السرعيني، محمد، محاضرات في السيميولوجيا، دار الثقافة، الدار البيضاء، سلسلة الدراسات النقدية، ط١، ١٩٨٧.

١٩٣. السعدني، مصطفى، المدخل اللغوي في نقد الشعر: قراءة بنيوية، منشأة المعارف، الإسكندرية، د.ط، د.ت.

١٩٤. السماعيل، عبد الرحمن، المعارضات الشعرية: دراسة تاريخية نقدية، النادي الأدبي الثقافي، جدة، ط١، ١٩٩٤.

١٩٥. السمرة، محمود، القاضي الجرجاني: الأديب الناقد، المكتب التجاري، بيروت، د.ط، ١٩٧٩.

١٩٦. السيد، علاء الدين رمضان، ظواهر فنية في لغة الشعر العربي الحديث، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٦.

١٩٧. سلوم، داود، النقد العربي القديم بين الاستقراء والتأليف، مكتبة الأندلس، بغداد، ط٢، ١٩٧٠.

١٩٨. ———، مقالات في تأريخ النقد العربي، بغداد، ١٩٨٠.

١٩٩. الشايب، أحمد، في أصول النقد الأدبي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط٥، ١٩٥٥.

٢٠٠. ———، تاريخ النقائض في الشعر العربي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د.ط، ١٩٤٦.

٢٠١. الصاوي، أحمد عبد الحفي، النقد التحليلي عند عبد القاهر الجرجاني: دراسة مقارنة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٧٩.

٢٠٢. ضيف، شوقي، الفن ومذاهبه في الشعر العربي، دار المعارف، مصر، ط٤، د.ت.

٢٠٣. طبانة، بدوي، السرقات الأدبية: دراسة في ابتكار الأعمال وتقليدها، مكتبة نهضة مصر، الفحالة، د.ت، د. ط.
٢٠٤. العاكوب، عيسى علي، التفكير النقدي عند العرب، دار الفكر، دمشق-دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٩٩٧.
٢٠٥. عباس، إحسان، تاريخ النقد الأدبي عند العرب، دار الثقافة، بيروت، ط٤، ١٩٨٣.
٢٠٦. عبد المطلب، محمد، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الشركة المصرية العالمية للنشر-لونجمان، مصر، ط١، ١٩٩٥.
٢٠٧. عتيق، عبد العزيز، علم العروض والقافية، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط، د.ت.
٢٠٨. عرفة، عبد العزيز عبد المعطي، تربية الذوق البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط١، ١٩٨٣.
٢٠٩. عزام، محمد، النص الغائب: تحليلات التناص في الشعر العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠١.
٢١٠. علوش، سعيد، معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٥.
٢١١. علي، أحمد يوسف، مصطلح النص في النقد الأدبي، بحث مقدم لمؤتمر النقد الأدبي الخامس، جامعة اليرموك، إربد، ١٤-١٦ حزيران، ١٩٩٤.
٢١٢. عناني، محمد، المصطلحات الأدبية الحديثة (دراسة ومعجم إنجليزي-عربي)، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر-لونجمان، ط١، ١٩٩٦.
٢١٣. عياد، شكري، دائرة الإبداع، دار الياس العصرية، القاهرة، د.ط، د.ت.
٢١٤. عياشي، منذر، مقدمة كتاب: ظاهرة التعالق النصي في الشعر السعودي الحديث لعلوي الهاشمي، كتاب الرياض، ع٥٢-٥٣، إبريل/مايو ١٩٩٨، مؤسسة اليمامة الصحفية.
٢١٥. الغدامي، عبد الله، الخطيئة والتكفير، دار البلاد، جدة، ط١، ١٩٨٥.
٢١٦. _____، القصيدة والنص المضاد، المركز الثقافي العربي، بيروت-الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٤.
٢١٧. الفحام، شاكر، الفرزدق، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٧٧.
٢١٨. قاسم، سيزا، القارئ والنص: العلامة والدلالة، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ٢٠٠٢.

٢١٩. الكبيسي، عمران، التناص معرفة أصولية وأسلوبية إجرائية، مبحث مقدم لمؤتمر النقد الأدبي الخامس، جامعة اليرموك، إربد، ١٤-١٦ حزيران، ١٩٩٤.
٢٢٠. كيوان، عبد العاطي، التناص القرآني في شعر أمل دنقل، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٨.
٢٢١. لاشين، كمال عبد الباقي، الابتداء والاتباع: دراسة في النقد العربي القديم، مطبعة الحسين الإسلامية، مصر، ط ١.
٢٢٢. المحتسب، عبد المجيد، نقائض جرير والأخطل، مكتبة المحتسب، عمان، ١٩٧٢.
٢٢٣. مخلوف، عبد الرؤوف، ابن رشيق القيرواني، سلسلة نوابع الفكر العربي (٣٢)، دار المعارف، مصر، ١٩٦٤.
٢٢٤. ———، ابن رشيق ونقد الشعر: دراسة نقية تحليلية مقارنة، وكالة المطبوعات، الكويت، ط ١، ١٩٧٣.
٢٢٥. ———، ابن رشيق الناقد الشاعر، سلسلة أعلام الكلام (٤٥)، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر، ١٩٦٥.
٢٢٦. المرصفي، حسين، الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية، حققه وقدم له: عبد العزيز الدسوقي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١.
٢٢٧. مطلوب، أحمد، عبد القاهر الجرجاني: بلاغته ونقده، وكالة المطبوعات، الكويت، ط ١، ١٩٧٣.
٢٢٨. ———، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٦.
٢٢٩. ———، معجم النقد العربي القديم، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط ١، ١٩٨٩.
٢٣٠. مفتاح، محمد، تحليل الخطاب الشعري، استراتيجية التناص، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- بيروت، ط ٢، ١٩٨٦.
٢٣١. مندور، محمد، النقد المنهجي عند العرب، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، د. ط، د. ت.
٢٣٢. موسى، محمد خير شيخ، فصول في النقد العربي وقضاياها، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط ١، ١٩٨٤.

٢٣٣. أبو موسى، محمد محمد، مدخل إلى كتابي عبد القاهر الجرجاني، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩٨.
٢٣٤. نوفل، محمد قاسم، تاريخ المعارضات في الشعر العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٣.
٢٣٥. هذارة، محمد مصطفى، مشكلة السرقات في النقد العربي القديم: دراسة تحليلية مقارنة، بيروت، المكتب الإسلامي، ط ٣، ١٩٨١.
٢٣٦. هلال، محمد غنيمي، الأدب المقارن، دار العودة والثقافة، بيروت، د.ت.
٢٣٧. ———، النقد الأدبي الحديث، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٧.
٢٣٨. وهبة، مجدي، معجم مصطلحات الأدب، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٤.
٢٣٩. ياغي، عبد الرحمن، حياة القيروان وموقف ابن رشيق منها، المكتبة المغربية (١)، دار الثقافة، بيروت، ط ١، ١٩٦١.
٢٤٠. يقطين، سعيد، الرواية والتراث السردية: من أجل وعي جديد بالتراث، المركز الثقافي العربي، بيروت-الدار البيضاء، ط ١، ١٩٩٢.

رابعاً: الكتب المترجمة:

٢٤١. أنجينو، مارك، في أصول الخطاب النقدي الجديد، ترجمة: أحمد المديني، دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية)، بغداد، ط ١، ١٩٨٧.
٢٤٢. إيجلتون، تيري، مقدمة في نظرية الأدب، ترجمة: أحمد حسان، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، سلسلة كتابات نقدية، سبتمبر ١٩٩١.
٢٤٣. إيكو، أمبرتو، (القارئ النموذجي)، ترجمة: أحمد بو حسن، ضمن كتاب طرائق تحليل السرد الأدبي، الدار البيضاء، ١٩٩٢.
٢٤٤. باختين، ميخائيل، الخطاب الروائي، ترجمة: محمد برادة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦.
٢٤٥. ———، الماركسية وفلسفة اللغة، ترجمة: محمد البكري ويمني العيد، دار توبقال، الدار البيضاء، ط ١، ١٩٨٦.

٢٤٦. ———، قضايا الفن الإبداعي عند دوستوفسكي، ترجمة: جميل نصيف التكريتي، مراجعة: حياة شرارة، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٨٦.
٢٤٧. بارت، رولان، الدرجة الصفر للكتابة، ترجمة: محمد براده، الشركة المغربية للنashرين المتحددين، الرباط، ط٣، ١٩٨٥.
٢٤٨. ———، درس السيميولوجيا، ترجمة: عبد السلام بنعبد العالي، دار توبقال، الدار البيضاء، ط٢، ١٩٨٦.
٢٤٩. ———، لذة النص، ترجمة: محمد خير البقاعي، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨.
٢٥٠. ———، نقد وحقيقة، ترجمة: منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، ط١، ١٩٩٤.
٢٥١. بيرس، تشارلز ساندرس، تصنيف العلامات، ترجمة: فريال جبوري غسزول، ضمن كتاب: أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة: مدخل إلى السيميوطيقا: مقالات مترجمة ودراسات، إشراف: سيزا قاسم ونصر حامد أبو زيد، دار الياس المصرية، القاهرة، د.ط، د.ت.
٢٥٢. تاديه، جان إيف، النقد الأدبي في القرن العشرين، ترجمة: قاسم المقداد، منشورات وزارة الثقافة - المعهد العالي للفنون المسرحية، دمشق، ١٩٩٣.
٢٥٣. تودوروف، تزفيتان، الشعرية، ترجمة: شكري المبخوت ورجاء بن سلامة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط١، ١٩٨٧.
٢٥٤. ———، ميخائيل باختين: المبدأ الحوارية، ترجمة: فخري صالح، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت-عمان، ط٢، ١٩٩٦.
٢٥٥. ———، نقد النقد: رواية تعلم، ترجمة: سامي سويدان، ترجمة: سامي سويدان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط٢، ١٩٨٦.
٢٥٦. توسان، برنار، ما هي السيميولوجيا؟، ترجمة: محمد نظيف، أفريقيا الشرق، المغرب، ط٢، ٢٠٠٠.
٢٥٧. جينيت، جيرار، مدخل لجامع النص، ترجمة: عبد الرحمان أيوب، دار توبقال، الدار البيضاء، ط٢، ١٩٨٦.

٢٥٨. دي سوسير، فرديناند، دروس في الألسنية العامة، ترجمة: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٥.
٢٥٩. سلدن، رامن، النظرية الأدبية المعاصرة، ترجمة: جابر عصفور، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨.
٢٦٠. شولز، روبرت، البنيوية في الأدب، ترجمة: حنا عبود، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٨٤.
٢٦١. ———، السيميائ والتأويل، ترجمة: سعيد الغانمي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٤.
٢٦٢. فالانسي، جيزيل، النقد النصي، الفصل الخامس من كتاب: مدخل إلى مناهج النقد الأدبي (مجموعة من المقالات المترجمة)، تأليف مجموعة من الكتاب، ترجمة: رضوان ظاظا، مراجعة: المنصف الشنوفي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مايو ١٩٩٧.
٢٦٣. كابانيس، جان لوي، النقد الأدبي والعلوم الإنسانية، ترجمة: فهد عكام، دار الفكر، سوريا، ط١، ١٩٨٢.
٢٦٤. كرزويل، إديث، عصر البنيوية، ترجمة: جابر عصفور، الكويت، ١٩٨٥.
٢٦٥. كريستيفا، جوليا، علم النص، ترجمة: فريد الزاهي، دار توبقال، الدار البيضاء، ط٢، ١٩٩٧.
٢٦٦. لانسون ومايه، منهج البحث في اللغة والأدب، ترجمة: محمد مندور، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٤٦.
٢٦٧. يونغ، كارل غوستاف، البنية النفسية عند الإنسان، ترجمة: نهاد خياطة، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، ط١، ١٩٩٧.

خامسا: الدوريات:

٢٦٨. أدبوان، محمد، مشكلة التناس في النقد الأدبي المعاصر، الأقلام، ع٤-٥-٦، نيسان/حزيران ١٩٩٥.
٢٦٩. اصطيف، عبد النبي، التناس، راية مؤتة، ع٢، ١٩٩٣.

٢٧٠. باختين، ميخائيل، مسألة النص، ترجمة: محمد علي مقلد، الفكر العربي المعاصر، ع ٣٦، ١٩٨٥.
٢٧١. بارت، رولان، من الأثر الأدبي إلى النص، ترجمة: عبد السلام بنعبد العالي، الفكر العربي المعاصر، ع ٣٨، آذار ١٩٨٦.
٢٧٢. —، من العمل الأدبي إلى النص، ترجمة: محمد خير البقاعي، ضمن كتاب آفاق التناسية: المفهوم والمنظور، ١٩٩٨.
٢٧٣. —، نظرية النص، ترجمة: منجي الشملي وعبد الله صولة ومحمد القاضي، حوليات الجامعة التونسية، ع ٢٧، ١٩٨٨.
٢٧٤. البحري، محمد، حدود النص في النقائض، الفكر العربي المعاصر، بيروت، ع ٩٦-٩٧، ١٩٩٢.
٢٧٥. بربري، محمد، الملكة الشعرية والتفاعل النصي: دراسة تطبيقية على شعر الهذليين، فصول، مج ٨، ع ٣٤ و ٤٠، ديسمبر ١٩٨٩.
٢٧٦. بو عيطة، سعيد، النص الأدبي والمصطلح الدلالي، البحرين الثقافية، ع ٢٧، يناير ٢٠٠١.
٢٧٧. البياقي، عادل جاسم، أبنية التنصيص الظاهرة والخفية في الشعر قبل الإسلام، مجلة آداب المستنصرية، ع ٢٠-٢١، ١٩٩١.
٢٧٨. ترّو، عبد الوهاب، تفسير وتطبيق مفهوم التناص في الخطاب النقدي المعاصر، الفكر العربي المعاصر، ع ٦٠-٦١، ١٩٨٩.
٢٧٩. الجارم، علي، المعارضات في الشعر العربي (في العصر الأموي)، الكتاب، سنة ١، ج ١١، مج ٢، يوليو ١٩٤٦.
٢٨٠. —، المعارضات في الشعر العربي (في العصر الجاهلي)، الكتاب، سنة ١، ج ٩، مج ٢، يوليو ١٩٤٦.
٢٨١. —، المعارضات في الشعر العربي (في العصر العباسي)، الكتاب، سنة ١، ج ١٢، مج ٢، يوليو ١٩٤٦.
٢٨٢. جينيت، جيار، من التناص إلى الأطراس، ترجمة: المختار حسني، علامات، النادي الأدبي الثقافي، جدة، ج ٥، م ٥، سبتمبر ١٩٩٧.
٢٨٣. حافظ، صبري، التناص وإشارات العمل الأدبي، مجلة ألف، ع ٤٤، ١٩٨٤. (عدد خاص عن التناص)

٢٨٤. حلاوي، ناصر، مفهوم السرقة الشعرية وتطوره في الخطاب النقدي والبلاغي عند العرب، المورد، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٩٨، ع ١، مج ٢٦.
٢٨٥. داغر، شربل، التناسل سبيلا إلى دراسة النص الشعري وغيره، فصول، مج ١٦، ع ١، صيف ١٩٩٧.
٢٨٦. دويلازي، ب. م.، نظرية التناسل، ترجمة: المختار حسني، فكر ونقد، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ع ٢٨، إبريل ٢٠٠٠.
٢٨٧. رجفسكايا، ناتاليا، التزعات الشكلية الجديدة في النقد الأدبي الفرنسي المعاصر، ترجمة: جليل كمال الدين، الأقلام، ع ١١-١٢، تشرين الثاني/ كانون الأول ١٩٩٣.
٢٨٨. رشيد، أمينة، السيميوطيقا: مفاهيم وأبعاد، فصول، مج ١، ع ٣، إبريل ١٩٨١.
٢٨٩. روتير، إيف، انفتاح النص: الواقعية وتفاعل النصوص، ترجمة: علي نجيب إبراهيم، البحرين الثقافية، ع ٢٤، إبريل ٢٠٠٠.
٢٩٠. الزنكري، حمادي، المتلقي عند النقاد القدامى (السلطة المحبوسة)، المجلة العربية للثقافة، تونس، السنة ١٤، ع ٢٨، مارس ١٩٩٥.
٢٩١. الزهراني، صالح بن سعيد، إشكالية الاحتذاء في المعنى الشعري عند عبد القاهر الجرجاني، مجلة جامعة أم القرى، السنة ١٠، ع ٥٤، ١٤١٧.
٢٩٢. سرحان، سمير، مفهوم التأثير في الأدب المقارن، فصول، مج ٣، ع ٣، إبريل-يونيو ١٩٨٣.
٢٩٣. السريحي، سعيد مصلح، تكثيف اللغة الشعرية: قراءة في مبحث السرقات، كتاب النادي الأدبي الثقافي، جدة، أبحاث ومناقشات ندوة: قراءة جديدة لتراثنا النقدي، أقيمت في ١٩-٢٤/١١/١٩٨٨، ع ٥٩، ١٩٩٠.
٢٩٤. السعافين، إبراهيم، إشكالية القارئ في النقد الألسني، الفكر العربي المعاصر، بيروت، ع ٦٠-٦١، ١٩٨٩.
٢٩٥. الشويلي، داود، انتحال أم تناسل، أفكار، وزارة الثقافة، الأردن، ع ١٤٠، آذار ٢٠٠٠.
٢٩٦. العدواني، معجب، رحلة التناسلية إلى النقد العربي القديم، علامات، النادي الأدبي الثقافي، جدة، ج ٤٤، م ١١، يونيو ٢٠٠٢. (عدد خاص: قراءة النص)
٢٩٧. عز الدين، حسن البناء، المعارضات الشعرية بين التقليد والتناسل، علامات، النادي الأدبي الثقافي، جدة، ج ٢٠، م ٥٠، يونيو ١٩٩٦.

٢٩٨. عيد، رجاء، النص والتناص، علامات، ج١٨، م٥، ١٩٩٥.
٢٩٩. القمري، بشير، مفهوم التناص بين الأصل والامتداد، الفكر العربي المعاصر، ع(٦٠)-٦١، ١٩٨٦.
٣٠٠. الكبيسي، طراد، في الشعرية العربية: قراءة جديدة للجرجاني، الأعلام، ع٣، آذار، ١٩٩٠.
٣٠١. لحزام، زهور، آلية التناص، الناقد، ع٣٠، ديسمبر ١٩٩٠.
٣٠٢. محمد، باقر جاسم، التناص: المفهوم والآفاق، الآداب، ع٧-٩، يوليو/ سبتمبر ١٩٩٠، السنة ٣٨.
٣٠٣. مساعدي، محمد، بين السرقات الشعرية والتناص، جذور، ج١٠، مج٦، سبتمبر ٢٠٠٢.
٣٠٤. المطوي، محمد الهادي، في التعالي النصي والمتعاليات النصية، المجلة العربية للثقافة، تونس، سنة ١٦، ع٣٢، مارس ١٩٩٧.
٣٠٥. المعتوق، أحمد محمد، الشريف المرتضى: حياته، ثقافته، أدبه ونقده، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، ع٤٤، السنة ١١، صيف ١٩٩٣.
٣٠٦. الموسوي، محسن جاسم، المقارنة والتناص: الإطار النظري المقارن: من الفلسفة الوضعية إلى النظرية النسبية، ومن المؤلف إلى القارئ، علامات في النقد، النادي الأدبي الثقافي، جدة، ج٢٦، مج٧، ديسمبر ١٩٩٧.
٣٠٧. الموسى، خليل، التناص والإجناسية في النص الشعري، الموقف الأدبي، ع٣٠٥، أيلول ١٩٩٦، السنة ٢٦.
٣٠٨. هدارة، محمد مصطفى، الأبعاد النظرية لقضية السرقات وتطبيقاتها في النقد العربي القديم، فصول، مج٦، ع١، أكتوبر-ديسمبر ١٩٨٥.

سادسا: الرسائل الجامعية:

٣٠٩. بري، جبرا إبراهيم، المصطلح النقدي والبلاغي في كتاب المثل السائر، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إشراف: موسى رابعة، ١٩٩٦.
٣١٠. بو قربة، الشيخ، المنهج النقدي عند ابن رشيق القيرواني، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ١٩٨٧.

٣١١. حسين، منتهى علي، المصطلح النقدي في (عيار الشعر) لابن طباطبا: دراسة لغوية تاريخية نقدية، رسالة ماجستير، إشراف: قاسم المومني، ١٩٩٠.
٣١٢. خريوش، حسين، ابن بسام وكتابه الذخيرة، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، إشراف: السيد مصطفى غازي، ١٩٧٧.
٣١٣. الدويكات، عاطف سلامة، الاتجاهات النقدية في كتب الأمالي من القرن الثالث الهجري حتى القرن السادس الهجري، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، إشراف: محمود السمرة، ومحمد بركات أبو علي، آيار ١٩٩١.
٣١٤. الرواشدة، عبد الباسط أحمد محمد، التناس في الشعر العربي الحديث، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٠.
٣١٥. الزعبي، حسين، المرزباني: مثله في حركة النقد العربي القديم، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، إشراف أسعد علي، ١٩٩١-١٩٩٢.
٣١٦. الزهيري، محمود غناوي، نقائض جرير والفرزدق، رسالة دكتوراه، جامعة فؤاد الأول، إشراف: أحمد الشايب.
٣١٧. سالم، إبراهيم محمد، المصطلح البلاغي والنقدي عند عبد القاهر الجرجاني، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إشراف: قاسم المومني وموسى الرباعي، ١٩٩٢.
٣١٨. السليمان، شريف راغب، ابن طباطبا الأديب الناقد، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، إشراف: محمود السمرة، ١٩٨٠.
٣١٩. الشمايلة، معتصم سالم، التناس في النقد العربي الحديث، رسالة ماجستير، جامعة مؤتق، إشراف: سامح الرواشدة، ١٩٩٩.
٣٢٠. عايش، ياسين يوسف، المرزباني وكتابه الموشح، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، إشراف: محمود السمرة، ١٩٨٦.
٣٢١. عبد الفتاح، حلمي إبراهيم محمد، ابن شرف القيرواني: حياته، أدبه، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، إشراف: عبد الكريم خليفة، ١٩٨٢.
٣٢٢. عبد المجيد، هيام عبد الكريم، دور السيميائية اللغوية في تأويل النصوص الشعرية (شعر البردوني نموذجاً)، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، آيار ٢٠٠١.
٣٢٣. العزام، بديع أحمد حسن، المصطلح النقدي والبلاغي عند أبي علي الحائمي، رسالة ماجستير، جامعة مؤتق، إشراف: أنور أبو سويلم، وزهير المنصور، ١٩٩٤.

Intertextuality in the Classical Arabic Criticism

By

Fatma Abdul Rahman Al-Braiki

Supervisor

Prof. Dr. Nasser Addeen Alasad.

ABSTRACT

The thesis deals with the lineaments of Intertextuality in the classical Arabic Criticism through chasing texts in which the authors articulated critical opinions that meet to a reasonable extent with the argument of modern literary criticism, in theory and practice.

The basis of this study is with four chapters. The first chapter has gone through the historical exploration of Intertextuality in the modern literary criticism: its formation, development and founders. In the same chapter, the degree of reception by the modern Arab critics was discussed. At the end of the chapter, the main and important concepts and principles of Intertextuality were summarized.

In the second chapter, the study has presented the forms and the patterns of the theory that were founded in the classical Arabic Criticism in terms of critical and rhetorical terminologies which carry characteristics of Intertextuality in both types: static and dynamic terminologies.

The third chapter has approached the features of Intertextual Theory in the classical Arabic Criticism at the dimension of critical issues and critics' views in poetic arts, which are tied and connected to Intertextuality. This chapter has tackled the issue by three sections. The first section addressed the relationship between plagiarism and Intertextuality. Then the second section has introduced the relationship between the art of "Annaqqa'ith" and Intertextuality as seen by the classical Arab critics. Finally, the third section has overtured the relationship between "Al- Mou'aradat" and Intertextuality as seen by the classical Arab critics.

The fourth chapter has discussed the applications of Intertextuality in the classical Arabic Criticism through research in books written about plagiarism. The sample books have been considered for two categories: the objective critics' writings and subjective critic' writings. Both parties were presented against two main ideas: exploration of the critical views in plagiarism held by each critic and finding the common lineaments between these views and the concepts and principles of the Intertextuality as presented in the first chapter of the thesis.